

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم : العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي :

رقم التسجيل :

عنوان المذكرة

الاغتراب النفسي الاجتماعي لدى الشباب المجرم - دراسة ميدانية مقارنة بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالبرواقية -

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير في : علم النفس

تخصص : علم النفس الاجتماعي

إشراف الأستاذ :

أ. د نصر الدين جابر

إعداد الطالبة :

الطاوس شاقور

تاريخ المناقشة :

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
تاويريت نورالدين	أستاذ	بسكرة	رئيسا
نصر الدين	أستاذ	بسكرة	مشرفا ومقررا
نحوي عائشة	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا
اسماعيل رابحي	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014

تشكرات

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور جابر نصر الدين على إشرافه

كما أتقدم بالشكر للسادة أعضاء المناقشة على قبولهم العمل،

ضمن تقويم هذا البحث

اهداء

إلى أغلى ما في الوجود الوالدين

أطال الله في عمرهما

إلى أفراد عائلتي

إلى جميع

صديقاتي

الطالبة: شاقور الطاوس

- قائمة الجداول

- مقدمة أ. - ج

التراث الأدبي للموضوع

الفصل الأول : طرح إشكالية الدراسة

- 1- إشكالية الدراسة 06
- 2- أهداف الدراسة 09
- 3- أهمية الدراسة 10
- 4- التحديد الاجرائي للمفاهيم 11
- 5- الدراسات السابقة 14
- 6- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة 26
- 7- فرضيات الدراسة 32

الفصل الثاني : الاغتراب النفسي الاجتماعي

- تمهيد 34
- 01- مفهوم الاغتراب 34
- 1-1 لغة 34
- 2-1 اصطلاحا 36
- 2- مراحل تطور مفهوم الاغتراب 39
- 3- الاغتراب عند بعض الفلاسفة والمفكرين 41
- 4- أبعاد الاغتراب النفسي 47

- 5- أنواع الاغتراب وأشكاله 51
- 6- الأسباب والعوامل المؤدية للاغتراب..... 58
- 7- النظريات المفسرة لظاهرة الاغتراب النفسي – الاجتماعي 67
- خلاصة 73

الفصل الثالث : الجريمة

- تمهيد 76
- 1- مفهوم الجريمة 76
- 2- مفهوم المجرم 80
- 3- مفهوم الانحراف 81
- 4- تصنيفات الجريمة..... 82
- 5- أركان الجريمة 84
- 6- عوامل السلوك الاجرامي 85
- 7- النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي 125
- خلاصة 146

الفصل الرابع : الشباب ومؤسسة إعادة التأهيل

- تمهيد 148
- 1- مفهوم الشباب 148
- 2- مفهوم مؤسسة إعادة التأهيل(السجن)..... 149
- 3- مفهوم السجين 150
- 4- أنواع المؤسسات العقابية 150

153.....أساليب المعاملة داخل المؤسسات العقابية 5-

157..... خلاصة -

الجانب التطبيقي

فصل الخامس : اجراءات الدراسة الميدانية

159..... تمهيد -

159..... 1- منهج الدراسة

159..... 2- حدود الدراسة

161..... 3- عينة الدراسة وكيفية اختيارها

170..... 4- أدوات جمع البيانات

182..... 5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الفصل السادس: عرض ومناقشة النتائج

185..... تمهيد

158..... 1 - عرض نتائج الدراسة

211..... 2 - مناقشة وتفسير النتائج

243..... 3 - استنتاج عام

247..... 4 - خاتمة الدراسة

250..... - قائمة المصادر و المراجع

260..... - الملاحق

ملخص الدراسة :

تهدف دراستنا الحالية إلى محاولة التعرف على درجة الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المرتكب لجرائم سرقة ، تجارة مخدرات وكذا القتل العمدي ، السجن بالمؤسسة العقابية ، وكذا محاولة التعرف على أهم خصائص هذه الفئة ، إضافة إلى فحص دلالة الفروق في نوع الجريمة المرتكبة من طرف الشباب النزير وفقا لخصائصهم « السن ، الحالة العائلية ، المستوى التعليمي ، الحالة المهنية ، المستوى المعيشي ، السوابق القضائية ، التهمة ، مدة العقوبة ».

تكونت عينة الدراسة من 210 شاب نزير من مؤسسة إعادة التأهيل البروقية توزعت كما يلي « 80 نزير سرقة ، 75 تجارة مخدرات ، وكذا 55 قتل عمدي » .

- تم تطبيق مقياس الاغتراب النفسي الاجتماعي لدى الشباب المجرم بعد التأكد من خصائصه السيكومترية .

و تم التوصل إلى النتائج التالية :

- شعور الشباب المجرم السجن بالاغتراب النفسي - الاجتماعي لكن مع تباين وتفاوت في درجات مظاهره .
 - تحقق الفرضية الثانية نسبيا بالنسبة لبعض المتغيرات " السن ، المستوى التعليمي ، السوابق القضائية " . ولم تتحقق مع باقي المتغيرات «الحالة العائلية ، الحالة المهنية ، المستوى المعيشي» .
 - تحقق الفرضية الثالثة نسبيا مع بعض المتغيرات «السن ، المستوى التعليمي ، الحالة المهنية المستوى المعيشي ، سوابق قضائية » . ولم تتحقق مع متغير " الحالة العائلية " .
 - اثبات وجود فروق ذات دلالة احصائية في درجة الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المجرم السجن ، حسب نوع الجريمة المرتكبة وذلك لصالح مرتكبي جرائم القتل العمدي .
- وعلى ضوء هذه النتائج قامت الباحثة بتقديم تفسير ، استنادا للتراث النظري .

Conclusion

La présente étude tend à évaluer l'aliénation psycho-sociale chez les jeunes commettant des crimes de vol, de trafic de drogue de meurtre prémédité, détenus des maisons d'arrêt.

Nous avons essayé à travers cette étude de cerner les particularités de cette catégorie, nous avons aussi abordé les différences existant entre les divers crimes commis par ces jeunes selon leur « âge, leur situation familiale, niveau scolaire, situation professionnelle, niveau de vie antécédents judiciaires, accusation et durée de la peine »

L'étude a été effectuée sur un échantillon de 210 personnes détenues de l'établissement de rééducation de Berouaguia, réparti comme suit : « 80 détenus pour vol, 75 pour trafic de drogue et 55 pour meurtre prémédité ».

Après avoir confirmé « l'existence de tous les paramètres psychométrique, nous avons appliquée l'élément de l'aliénation psycho-sociale, et nous sommes arrivés aux conclusions suivantes :

- Les jeunes criminels détenus présentent une psycho-sociale avec des degrés et des aspects différents.
- La deuxième hypothèse est partiellement réalisée notamment pour les variables « âge, niveau scolaire, antécédents judiciaires » mais n'est pas réalisée pour les autres variables « situation familiale, situation professionnelle et niveau de vie ».
- La troisième hypothèse est partiellement réalisée notamment pour les variables « âge, niveau scolaire, situation professionnelle, niveau de vie et antécédents judiciaires » mais n'est pas réalisée pour « la situation familiale ».
- Existence de différences statiques dans le degré de psycho-sociale chez les jeunes détenus suivant le crime commis et ce au profit de jeunes commettant des meurtres prémédités.

Et à la lumière de ces conclusions que nous allons expliquer ce phénomène en se basant sur l'héritage théorique dans ce domaine.

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة الأولية	164
02	توزيع أفراد عينة الدراسة	165
03	توزيع المبحوثين حسب السن	166
04	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي .	166
05	توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية .	167
06	توزيع المبحوثين حسب الحالة المهنية	167
07	توزيع المبحوثين حسب المستوى المعيشي .	168
08	توزيع المبحوثين حسب السوابق القضائية .	168
09	توزيع المبحوثين حسب نوع الجريمة .	169
10	توزيع المبحوثين حسب مدة العقوبة .	169
11	المقاييس المطبق عليها حسب الاقدمية .	171
12	درجات المستجيب على فقرات المقياس .	174
13	بنود محور العجز .	175
14	بنود محور اللامعنى .	176
15	بنود محور اللامعيارية	177
16	بنود محور العزلة الاجتماعية .	178
17	بنود محور اغتراب الذات .	179
18	مقياس الاغتراب النفسي الاجتماعي بعد عرضه على المحكمين	180
19	معاملات صدق الاتساق الداخلي لمقياس الاغتراب النفسي - الاجتماعي .	181
20	توزيع عبارات كل بعد للمقياس - صورة النهائية -	185
21	قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الاغتراب النفسي - الاجتماعي	187
22	يوضح نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب السن .	188
23	يوضح اختبار كا ² لنوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب السن .	189
24	يوضح نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب المستوى التعليمي .	190
25	يوضح اختبار (كا ²) لنوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب المستوى التعليمي .	191
26	يوضح نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب الحالة العائلية .	192
27	يوضح اختبار (كا ²) لنوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب الحالة العائلية .	192
28	يوضح نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب المستوى المعيشي .	192

193	يوضح اختبار (ك ²) لنوع الجريمة التي ارتكبها حسب الحالة المهنية	29
193	يوضح نوع الجريمة التي ارتكبها الشباب حسب المستوى المعيشي .	30
194	يوضح اختبار (ك ²) لنوع الجريمة التي ارتكبها الشباب حسب المستوى المعيشي	31
195	يوضح نوع الجريمة التي ارتكبها الشباب حسب السوابق القضائية .	32
195	يوضح اختبار (ك ²) لنوع الجريمة التي ارتكبها الشباب حسب السوابق القضائية .	33
196	يوضح تحليل التباين الأحادي بشأن الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب السن .	34
198	يوضح نتيجة اختبار " شيفيه " بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب - السن -	35
199	تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المجرم حسب المستوى التعليمي .	36
200	يوضح نتيجة اختبار " شيفيه " بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المجرم حسب المستوى التعليمي .	37
201	يوضح تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب الحالة العائلية .	38
203	يوضح قيمة (ت) بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المجرم حسب الحالة المهنية .	39
204	يوضح تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المجرم حسب المستوى المعيشي .	40
206	يوضح نتيجة اختبار " شيفيه " بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب المستوى المعيشي .	41
207	قيمة (ت) بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المجرم حسب السوابق القضائية .	42
209	يوضح تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب نوع الجريمة .	43
211	نتيجة اختبار " شيفيه " بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب نوع الجريمة .	44

مقدمة

لطالما عد الشباب الرأس المال الحقيقي لأي مجتمع ، فهو صانع أمجاده وحامل تطلعاته ، باعتباره الفئة الخلاقة و الشريحة الفعالة .

ولعل ما يميز المجتمعات العربية غلبة الفئة الشبابية عليها فهي مجتمعات فتية ، وهذه السمة بالرغم من ايجابيتها إلا أنه وبحكم الاوضاع المتردية التي عرفتتها هذه المجتمعات من خنق للحريات وتجاوز للقوانين وانتشار للفساد وانعدام العدالة الاجتماعية ، فقد غيبت فاعليتها وسيطرت عليها حالة من الاحباط ، أدى إلى اندلاع موجة من الاحتجاجات اجتاحت معظم الدول العربية ، عبر عنها بمصطلح « الربيع العربي » ، أو ثورات التغيير العربي، والتي كشفت عن ذلك اللاتوازن بين الانظمة وشعوبها .

والمجتمع الجزائري ليس بمنأى عن هذه التغيرات إذ أن تسارع التحولات الاجتماعية والاقتصادية أدى إلى بروز العديد من الظواهر السلبية كانتشار الانحراف والجريمة بشكل ملفت للانتباه خاصة في ظل تواجد وسط مغذي لها كالبطالة،التسرب المدرسي ، التفكك الأسري ،تعاطي المخدرات

وقد بلغ عدد سكان الجزائر 38.7 مليون في جانفي 2014 حسب تقرير الديوان الجزائري للإحصائيات كما اتضح من خلال الهرم العمري لسكان الجزائر أن الاغلبية شباب حيث قرابة النصف تقل أعمارهم عن 25 سنة والثلاثان أقل من 35 سنة و80 % أقل من 45 سنة .

(موسوعة ويكيبيديا/arg/wiki.wikipedia .ar .)

إلا أن الملاحظ اليوم أن شبابنا كغيره من الشباب في بقية المجتمعات يمر بظروف أبسط ما يمكن أن توصف به أنها الظروف المصاحبة لمراحل الانتقال وما يعترئها من توتر وقلق ،عدم استقرار ،عدم وضوح للرؤية أي مستقبل مجهول .ولعل ذلك راجع إلى السياق الاجتماعي الذي يعيش في ظله الشباب اليوم عالم مشحون بالتوترات ،موج بالخلافات والصراعات إلى حد فقدان الشباب الشعور بالانتماء الحقيقي لمجتمعه الذي يراه عاجزا عن تلبية رغباته واحتياجاته وتأمين مستقبل له مما يعزز لديه شعور بالانعزال عن ذاته و الآخرين فضلا عن الرفض للقيم الخاصة بحضارته وكذا المعايير الاجتماعية السائدة ونظام السلطة .

فسيطرة مشاعر الإحباط والسلبية وكذا الاغتراب عن الذات والمجتمع لدى هؤلاء الشباب دفعت به إلى انتهاج السلوك الإجرامي .

فالجرمة ماهي إلا إعلان عن حالة الاغتراب التي يعيشها الأفراد في مجتمعاتهم فأثارها السلبية مست مختلف الشرائح لكن تأثيرها بالغ على فئة الشباب ، نظرا للخصائص النفسية والاجتماعية لهذه الشريحة المهمة وما تتسم به من قوة ، وطموح واندفاعية نحو تحقيق الأهداف ورغبة في تغيير أوضاعه .

ونظرا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تميز المجتمعات الحديثة وقصورها عن احتواء هذه الفئة من جهة وكذا رغبة هؤلاء الشباب في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم بصفة سريعة من جهة ثانية ، أدى بهم في كثير من الأحيان إلى انتهاج الأساليب الملتوية والسلوكيات المنحرفة " السرقة ، تجارة المخدرات ، النصب والاحتيال والاعتداء على ممتلكات الغير ، إلى حد ارتكاب جرائم القتل .. في سبيل الحصول على المال الذي يعتبر برأيهم المعيار الأول في بلوغ مركز اجتماعي و تقييم و تقدير و قبول من طرف مجتمعه.

ونظرا لكون الجريمة سلوك مدمر له آثاره السلبية الوخيمة، إذ تعصف بأمن الأفراد والمجتمعات، هذا إضافة إلى التكاليف المادية المسخرة في ضبط المجرمين ومحاكمتهم وعقابهم وكذا علاجهم. نجد اهتمام الباحثين والدارسين للظاهرة الإجرامية تحول لشخص المجرم بدلا من الجريمة في حد ذاتها ، فكانت تساؤلاتهم حول شخصية هؤلاء الشباب المجرم بنيتهم النفسية ، وظروفهم الاجتماعية ولاقتصادية وانتماءاتهم السياسية والثقافية التي أودت بهم إلى عنابر السجون وحولتهم من معاول بناء إلى معاول هدم وتحطيم لدوائهم ومجتمعاتهم .

وانطلاقا من فكرة قيام سياسة جزائية حديثة مبدؤها الإصلاح و التأهيل لشباب السجين ،هدفها إعادته إلى حياة الجماعة للقيام بدوره البناء في المجتمع من جهة وكذا انتهاج المؤسسات العقابية سياسة الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني من جهة ثانية برزت العديد من البحوث العلمية حول الجريمة والمجرم وعليه جاءت دراستنا كمحاولة للوقوف على عينة الشباب السجين.

واعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي قسمت الدراسة الحالية إلى جانبين ،جانب التراث الأدبي للوضوع وآخر تطبيقي .

احتوى الجانب الاول على الفصول التالية :

الفصل الأول: ويشمل إشكالية الدراسة وأهدافها وأهميتها وكذا حدودها ،إضافة إلى المصطلحات الأساسية والدراسات السابقة وفي الأخير فروض الدراسة .

الفصل الثاني: وخصص للاغتراب النفسي الاجتماعي وتم الإشارة إلى مفهوم المصطلح ومراحل تطوره وكذا إشارة بعض المفكرين لمصطلح الاغتراب، أهم أبعاده وأنواعه وأهم أسبابه، وفي الأخير أهم النظريات المفسرة للظاهرة.

الفصل الثالث: وخص هذا الفصل للجريمة واشتمل على تعريف للجريمة، والمجرم وكذا تصنيفاتها وأبرز أركانها وكذا أهم العوامل الدافعة لارتكاب السلوك الإجرامي إضافة إلى التطرق لأبرز النظريات المفسرة للظاهرة الإجرامية.

الفصل الرابع: ويدور حول الشباب والمؤسسة العقابية " السجن " وتضمن مفهوم الشباب ، السجن، السجين إضافة إلى أنواع المؤسسات العقابية وإشارة إلى أبرز الأساليب المعاملة العقابية .

أما الجانب التطبيقي فقد اشتمل على :

الفصل الخامس : وتم من خلال هذا الفصل طرح إجراءات الدراسة الميدانية ،بدءا بإجراءات الدراسة الاستطلاعية ، ثم المنهج المتبع في الدراسة وكذا المجتمع الأصلي لها ، وكذا عينة الدراسة وكيفية انتقاءها والأدوات المستخدمة ثم إجراءات التطبيق وكذا الأساليب المستخدمة في الدراسة .

الفصل السادس : وقد تم من خلاله عرض النتائج و مناقشتها وتفسيرها وفق فرضيات الدراسة ثم الاستنتاج العام ، لتنتهي الدراسة بخاتمة على ضوء النتائج المتوصل إليها .

التراث الأدبي للموضوع

الفصل الأول : طرح إشكالية الدراسة

1. إشكالية الدراسة
2. أهداف الدراسة
3. أهمية الدراسة
4. التحديد الإجرائي للمفاهيم
5. الدراسات السابقة
6. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
7. فرضيات الدراسة

1- إشكالية الدراسة

في ظل التغيرات الواسعة النطاق ظهرت الكثير من المشكلات التي مست المجتمع عموماً والشباب بصفة خاصة باعتبارهم أكثر الشرائح الاجتماعية تأثراً بما يجري، والأكثر تفاعلاً مع قضايا التحديث والتجديد و العصرية، التي فرضت على الإنسان المعاصر مواجهتها أو التكيف معها.

ويعد المجتمع العربي مجتمعاً فتياً، إذ يشكل الشباب الغالبية العظمى فيه بنسبة تزيد عن 60% من عدد السكان ويبلغ عدد الفئات العمرية بين 15- 29 سنة عام 2009 حوالي 113 مليون شخص حسب أحدث تقارير الأمم المتحدة وهو ما يساوي ثلث مجموع سكان العالم العربي وحوالي 47% منهم تقريبا حسب تقديرات أخرى .

(أحمد عبد الامير يوسف ، الشباب العربي والتغير بين الاشكاليات والحلول)

www.aldemocratic.org/details.php?antid=8031

كما تمثل هذه الفئة الأساس الذي ينبني عليه التقدم في كافة مجالات الحياة فهم عماد الأمة وأساس بنائها فإن صلحوا صلح البناء كله، وإن فسدوا واهتزت قيمهم ضعف البناء . حتى قيل « أمة بلا شباب أقوياء هي أمة بلا مستقبل.... محكوم عليها بالفناء» فهم أكثر فئات المجتمع حيوية، وقدرة ونشاطاً، وإصراراً على العمل، كما لديهم الإحساس بالجديد وحب التجديد والرغبة الأكيدة في التغيير، مما يجعلهم أكثر قدرة على مواجهة مشكلات المستقبل وهذا مطلب أساسي للتطوير والتغيير. (سامية الساعاتي، 2003، ص17)

بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على الإقليم العربي والمشكلات التي يعاني منها والتي جعلت منه بؤرة غليان سياسي نجد تأثيرات العولمة، إذ رغم الآثار الايجابية لها، كالمدا التكنولوجي ، الذي تستفيد منه المجتمعات المتخلفة لتطوير وتحديث أبنيتها، إضافة إلى ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات التي بدت ذات فوائد ايجابية بالنسبة لأبناء هذه المجتمعات. غير أن هذه الفوائد تمحي أمام السلبيات الكثيرة خاصة بالنسبة للعالم العربي.

فالواقع يثبت بأن العربي في زمن العولمة لم يزد إلا تخلفاً، ففي الوقت الذي لم تحقق فيه المجتمعات العربية مجتمعة ثورتها الصناعية الأولى، يمر العالم الغربي في مرحلة الثورة الصناعية الثالثة ، وهو ما يعبر عن الفجوة الحضارية والتقنية الواسعة والعميقة التي تفصل العالم الغربي عن العالم العربي حالياً، فما يزال الاقتصاد الوطني لغالبية الأقطار العربية أحادي الجانب ومشوه وريعي، سواء كان زراعياً أو نفطياً، إلى جانب أن الصناعة ما تزال ضعيفة التطور ومشوهة البنية ، حتى

في أكثرها تقدما ويتجلى ذلك في اعتمادها الواسع على الاستيراد لتغطية نسبة عالية جدا من حاجاتها المحلية، بالإضافة إلى انتشار ظواهر سلبية عديدة أبرزها: الأمية والبطالة والفساد والرشوة، وهي الظواهر التي لعبت العولمة دورا محوريا في انتشارها أكثرهذه المجتمعات. (علي ليلة ، 2012، ص 289،290)

أن ما أسفرت عنه «العولمة» من انتشار للفقر، وعدم المساواة وانعدام الأمن بالمستقبل أدى إلى بروز وتراكم العديد من الأزمات الاجتماعية ، التي كان لها الأثر الواضح في حياة الشباب وعلاقته بذاته والآخر ، فتعرضت شخصيته للتنشيط نتيجة تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية ، وفقد مقومات الإحساس المتكامل بالوجود فأصبح مغتربا عن عالمه الاجتماعي، فالشعور بالاعتراب الاجتماعي ظاهرة إنسانية لكن بروزها كإشكال اجتماعي يختلف باختلاف المعطيات الاجتماعية داخل كل جماعة، فهو يتزايد ويتعدد نتيجة لطبيعة العصر الذي يعيشه الفرد، عصر المتناقضات، والتنافس، وطغيان المادة على العلاقات الإنسانية.

ويعبر الاعتراب عن حالة انخيار في العلاقات الاجتماعية بما يبيده المغترب من عدم الرضا والرفض لكل قيم المجتمع والأسرة والمدرسة، ويكشف عن غياب الإحساس بالانتماء وانعدام الشعور بالحياة ، وعجز عن التوافق سواء مع الذات أو مع الآخرين، مع الإشارة أن الاعتراب يرتبط بعدة عوامل من أبرزها : العزلة الاجتماعية والشعور بالعجز، وضعف الانتماء، والنظرة السلبية، وغياب الهدفية، وتنامي حالة الرفض والتمرد لديه.

إذن تعد مشكلة الاعتراب النفسي - الاجتماعي، وانحراف الشباب نحو الفعل الإجرامي من أهم المشكلات الاجتماعية، بل أصبحت تمثل أزمة الشباب المعاصر.

والحياة في المجتمع الجزائري ليست بمنأى عن هذه الظاهرة التي سجلت حضورها الطاغي. فالشباب الجزائري يعاني في الوقت الحاضر أشكالا مختلفة من القصور والسلبية واللامبالاة، إلى جانب الشعور بعدم الانتماء، وغياب الإحساس بالقيمة ، وفقدان الهدف، الذي جعله يشعر بالعجز ويؤدي عدم التزام بالمعايير ، ، اللامعنى ، مركزية الذات ، وهي كلها دلالات تعبر عن أزمة عميقة يعانيها الشباب الجزائري المعاصر، الأمر الذي زج بالشباب في حالة من الاضطراب و الصراع وعدم الفهم حيال واقع الحياة ، أوقفه على حافة منزلق خطير قد يهوي به إلى براثن الانحراف وارتكاب الجرائم بمختلف درجاتها وأنماطها.

وعليه ونتيجة لهذا الوضع أصبحت أبواب السجن مفتوحة على مصرعها أمام هؤلاء الشباب المحبط ، اللامبالي، الذي يرى أن وجوده خلف القضبان أمرا عاديا بل قد يكون منفذا للهروب من ضغوط الحياة وملجأ من واقعيئوس منه.

فالجريمة كانت ومازالت الشغل الشاغل للأفراد والمجتمعات وواحدة من أبرز المشكلات التي تعاني منها على اختلاف مستوياتها مهددة أمنها واستقرارها، وإن كانت سياسة الانفتاح التي فرضتها ثورة الإعلام والاتصالات والتي أزاحت الحواجز وقلصت المسافات وغيّرت المعايير والقيم المنظمة والضابطة لسلوك الأفراد قد ساهمت في انتشارها بل وتأطيرها على المستوى العالمي بظهور ما يسمى بالجريمة المنظمة العابرة للقارات.

وعلى اثر ذلك ظهر في الآونة الأخيرة، حالة غريبة أقبل فيها الشباب على تبني قيم اللامعيارية حيث أصبح ينظر إلى عدم الالتزام بالقيم و المعايير الايجابية على أنه أمر مرغوب فيه، لتصبح بذلك الكثير من السلوكيات المنبوذة في المجتمع اعتيادية. وعليه فإن الشاب المنحرف الذي يودع بالسجن نتيجة ارتكابه جريمة ما ، ما هو إلا ابن مجتمعه ونتاج ثقافته، يتأثر بتقاليد، ويساير معاييره وقيمه ، وانحرافه ما هو إلا صرخة استغاثة لمجتمع أصبح عاجزا عن تحديد هويته ووجوده نحو الآخرين .

وتشير الإحصائيات إلى وجود نسبة 58 ألف نزير في السجون الجزائرية تمثل فئة النزلاء الذين يتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 سنة ما يقارب 75% من العدد الإجمالي هذا الرقم الهائل يدل على أن النسبة الأعظم من مرتكبي الجرائم هم شباب ، الأمر الذي يفرض ضرورة مشاركة عدد كبير من العلماء والباحثين و المفكرين ، وكذا أخصائيين نفسانيين واجتماعيين ، في وضع إستراتيجية مستقبلية تتبنى جيل الشباب ، وتساعد على تجاوز الصعوبات والمعوقات التي تعترض سبيله . (فقيه العيد ، ص 02)

على هذا الأساس تبلورت إشكالية الدراسة الحالية .وقد ساهم في ذلك عمل الباحثة «أخصائية نفسانية بالمؤسسة العقابية » ومعايشتها للشباب المجرم خلال فترة ايداعهم حيث لاحظت الباحثة معاناة هؤلاء الشباب من سوء التوافق وصعوبة التكيف الاجتماعي مع البيئة التي يعيشون فيها، يتصفون بالعدوان، لا يكتثون للقيم الاجتماعية والأخلاقية في تحقيق أهدافهم. نادرا ما يشعرون بالندم على ما اقترفوه من جرائم. وعليه تساءلت الباحثة:

- هل يعاني الشباب المجرم السجن بالمؤسسة العقابية من مظاهر الاغتراب النفسي - الاجتماعي ؟

- هل توجد فروق في نوع الجريمة التي يرتكبها الشباب النزير في المؤسسة حسب خصائصهم « السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، المستوى المعيشي، السوابق القضائية، التهمة، مدة العقوبة » ؟

- هل توجد فروق في درجة الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب النزول في المؤسسة العقابية حسب خصائصهم «السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، المستوى المعيشي، السوابق القضائية، التهمة، مدة العقوبة»؟

- هل توجد فروق في درجة الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب النزول بالمؤسسة العقابية حسب نوع الجريمة المرتكبة؟

2- أهداف الدراسة :

- تسعى هذه الدراسة إلى:
- محاولة التعرف على درجة الشعور بالاغتراب النفسي - الاجتماعي لدى الشباب مرتكب جرائم السرقة تجارة المخدرات وكذا القتل العمدي، السجين بالمؤسسة العقابية .
- محاولة التعرف على اهم خصائص هذه الفئة من الشباب السجين .
- فحص دلالة الفروق في نوع الجريمة المرتكبة من طرف الشباب السجين وفقا لخصائصهم « السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، المستوى المعيشي، السوابق القضائية، التهمة، مدة العقوبة ».
- فحص دلالة الفروق في درجة الاغتراب النفسي الاجتماعي لدى الشباب السجين وفقا لخصائصهم .
- « السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، المستوى المعيشي، السوابق القضائية، التهمة، مدة العقوبة ».
- فحص دلالة الفروق في درجة الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب السجين بالمؤسسة العقابية وفقا لنوع الجريمة المرتكبة.

3-أهمية الدراسة:

- حاولت الدراسة تسليط الضوء على ظاهرتين أقل ما يقال عنهما أنهما ذاتا أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع ألا وهما - الشعور بالاغتراب النفسي الاجتماعي - وكذا ارتكاب السلوك الإجرامي بمختلف درجاته، وذلك لدى أبرز الفئات الاجتماعية أهمية « فئة الشباب » التي تمثل نسبة 75% من حجم المجموع السكاني بالمجتمع الجزائري.
- من المتوقع أن تسهم الدراسة في تقديم معرفة نظرية، فهي محاولة علمية لدراسة بعض جوانب الشخصية للشباب المجرم القابع بالسجون.

- من المتوقع أن تسهم الدراسة في زيادة فهم الأسباب الكامنة وراء ارتكاب السلوك الإجرامي، وبالتالي كيفية تعديل أو التقليل من حدة هذا السلوك الانحرافي .
- محاولة التعرف على مدى تأثير الشعور بالاغتراب النفسي بكل مظاهره على الشباب السجين ، نمط تفكيره ، خاصة فيما يتعلق بالمستقبل علاقته الاجتماعية ، روابطه الاسرية ، توجهات الشاب السجين نحو مجتمعه ، بالأخص علاقته و السلطة .
- أثر « الوصم الانحرافي » في دفع الشباب المحرم السجين إلى التفكير في العود إلى عالم الجريمة.
- محاولة ابراز أهمية تأثير العزلة الاجتماعية وفقدان معنى الحياة ، كمظهرين بارزين لظاهرة الاغتراب النفسي - الاجتماعي في صبغ حياة الشباب السجين بالاكتئاب والقلق والأفكار السوداوية الانهزامية والنظرة التشاؤمية للمستقبل ، مما يشكل عائقا أساسيا لتطوير إمكانات الشاب " التعلم ، التكوين ممارسة أنشطة رياضية ، ثقافية ... تقديم خدمات وبالتالي يصبح عضو غير فعال ، سلبي في محيطه المحلي " السجن " أو بالنسبة للعالم الخارجي « أسرة ، مجتمع »
- إبراز أهمية الدعم والاسناد الاجتماعي للشباب السجين ومدى انعكاس ذلك على توافقه النفسي - الاجتماعي .
- كما سعينا من خلال هذه الدراسة إلى لفت انتباه وأنظار المسؤولين والعاملين في ميدان الوقاية من الجريمة، وكذا العاملين بالمؤسسات العقابية، إلى وضع برامج مناسبة تكفل إعادة تأهيل الشباب النزول لإدماجه اجتماعيا بحيث تعمل على تقوية تمسك الشباب بالمعايير الاجتماعية، وتقوية مشاعر الانتماء للمجتمع والتمسك بالحياة وإيجاد معنى لها إضافة إلى التقليل من إحساس الشعور بالعجز والدونية والنظرة السلبية ، أي الرفع من مستوى تقدير الذات وتعزيز مقومات الهوية الاجتماعية .

4-التحديد الاجرائي للمفاهيم والمصطلحات :

تقوم هذه الدراسة على أربع مفاهيم أساسية هي: الاغتراب النفسي الاجتماعي. مفهوم الجريمة، الشباب، المؤسسة العقابية (السجن).

4-1- مفهوم الاغتراب: Aliénation

على الرغم من أن مصطلح الاغتراب يعد من أكثر المصطلحات تداولاً بين الباحثين والدارسين لمشكلات المجتمع الحديث، فإنه يوجد اختلاف بين هؤلاء الباحثين إلى جانب غياب اجماع على تعريف واحد لهذا المصطلح، ولكن

بالرغم من ذلك التباين والتضارب حول المفهوم إلا أن هناك اتفاقاً حول عدة مظاهر أو مكونات أساسية لهذا المفهوم تمثلت في: العجز، اللاهدف، اللامعنى، اللامعيارية، التمرد، العزلة الاجتماعية.

تعرف سميرة أبكر (1989م) الاغتراب بأنه: «الابتعاد عن الله وما ينشأ عنه من حالة نسيان الفرد لربه ثم لنفسه وانفصاله عن الآخرين وما يصاحبه من شعور بعدم الانتماء، وإحساس بالعجز وانعدام المعنى وفقدان الهدف في الحياة وعدم الالتزام بالمعايير وفقدان الإحساس بالقيمة والتمركز حول الذات». (سميرة أبكر، 1998، ص 83)

و تعرفه سناء زهران (2003م) بأنه: «شعور الفرد بعدم الانتماء وفقدان الثقة ورفض القيم والمعايير الاجتماعية والمعاناة من الضغوط النفسية وتعرض وحدة الشخصية للضعف والانهيار بتأثير العمليات الثقافية والاجتماعية التي داخل المجتمع». (سناء زهران، 2003، ص 18)

وتعرفه عطيات أبو العينين (2007) بأنه: «انفصال الإنسان عن وجوده الإنساني ويمثل هذا الانفصال زمرة من الأعراض تتمثل في العزلة الاجتماعية، التشيؤ، اللامعيارية، العجز، اللامعنى، التمرد، اللاهدف».

(عطيات أبو العينين، 2007، ص 76)

تتفق معظم التعاريف على فكرة أن الاغتراب هو انعكاس لشعور الفرد بالانفصال عن ذاته أو عن الآخرين أي مجتمعه، كما اتفقت أيضاً على أهم مظاهر الاغتراب المتمثلة أساساً في: الشعور بالعجز، اللامعنى اللامعيارية إضافة إلى الشعور بالعزلة الاجتماعية وكذا البعد عن الذات ومنهم من أضاف بعد التمرد واللاهدفية، أو بعد التشيؤ ونشير إلى أن مفهوم الاغتراب يحمل معنى اجتماعي لا ينفصل عن المعنى النفسي بل يرتبط به ارتباطاً وثيقاً ففي أغلب الأحيان الشخص المغترب نفسياً مغترب اجتماعياً. وعليه يمكن تعريف الاغتراب النفسي - الاجتماعى على أنه شعور الفرد بالانفصال وفقدان الاتصال، والبعد سواء عن ذاته أو عن مجتمعه فالشخص المغترب نفسياً - اجتماعياً ماهو إلا فرد سيطرت عليه مشاعر الفقدان لذاته الحقيقية.

أما التعريف الإجرائي للاغتراب النفسي الاجتماعي، فإنه يعبر عن الدرجة التي يحصل عليها الفرد على مقياس الاغتراب المعد للدراسة الحالية والمتضمن للأبعاد التالية: الشعور بالعجز، اللامعنى، اللامعيارية، العزلة الاجتماعية، الغربة عن الذات.

4-2 الجريمة :

يعرف عبد الرحمان العيسوي الجريمة بأنها : «كل فعل يعاقب عليه القانون وينتهك القيم والمعايير الاجتماعية انتهاكا صارخا ، يتجاوز حدود التسامح». (عبد الرحمن العيسوي ، 1984، ص16)

أما حسين علي الغول فيعرفها بقوله: «كل فعل يجرمه الشرع أو ينتهك القيم والمعايير الاجتماعية السائدة ويتسبب عنه ضرر للمجتمع أو لأحد أفراد، يجرمه القانون ويعاقب عليه». (حسين علي الغول ، 2006 ، ص 74)

ويعرفها «Norbert Sillamy»: " الجريمة هي مخالفة خطيرة للقانون المدني أو الأخلاقي " .

ويعزى norbertsillamy صنفين كبيرين للجريمة بالنسبة لمرتكبيها : المجرمين المصابين بمرض عقلي كمرض الصرع ، فصام الشخصية والبرانويا .

- يتعلق بالأشخاص الذين قاموا بالفعل الإجرامي وهم لا يعانون من أي عصاب أو جنون والذين اختاروا بفعاليتهم الإنعزال عن المجتمع. (Norbert Sillamy;1999; p 69)

في حين يعرفها - جابر نصر الدين - « الجريمة ظاهرة اجتماعية تصدر عن إنسان له جسم ونفس، وهي تختلف في التركيب والتكوين من شخص لآخر، والجريمة مثل الحرب تنشأ في رؤوس البشر وتتغذى باستمرار من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، والتي تزداد سوءا يوما بعد يوم. وتعرف الجريمة عموما على أنها سلوك ينتهك القواعد

الأخلاقية للجماعة والتي وضعت لها جزاءات سلبية (عقوبات) ذات طابع رسمي. (جابر نصر الدين ، ص17)

ويعرفها راد كليف براون بأنها « انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه »

أما التعريف الإجرائي للجريمة الذي ستتناه هذه الدراسة فهو: «الجريمة هي كل فعل ينتهك فيه الفرد قيم ومعايير اجتماعية سائدة بالمجتمع بحيث يعمل هذا الفعل على تهديد أمن وسلامة الأفراد وإخلال بالنظام العام بالمجتمع ويجعل الجاني عرضة للعقاب وفقا للقانون السائد».

3-4 مفهوم الشباب:

هم الأشخاص الذين يقعون في الشريحة العمرية من (15-34 عاما) التي تمثل مجموعة من الأشخاص قد يكونون غير متجانسين . ينظر إليها على أنها عصب الأمة والشريحة المنوط بها النهوض بالبلاد وإحداث التنمية والابتكار والتقدم.

أما المفهوم الذي اعتمده هذه الدراسة فهو: « تلك الفئة أو الشريحة العمرية التي تنحصر بين (18، و 35 عاما) دفعها تحقيق أهدافها وطموحاتها على انتهاج طرق غير مشروعة واختراق قيم ومعايير المجتمع السائدة وبالتالي ارتكاب جرائم على اختلاف درجة خطورتها (سرقة ، مخدرات ، قتل عمدي) مما استلزم تواجدها بالمؤسسة العقابية تنفيذاً لعقوبة منصوص عليها قانونياً ».

4-4 مفهوم مؤسسة إعادة التربية والتأهيل : "السجن"

يعرفه مصطفى العوجي بـ « السجن عبارة عن دار للتوقيف يحتجز فيها المتهم حتى يقدم للمحاكمة ».

وقد شهد مفهوم السجن تطورات عدة عبر مختلف الأزمنة إلى أن صار يصطلح على تسمية المؤسسات العقابية بمؤسسات إعادة التربية أو إعادة التأهيل وفي ذلك إشارة واضحة إلى تغير دور السجن من دار للحجز وإنزال العقاب بالجرم إلى مؤسسة مهياً ومعدة لاستقبال المحكوم عليه بالحبس والتكفل به ودعمه بمختلف البرامج التعليمية والتثقيفية وكذا التكوين في مختلف المهن وممارسة مختلف الأنشطة الرياضية لضمان توافقه النفسي - الاجتماعي . وبالتالي منحه فرصة العودة والاندماج بمجتمعه .

وعليه فإن المقصود بمؤسسة إعادة التأهيل تلك الأماكن المعدة والمهيئة لاستقبال المحكوم عليهم بالحبس لمدة سنة واحدة فأكثر .

4-5 مفهوم السجين :

حسب قانون العقوبات الجزائري: « هو كل شخص تم إيداعه بمؤسسة عقابية تنفيذاً لأمر أو حكم أو قرار قضائي ». (قانون العقوبات ، 2005)

ويصنف المحبسون حسب المادة 03 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي إلى :

- محبوسين مؤقتاً ، وهم الأشخاص المتابعون جزئياً والذين لم يصدر بشأنهم أمر أو حكم أو قرار قضائي .
- محبوسين محكوم عليهم ، وهم الأشخاص الذين صدر في حقهم حكم أو قرار نهائي .

- محبوسين تنفيذًا لإكراهه بدني. (مصطفى شريك ، 2008، ص 80)
وما يؤخذ به في دراستنا المحبوسين المحكوم عليهم نهائيًا .

5- الدراسات السابقة:

1-5 الدراسات السابقة المتعلقة بالاغتراب النفسي الاجتماعي :

- دراسة حسن علي عبد الله الشبيخي 2003:

عنوان الدراسة :

اللامعيارية "الانوميا" ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في مدينة الرياض.

هدف الدراسة :

الهدف الرئيسي هو دراسة اللامعيارية ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في مدينة الرياض .

- كما تهدف إلى معرفة طبيعة العلاقة بين اللامعيارية ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي

- التعرف على مدى تأثير الحالة الاقتصادية والسكنية والاجتماعية والتعليمية والأسرية على اللامعيارية ومفهوم الذات .

- التعرف على الفروق في اللامعيارية ومفهوم الذات لدى المنحرفين وغير المنحرفين .

عينة الدراسة :

أجريت الدراسة على عينة قوامها 100 حدث من دار الملاحظة الاجتماعية من نفس المستوى العمري والتعليمي المحدد .

كما أجريت أيضا على عينة من الأسوياء شملت 200 طالب من طلاب المدارس المتوسطة والثانوية من جنوب وشمال الرياض . ليصبح بذلك عدد أفراد مجتمع الدراسة 300 فرد من المنحرفين وغير المنحرفين .

أداة الدراسة :

استعان الباحث بـ:

- استبانة لقياس اللامعيارية : واعتمد الباحث في بناء أداة الدراسة على البعد الأول " اللامعيارية " والثاني ضعف التدين من مقياس الاغتراب لـ " الصنيع " وقام باستخدامها كأداة واحدة " تقيس اللامعيارية في المجتمع السعودي " ووضعت خيارات الإجابة استنادا إلى طريقة ليكرت :أوافق تماما -أوافق إلى حد ما ،لأدري ،لأوافق إلى حد ما ،لأوافق تماما".
- لمقياس مفهوم الذات : تمت الاستفادة من مقياس مركز أبحاث مكافحة الجريمة لمفهوم الذات الذي قام بتقنيه " صيرفي " وقام الباحث بإعادة تقنيه على عينة الدراسة ويضم أربع أبعاد رئيسية:

1-الذات النفسية .

02- الذات الاجتماعية .

03- الذات الأسرية .

04-الذات التعاملية .

نتائج الدراسة :

أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

-العلاقة بين اللامعيارية ومفهوم الذات علاقة عكسية فكلما كان مفهوم الذات ايجابيا وواقعا انخفض مستوى اللامعيارية

- توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنحرفين وغير المنحرفين في اللامعيارية ومفهوم الذات .

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في اللامعيارية ومفهوم الذات الكلي بمحاورة .

- أسفرت الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في اللامعيارية ومفهوم الذات بمحاورة الأربعة على أساس دخل الأسرة .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين حالة السكن " ملك - مستأجر " في كل من اللامعيارية ومفهوم الذات الكلي وكذلك محاور مفهوم الذات .

- توصلت الدراسة إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في اللامعيارية ومفهوم الذات بجميع محاوره ما عدى الذات الاجتماعية فإنها غير دالة إحصائياً .

- دراسة عادل بن محمد العقيلي: 2004

عنوان الدراسة: «الاجتراب وعلاقته بالأمن النفسي -دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمدينة الرياض» .

هدف الدراسة :

تهدف إلى التعرف على مستوى ظاهرة الاجتراب لدى طلاب الجامعة ، إضافة إلى معرفة العلاقة الارتباطية بين الاجتراب والطمأنينة النفسية لدى طلاب الجامعة

عينة الدراسة : تناول الباحث بطريقة عشوائية عنقودية عينة تظم 517 من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أداة الدراسة: اعتمد الباحث في دراسته على مقياس الاجتراب إعداد " سميرة حسن أبكر " إضافة إلى مقياس الطمأنينة النفسية من إعداد " فهيم عبد الله الدليم "

نتائج الدراسة :

كشفت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية متوسطة بين ظاهرة الاجتراب والشعور بالطمأنينة النفسية لدى طلاب الجامعة .

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب في ظاهرة الاجتراب تبعاً ل : الصفوف ، الدراسة ، نوع السكن ، الحالة الاجتماعية ، العمر .

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب في الشعور بالطمأنينة النفسية تبعاً : الكلية ، الصفوف الدراسية .

كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب في الشعور بالطمأنينة النفسية تبعاً لمتغيرات : السكن ، الحالة الاجتماعية ، والتخصص الأكاديمي ، والعمر .

دراسة آمال عبد السميع باضة (2004):

«علاقة الاغتراب بـ صور السلوك العدواني لدى الشباب -دراسة ميدانية بكلية التربية بكفر الشيخ .»

هدف الدراسة : هدفت الدراسة إلى إعطاء صورة كاملة عن مستويات و أبعاد الاغتراب لدى الشباب من الطلاب والطالبات بالفرقة الرابعة بكلية التربية بكفر الشيخ .

- معرفة مستويات صور السلوك العدواني والعدائي لدى الشباب بصورة عامة .

- محاولة تفسير كل من الارتفاع والانخفاض في الدرجات على كل من مقياس السلوك العنيف والعدائي ، والشعور بالاغتراب لدى الطلاب والطالبات وذلك من خلال الدراسة الإكلينيكية للحالات الطرفية الحاصلين على أعلى الدرجات على كلا المقياسين .

- الكشف عن الديناميات، والمتغيرات الشخصية المسؤولة عن الارتفاع والانخفاض على كل من مقياس الاغتراب والسلوك العدائي أيضا .

عينة الدراسة: بلغت العينة 520 طالبا وطالبة منهم ، 275 طالبا من الذكور و 235 من الإناث بالفرقة الرابعة بكلية التربية وتراوح العمر الزمني لهم ما بين 21 و 22 سنة

أدوات الدراسة: تم استخدام الأدوات الآتية المعدلة :

- اختبار السلوك العدواني والعدائي لدى المراهقين الشباب .

- مقياس الاغتراب لدى المراهقين الشباب .

- مقياس قائمة ويلوبي للميل العصبي ، المعدلة إعداد أحمد محمد عبد الخالق 1995.

- استمارة دراسة الحالة للمراهقين.

- مقابلات إكلينيكية حرة .

نتائج الدراسة :

أظهرت نتائج الدراسة الصورة السلبية لشخصية الشباب المصاحبة للشعور بالاغتراب، ومنها السلبية نحو الذات، نحو العالم، نحو المستقبل والتي تحتاج إلى برامج تدريبية سلوكية للتخلص منها حتى لا يفقد الشباب دورهم في المجتمعات، ونظرتهم الايجابية نحو تلك الأبعاد، كما اتضح وجود معاملات ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين الاغتراب والسلوك العدواني لدى الطلاب والطالبات .

- الدراسات الأجنبية :دراسة بستر «1986BASTERE»

عنوان الدراسة: «الاغتراب لدى طلبة الجامعة وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية»

هدف الدراسة: معرفة العلاقة بين الاغتراب والقلق وتقدير الذات في ظل بعض المتغيرات « الجنس ، العمر ، الاتجاه نحو السلطة» .

عينة الدراسة: تضمنت عينة الدراسة 90 طالبا من الطلبة الاستراليين، و95 من الطلبة شمال إفريقيا .

نتائج الدراسة : أسفرت الدراسة على جملة نتائج .

-توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين الاغتراب والقلق والاتجاهات السلبية نحو السلطة .

- دلت نتائج الدراسة أن الإناث أكثر اغترابا من الذكور وان الأفراد الأكبر سنا كانوا أكثر اغترابا.

- وجود علاقة ارتباطية سالبة بين تقدير الذات والاغتراب لدى أفراد العينة .

دراسة آن أودونيل 2002 «Donnel -A»

عنوان الدراسة : الاغتراب ودوره في نمو مظاهر سوء التوافق لدى الشباب.

هدف الدراسة : هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المدرسية والانحرافية المنبئة بسوء التوافق لدى عينة من طلاب المستوى الثانوي .

- تحديد إلى أي مدى تأثر أبعاد « الاغتراب » اللامعيارية - العزلة - اغتراب الذات في عدم توافق أفراد العينة الذين اقترفوا سلوكيات العنف ضد مجتمعهم.

- إيجاد الفرق بين العنف البسيط وعنف الجريمة ، وتحديد إلى أي مدى يؤثر كل من هذين المظهرين للعنف في اللامعيارية واغتراب الذات .

نتائج الدراسة :

أسفرت نتائج الدراسة عن أن اللامعيارية تمثل عاملا وسيطا دالا في العلاقة بين العنف المضاد للمجتمع والسلوك المنحرف من ناحية ، وبين العنف المضاد للمجتمع وسوء التوافق النفسي من ناحية أخرى ، كما تؤثر العزلة واغتراب الذات كعاملين وسيطين في العلاقة بين العنف المضاد للمجتمع وسوء التوافق النفسي كما ارتبط العنف البسيط اللامعيارية ، بينما ارتبط عنف الجريمة بالعزلة واغتراب الذات .

دراسة « سانكي وهون 2000 »

عنوان الدراسة : علاقة الاغتراب بالنزعة الإجرامية لدى المراهقين .

هدف الدراسة :

- معرفة ما إذا كان عنصر الاغتراب لدى المراهقين يلعب دورا بالنزعة الإجرامية والانحراف لدى صغار السن .
- إلى أي مدى تؤثر التجارب السلبية المتعلقة بالمدرسة وضعف القدرات التعليمية والمهارات الاجتماعية على السلوك الإجرامي ، نظرا لما لهذه العوامل من قدرة على زيادة الشعور بالاغتراب .
- معرفة ما إذا كان لنوعية حياة الأسرة والارتباط بقرناء السوء أثر زيادة شعور الفرد بالاغتراب .

العينة : تكونت العينة من 152 فرد من المراهقين والمراهقات وبلغ عدد الإناث المشاركات (78) فتاة بمتوسط أعمار (14.9) عام وبلغ عدد الذكور المشاركين (74) بمتوسط عمر (16) عام .

الأدوات المستخدمة في الدراسة :

مقياس ترافين لمقياس الاغتراب ، مقياس ماك لمقياس النزعة الإجرامية ، مقياس التوجه للإنجاز ، مقياس اتشن باتشن لتقييم الأداء التعليمي ، مقياس الأسلوب الأبوي من إعداد الباحث ، مقياس اسكوت لمقياس العقوبة الأبوية ، استمارة لتقييم الارتباط بقرناء السوء .

أهم النتائج :

- وجود علاقة ذات دلالة بين الاغتراب والنزعة الإجرامية للمراهقين .
- وجود علاقة ذات دلالة بين الاغتراب وأصدقاء السوء والسلوك الإجرامي.
- توجد علاقة ذات دلالة بين الاغتراب والأداء التعليمي المنخفض والمهارات الاجتماعية المنخفضة الذي يرتبط بدوره بمزيد من قرناء السوء ومن ثم مزيدا من السلوك الإجرامي.

2-5 الدراسات السابقة الخاصة بالجريمة:- دراسة نجيب بوالماين :

عنوان الدراسة : الجريمة والمسألة السوسولوجية

هدف الدراسة :

- محاولة تحديد عوامل أبعاد السلوك الإجرامي .
- محاولة الكشف عن تجسيدات الجريمة والصور والأشكال التي تأخذها في المجتمع الجزائري .
- محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين الجريمة والأبعاد الديموغرافية «الجنس،المستوى التعليمي ، المنطقة ، الزواج ، المهنة ،.....»من ناحية وما يشهده المجتمع الجزائري من اختلالات من ناحية أخرى .

عينة الدراسة :

لجأ الباحث إلى المحاكم والمجالس القضائية « سطيف ، عنابة ، قسنطينة » وانتقى بطريقة عشوائية منتظمة 30 ملفا أو « محضرا قضائيا » لأفراد ارتكبوا جرائم مختلفة تراوحت بين « جريمة القتل ، السرقة ، الضرب ، التزوير...».

أداة الدراسة :

- الملاحظة من خلال الحضور للجلسات وإجراءات المحاكمة ، وردود المجرمين .
- السجلات والوثائق .

أهم النتائج :

- خلصت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية القائلة أن طبيعة الظروف التاريخية والبنائية التي يمر بها المجتمع هي العامل الأساسي في ارتفاع وانخفاض نسبة الجرائم .

- انتشار الأمية بدرجة ملحوظة بين المجرمين العاطلين وارتفاع نسبة المعوقات بينهم .
- تفكك العلاقات الأسرية للمجرم العاطل ، واضطراب هذه العلاقات بشكل مستمر ، كما تتسم أسرته بارتفاع نسبة الجريمة بين أعضائها وكذا سوابق إجرامية وانتشار البطالة بين أفرادها .
- يقيم المجرم العاطل في أحياء سكنية ، تتسم بالجريمة .
- ينزع المجرم العاطل إلى الهجرة الداخلية بحثا عن العمل، إلا أنه سرعان ما يترك هذا العمل.
- كما تبين نتائج الدراسة قوة تأثير الأصدقاء على المجرم العاطل وخضوعه لتأثيرهم .
- انتشار جرائم القتل، والعنف والانتماء إلى جماعة إرهابية في الأحياء الشعبية المتخلفة والأحياء القصديرية.
- كما أفضت الدراسة أيضا إلى أن التغيير الاجتماعي بصفة عامة والتمدن بصفة خاصة من العوامل المهمة في التفكك الاجتماعي وانتشار الجريمة.

دراسة « فقيه العيد »:

عنوان الدراسة : المشكلات النفسية للشباب المنحرف في الوسط الحضري الجزائري .

" دراسة ميدانية لواقع الصحة النفسية الشباب وعلاقتها بالعنف الإجرامي على عينة من الشباب المنحرف بمؤسسات الوقاية - الجزائر -

هدف الدراسة:

- معرفة مدى ارتباط الصحة النفسية للشباب المنحرف في الوسط الحضري بالتطرف و الميل نحو العنف .
 - معرفة مدى شيوع الاضطرابات الانفعالية والمزاجية لدى الشباب، ومدى ارتباطها بالتطرف و الميل نحو العنف .
 - معرفة أثر متغير الجنس في الصحة النفسية والتطرف نحو العنف والاضطرابات الانفعالية والمزاجية .
- العينة : اختيرت العينة اختيارا قصديا، لاعشوائيا ، على أساس العمر والوسط الحضري الذي ينحدرون منه، ارتكابهم جرائم ذات طابع عنيف، حبسوا بسببها في المؤسسات الإصلاحية والوقائية، وشملت العينة 50 شابا و30 شابة من مؤسسات " تلمسان ، البويرة ، عين تموشنت " .

أداة مستخدمة بالدراسة :

اعتمد البحث مقياس الصحة النفسية لعبد المطلب أمين القريطي، وعبد العزيز السيد الشخص ، قائمة كرونل الجديدة ومقياس العنف لمحمد خضر عبد المختار .

أهم النتائج :

- وجود علاقة ارتباطية موجبة، ودالة إحصائيا بين الاضطرابات الانفعالية والتطرف نحو العنف وتدل النتيجة أن التطرف نحو العنف ما هو إلا صرخة استغاثة من الألم والمعاناة النفسية التي يعاني منها الشباب في الوسط الحضري وصرخة عن عجزه على تحديد هويته الفاعلة مع الآخرين .

- تتسق العلاقة الارتباطية بشكل موجب بين الاضطرابات الانفعالية والمزاجية التي تتمثل في عدم الكفاية والقلق، والغضب والتوتر بدرجات العنف أي أن تداخل هذه الاضطرابات يسهم في تكوين الاستعداد والقابلية لدى الشباب للقيام بسلوك عنيف ومن ثم ارتكاب مختلف الجرائم .

- تؤكد نتائج الدراسة أن المتغير المشترك بينهم يكمن في عدم القدرة على تحقيق النضج الانفعالي والمقدرة على ضبط النفس وصعوبة تقبل ذواتهم وأوجه القصور التي يعانون منها . فهم يندفعون بقوة نحو الرفض والتمرد والتدمير، وحين يعجزون عن تدمير ما استعصى عليهم ، يتجهون نحو تدمير أنفسهم باستعمال "المخدرات ، الكحول ،....." .

كما خلصت الدراسة إلى أن نسبة الشباب العامل تقدر بـ 50.85 بالمئة، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الجريمة الأكثر ارتكابا تتمثل في السرقة .

دراسة أحمد الرباعية : (1984)

عنوان الدراسة : أثر الثقافة والمجتمع في الدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة .

هدف الدراسة : التعرف على ما يدفع الفرد في الوطن العربي إلى ارتكاب الجريمة ومعرفة الأساليب المستخدمة في ممارستها لتطوير طرق مكافحتها .

عينة الدراسة: بلغت 1290 شخصا من السجناء المحكوم عليهم من أقطار عربية (200 سجين) من الأردن ، 790 سجين من المغرب و 300 سجين من السودان .

الأداة المستخدمة : استخدم الاستبيان الذي يشتمل على مجموعة من الأسئلة للكشف عن الظاهرة ، إضافة إلى الزيارات الاستطلاعية لمجتمع البحث .

أهم النتائج : أظهرت النتائج :

- تفاوتوا واضحا بين أفراد العينة في شدة ميولهم واتجاهاتهم إلى ممارسة السلوك الانحرافي يرجع إلى المستويات التعليمية، والفئات العمرية والحالة الزوجية والمهنة .
- نسبة الجريمة في المدن أعلى منها في البيئات الاجتماعية الأخرى.
- وجود أنماط من الجرائم أكثر انتشارا من غيرها، فقد تبين أن جرائم السرقة وتعاطي المخدرات والقتل وإيذاء الآخرين هي الأكثر انتشارا في المجتمع العربي.
- تختلف أنماط الجريمة باختلاف المجتمعات البشرية، فالجرائم المتعلقة بالتهريب، إعطاء شيك دون رصيد، مخالفات السير، الرشوة اللواط سجلت أعلى معدل لها في التجمعات الحضرية، بينما الجرائم المتعلقة بالقتل قد سجلت أعلى معدل لها في المجتمعات القروية.

دراسة عبد الفتاح عجوة (1985)

عنوان الدراسة : البطالة في العالم العربي وعلاقته بالجريمة .

هدف الدراسة :

- معرفة إلى أي مدى يمكن أن تؤدي بطالة الأفراد إلى وقوعهم في بعض المشكلات الإجرامية .
- مدى تأثير المتغيرات الديموغرافية (الجنس، مستوى التعليم ، الحالة الزوجية) في نوع الجريمة كسلوك مميز للعاطلين عن العمل .
- أداة الدراسة : قام الباحث بتطبيق استمارة المقابلة الشخصية على عينة قدرها (300) شخص مجرم مودعين بالسجون في كل من (مصر ، تونس ، السودان)
- انقسمت العينة إلى أربع فئات هي (مابين عمل دائم، عمل جزئي ، دون عمل ، غير مطلوب للعمل) .

نتائج الدراسة :

- 01- تبين أن العاطل المجرم قد مارس بعض الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة وبالتالي الدخل المنخفض أدى به إلى السلوك الإجرامي لمواجهة أزماته المالية .
- 02 - وجود مجموعة من العوامل الاجتماعية يتميز بها العاطل عن العمل المجرم : الأمية ، التفكك الأسري بيئة سكنية إجرامية ، أصدقاء مجرمين عزلة اجتماعية ، شجار
- 03- أثبتت الدراسة أن العاطل المجرم يلجأ في غالب الأحيان للمخدرات الكحول كمحاولة منه للهروب من واقعه ومشاكله ، كما أنه يتسم بضعف الوازع الديني سيطرة الشعور بالفشل والإحباط ، مما يولد لديه شعورا باليأس من إمكانية تحسين ظروفه .

دراسة تماضر حسون وحسين رفاعي (1987)

عنوان الدراسة : " أثر التحضر في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة في الوطن العربي "

هدف الدراسة :

- الوقوف على دور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تهيئة المناخ الملائم لارتكاب الجرائم.
- جمع المعلومات التي تدفع الفرد في المناطق الحضرية العربية لارتكاب الجريمة والتوصل إلى طرق مكافحة الجريمة والوقاية منها.

عينة الدراسة : شملت عينه الدراسة عددا من السجناء، المحكوم عليهم بفترات مختلفة في كل من سوريا تونس ، السعودية.

أداة الدراسة :

- استمارة تشتمل على مجموعة من الأسئلة لجمع معلومات عن الجريمة والانحراف.

- إحصاءات رسمية.

- مقابلات فردية مع المجرمين.

أهم النتائج : - ارتفاع معدلات الطلاق في الأسرة العربية مما يدفع الأبناء للانحراف والجريمة، إضافة إلى ضعف التنشئة الاجتماعية، صعوبة التكيف مع التغيرات السريعة، ضعف العلاقات الاجتماعية، تغليب مصلحة الفرد على مصلحة الأسرة.

- جريمة السرقة من أكثر أنواع الجرائم ارتباطا بالتحضر.

- توصلت الدراسة إلى أهمية العامل الاقتصادي كدافع قوي لارتكاب الجريمة في المدينة.

فالأوضاع الاقتصادية المتردية تخلق بين الأفراد شعورا بالظلم والانتقام وعدم الرضا مما يولد الممارسات السلوكية المنحرفة تضر بالفرد والمجتمع.

الدراسات الأجنبية :

دراسة كالندا جرين « 1995 »

عنوان الدراسة : العلاقة بين العنف والجريمة والقابلية للإيذاء أو الموت والسلوكيات الخطرة لدى المراهقين

عينة الدراسة : شملت مجموعة قوامها 131 من الشباب ذكور وإناث ، من مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية الذين يبلغ متوسط أعمارهم 16 عاما محتجزين بالسجن ، يخضعون لبرامج إصلاحية

أداة الدراسة : طبق عليهم عدة استبيانات.

نتائج الدراسة :

- أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقات ارتباطية موجبة دالة بين العنف والجريمة والقابلية للإيذاء والسلوكيات الخطرة .

- كما أسفرت نتائج الدراسة عن أن هؤلاء الشباب لم يروا أنفسهم مذنبين.

- كما تبين أن نسبة 45% يعتقدون أن انتمائهم لجماعة يشجع سلوك العنف بينهم.

دراسة جول بينيت وآخرون «1996»

عنوان الدراسة : تناول الكحول في أماكن العمل وعلاقته بالعنف وبالاغتراب الاجتماعي .

عينة الدراسة : شملت مجموعة من العمال والشباب بثلاث مدن أمريكية .

النتائج : أسفرت على

- تأثر تناول الكحول في سلوكيات العنف الفردية .
- تناول الكحول بشكل جماعي يؤدي إلى اقتراف سلوكيات العنف الجماعي .
- وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة بين كل من العنف الفردي والجماعي والشعور بالاغتراب الاجتماعي .

(تهاني محمد عثمان منيب ، عزة محمد سليمان ، 2007، ص 42، 43)

6- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :

بعد اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية ، لاحظنا تفاوت هذه الدراسات في أهدافها وفرضياتها وتساؤلاتها، إضافة إلى تسجيل اختلاف الأدوات البحثية المستخدمة والأساليب الإحصائية وكذا اختلاف نتائجها فبعد استعراضنا للدراسات السابقة اتضح مايلي :

1-6 الدراسات التي تناولت ظاهرة الاغتراب النفسي الاجتماعي :

من حيث الموضوع :

كان هناك تشابه إلى حد ما بين بعض الدراسات السابقة في الموضوعات التي تناولتها، فقد سعت بعض الدراسات إلى إبراز دلالة العلاقة بين ظاهرة الاغتراب النفسي وبعض المتغيرات، كالسن ، الجنس ، المستوى التعليمي ، الحالة الاقتصادية والسكنية والاجتماعية وكذا الحالة الأسرية، الاتجاه نحو السلطة . كما حاولت بعض الدراسات ربط مفهوم الاغتراب النفسي الاجتماعي لدى الأفراد ببعض المتغيرات المحددة كمفهوم الذات ، الأمن النفسي ، السلوك العدواني سوء التوافق ، النزعة نحو الإجرام

كما سعت بعض الدراسات إلى معرفة الفروق في الاغتراب بين العينات .

من حيث الأهداف: اختلفت الدراسات التي تم الاطلاع عليها وتباينت أهدافها إذ هدفت دراسة

«حسن علي عبد الله الشيشي 2003» إلى معرفة طبيعة العلاقة بين اللامعيارية كبعد من أبعاد الاغتراب ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي. في حين هدفت دراسة آمال عبد السميع باضة (2004) إلى إعطاء صورة كاملة عن مستويات أبعاد الاغتراب لدى الشباب، وكذا معرفة مستويات صور السلوك العدواني لدى نفس العينة، أما دراسة كل من " آن أدونيل " و " سانكي وهون " فقد عملتا على إبراز مدى تأثير أبعاد " الاغتراب " في نمو مظاهر سوء التوافق والنزعة الإجرامية لدى الشباب . بينما سعت دراسة " عادل العقيلي 2004 " إلى التعرف على مستوى ظاهرة الاغتراب لدى الشباب الطلاب بالجامعة وفي الأخير حاولت دراسة " باستر " كشف العلاقة بين الاغتراب والقلق وتقدير الذات في ظل بعض المتغيرات المتفق عليها " سن ، جنس إلا انه أضاف متغير الاتجاه نحو السلطة.

من حيث العينة : اختلفت عينات الدراسات السابقة تبعا لاختلاف أهدافها ، إلا انه نسجل تشابه بين جل الدراسات في تناول جمهور الطلبة بمختلف مستوياتهم كموضوع بحث باستثناء دراسة « حسن عبد الله الشيشي » الذي تناول عينة الأحداث .

- لم تقتصر أغلب الدراسات على جنس محدد دون الآخر بل تناولت عينات مختلطة بين «الذكور، الإناث»

- تباينت العينات في الحجم وذلك حسب خصائص كل دراسة وأهدافها التي تسعى لتحقيقها .

من حيث الأدوات المستخدمة :

تعددت الأدوات المستخدمة من قبل الباحثين في الدراسات السابقة، كما اعتمدت جل الدراسات على مقاييس منحزة من قبل، والبعض الآخر لجأ لبناء مقاييس خاصة .

من حيث نتائج الدراسات :

اختلفت النتائج المتوصل إليها باختلاف طبيعة المواضيع المدروسة، ورغم ذلك فقد سجلت :

- وجود علاقة عكسية بين اللامعيارية ومفهوم الذات ، فكلما كان مفهوم الذات ايجابيا انخفض مستوى اللامعيارية ، إضافة إلى وجود فروق بين المنحرفين وغيرهم في اللامعيارية ومفهوم الذات .

- عدم وجود فروق دالة إحصائية بين الشباب في اللامعيارية ، ومفهوم الذات تعزى لمتغير " دخل الأسرة ، حالة السكن " .

- تأثير العزلة واغتراب الذات كعاملين وسيطين في العلاقة بين العنف المضاد للمجتمع وسوء التوافق النفسي .

- ربط العنف البسيط باللامعيارية وعنف الجريمة بالعزلة واغتراب الذات .
- وجود علاقة ذات دلالة بين الاغتراب والنزعة الإجرامية وكذا بالأداء التعليمي، والمهارات الاجتماعية المنخفضة.
- وجود فروق ذات دلالة بين الطلاب في ظاهرة الاغتراب تبعاً ل: «الصفوف، الدراسة، نوع السكن، الحالة الاجتماعية، العمر»

6-2 الدراسات التي تناولت موضوع الجريمة :

من حيث الموضوع: حظي موضوع الجريمة باهتمام واسع من قبل الدارسين والباحثين في شؤون الفرد والمجتمع وخاصة بعد التزايد الكبير في معدلاتها في مختلف الدول والمجتمعات في الآونة الأخيرة ، وعليه جاءت الدراسات المتناولة متنوعة ومختلفة المواضيع، فكل دراسة ترى الجريمة من زاويتها وتحاول ربطها بمتغير محدد فنجد مثلا الدراسات المحلية "الجزائرية" كدراسة نجيب بوالماين ربط الجريمة بالمسألة السوسولوجية في محاولة منه لتحديد عوامل السلوك الإجرامي وعلاقته ببعض الأبعاد الديموغرافية في حين دراسة " فقيه العيد " تركزت حول المشكلات النفسية وعلاقتها بارتكاب الجريمة في الوسط الحضري الجزائري، هذا وقد حذت حذوها الدراسات العربية التي حاولت ربط السلوك الإجرامي ببعض المتغيرات البارزة والمهمة والتي ثبت مدى تأثيرها . كما هو الحال في دراسة الرباعية الذي درس أثر الثقافة والمجتمع في الدفع إلى ارتكاب الجريمة ، في حين " عبد الفتاح عجوة " ذهب اهتمامه نحو تأثير البطالة في ارتكاب الجريمة

أما تناصر حسون الرفاعي فقد انصب جل تركيزها على أثر التحضر في ارتكاب الجريمة، أما الدراسات الأجنبية فقد حاولت هي الأخرى كشف العلاقة بين العنف والجريمة والقابلية للإيذاء كدراسة " كالندا جرين " أو أثر تناول الكحول والعنف والاغتراب الاجتماعي في دراسة " جول بينت وآخرون " .

من حيث الهدف :

تباينت أهداف الدراسات المطلع عليها في موضوع الجريمة إذ برز اختلافا بينها انطلاقا من اختلاف مواضيعها ، إلا أننا سجلنا اتفاقا بينها في بعض النقاط :

- سعي معظم الدراسات للتعرف على أهم العوامل المؤدية إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، ومحاولة التوصل إلى طرق مكافحة الجريمة والوقاية منها.

- محاولة التعرف عن مدى تأثير كل من " الاضطرابات الانفعالية والمزاجية الثقافية والمجتمع، البطالة، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تناول الكحول " في دفع الشباب إلى ارتكاب الفعل الإجرامي .

- ركزت معظم الدراسات اهتمامها على مشكلات الوسط الحضري باعتباره الوسط الأكثر استقطابا للجريمة .

من حيث العينة : - اختلفت عينات الدراسة تبعا لاختلاف أهدافها ولكن نلاحظ اغلب الدراسات استهدفت مجتمع الشباب المجرم المرتكب لجرائم ذات طابع عنيف أو قفوا بسببها في المؤسسات العقابية تنفيذًا لأحكام صادرة ضدهم. باستثناء دراسة " نجيب بولماين " التي شملت ملفات قضائية لأفراد ارتكبوا جرائم مختلفة، وكذا دراسة " جول بنيت وآخرون " الذي انتقى عينة مجتمع العمال والشباب .

- أيضا نلاحظ تفاوت عدد أفراد العينات المدروسة وكذا طريقة سحبها وذلك حسب خصائص كل دراسة.

من حيث الأدوات المستخدمة : تنوعت الأدوات المستخدمة في جمع البيانات حسب موضوع كل دراسة ، لكن في الأغلب استعان معظم الدراسات على أداة الاستبيان في جمع البيانات لكونها المناسبة لدراسة عينات ذات حجم كبير ، إضافة إلى تطبيق مقابلات فردية مع بعض المسجونين للحصول على بيانات أكثر دقة .

نجد أيضا لجوء بعض الباحثين إلى السجلات والوثائق لمعرفة تاريخ الحالات المدروسة "دراسة نجيب بولماين " دراسة تماضر حسون وحسين الرفاعي " .

هذا إضافة إلى تطبيق مقاييس واختبارات معدة مسبقا " مقياس الصحة النفسية لعبد المطلب القريطي " ، قائمة كرونل الجديدة ، مقياس العنف لمحمد خضر عبد المختار في دراسة فقيه العيد .

من حيث النتائج :- تنوعت النتائج المحصلة عليها نظرا لطبيعة موضوع الجريمة الذي استقطب اهتمام الكثير من الباحثين، لكن عموما اتفقت على :

- تأكيد صحة الفرضية القائلة أن طبيعة الظروف التاريخية والبنائية للمجتمع وكذا العامل الاقتصادي والاجتماعي هي العوامل الأساسية والدوافع القوية المسؤولة في ارتفاع أو انخفاض معدل الجريمة . وهذا ما نميزه في دراسة " نجيب بولماين ، أحمد الربايعة ، عبد الفتاح عجوة ، تماضر حسون ، وحسين رفاعي " .

- تسجيل تفاوت واضح بين الأفراد في شدة ميولهم لارتكاب الفعل الإجرامي يرجع إلى المستوى التعليمي ، السن ، الحالة الزوجية ، المهنة ، الجنس ، المنطقة " .

وهذا ما أثبتته دراسة كل من " نجيب بومالين ، فقيه العيد ، أحمد الرباعية ، عبد الفتاح عجوة ، تناصر حسون وحسين الرفاعي .

- يتميز الشباب المجرم من الناحية الاجتماعية ب: الأمية ، التفكك الأسري الناجم في الغالب عن الطلاق ، بيئة سكانية إجرامية ، ضعف التنشئة الاجتماعية ، ضعف العلاقات الاجتماعية ، أصدقاء مجرمين .

أما من الناحية النفسية نجد أن الشباب المجرم في غالب الأحيان يعانون من اضطرابات انفعالية ومزاجية تتمثل أساسا في : " القلق الحاد ، الغضب والتوتر ، الشعور بالإحباط والاكتئاب ، العجز والدونية " . هذه الاضطرابات والمعاناة النفسية تسهم إلى حد كبير في تكوين الاستعداد والقابلية لدى الشباب لارتكاب مختلف الجرائم .

- التأكيد على فكرة أن التغيير الاجتماعي، التمدين، من العوامل المهمة المؤدية إلى انتشار الجريمة .

- تعد جرائم السرقة، تجارة المخدرات من أكثر أنواع الجرائم ارتباطا بالتحضر في حين جريمة القتل مرتبطة بالمجتمعات القروية.

- بعد استعراضنا للدراسات سابقة حول الموضوع، سجلت الباحثة نقاط تشابه وكذا اختلاف بين دراستها الحالية والدراسات السابقة.

- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من حيث الهدف :- تهدف الدراسة إلى التعرف على درجة الاغتراب النفسي الاجتماعي لدى الشباب المجرم النزيل بالمؤسسة العقابية، وكذا أبرز مظاهره وذلك من خلال الفروق المعنوية وكذا النسب المؤوية.

متغيرات الدراسة : تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في بعض المتغيرات مثل متغير الاغتراب النفسي الاجتماعي بأبعاده الخمس " العجز ، اللامعنى، اللامعيارية ،العزلة الاجتماعية، اغتراب الذات. " لكن اختلفت عن باقي الدراسات بمحاولتها التعرف على درجة الاغتراب النفسي الاجتماعي وأبرز مظاهره لدى عينة من الشباب المجرم السجين.

من حيث المنهج: تتشابه دراستنا الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي .

من حيث أدوات الدراسة : استخدمت كل دراسة ما يناسبها من أدوات تخدم فروضها ونتائجها تختلف عن غيرها من الدراسات، لكن عموماً نلاحظ تطبيق الدراسات لمقاييس معدة مسبقاً، أما الدراسة الحالية فقد قامت بتطبيق مقياس الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم المعد من طرف الباحثة وذلك انطلاقاً من اطلاعها على مقاييس الدراسات سابقة، وإتباعها الخطوات المنهجية المتفق عليها .

من حيث عينة الدراسة: تختلف هذه الدراسة عن بقية الدراسات الأخرى من حيث عينة البحث، فمعظم الدراسات التي تناولت موضوع الاغتراب النفسي استهدفت مجتمع " الطلبة ، العمال ، أو المهاجرين - الجالية بالمهجر - " كعينة بحث لموضوعاتها .

أما الدراسة الحالية فقد اختارت فئة الشباب المجرم القابع بالمؤسسة العقابية تنفيذاً لأحكام صادرة ضده كعينة بحث لها .
- أيضاً معظم الدراسات تناولت متغير الجنس أي المقارنة بين الذكور والإناث ، في حين الدراسة الحالية اقتصرت على فئة الذكور فقط دون الإناث وذلك نظراً لخصائص المؤسسة العقابية مكان إجراء الدراسة التي تستقبل فئة الذكور دون الإناث .

الطرق الإحصائية :

سجلنا استخدام الدراسات بعض الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط " بيرسون " بالنسبة للدراسات التي اهتمت بالكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات .

أما الدراسة الحالية فقد استخدمت من الطرق الإحصائية، اختبار (ت) استيوذنت لقياس الفروق، تحليل التباين الأحادي ، النسب المئوية ، المتوسطات الحسابية ، الانحراف المعياري .

8- فرضيات الدراسة :

- 1- يعاني الشباب المجرم السجين بالمؤسسة العقابية من الشعور بالاغتراب النفسي الاجتماعي بكل مظاهره.
- 2- توجد فروق ذات دلالة احصائية في نوع الجريمة التي يرتكبها الشباب تعزى إلى المتغيرات التالية : « السن ، الحالة العائلية ، المستوى التعليمي ، الحالة المهنية ، المستوى المعيشي ، السوابق القضائية ، التهمة ، مدة العقوبة ».

3- توجد فروق ذات دلالة احصائية في درجة الاغتراب النفسي -الاجتماعي للشباب النزير بالمؤسسة العقابية تعزى للمتغيرات التالية: «السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، المستوى المعيشي، السوابق القضائية التهمة، مدة العقوبة».

4- توجد فروق ذات دلالة احصائية في درجة الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب النزير بالمؤسسة العقابية تعزى لمتغير نوع الجريمة .

الفصل الثاني : الإغتراب النفسي الإجتماعي

- تمهيد

1 - مفهوم الاغتراب

1.1 لغة

1-2 . إصطلاحا

2- مراحل تطور مفهوم الاغتراب

3- الاغتراب عند بعض الفلاسفة والمفكرين

4- أبعاد الاغتراب النفسي

5- أنواع الإغتراب واشكاله

6- الاسباب والعوامل المؤدية للاغتراب

7- النظريات المفسرة لظاهرة الاغتراب

النفسي - الإجتماعي

- خلاصة

تمهيد :

الاغتراب ظاهرة إنسانية عامة، مست مختلف المجتمعات المتقدمة منها والنامية لدرجة وصف العصر الحديث بعصر الاغتراب وهي دلالة عن سيطرة مشاعر الانفصال والعجز واللامعنى وكذا العزلة لدى أفراد المجتمعات الحديثة .

لكن الملاحظ سيطرة هذا الشعور وارتباطه بأهم شريحة في المجتمع « فئة الشباب ».

وعليه حاولنا في هذا الفصل تقديم مفهوم لمصطلح الاغتراب وكذا التطرق لأهم مراحل تطوره، وكذا مفهوم الاغتراب من وجهة نظر أهم الفلاسفة والمفكرين بالإضافة إلى أهم أبعاد هذا المصطلح وأبرز أنواعه، إلى جانب الأسباب والعوامل المؤدية إلى الشعور بالاغتراب، وكذا أبرز النظريات المفسرة للظاهرة .

1- مفهوم الاغتراب النفسي :1-1 الاغتراب لغة :

لقد ورد مفهوم الاغتراب كفكرة أو كلمة في اللغة العربية منذ القدم ، واستخدمت في عدة معان ، وترددت الكلمة كثيرا في الأدب العربي ، وهو ما يؤكد أن العرب قد تداولوا معنى الاغتراب قبل اتصالهم بالحضارة الغربية .

الاغتراب لغة هو الغربة ، الاغتراب تقول (تغرب) و(اغترب) بمعنى هو غريب ، (غرب) بضممتين ، والجمع (الغرباء) ، والغرباء أيضا الأبعاد ، (التغريب) النفي عن البلد ، (أغرب) جاء بشيء غريب ، وأغرب صار غريبا.

يقال الغربة ، النزوح عن الوطن ، و(غربت) الشمس ، تغرب غروبا ، بعدت توترت في مغيبها و(غرب) الشخص بالضم (غرابة) بعد عن وطنه ، فهو غريب.

وتوحي كلمة الغروب والاغتراب بالضعف والتلاشي فهي عكس النمو، والذي منه الانتماء ، فتقول غربت شمس العمر ، إذا كانت المرحلة هي الشيخوخة ، كما نلاحظ ارتباط الاغتراب أيضا بفقدان السند وبالتالي الضعف لأن الغريب ضعيف لا سند له من قرابة ينتمي إليها ، ولا ملجأ يحتتمي به .

وفي اللاتينية تتعدد استعمالات كلمة " اغتراب (Aliénation) " لتشمل ميادين جمة .ففي الفرنسية ، نجد أن " الاغتراب (Aliénation) " يدل على معان كثيرة ومختلفة :

1- تحويل ملكية شيء أو حق على آخر .

"trasmision a' autrui d'un bien ou d' un droit "

2-فقدان أو ضياع حق طبيعي .

Abandon ou perte d'un droit naturel

3-اختلال ذهني trouble mental

4- ابتعاد او انتزاح Eloignement

اما اللسان الانجليزي فيستعمل مصطلح " الاغتراب " بمعنى الخلل العقلي ، ويدل أيضا على الغريب الذي ليس لديه موطن ... ،ويستخدم للتعبير عن نقل ملكية شيء إلى شخص آخر .

(فريد أمعضشو ، 2012 ، ص190،191)

أما في قاموس لسان العرب ذكر أن الغربة والغرب ، أي النوى والبعد ، والاعتراب والتغرب كذلك ، تقول منه ، تغرب ، واغترب وقد غربه الدهر ، ورجل غرب ، وغريب بعيد عن وطنه ، والجمع غرباء ، والأنثى غريبة ، واغترب الرجل ، نكح في الغرائب ، وتزوج إلى غير أقرابه .

وفي الحديث : اغتربوا لا تضووا أي لايتزوج الرجل القرابة القريبة ، فيجىء ولده ضاويا .

والاغتراب : افتعال من الغربة ، وورد أيضا في القاموس المحيط : الغربة والاعتراب تقول تغرب واغترب بمعنى فهو غريب وغرب بضمين والجمع الغرباء أيضاالأبعاد.(القاموس المحيط ، الموسوعة القرآنية الشاملة ، cd) ومن هذا الاستخدام اللغوي، فإن الاغتراب يفيد «الانفصال عن» كما يعني «عدم الانتماء » وأن المغترب هو شخص غير منتهم، وأن الغربة هي الشعور الذي يكابده المغترب و يعانيه .

ويعرفه الأشول(1984) في موسوعة التربية الخاصة بأنه : انفصال الفرد وأحاسيسه وأفكاره ومعتقداته عن

الوضع الاجتماعي أو عن الأفراد الآخرين الذين كان له علاقة معهم . (الأشول ، 1984 ، ص 60)

ويورد الحنفي (1994) ، في موسوعة علم النفس ، والتحليل النفسي ، الاغتراب النفسي أو الاغتراب عن النفس أو الذات الحقيقية ، يحدد قدرة الفرد على الانتماء ، للآخرين ، وهذا الاغتراب عن الآخرين يحدد قدرة الفرد على اكتشاف نفسه ، أي أن الاثنين متداخلان يعتمدان على بعضهما ، ويرى علماء النفس الاغتراب حالة لا يجرب فيها الإنسان نفسه بوصفه المبدع الحقيقي وصاحب ما ينتجه ولكنه يجرب فيها نفسه كشيء قد افتقر ، يتحكم فيه آخرون ، ويسلبونه ما أنتج .

(عبد المنعم الحنفي 1994 ، ص 87)

1-1 الاغتراب - اصطلاحا :

عرف العديد من الباحثين الاغتراب النفسي على انه مصطلح يستخدم بمعنى شعور الفرد بالانفصال عن الآخرين أو عن الذات أو كليهما أي بين الفرد والموضوع وبين الفرد والأشياء المحيطة به ، وبين الفرد والمجتمع أي إن علاقة الفرد بالأشياء والموضوع علاقة غير سوية ، فهو يعيش في مجتمعه ولكن في دائرة الغربة والانفصال .

في الوقت الحاضر يستخدم مصطلح الاغتراب بشكل عام ليصف أنواعا محددة من ردود الفعل تجاه الضغوط والتوترات التي تحدث في المجتمع التكنولوجي المعاصر .

- الأصل السيكولوجي للاغتراب فيرجع إلى كتابات « فروم ، هورني ، اركسون » وغيرهم عن اغتراب الذات الذي أوضح أن الاغتراب هو في النهاية ظاهرة نفسية بالدرجة الأولى .

- يعتبر فروم « 1962fromm » أول من قدم مفهوم الاغتراب في إطار نفسي إنساني ،

ويصف « فروم » الاغتراب بأنه ما يعانيه الفرد من خبرة الانفصال عن وجوده الإنساني وعن مجتمعه ، وعن الأفعال التي تصدر عنه فيفقد سيطرته عليها وتصبح متحركة فيه فلا يشعر بأنه مركز لعالمه ، ومتحكم في تصرفاته .

- أما كارن هورني «horney» فإنها تعزو الاغتراب لدى الإنسان إلى ضغوط داخلية حيث يوجه معظم نشاطه نحو الوصول إلى أعلى درجات الكمال حتى يحقق ذاته ويصل بنفسه إلى الصورة التي يتصورها ويصبح غافلا عما يشعر به حقيقة ، وعما يجب أو يرتضيه ، أو يعتقد أي غافلا عن دافعه من جراء انشغاله الذاتي ، مما قد يؤدي إلى العجز عن اتخاذ القرارات وبالتالي العيش في حالة اللاواقعية ويصبح بالتالي وجوده زائفا .

- أما اركسون Erikson " فقد اهتم بمرحلة المراهقة والمشكلات المصاحبة لها ، وأطلق على الأزمة المصاحبة لمرحلة المراهقة والمشكلات المصاحبة لها ب (أزمة الهوية) حيث أن إخفاق الفرد في تنمية هويته الشخصية بسبب خبرات الطفولة السلبية ، والظروف الاجتماعية ، يؤدي إلى ما يسميه اركسون بأزمة الهوية أو تمييع الدور ، والذي يبدو واضحاً في العجز عن اختيار عمل أو مهنة أو مواصلة التعليم . ويضيف اركسون Erikson بأن أساساً الإحساس بالاغتراب يرجع إلى عدم تعيين الهوية الذي ينتج عنه الشعور بالعزلة والخزي وعدم التواصل والشعور بالذنب واليأس وكرهية الذات التي تؤدي إلى عدم قدرة الفرد على التخطيط لحياته وبالتالي الإحساس بعدم الثقة والدونية ، وبأن الحياة لا تنشأ من المبادأة الخاصة .

- يشير « انجلش » ، إلى أن الاغتراب يعني فقد أو نقص العلاقة أو الصلة متى وأين ما تكون تلك العلاقة أو الصلة متوقعة وهي حالة يكون فيها الأشخاص والمواقف الشائعة غريبة عن الشخص .

- أما كلارك Clark فيرى أن الاغتراب هو شعور المرء بعدم القدرة على إزالة التناقض بين الدور الذي يمارسه بالفعل والدور الذي يعتقد أنه جدير بأن يمارسه .

- أما من خلال النظرة الوجودية فمعناه انفصال الفرد عن الأنا الواقعية بسبب الانغماس في التجديدات وضرورة التطابق مع رغبات الآخرين ومطالب المؤسسات الاجتماعية . (فاخر عاقل، 1988، ص 35)

- ويرى فرانكل Frankel أن إرادة المعنى قوة أولية في الإنسان وأن اغتراب الإنسان يرجع إلى فشله في إيجاد معنى وهدف لحياته وبالتالي معاناته من الفراغ الوجودي الذي يظهر من خلال الشعور بالملل وفقدان الثقة بالذات والإحساس بالضياع .

- أما « روسو » فيرى أن تغترب يعني أن تعطي أو أن تبيع ، فالإنسان الذي يصبح عبداً لآخر لا يعطي ذاته وإنما يبيعه على الأقل من أجل بقاء حياته وهذا التعريف يصور تمايزاً بين مفهوم العطاء وبين البيع

- وقد ذهب فرويد Freud إلى أن الحضارة في مطالبها المتعددة التي لا يقوى الفرد على تحقيقها تنتهي به إلى ضرب من الاغتراب وكره الحياة " .

- بعد تناول مفهوم الاغتراب من قبل بعض العلماء الغربيين ، فقد ارتأينا أن نستعرض بعض التعاريف لبعض الباحثين العرب المعاصرين تبين كيف نظروا بدورهم أيضاً لمفهوم الاغتراب .

- عرفه الأشول 1980" بأنه الشعور بالانفصال النسبي عن الذات أو عن المجتمع أو عن كليهما في زملة الأعراض التي تتمثل في العزلة الاجتماعية والشعور بالعجز ، واللامعنى واللامعيارية والتمرد " . ،

- ويعرفه «شتا» بأنه عرض عام مركب من عدد من المواقف الموضوعية والذاتية التي تظهر من أوضاع اجتماعية وفنية ، يصاحبها سلب معرفة الجماعة وحريتها ، بالقدر الذي تفقد معه القدرة على انجاز الأهداف ، والتنبؤ في صنع القرارات ويجعل تكيف الشخصية والجماعة مغترباً " . (علي السيد شتا ، 1997، ص41)

- وتعرف أبكر (1989) الاغتراب بأنه :«الابتعاد عن الله وما ينشأ عنه من حالة نسيان الفرد لربه ثم لنفسه ، وانفصاله عن الآخرين ، وما يصاحبه من شعور بعدم الانتماء وإحساس بالعجز وانعدام المعنى وفقدان الهدف في الحياة وعدم الالتزام بالمعايير وفقدان الإحساس بالقيمة والتمركز حول الذات .»

(سميرة حسن أبكر ، 1988، ص83)

- ويعرفه حافظ (1985) أنه «وعي الفرد بالصراع القائم بين ذاته وبين البيئة المحيطة به بصورة تتجسد في الشعور بعدم الانتماء ، والسخط والقلق والعدوانية ، وما يصاحب ذلك من سلوك إيجابي أو شعور بفقدان المعنى واللامبالاة ومركزية الذات والانعزال الاجتماعي، وما يصاحبه من أعراض إكلينيكية» .

- يعرف كمال الدسوقي الاغتراب بأنه «شعور بالوحدة وانعدام علاقات المحبة مع الآخرين ، وافتقاد هذه العلاقات خصوصاً عندما تكون متوقعة ، فهو ضرب من الإدراك الخاطيء فيه تظهر المواقف والأشخاص المعروفة من قبل وكأنها غير مألوفة ، كما تشير إلى انفصال الفرد عن الذات الحقيقية بسبب الانشغال العقلي بالمجردات وبضرورة مجارة رغبات الآخرين وما تمليه النظم الاجتماعية فاغتراب الإنسان المعاصر عن الغير وعن النفس هو أحد الموضوعات المسيطرة على فكر الوجوديين . (كمال الدسوقي، 1988، ص37)

2- مراحل تطور مفهوم الاغتراب:

رغم أن تاريخ المفهوم يعود في بداياته الأولى إلى اللاهوت البروتستانتي ، فإن استخداماته تشعبت وتنوعت على مدى قرنين من تطور الفكر الفلسفي والاجتماعي الأوربي ، ابتداء من «هوبز» و«جون لوك» مروراً بجان جاك روسو و«شيلينغ» وصولاً إلى «هيغل» و«فيورباخ» .

استمرت الرحلة الفكرية لهذا المفهوم في القرن العشرين لدى كل من «أريك فروم» و«روبرت تاكر» و«سارتر» .

- يجد المتتبع لمفهوم الاغتراب عبر العصور المختلفة استخدامات متعددة ، في الماضي كما في الحاضر ، مست مختلف الميادين ، الاقتصاد ، علم الاجتماع ، علم النفس إلى جانب الفلسفة واللاهوت ، فابتداء من الحرمان من الملكية إلى العمل القسري ، ومن عبادة المال إلى الأمراض النفسية ، ومن القلق إلى السلبية السياسية ، ومن الغربة عن الله في اللاهوت إلى غربة الفردي عن الاجتماعي . في الفلسفة .

- وفي تتبع (محمود رجب ، 1993) لسيرة المصطلح « الاغتراب » يقر انه منذ أواخر العصور الوسطى وحتى يومنا والكلمة الإنجليزية «alienation» ونظيرتها الفرنسية ما زالت كلاهما تحتفظ بالمعنى النفسي للكلمة اللاتينية «alienatio» .

- ومن معانيها ، الاضطراب النفسي ، فالجنون أو من يعاني من اضطرابات عقلية بوجه عام يسمى في اللغة الفرنسية alienist تطلق على الطبيب الاختصاصي في تشخيص الأمراض العقلية ، وقد تعددت معاني الاغتراب وتباينت فمنها ما هو ذو اسبقية نفسية ، ومنها ما ربط بين الاغتراب والتفاعل الاجتماعي ، ومنها ما له علاقة بالظروف الاقتصادية ، ومنها ما يربط بين الاغتراب والمرض النفسي .

- إن المتتبع لمفهوم الاغتراب عبر العصور المختلفة، يمكن أن يميز بين الاغتراب كحالة والاضطراب كمصطلح:
- فالاضطراب كحالة هو ما يميز الوجود الإنساني والطبيعة البشرية، هو شعور ارتبط واقتصر، على الإنسان منذ وجوده .

- أما الاضطراب كمصطلح : فقد اجمع الباحثين أن مفهوم الاغتراب ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفكر والفيلسوف وأبرز ممثلي الفلسفة الكلاسيكية الألمانية " هيغل - hegal (1770-1831) الذي وصفه كارل ماركس بقوله « انه العبقريّة الكبرى التي قلبت الأشياء رأساً على عقب ، وصاحب أكبر منهج ثوري عرفه الفكر البشري الحديث

« اعتبر هيجل أب الاغتراب فهو أول من صك لهذا المصطلح استخداما علميا ومنهجيا بل ونظر له في كتابه «فينومينولوجيا الروح ، 1807» . وعليه اقترن تطور هذا المفهوم به .

- في هذا الصدد نجد محمود رجب 1988 في محاولة تحديد مفهوم الاغتراب يشير إلى ثلاث مراحل : مفهوم الاغتراب قبل «هيجل» ، وفي عهد هيجل ، ومفهوم الاغتراب بعد عهد هيجل .

- 1-2 مفهوم الاغتراب قبل عهد هيجل :

مفهوم الاغتراب ليس من المفاهيم الحديثة، بل هو أكثر قدما من ذلك.، ويمكن القول أن ابعده استخدام لكلمة « اغتراب » يرجع للاهوت البروتستانتى، إلى لوثر، وكالفن ، وحتى ابعده من ذلك.

يرفض المذهب البروتستانتى فكرة التوسط بين الله والإنسان ، فبات الاتصال بين الذات البشرية والذات الإلهية ممكنا دون توسطات ، كما بات ضروريا القضاء على « الغربة بين الله والإنسان ».

(فيصل عباس، 2008 ، ص 32)

طغى على هذه الفترة المفهوم الدينى للاغتراب، وتلخص في معنى الانفصال، أي انفصال الإنسان عن الطبيعة (الملذات، والشهوات) .

فالاغتراب في المفهوم الدينى ظاهرة حتمية في الوجود الإنساني، ارتبطت بالمأساة الإنسانية المتعلقة بالخطيئة الأولى وسقوط الإنسان وانفصاله المتمثل في قصة آدم وحواء، والثمرة المحرمة والخروج من الجنة، ومواجهة الحياة المزدوجة القائمة على الصراع الدائر بين الجسد والروح. (فيصل عباس، 2008 ، ص 20) .

-2 مفهوم الاغتراب في عهد هيجل :

اهتم هيجل في معظم مؤلفاته بمصطلح « الاغتراب » واعتبر أول من استخدم مصطلح الاغتراب استخداما منهجيا وتحول على يده إلى مفهوم دقيق ، فاعتبره الكثير من الباحثين « أبا للاغتراب »

- فالاغتراب عند هيجل واقع متجذر في وجود الإنسان في هذا العالم ، كما استخدم بصورة مزدوجة ، فهو في بعض الأحيان يستخدم للإشارة إلى علاقة الانفصال أو التنافر ، كتلك التي تنشأ بين الفرد والبنية الاجتماعية، أو كاغتراب الذات ينشأ بين الوضع الفعلي للمرء وبين طبيعته الجوهرية ، أي ثمة انفصام موروث بين الفرد بوصفه ذاتا مبدعة تريد أن تكون وأن تحقق نفسها، وبين الفرد موضوعا واقعا تحت تأثير الآخرين .

- من جهة أخرى استخدم « هيجل » هذا الاصطلاح للإشارة إلى التسليم والتضحية بالخصوصية والإرادة ، فيما يتعلق بقهر الاغتراب واستعادة الوحدة مرة أخرى . (شاخت ، 1995 ، ص 15، 16)

- 2-3 مفهوم الاغتراب بعد هيغل :

بعد عهد "هيغل" بدأ مصطلح «الاغتراب» ينسلخ عن بعديه الايجابي والسلبي وأصبح يقصد به معنى السلب أي أن مصطلح «الاغتراب» أخذ يفقد ما كان يتميز به عند هيغل من ازدواج المعنى .
ومن ابرز المفكرين والفلاسفة الذين عبروا عن ذلك نذكر : «كارل ماركس» الذي استخدم مفهوم الاغتراب في كتاباته الدينية والسياسية ، إلا أن تركيزه على استخدام هذا المصطلح كان في تحليلاته الاقتصادية فقد بدا اغتراب العمال عنده في صورتين، الاغتراب عن ناتج العمل ، واغتراب العمال عن العمل نفسه ، وتعبير آخر لا ينتمي الإنتاج للعامل ، كما أن العمل نفسه لا ينتمي إلى ماهيته الإنسانية ، وبالتالي فإن ماركس يؤكد على أننا إنسان لم يشعر بحريته في أفعاله المتعلقة بالعمل وعملية الإنتاج .

- 3 الاغتراب عند بعض الفلاسفة والمفكرين :**3-1 الاغتراب عند هيغل**

يعد هيغل أول من تناول مفهوم الاغتراب بطريقة منهجية واضحة ، كما استخدمه بصورة مزدوجة في كتابه الأول «فينومينولوجيا الروح» عام 1807 حيث يأخذ في بعض معالجاته معنى «الانفصال» وفي مواقع أخرى من بحوثه يعطيه معنى «التحلي أو التنازل» .

لقد كان لمفهوم «الاغتراب» عند هيغل دلالتين مزدوجتين إحداهما ايجابية والأخرى سلبية ، وتوقفت تلك

الازدواجية في تناول المفهوم بعد «هيغل» وأصبح محصوراً في دلالاته السلبية فقط .

يأخذ مفهوم الاغتراب دلالة سلبية حين يعكس عدم قدرة الذات في التعرف على ذاتها وهذا ما أشار إليه «هيغل

« بمصطلح - الانفصال - separation- على أساس أن انفصال الفرد يكون بينه وبين الجوهر الاجتماعي غير

الشخصي ، ويؤدي هذا الاستعمال إلى مفهوم الانفصال عن النفس أو «الاغتراب الذاتي» - self

-aliénation- ، وهو ينشأ نتيجة ظروف تاريخية بالغة السوء ، ويتميز أساساً بفقدان الحرية والوحدة .

أما الاغتراب كمحيط فهذا يأتي من حركة النمو الإنساني وتطورها المتمثل بالاستقلالية من الالتزامات الاجتماعية

وقوانينها وما تؤدي إليه هذه الاستقلالية من غربة على الصعيد الروحي .

إن «هيغل» ينظر إلى الاغتراب عن الذات باعتباره النتيجة التي تنجم عن الاغتراب عن البنية الاجتماعية مما يعني

أن الاغتراب عن الذات هو المصاحب للاغتراب عن البنية الاجتماعية . فحينها يشعر المرء أن البنية

الاجتماعية بالنسبة لشيء آخر ، ينشأ في الوعي عدم تطابق بين الذات والبنية ، وعندئذ يغرب الفرد نفسه عن طبيعته الجوهرية ويصل إلى أقصى درجات التنافر مع ذاته . (بهجت محمد عبد السميع ، 2007، ص18)

2-3 الاغتراب عند كارل ماركس :

استقصى « كارل ماركس » مفهوم الاغتراب من أعمال « هيجل » وسار في بادئ الأمر على خطاه حيث اعتبر الاغتراب جزءا من ديالكتيكية الحياة ونتيجة حتمية لممارسة الإنسان وأقر أن الاغتراب قضية فلسفية غيبية ، ثم ما لبث أن وضع قضية الاغتراب في إطار اجتماعي واقتصادي فاعتبر بذلك « ماركس » أول من تناول الاغتراب باعتباره ظاهرة اجتماعية اقتصادية سواء من حيث نشأتها أو تطورها .

عرف ماركس « الاغتراب » بأنه الشعور بالعجز في علاقة الفرد بالمؤسسة التي يعمل ضمنها أو ينتمي إليها ، أي عندما نقول الاغتراب مع المجتمع يعني أنه لا يستطيع أن يقيم علاقة صحية مع المجتمع .

صاغ « ماركس » آراؤه وأفكاره حول الاغتراب من خلال القضايا الأساسية التي تناولها بالدراسة فقد بدا اغتراب العمال عنده في صورتين ، الاغتراب عن ناتج العمل ، واغتراب العامل عن العمل نفسه بتعبير آخر لا ينتمي الإنتاج إلى العامل كما أن العمل نفسه لا ينتمي لماهيته الإنسانية ، ومن ثم فإن ماركس يؤكد على أن الإنسان لم يعد يشعر بحريته في أفعاله المتعلقة بالعمل وعملية الإنتاج . (سيد علي شتا ، 1993، ص123)

ركز « ماركس » على العامل وجعله محور دراساته وكيف انه في المجتمع عاجز تماما عن الحصول على حقوقه والتصرف بإنتاجه وتوصل إلى أن الاغتراب الذي يصاحب العمليات الإنتاجية يكون من أربعة زوايا هي :

- اغتراب العامل عن ناتج العمل .

- اغتراب العامل عن عمله .

- واغتراب العامل عن نفسه .

- واغتراب العامل عن الآخرين .

لقد كان انشغال ماركس منصباً حول قضية حرية الأفراد ، وحرية المجتمع ومن ثم كان الشرط الأساسي للتخلص من الاغتراب هو القضاء على التقسيم العدائي للعمل والملكية الخاصة للإنتاج ، كما أن التغلب التام على بقايا الاغتراب أو نتائجه يقتضي تحقيق المجتمع لذلك ، أي تحقيق وفرة ثقافية ، ومادية للمجتمع بأسره واستئصال بقايا تقسيم العمل ، والسيطرة على الاستهلاك والإنتاج بواسطة المجتمع بأسره .

3-3 الاغتراب عند دوركايم (1858-1917)

كان اهتمام «إميل دوركايم» منصباً حول قضية العلاقة بين « الحرية والضرورة » وتناول بالدراسة ظاهرة الاغتراب في المجتمع الصناعي الحديث فكان هدفه الرئيسي الذي شغله حتى عام 1897 هو إظهار أن الحضارة الصناعية وهي تمضي في تطورها السريع تعاني من مرض أطلق عليه مصطلح « الأنومي » «anomie».

(سيد علي شتا ، 1994 ، ص 80)

فالانوميا "ترجمة حرفية لحالة فقدان القيم والمعايير التي تضبط العلاقات الاجتماعية واستند إليه في تفسير العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع الذي يسوده نظام معين تخضع فيه مصالح أفرادها لمصالح المجموع . ذهب دوركايم إلى حد القول بأن التطور الحديث قد قضى على الحياة التي تتسم بالعمل المرضي من أجل الفرد والمجموع أي أفقدها معنى التضامن الاجتماعي وساهم في ترسيخ سمات النزعة الفردية من خوف ذاتي واكتئاب وقلق زائد ، وهي مظاهر للاغتراب ، ويعود هذا الانهيار إلى حالات التصدع في البناء الاجتماعي فكلما كان المجتمع بسيطاً كان من الأيسر عليه أن ينمي خاصية التكامل في أوجه نشاطه ، وكلما أصبح معقداً أصبح من الضروري أن يوجه الاهتمام المباشر إلى المشكلات العديدة التي يتضمنها تدعيم التكامل الاجتماعي . (سيد علي شتا ، 1994 ، ص 81)

أشار « دوركايم » في مؤلفه تقسيم العمل وبجته القيم حول الانتحار إلى قضية عزلة الإنسان الحديث عن المجتمع التقليدي كما انه يؤكد على تناقص السعادة البشرية بتزايد تطور تقسيم العمل المصاحب للتقدم الحديث ومن ثم ترتبط نزعة التحديث عنده بإفهاك القوى لمعنى المجتمع، وبالتالي من سمات تطورها الحقيقي الانهيار المتعاقب لكل السياقات الراسخة . فسرعة التصنيع والديمقراطية والنزعة العلمانية هي مصدر اغتراب الفرد في المجتمع الحديث.

3-4 الاغتراب عند ماكس فيبر: (1864-1920)

تضمنت أعمال «ماكس فيبر» إشارات ضمنية لمفهوم الاغتراب، وان كان لم يستخدم نفس مصطلح الاغتراب أو أي من مشتقاته ، إلا أننا عندما نتناول بالتحليل أعمال «ماكس فيبر» المتعلقة بفكرة العقلانية نجد أنها تمس

مباشرة قضية «الاغتراب» عامة وبعد فقدان السيطرة خاصة . (سيد علي شتا ، 1994 ، ص 134)

ركز «فيبر» في تناوله لمصطلح «الاغتراب» على فكرة النزعة العقلانية وتأثيرها على الثقافة عامة والعقل البشري خاصة ، وامتداد هذا التأثير ليمس بناء الدولة الاقتصادي الحديث .

اعتبر « فيبر » النزعة العقلانية بمثابة تهديد للإبداع والتحرر وبالتالي تدمير العقل الإنساني وسلب حريته ومعرفته وعلى خلاف ماركس ، رأى عالم الاجتماع الألماني " ماكس فيبر " أن العجز وفقدان السيطرة ، حالة عامة ولا تقتصر على العمل ، بل تتصف بها جميع العلاقات الاجتماعية ، فيؤكد أن العالم والجندي والباحث والأستاذ وغيرهم لا يسيطرون على وسائلهم ومنتجاتهم بفعل كونها مستقلة عنهم في كثير من الأحيان ، كما يمكن القول أن المواطن عاجز تجاه الدولة حتى في المجتمعات الديمقراطية ، فهي التي تسيطر عليه في واقع الأمر وليس هو الذي يسيطر عليها فعلا .

(حلیم بركات 2006، ص 42)

اعتبر «ماكس فيبر» النزعة الرأسمالية ظاهرة حديثة ، شديدة التعقد ومتسمة بالعقلانية العالية والتي عمت جميع مظاهر الحياة في النسق الاقتصادي والاجتماعي الحديث ، كما كشف عن مظاهر اجتماعية ثلاث لظاهرة الاغتراب التي سادت التنظيمات الحديثة، انطلاقا من تحليله لمفهوم السلطة الذي يعد مفهوما محوريا في أعمال « فيبر »، وأنماطها الثلاث السلطة التقليدية ، السلطة الرشيدة ، والسلطة الكاريزمية .

تمثل المظهر الأول في الاعتماد وسلب الحرية وفقدان السيطرة المترتبة عن طبيعة الانفصال نتيجة الخضوع للنسق القانوني في التنظيمات الحديثة حيث تكون الطاعة لمجموعة من القواعد والمبادئ الموضوعية التي تعين الواجبات والالتزامات والتي بمقتضاها يمارس الرئيس سلطته في حدود ما رسمته القواعد القانونية .

ارتبط المظهر الثاني للاغتراب بفقدان السيطرة على الوسائل المادية للإدارة من ناحية وانفصال العامل عن وسائل الإدارة من ناحية أخرى ، هذا إضافة إلى ربط هذا المظهر بانفصال الإدارة عن الملكية الخاصة ، ومن ثم صارت ظاهرة فقدان السيطرة مرتبطة بعقلانية العلاقات في النسق البيروقراطي .

3-5 الاغتراب عند جون جاك روسو (1712-1778):

يعتبر الفرنسي جون جاك روسو من ابرز الفلاسفة الذين تناولوا مفهوم الاغتراب بمعناه القانوني وذلك في إطار نظريته « العقد الاجتماعي » ومعناه النفسي . - الاجتماعي في إطار نقده للحضارة .

كما يعد « روسو » من ابرز الفلاسفة الذين تحدثوا عن مصطلح « الاغتراب » قبل هيجل ، لكن يكاد يتفق جميع الباحثين على أن «هيجل» أول من استخدم مصطلح الاغتراب استخداما منهجيا واضحا .

أكد « روسو » في إشارة إلى المفهوم القانوني للاغتراب على مسألة التخلي أو التنازل ، حيث يتنازل الأفراد عن كل أو بعض حقوقهم وحررياتهم للمجتمع بحثا عن الأمن الاجتماعي في إطار المجتمع .

أشار روسو في مؤلفه « العقد الاجتماعي » إلى المعنى المزدوج لمصطلح الاغتراب الذي عرفه قائلاً : « أن الاغتراب معناه التسليم أو البيع... فالإنسان الذي يجعل من نفسه عبداً لآخر إنسان لا يسلم نفسه ، وإنما هو بالأحرى يبيع نفسه من أجل بقائه على الأقل». (محمود رجب ، 1988، ص 58)

يأخذ مصطلح الاغتراب دلالة ايجابية من حيث تنازل وتسليم الحقوق الفردية إلى الجماعة بمعنى تلك العملية التي من خلالها يقدم كل شخص ذاته للجماعة لتكون تحت توجيه الإرادة العامة ، في هذا الصدد يقول: « إن كل فرد منا يسهم في الجماعة بشخصه وبما يملك من قوى يسيطر عليها ، تحت التوحيد الأعلى للإرادة العامة ، ونحن نستقبل في الجسم السياسي كل فرد بوصفه جزءاً لا يتجزأ من كل ، على أن كل إنسان وهو يقدم نفسه إلى الكل لا يقدم نفسه إلأى فرد ». «

وبذلك يكون الاغتراب هنا عاماً ، يضع فيه الإنسان ذاته من أجل هدف كريم للجماعة أي تقديم الذات الجزئية إلى الكل ، وهذا لن يكون مجدياً لو كانت السلطة التي ينقل إليها الفرد حقوقه بل وذاته هي سلطة فرد .
فروسو يؤكد على أن هذا التنازل لا يكون إلا لسلطة الجماعة أو الإرادة العامة وهي سلطة معنوية أكثر منها عينية (محمود رجب ، 1988، ص 83).

من جهة أخرى قد يأخذ مصطلح الاغتراب دلالة سلبية بمعنى البيع ، يرفض روسو الاغتراب بهذا المعنى لان الإنسان الذي يبيع نفسه في مقابل مبلغ من المال إنسان ينظر إلى نفسه كما لو كانت « شيئاً » أو سلعة ذات قيمة معينة في السوق ، فيتحول إلى مجرد أجير مرتزق .

وما هذا بالأمر السهل على حد قول « روسو » في العصر الحديث ، ذلك لان العلاقات الإنسانية سواء على مستوى الأفراد أو الدول صارت تخضع لمعيار واحد هو التماس الفائدة أو المصلحة ، مما يعرضها لخطر التجمد.

(محمود رجب ، 1988 ، ص 81، 80)

3-6 الاغتراب عند إيريك فروم : 1963 يعرفه فروم " Fromm " بأنه: « شكل من أشكال الخبرة يمارسها الإنسان ويشعر فيها بأنه غريب عن ذاته ، لا يجد نفسه كمركز لعالمه ، كخالق لأفعاله وإنتاجه وإنما أفعاله هي التي تصبح لها السيادة عليه ، أن يطيعها وأن يعبدها أحيانا ». (سعد المغربي ، 1976 ، ص 251)

بدأ اهتمام إريك فروم بمفهوم الاغتراب في مؤلفه «الخوف من الحرية» عام 1941 والذي أعيدت تسميته في الطبقات التالية " الهروب من الحرية " وهو الكتاب الذي اعتبره فروم جزءا من دراسة واقعية تهتم ببناء شخصية الإنسان الحديث ومشكلات التفاعل بين العوامل السيكولوجية والعوامل الاجتماعية ، فاهتمامه كان واضحا بالأزمة لاجتماعية-الثقافية ومعنى الحرية لدى الإنسان الحديث . (سيد علي شتا ، 1993 ، ص 42)

اهتم إريك فروم بمفهوم الاغتراب من ناحية موضوع الانفصال خلال الخضوع ، كما استخدم مشتقات هذا المفهوم كفقدان السيطرة ، سلب الحرية ، والتسلطية والانعزال ... فمصدر الاغتراب برأيه هو بحث الإنسان الحديث عن الحرية ، والذي خاف من روابط المجتمع الفردي السابق ، فالحرية لاكتسب من الشعور الايجابي لتحقيق ذات الفرد أي التعبير عن فكره وشعوره ، وكوامنه ، وان كانت تجعله مستقلا ورشيدا ، إلا أنها من جانب آخر تجعله منعزلا ، ولهذا نجده قلقا وفاقدا للسيطرة .

ويذهب فروم إلأن الاغتراب يسود العلاقات الاقتصادية بين الأفراد ثم ينتقل إلى العلاقات الشخصية بينهم فقوانين السوق هي التي تسيّر العلاقات الاقتصادية فتكون العلاقات بين المتنافسين قائمة على أساس اللامبالاة البشرية المتبادلة ، فمن عنده المال يستخدم الإنسان الآخر كما يستخدم الآلة فبدلا من كونها علاقات بين البشر تبدو وكأنها علاقات بين الأشياء.

3-7 لاغتراب عند فرويد : 1856-1939

كان اهتمام فرويد «Freud» منصب حول مفهوم اللاوعي وما يمارسه من سلب للوعي انطلاقا من أبحاثه حول «الهستيريا» وطرق علاجها .

اعتبرت أعمال «فرويد» نقطة تحول هامة في تاريخ علاج الأمراض العقلية والنفسية ، أشار فيها إلأهمية الدور الذي تلعبه الحياة العاطفية في الصحة العقلية ، كما بين ضرورة التمييز بين الحالات العقلية الشعورية والحالات العقلية اللاشعورية .

من خلال استخدام طريقة التداعي الحر (free association) توصل «فرويد» إلى حقائق هامة تمثلت في :

- اغتراب الشعور «الوعي» ويتجلى في المقاومة الشديدة التي كانت تحول دون ظهور ذكريات بعض التجارب المؤلمة إلى ساحة الشعور ومن ثم اهتدى فرويد لصياغة نظريته في «الكبت» .

- كشف « فرويد » وهو بصدد الحديث عن اغتراب الوعي عن قضية هامة تمثلت في سلب المعرفة، إذ أن الوعي يغترب عن حقيقة التجارب الشخصية والحوادث الماضية نتيجة لسلب حرية اللاشعور من التداعي الحر .

فيما يتعلق باغتراب اللاشعور فإن الرغبة المكبوتة تبدأ حياة جديدة شاذة في اللاشعور، وتبقى هناك محتفظة بطاقتها وتظل تبحث عن مخرج لانطلاق طاقتها المحبوسة ، وطالما أن عوامل القمع والكبت ما زالت قائمة فإن اللاشعور يظل مغتربا عن اللاشعور ، وباستمرار حالة اغتراب الانفصال تلك وشدة إلحاح الرغبة المكبوتة في اللاشعور تظهر الأعراض المرضية لدى المصابين. (سيد علي شتا ، 1993، ص 120)

4-أبعاد الاغتراب :

يعتبر عالم الاجتماع « ملفن سيمان - m-semane » أبرز من قدم تصورا عن الأبعاد المتعددة للاغتراب . تعقب «سيمان» المعاني المختلفة لمفهوم الاغتراب في التراث الفكري والسيكولوجي والسوسيولوجي مستهدفا بذلك تصنيف مختلف المعاني للمفهوم ، ففي مقاله الشهيرة حول «معنى الاغتراب» عام (1959) أشار إلى أن هناك خمس سمات أو مكونات يتشكل من خلالها مفهوم الاغتراب تتمثل في :

- فقدان السيطرة
- اللامعيارية
- اللامعنى
- الانعزال الاجتماعي
- الانعزال النفسي

ويجدد الإشارة إلى أن «ملفان سيمان» نظر لكل من هذه المعاني الخمس باعتبارها بدائل لمفهوم الاغتراب ومنفصلة عن بعضها ، يحوي كل بعد على فكرة معينة توجه مسلك البحث في موضوع الاغتراب.

1-4 العجز : " فقدان السيطرة "

ويقصد به شعور الفرد بأنه لا حول له ولا قوة ، ونقص قدرته على السيطرة على السلوك ، وعدم التحكم أو التأثير في مجريات الأمور الخاصة به ، أو في تشكيل الأحداث العامة ، وبأنه مقهور ومسلوب الإرادة والاختيار وأنه عاجز عن تحديد النتائج التي قد تنشأ نتيجة لهذه الأحداث ، ويشعر الفرد أن ما يخصه يملى عليه من الخارج .

(سناء زهران ، 2004 ، ص108)

كما يعرف أيضا باليأس المكتسب «learned hopelessness» وهو الاعتقاد من جانب الفرد بفقد السيطرة على الأحداث من حوله وهذا الاعتقاد نابع من إدراكه الشخصي بأن النتائج والأحداث من حوله التي يجربها تكون منفصلة عن تصرفاته وجهوده وبعبارة أخرى يدرك بأنه عاجز عن التأثير فيما يحدث له على مختلف المستويات.

فالمغترب دائما يشعر أنه عاجز وضعيف ، ليس لديه القدرة الكامنة للتكيف مع ذاته أو حتى مع الآخرين ، وليس لديه المهارات الكامنة لكي يتأقلم مع ما يحيط به ، لديه أشياء كثيرة تدور برأسه لا يقوى على تحقيقها والظروف والمؤثرات الخارجية دائما أقوى منه ، ويشعر دائما أن قوته تتهاون أو مسلوقة منه .

(مدحت عبد اللطيف ، 1993 ، ص 17)

4-2 الامعنى : يقصد بهذا البعد أن الحياة لا معنى لها وأنه لا يوجد شيء في الحياة - من وجهة نظر المغترب - له قيمة أو معنى ، وذلك نظرا لخلو هذه الحياة من الأهداف والطموحات ، وبالتالي يفقد الفرد واقعيته ويحيا نوع من اللامبالاة .

(دراسات عربية في علم النفس ، 2002 ، ص 218)

حسب «سيمان» فإن فقدان المعنى أو المغزى اغتراب ذو درجة عالية إذ يرتبط بدرجة الفهم أو الإدراك حيث يشير إلى المقدرة الإدراكية للتنبؤ بعوائد السلوك وعواقبه . (سيد علي شتا ، 1993 ، ص 218)

يتعرض الفرد في مسيرة حياته لعدة مواقف يكون فيها ملزما أن يختار من بين عدة بدائل في حين لا تتوافر لديه لا الثقة ولا المعرفة الحقيقية التي تساعد على الاختيار ، فلا يمكنه أن يتنبأ بما قد يترتب على اختيارات بلا معنى ، بل حياة بلا مغزى ومن ثم تتعدى قدرته على التنبؤ بالنتائج المستقبلية للسلوك .

(نبيل رمزي اسكندر ، 1988 ، ص 207)

تبلور هذا المفهوم على يد « فرانكل » الذي جعله محور دراساته بل قام بصياغة نظريته تعرف « بالعلاج بالمعنى » أو كما يطلق عليه البعض « مدرسة فيينا الثالثة » في العلاج النفسي . يركز على معنى وجود الإنساني وكذلك على سعي الإنسان إلى البحث عن ذلك المعنى .

حسب « فرانكل » الإنسان في رحلة بحثه عن المعنى وسعيه نحو تحقيق القيمة ربما يثير توترا داخليا بدلا من أن يؤدي إلى اتزان داخلي ، ومع ذلك فإن هذا التوتر هو بالضبط المتطلب الذي لا بد منه للصحة النفسية ، فلا يوجد

شيء في الدنيا يمكن أن يساعد الإنسان بفاعلية على البقاء حتى في أسوأ الظروف ، مثل معرفة بأن هناك معنى في حياته ، وهذا ما يؤكد قول نيتشه : «أن من عنده سبب لأن يعيش من أجله ، فإنه غالباً يستطيع أن يتحمل في سبيله بأي شكل من الأشكال» .

من جهة أخرى يؤكد فرانكل على فكرة التأثير الضار لذلك الشعور الذي يشكو منه مرضى كثيرون في هذه الأيام ويعني به الشعور المطلق بـ« اللامعنى » لحياتهم فأشخاص كهؤلاء يعوزهم الإحساس أو الشعور بمعنى يستحق أن يعيشوا من أجله ، فهم يعانون فراغ داخلي وفجوة داخل أنفسهم . وبذلك يصبحون مقيدين مأسورين في ذلك الموقف الذي أطلق عليه مصطلح «الفراغ الوجودي» . (فكتور فرانكل ، 1982 ، ص 130)

3-4 عدم الالتزام بالمعايير (اللامعيارية أو الانوميا)

استقى سيمان هذا المعنى من نظرية « دوركايم » في «الانوميا» ونظرية «ميرتون» في «البناء الاجتماعي والانومي» وأشارت كلتا النظريتين إلى حالة انخيار المعايير والقيم التي تنظم السلوك وتوجهه ، وبالتالي رفض الفرد للقيم والمعايير والقواعد السائدة في المجتمع نظراً لعدم ثقته في المجتمع ومؤسساته .

فالانوميا حالة تشير إلى رفض الفرد للقيم والمعايير والقواعد السائدة في المجتمع ، وذلك لانخيار هذه المعايير والقيم المنظمة والموجهة للسلوك وبالتالي اللامعيارية تشير إلى نوع من الانفصال بين أهداف الفرد وبين قيم المجتمع ومعاييره .

ويشير "سيمان" إلأن هذا البعد يعبر عن « الموقف الذي تتحطم فيه المعايير الاجتماعية المنظمة لسلوك الفرد حيث تصبح هذه المعايير غير مؤثرة ولا تؤدي وظيفتها كقواعد للسلوك ، وهذا يعني الوصول إلى الحالة التي تغرق فيها القيم العامة في خضم الرغبات الخاصة ، الباحثة عن إشباع بأي وسيلة » ويضيف سيمان حول المعيارية بأنها « الحالة التي يوجد فيها توقع عال بأن السلوك الغير مجازى اجتماعياً ، مطلوب وضروري لتحقيق الأهداف المعطاة

ويؤيد (النكلاوي 1989) ما ذهب إليه « سيمان » في تعريف هذا البعد بأنه « الحالة التي يتوقع فيها الفرد بدرجة كبيرة أن أشكال السلوك التي أصبحت مرفوضة اجتماعياً غدت مقبولة اتجاه أي أهداف محددة أي أن الأشياء لم يعد لها أي ضوابط معيارية ، ما كان خطأ أصبح صواباً ، وما كان صواباً أصبح ينظر إليه باعتباره خطأ ، من منطلق إضفاء صبغة الشرعية على المصلحة الذاتية وحجمها عن معايير وقواعد وقوانين المجتمع .

تجدر الإشارة إلى أن المغترب ليس فاقدا للقيم وإنما لديه ما يتناقض مع قيم وأعراف المجتمع ، كما انه كلما ازدادت درجة وحدة هذا التناقض بين ما يدركه الفرد على أنها قيم مهمة وضرورية بالنسبة إليه وما يدركه من قيم الآخرين زاد تبعا لذلك إحساسه بالاغتراب.

4-4 العزلة الاجتماعية : الشعور بالانتماء للمجتمع من أهم دعائم المجتمع والتي تحافظ على استقراره ونموه وهذا

ما تعكسه المشاركة الإيجابية في أنشطة المجتمع ، الدفاع عن مصالحه والشعور بالفخر والاعتزاز بالانتماء إليه .

وانطلاقا من حقيقة أن البشر كائنات اجتماعية ، مخلوقات تتجمع سويا ويعتمد كل منها على الآخر جسديا ونفسيا ، فالعلاقات الوثيقة مع الآخرين تبدو من الضروريات لبقاء الإنسان ورفاهيته ، وعليه يعد مفهوم الانتماء الاجتماعي من أهم المفاهيم التي تحدد طبيعة علاقة الفرد بالجماعة .

في المقابل نجد مفهوم «العزلة الاجتماعية» التي تعني إحساس الفرد بالوحدة ومحاوله الابتعاد عن العلاقات

الاجتماعية السائدة ، أي أنها حالة لا يشعر الفرد فيها بالانتماء إلى الأمة والمجتمع . كما يقصد بها شعور الفرد بالوحدة والفراغ النفسي و الافتقار إلى الأمن و العلاقات الاجتماعية الحميمة ، والبعد عن الآخرين حتى وان وجد بينهم ، كما قد يصاحب العزلة الشعور بالرفض لاجتماعي والانعزال عن الأهداف الثقافية للمجتمع مما يؤدي إلى الانفصال بين أهداف الفرد وقيم المجتمع ومعايير . (قيس النوري ، 1979 ، ص 138) تؤدي العزلة المستمرة للفرد إلى إقصائه عن المشاركة في الفعاليات الاجتماعية وشعوره بعدم الانتماء الذي قد يولد كراهية لقيم المجتمع الذي ينتمي إليه . ويدفعه إلى تبني أفكار ومعايير مخالفة ، كما تفقده اندماجه النفسي مع الآخرين وتجعله عرضة لاضطرابات نفسية وعقلية .

فالعزلة الاجتماعية قد تفسر بمعنى غياب العلاقات الشخصية الإيجابية ، كما قد تفسر بمعنى التجرد من الأعراف والقيم الثقافية السائدة في المجتمع الذي يعيشه .

4-5 اغتراب الذات : ويشير به « سيمان » لعدم القدرة على إيجاد الأنشطة المكافئة ذاتيا ، والشعور بأن ذاته

الخاصة وقدراته تصير شيئا ما ، ومغتربا وتكون مجرد وسيلة أو أداة ، وقد استعان «سيمان» لكشف أبعاد هذا المعنى برأي إيريك فروم ، في كتابه «المجتمع السليم» والذي أشار فيه إلى «نقصد بالاغتراب أسلوب الخبرة ، حيث نجد الشخص ذاته كغريب ، بالقدر الذي يمكن القول فيه ، بأنه يصبح مغتربا عن ذاته» .

(سيد علي شتا ، 1993 ، ص 224)

يشير هذا المظهر إلى شعور الفرد بعدم القدرة على إيجاد الأنشطة المكافئة ذاتيا ، فلا يستطيع الفرد أن يستمد الرضا من نشاطاته ، وصلته بذاته الحقيقية، انه إحساس الفرد وشعوره بتباعده عن ذاته .

5-أنواع الاغتراب وأشكاله :

تعددت أنواع وأشكال الاغتراب ، وذلك لتعدد تناولات هذا المفهوم في عدد من العلوم كالطب والفلسفة ، وعلم الاجتماع وعلم النفس ، فوجدت للاغتراب أنواع عديدة : الاغتراب النفسي ، الاغتراب الاجتماعي ، الاغتراب الاقتصادي ، الاغتراب الثقافي ، الاغتراب السياسي ، والاغتراب الإبداعي .

5.1 الاغتراب النفسي « الذاتي » يعتبر الاغتراب النفسي بمفهومه الشامل جزء يدخل ضمن كل نوع أو شكل من الاغتراب، وفي هذا الصدد يقول خليفة " على الرغم من شيوع مفهوم الاغتراب النفسي ، فإنه من الصعب تخصيص نوع مستقل نطلق عليه الاغتراب النفسي وذلك نظرا لتداخل الجانب النفسي للاغتراب وارتباطه بجميع أبعاد الاغتراب الأخرى ، الثقافي ، والاقتصادي ، والسياسي الخ . فالاغتراب النفسي مفهوم عام وشامل يشير إلى الحالات التي تتعرض فيها وحدة الشخصية للانشاط أو الضعف والانهيار بتأثير العمليات الثقافية والاجتماعية التي تتم داخل المجتمع .

مما يعني أن الاغتراب يشير إلى النمو المشوه للشخصية الإنسانية حيث تفقد فيه الشخصية مقوماتها لإحساس المتكامل بالوجود والديمومة ، وتعد حالات الاضطراب النفسي أو التناقضات صور من صور الأزمة الاغترابية التي تعترى الشخصية. (عبد اللطيف خليفة ، 2003 ، ص 81)

فالاغتراب النفسي إذن هو انتقال الصراع بين الذات والموضوع «الأخر» من المسرح الخارجي إلى المسرح الداخلي في النفس الإنسانية . هو اضطراب في العلاقة التي تهدف إلى التوفيق بين مطالب الفرد وحاجاته ورغباته من ناحية وبين الواقع وأبعاده من ناحية أخرى . وذلك لاعتبار أن شخصية الإنسان وحدة متكاملة في جوانبها البيولوجية والنفسية والاجتماعية ، كما هي وحدة مع العالم الذي يعيش فيه الإنسان بكل أبعاده المختلفة هذا فضلا عن أن العالم بالنسبة للإنسان أمر حيوي وضروري لوجوده ، ذلك لأن قوى الإنسان وقدراته وإمكاناته لا تتفتح ولا تنمو أو تتغير إلا من خلال الشروط والظروف الموضوعية الموجودة في هذا العالم .

(المغربي ، 1976 ، ص 267 - 268)

ويتحدد مفهوم الاغتراب في الشخصية بالجوانب التالية :

- حالات عدم التوافق التي تعانيها الشخصية من عدم الثقة بالنفس والمخاوف المرضية والقلق والإرهاب الاجتماعي.

- غياب الإحساس بالتماسك الاجتماعي، والتكامل الداخلي في الشخصية .

- ضعف أحاسيس الشعور بالهوية والانتماء والشعور بالقيمة، والإحساس بالأمن .

فاغتراب الذات إذن ينشأ عن التناقض بين الإنسان وبين العالم الخارجي بين الواقع والخيال بين ما هو عليه وما يطمح إليه ، بين نظام العالم ونظام تفكيره ، بين عالمه الخاص وعالم الآخرين ، فينفصل المرء عن ذاته الإنسانية الحقة وعن طبيعته الجوهرية وبهذا المعنى يحمل ذلك التعبير عن فكرة الفقد الكلي لإنسانية الإنسان.

5 - 2 - الاغتراب الاجتماعي:

يعد هذا النوع من الاغتراب الأكثر شيوعاً وانتشاراً، آخذاً أشكالاً متعددة فهناك من يغترب وينفصل عن الناس ، وهناك من ينفصل عن العادات المكتسبة ، كما نجد من تسيطر عليه مشاعر الاغتراب من الحكام وسياساتهم . ورغم هذا التعدد إلا أن المتفق عليه أن هذا النوع من الاغتراب يعرف بأنه « شعور الفرد بعدم التفاعل بين ذاته وذوات الآخرين، ونقص المودة والألفة مع الآخرين، وندرة التعاطف والمشاركة وضعف أواصر المحبة والروابط الاجتماعية » .

وانطلاقاً من تأثير الدور الاجتماعي في مفهوم الذات حيث تنمو صورة الذات من خلال التفاعل ، وذلك أثناء وضع الفرد في سلسلة من الأدوار الاجتماعية وأثناء تحرك الفرد في إطار البناء الاجتماعي الذي يعيش فيه فإنه عادة يوضع في أنماط الأدوار المختلفة منذ طفولته وأثناء تحركه خلال هذه الأدوار فإنه يتعلم أنفسيه كما يراه رفاقه في المواقف الاجتماعية . (سناء حامد زهران ، 2004 ، ص 111)

وعليه فالاغتراب الاجتماعي يعني شعور الفرد بالانفصال عن جانب أو أكثر من جوانب أو أكثر من جوانب المجتمع ، كالشعور بالانفصال عن الآخرين أو عن القيم والأعراف و العادات السائدة في المجتمع ، أو عن السلطة السياسية الحاكمة ، إضافة إلى ما يصحب ذلك من إحساس بالألم والحسرة ، أو بالتشاؤم واليأس ، وما يرافقه أحياناً من سخط أو تمرد أو نقمة ، أو ثورة .

وفي هذا الصدد نجد « شاخت » يعزو انزال الفرد اجتماعيا إلى كونه شخصا خلاقا فرما بحكم كونه كذلك شخص غير متوافق يضع التقاليد موضع التساؤل أو يخرج عنها وكلما كانت أصالته أكثر عمقا ازداد عمق اضطرابه للاغتراب عن مجتمعه.

فالأفراد حينما يلدون يجدون المجتمع بظواهره الاجتماعية دون أن يسهموا في تشكيلها أو خافها فعليهم أن يطيعوها وذلك لأنها أسبق في وجودها عنهم وأقوى في سلطتها منه .(حذف)

فالإجبار والقهر يتبعان ويتلازمان في انتقاء الإرادة الفردية وعليه الإنسان ملزم بل مجبر على إتباع النظام الاجتماعي القائم خاصة إذا أدرك أن المجتمع قد حدد جزاءات للخارجين أو المنحرفين عن قواعده ومعاييره .

(ايمان نوي، 2011،ص134)

3-5- الاغتراب الثقافي: يعتبر مفهوم الثقافة من المفاهيم التي تثير الكثير من الجدل ورغم الاستعمال المتداول لكلمة « ثقافة » إلا أنها لا تزال تشهد خلطا في أذهان الكثيرين ، ويرجع ذلك إلى تعدد معانيها ، وما شاهده من تداخل في المعنى مع مفهوم الحضارة .

يعرفها مالك بن نبي بصورة عملية على أنها: « مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تأثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه ».

(مالك بن نبي ، 1984، ص 136)

وعليه فالاغتراب الثقافي هو ابتعاد الفرد عن ثقافة مجتمعه ورفضها والنفور منها والانبهار بكل ماهو غريب أو أج\ني من عناصر الثقافة وخاصة أسلوب حياة الجماعة والنظام الاجتماعي ،وتفضيله على ماهو محلي ومن أمثلة وشواهد الاغتراب الثقافي ، التعليم باللغة الأجنبية على حساب اللغة العربية .

(سناء حامد زهران ، 2004، ص 111)

فتعلم لغة أجنبية أو أكثر عمل مفيد لكل فرد بغض النظر عن موقعه الاجتماعي ، ومن شأنه أن يوسع مدارك الفرد لكن إهمال اللغة الأم والتنصل منها هو ضرب من الاغتراب الذي يشكل تهديدا لاستمرار الهوية الثقافية .

ويعرفه « حازم خيرى » الاغتراب الثقافي بأنه: «أي تنازل للإنسان من حقه الطبيعي في امتلاك ثقافته حرة متطورة ، إراحة لذاته وإرضاء المجتمع » موضحا ما يقصد بذلك :

- إراحة الذات : أي تنازل الإنسان طواعية عن حقه في النقد وتطوير ثقافته وتحويل آخرين بهذا الحق نيابة عنه
- إرضاء المجتمع : تنازل الإنسان عن حقه الطبيعي في نقد ثقافته وتطويرها . (ايمان نوي ، 2011، ص 138) - لكل مجتمع ثقافة تحدد الهوية العامة لأبنائه كما تتحكم في ملامح الشخصية الوطنية وبمعنى آخر تحدد أهم الصفات التي تميز أبناء مجتمع أو عدد من المجتمعات ، قد تكون هذه الصفات عامة يشترك فيها أبناء مجتمعات كثيرة ولكن بعض هذه الصفات خاصة فقط بالمتنمين لثقافة بعينها وهذا الجانب هو المهم لأنه يميز بين الشعوب ويوضح درجة أصالة ثقافتها .

وتعد الثقافة العربية واحدة من أغنى ثقافات العالم ولأصحابها تاريخ طويل ومساهمة واسعة في اغنائها وتطويرها ، وسجل التاريخ حفاظ العرب ولقرون عديدة على هويتهم الثقافية كما اشتهروا بالتفاخر بهويتهم خلال مختلف الأزمنة بما في ذلك الفترة التي تعرضت فيها الأقاليم العربية للاستعمار . فقد أصر العرب طوال عهود الاستعمار على التشبث بجميع مظاهر الهوية الثقافية العربية فلم يفقدوا دينهم ولا لغتهم ولا قيمهم .

لقد كان للعولمة بمعنى انفتاح أجزاء العالم على بعضها في التجارة والثقافة أثرا في انتشار حالات الاغتراب والاستلاب الثقافي في المجتمعات العربية .

لجأ العرب بحكم التقدم التكنولوجي والغنى من حيث الإمكانيات الاقتصادية إلى تحطيم حواجز الاتصال مع الآخر عن بعد عبر تقنية الاتصالات الحديثة وبالتالي تسهل عليه مهمة تصدير قيمه ومعايير وعاداته وتصورات ، ومن ثم بضائعها اغتراب أفراد مجتمع عن ثقافتهم في ظل تعدد ثقافات أمم أخرى وسيادة بعضها لا يمكن فهمه على أساس إمكانية الثقافة السائدة في معالجتها لمختلف الحالات والمتغيرات والمواقف والتحديات فحسب بل أيضا لعدم الوعي بإمكانية ثقافة المجتمع على معالجة هذه التساؤلات والمواقف ، أو لشعورهم بعدم المشاركة الفاعلة في الموروث الثقافي السائد الأمر الذي يؤدي إلى شعور أفرادها بالعجز في ظل مرجعيتهم الثقافية ، مما يؤدي بهم إلى اللجوء لمرجعيات أخرى يعتقدون أنها أجدى في معالجة التطورات والأحداث وهذا اللجوء لا يؤدي بهم بالتالي إلى الشعور بالتوحد معها ، «على المستوى النفسي» .

4-5- الاغتراب السياسي :

يعد الاغتراب السياسي احد الأشكال التي عنيت بالدراسة من طرف الباحثين وتأتي أهميته من أنه يشكل مشكلة اجتماعية على مستوى الأدوار الاجتماعية المتوقعة من أفراد المجتمع، هذا في الوضع الطبيعي.

(حلیم بركات ، 2006 ، ص 123)

فالاغتراب السياسي واحد من أكثر المفاهيم شيوعا وبخاصة استخدامه في العلوم الاجتماعية المعاصرة ، كالسياسة وسلوك التصويت في الانتخابات ووضع القرارات السياسية ، فالاغتراب السياسي مفهوم حديث يستخدم للإشارة لذلك الشعور بعدم الرضا أو عدم الارتياح للقيادة السياسية والرغبة في الابتعاد عنها وعن التوجهات السياسية الحكومية والنظام السياسي بصفة عامة .

فهو يعكس شعور الفرد بالعجز إزاء المشاركة الايجابية في الانتخابات السياسية المعبرة بصدق عن رأي الجماهير وكذلك الشعور بالعزلة عن المشاركة الحقيقية الفعالة المصيرية المتعلقة بمصالحه ، و اليأس من المستقبل على اعتبار أن رأيه لا يسمعه أحد ، وان سمعه لا يهتم ولا يأخذ به . (عبد اللطيف خليفة ، 97، 2003)

يعد العجز السياسي من ابرز مظاهر الاغتراب السياسي و الذي يتضمن أن الفرد المغترب ليست لديه القدرة على إصدار قرارات مؤثرة في المجال السياسي ، وكذلك تغيب عنه المعايير التي تشكل النظام السياسي فهو ببساطة شعور الفرد بأنه ليس جزءا من العملية السياسية ، وان صانعي القرارات لا يضعون له اعتبارا و لا يحسبون له حسابا . (منصور بن الزاهي ، 2006، ص 78)

أما عن الدوافع التي تقف وراء الاغتراب السياسي فيتحدث حسن سعد السيد (1986) موضحا أنها نفسها الدوافع التي خلقت الإحساس بالاغتراب الاجتماعي ، لأن المفاهيم المسيطرة على مجتمع ما هي التي تسيطر بدورها على المفاهيم الاجتماعية ومن ثم يكون المؤثر الأول مؤثرا ذا دلالات سياسية تكمن في النظام السائد ومدى صلاحيته فبالأحرى يتكون أو ينبعث الإحساس بهذا الانفصال الذي يتم بين الفرد والنظام السائد وهنا تكون أول دواعي التمرد والذي تكون الغلبة فيه للنظام حيث لا يجد الفرد مهربا من الاغتراب

وعن الأسباب الكامنة وراء انتشار الاغتراب السياسي قدم " لونج " بعض الإطارات و التوجهات النظرية المفسرة لها ومنها نظرية التنظيم و التي ترى أن التمرد السياسي عادة ما يحدث عندما يصبح الناس عاجزين أو غير راغبين في المشاركة السياسية في المجتمع وذلك لضعف العلاقات الاجتماعية ، والعجز عن الانتماء.

أما نظرية المساواة الاجتماعية فتري أن هذا التمرد ينجم عن إدراك الناس بوجود تفاوت طبقي شاسع ، فدوي الأوضاع الاجتماعية العليا ، يحصلون على امتيازات اجتماعية في علاقاتهم بمؤسسات المجتمع ، أي أن هذه النظرية ربطت بين التمرد السياسي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية في المستويات التعليمية و المهنية والاقتصادية.(عبد اللطيف خليفة ، 2003،ص99)

5 - 6 الاغتراب الديني : أشار « فيورباخ » في مؤلفه « جوهر المسيحية » تحليلاً لمفهوم الدين من وجهة نظر انثربولوجية ، فبين أن الدين هو نتاج الإنسان الذي دفعه الخوف من مواجهة الأخطار الطبيعية وتجاوزها ، ثم منح هذه القوة صفات الكمال ، ومن هنا نشأت الالهوية باعتبارها ماهية الإنسان المغتربة ، بعبارة أخرى فإن اله الإنسان ليس إلا الجوهر المتأله للإنسان . (فيصل عباس ، ص2008،198)

يمثل الاغتراب الديني عند «فيورباخ» أساس كل اغتراب ، فلسفي ،اجتماعي أو نفسي بينما يرى « ميلز » في نظريته الاجتماعية ذات الطابع السيكلوجي على أن الاغتراب الديني مظهر من الاغتراب الاجتماعي ، حيث أن المؤسسات الدينية هي بطبيعتها مؤسسات اجتماعية لهذا فهي تفرز الاغتراب كغيرها من المؤسسات الاجتماعية .

فمفهوم الاغتراب قدم قدم الإنسان، كما لازمه عبر مختلف الأزمنة و العصور ،وتتفق كافة الأديان السماوية «الإسلام» «المسيحية» ، «اليهودية»على أن مفهوم الاغتراب يشير إلى معنى الانفصال أو التجنب عن الله.

وقد وجدت فكرة « الاغتراب » في الفكر الإسلامي ، بكل معانيها ، ويشير « فتح الله خليف » في هذا الصدد إلى « الاغتراب بالمعنى الإسلامي اغتراب عن الحياة الاجتماعية الزائفة الجارفة ، واغتراب عن النظام الاجتماعي غير العادل ، فالغرباء قاوموا الحياة ومغرياتها بطريقة ايجابية وسلبية ، فقهروا السلطتين جميعا سلطة الحاكم ، وسلطة النفس بترويضها على الطاعات والمجاهدات واعتزلهم الناس». (فتح الله خليف ، 1979،ص92)

ومن الآثار ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم «بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ، فطوبى للغرباء» فقيل من الغرباء؟ قال: «أناس صالحون، في أناس سوء كثير من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم» (أخرجه مسلم، وأحمد، وابن ماجه)

فمصطلح - اغتراب - شديد العمق والتأصل يعود جذوره دينية في أساسها قبل جذوره الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية، والسياسية والسيكولوجية، تعود إلى اللحظة التي غرقت فيها اللجنة بنعيمها عن أبو البشرية سيدنا آدم عليه السلام، ونزوله الأرض مغتربا عنها وعن الحياة التي كان يحظى بها قبل عصيان أمر ربه، وأكله من الشجرة المحرمة.

5-6 الاغتراب المهني :

يعد العمل شيئا مركزيا في حياة الملايين من الأفراد على اختلاف ظروفهم وحاجات حياتهم اليومية العملية.

ويمكن فهم الاغتراب عن العمل في ضوء محاولات ماركس للربط بين الشعور بالاغتراب وظروف العمل، حيث يعد ماركس أول من اهتم بالعلاقة بين الاغتراب والنظام الاقتصادي وعندما صاغ «ماركس» نظريته حول الاغتراب في مؤلفه «مخطوطات» كانت آراؤه متأثرة إلى حد كبير بالأفكار السائدة عند الاشتراكيين.

يؤكد «ماركس» على أن الإنسان لم يعد يشعر بحريته في أفعاله المتعلقة بالعمل وعملية الإنتاج.

وينظر للاغتراب باعتباره العملية التي يفقد الفرد خلالها، قدرته على التعبير عن ذاته، التي تحولت وصارت تبدو متمثلة في استغلال إنتاج العمال بواسطة الرأسمالي. (سيد علي شتا، 1993، ص 125) يكون الاغتراب المهني حيث يشعر العامل المغترب انه عبد لعمله، وأن العمل غريب عنه ولا يرى نفسه في العمل المنتج، وقد يرجع ذلك إلى عدم حصول العامل على ناتج عمله، وعدم وجود نظام عادل في توزيع الأجر بالإضافة إلى فقدان الحرية والقدرة على التعبير عن الذات وممارسة الإمكانيات المتاحة من القيام بأعمال لا تتفق مع الميول والاستعدادات أو أن يتم العمل تحت نظام استبدادي. (سيد علي شتا، 1993، ص 327)

وفي هذا الاطار قدم «روبرت بلونر» تحليلا للعلاقة بين العمل والاغتراب كانت نظرة سوسولوجية ونفسية معا، حيث يرى أن الاغتراب نوع من التجربة الشخصية التي تنتج عن عوامل خاصة في تنظيمات اجتماعية معينة، ويتشكل الاغتراب نتيجة لعدد من الظروف الموضوعية وحالات الشعور الذاتية التي تنشأ عن علاقات العمال بالأوضاع، التقنية والاجتماعية لوظائفهم ويوجد الاغتراب في الظروف التالية :

- 1- حينما يكون العمال غير قادرين على التحكم في عمليات العمل.
 - 02- حينما يتكون لديهم إحساس بالفشل في فهم قيمة أعمالهم داخل التنظيم العام للإنتاج.
 - 03- حينما ينقصهم الشعور بالتكامل والانتماء مع الجماعة المحلية الصناعية « مجتمع مصنع ».
 - 04- حينما لا يجدون فرصة للاندماج في النشاط الإنتاجي كنمط للتعبير عن الذات .
- ويرى "بلونر" انه يمكن التمييز بين أربعة عوامل على الأقل لانعدام القوة في المجتمع الصناعي وهي :
- انفصال العامل عن ملكية وسائل الإنتاج والنتائج النهائي لعمله .
 - عجزه عن التأثير وممارسة نفوذه في توجيه وصنع القرار داخل المشروع الذي يعمل فيه .
 - عجزه عن التحكم في ظروف العمل .
 - فقدان القدرة على توجيه النشاط الإنتاجي المباشر أو التحكم فيه.
- 6 - الأسباب والعوامل المؤدية للاغتراب :**

يرى بعض العلماء أن الشعور بالاغتراب لدى فئة الشباب ماهو إلا محصلة تفاعل عوامل نفسية مرتبطة بالنمو النفسي العضوي لهذه الفترة العمرية، وكذلك عوامل اجتماعية مرتبطة بالمجتمع الذي يعيشه وما يتسم به من أحداث وتغيرات مفاجئة في مختلف المجالات ، تجعله غير قادر على مواجهة مشكلات الحياة .

6-1 العوامل الذاتية " النفسية " :

في خضم الظروف والتغيرات الطارئة يسعى الفرد دائما لإيجاد مستوى من الرضا النفسي من أجل أن يستمتع بالحياة وبالتالي الموائمة مع متطلباتها .

فالتكيف من العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق اتزان شخصية الفرد، وضمان اندماجه الاجتماعي وارتقائها النفسي، تمثل في جوهرها نتاج عمليات متواصلة من التفاعل بين الاستعدادات الفطرية للفرد وعناصر التنشئة الاجتماعية ومعطيات البيئة المادية.

ولا يمكن للإنسان المكون من النوازع المادية والروحية والحاجات النفسية والاجتماعية الوصول إلى مستوى مقبول من التكيف ، وما ينتج عنه من راحة نفسية وتوافق اجتماعي ، إلا إذا استطاع تحقيق أكبر إشباع ممكن

لحاجاته الفطرية والمكتسبة على حد سواء وكذا مستوى مقبول من الاندماج والتفاعل الاجتماعي .
(نصر الدين جابر، 2010، ص05)

وتعد معرفة الذات بما هي عليه من خصائص وقدرات معرفة واقعية الخطوة الأولى في عملية تأكيد الذات وتحقيقها ولا يكفي أن يعرف الفرد ذاته على الرغم من أهمية ذلك ، وإنما عليه أن يتقبل ما عرف مهما كان عليه الأمر ، فعدم التقبل الذاتي يؤدي إلى وضع أهداف للحياة ومستويات طموح غير منسجمة مع الإمكانيات المتاحة وبالتالي خيبة أمل وضعف ثقة وسوء تكيف .فالتكيف الشخصي ينعكس في تلك العلاقة الجيدة التي تكون بين الشخص وذاته ، وأسس تكوين هذه العلاقة هو الرضا عن الذات ومعرفة قدراتها واستعداداتها وطموحاتها، والإحساس بالأمن وتحقيق التناسق في السلوك.
(نصر الدين جابر، 2010، ص09)

وفي هذا الصدد تؤكد المدرسة النفسية على أهمية العوامل الذاتية ، وترجع مصدر الاغتراب إلى اختلاف معادلة طموحات الشخص عن معادلة إمكانياته ، فغاية كل إنسان هي السيطرة والتفوق فإذا لم تمكنه قدراته من تحقيق ما خلق به فإنه يغترب وقد ينطوي وينعزل انفعاليا ويصبح عرضة لأعراض القلق الحاد ، والاكتئاب والعدوانية ومختلف الأمراض النفسية والعقلية والعضوية .

أما « ايريكسون » فقد أرجع سبب الاغتراب إلى ما أسماه بأزمة الهوية التي رأى أنها المفتاح الأساسي لفهم شخصيته ، كما أوضح أن سرعة التغير الذي يتسم به العصر الحالي وما يحدث فيه من فجوة متزايدة بين الأجيال تجعل من الصعب على الشباب فهم دورهم في المجتمع بل ويصعب تحديد الأدوار المتوقعة لهم في المستقبل ، وتكوين وجهة نظر متكاملة حول العالم والمجتمع مما يعرضهم للشعور بالاغتراب.

وقد يصاب الشاب بالاغتراب نتيجة الاحباطات التي تلتف حوله من كل جانب من جراء التغيرات التي يتعرض لها ، ويواجهها في معترك حياته ، فحدود الزمان والمكان، والظروف الاقتصادية وشؤون العمل والمهنة ، وظروف الوطن كلها ميادين لمختلف المواقف الإحباطية التي تحيط بالشباب والتي كثيرا ما تضعف من إنتاجه
(نعيم الرفاعي ، 1978، ص156)

وكذا تزيد من شعوره بالضعف والضالة وخبية الأمل فيميل إلى التواري والانعزال وقد يسلك سلوكا تعويظيا في تحد صارخ للمجتمع.

6-2 العوامل الاجتماعية والثقافية : تعد مشكلة الاغتراب الاجتماعي من أهم وأخطر المشاكل الاجتماعية

التي تواجه أفراد المجتمع في الوقت الراهن ، ونظرا لانتشارها الواسع أصبحت السمة المميزة لعصرنا الحالي وهي انعكاس مباشر لاحتكاك الفرد بالبيئة المحيطة به المتسمة بالتوترات والضغوط والتغيرات المفاجئة والتي لا يستطيع الشباب مسايرتها بنفس السرعة .

إن الشباب بوصفه جزء لا يتجزأ من التركيب الاجتماعي يتأثر بما يدور حوله من أحداث اجتماعية وتغيرات تحدث في مختلف جوانب الحياة بحيث تتأثر تبعا لذلك أدوارهم وتغير وضعياتهم وعليه فإن الوقوف على واقع الشباب الراهن يدفعنا إلى تناول الواقع الاجتماعي لهؤلاء الشباب بالتحليل والدراسة والوقوف على أبرز العوامل المسببة والدافعة لأهم فئة عمرية في النسيج الاجتماعي والسكاني للمجتمع والممول عليها في البناء والتقدم والازدهار من الوقوع في براثن الشعور بالاغتراب ، وما ينجر عنه من فقدان لمعنى الحياة وعجز ، وفقدان سيطرة ، وسلبية وخروج عن معايير المجتمع السائدة وبالتالي الانزلاق إلى السلوك الانحرافي والإجرامي .

اجمع الكثير من الدارسين لأوضاع الشباب على جملة أسباب كانت بمثابة مؤشر عن أوضاع اجتماعية متراكمة أدت إلى وسم واقعنا بالاغترابأبأهمها :

- أساليب التنشئة الاجتماعية المعتمدة من طرف الأسرة ، هذه العملية التي تعرف بأنها تعلم وتعليم ، وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة الجماعة والتوافق الاجتماعي معها وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية ، وتحقيق النجاح في الحياة العملية أو ما يسمى بالتكيف المهني .

وتعتبر الأسرة الجماعة الاجتماعية الأولى التي يتعلم فيها الطفل عادات وتقاليد وقيم المجتمع الذي يعيشه فهي التي تعده للحياة الاجتماعية. والحديث عن دور الأسرة يدفعنا إلهالحديث عن الأسرة الجزائرية التي شهدت تطورا في مفهومها نتيجة لعمليات التغير الاجتماعي الذي مس المجتمع الجزائري ككل فقد كشفت الدراسات أنالأسرة الجزائرية أسرة ممتدة يكون النسب والسكن فيها أبويا وسلطة الأب فيها مطلقة ، لكن هذا النمط الأسري " الممتد" بدأ في التغير متأثرا بالتطورات الحديثة التي يشهدها المجتمع في اتجاهه نحو التصنيع والتحضر ليصبح نظاما أسري نووي ، سلطة الأب فيه أكثر ديمقراطية أصبح اتخاذ القرار فيها مستقل عن العائلة إضافةإلى ظهور بنية جديدة

لشبكة من العلاقات التي تنسجها الأسرة تلك العلاقات لم تعد مفروضة بمقتضيات تقليدية .
(عبد القادر حمر الراس، 1998، ص482، 481)

ونشير إلى تقلص دور العائلة كأداة تحتكر بشكل شبه نهائي عملية التنشئة الاجتماعية للطفل والشباب منذ ظهور وانتشار مؤسسات أخرى تنافسها في القيام بهذه المهمة ومن بينها المدرسة ،فما يميز مرحلة الشباب هو أن حيزا كبيرا من عملية التنشئة الاجتماعية تفلت تماما من مراقبة المؤسسات الاجتماعية الرئيسية ، سواء تعلق الأمر بالعائلة أو المدرسة لينتقل إلى مجموعة الأقران " الرفاق" فغالبا ما تكتسي مجموعة الأقران أثناء هذه الفترة من العمر أهمية قصوى في حياة الشباب وتصبح مرجعا رئيسيا في تحديد سلوكياته واختياراته الأخلاقية والمعيارية ومصدرا في تقييمه للعلاقات الأسرية والأهل .
(عماد الملبتي ، 2009، ص09)

ولعل السبب الرئيسي في لجوء الشباب إلى جماعة الرفاق هو عدم الاستقرار الأسري فغياب الوالدين بسبب الوفاة أو الانفصال له اثر بالغ في نشأة الشاب ، ومن جهة أخرى قد يكون لأساليب المعاملة الوالدين التي تتبعها الأسرة تجاه الأبناء ذات أثر كبير في تكوين شخصيتهم وبنائهم النفسي فبقدر ما تكون أساليب المعاملة الوالدية سوية يكون سواء شخصية الأبناء في المستقبل .

قد يلجأ الآباء في كثير من الأحيان إلى استخدام أساليب خاطئة في معاملة الأبناء مثل الحماية الزائدة «المفرطة» أو الإهمال الزائد ، أو إثارة مشاعر النقص وانطلاقا من أساليب المعاملة الوالدية المنتهجة بالأسرة ينشأ الابن على الخوف وعدم قدرته على تحمل المسؤولية ، ويصاحب القلق وتغلب عليه النظرة التشاؤمية ويعاني من كل مظاهر الاغتراب.
(عبد سعيده سعيد مجمد أحمد الصنعاني ، 2009، 58)

-الغزو الثقافي الأجنبي عن طريق وسائل الإعلام والاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي وما أحدثته من تأثيرات مختلفة على المجتمع عامة والشباب بصفة خاصة. إذ نجد العلاقة بالثقافة الأجنبية الوافدة عبر قنوات العولمة هي علاقة متوترة تقوم على الانجذاب والنفور ، كما أنها تشكل مصدرا لعدد من الصعوبات التي يعيشها الشباب في سن تحتل فيه عملية بناء الهوية موقعا مركزيا في حياة الفرد ، إذ أن عدم التطابق بين الثقافة التقليدية وثقافة العولمة لا يحمل في طياته فحسب الكثير من مشاعر العدائية تجاه قيم الثقافة المعولمة « النزعة الاستهلاكية ، التحرر الأخلاقي» وإنما يغير أيضا نظرة الشباب لثقافتهم الأصلية بترسيخ الإحساس لديهم بعدم قدرة

هذه الثقافة على مجازاة مستحدثات الحياة العصرية وعجزها عن إضفاء المعنى على تجربة الإنسان الحديث في علاقته بنفسه وبالعالم الخارجي مما يولد أشكال مختلفة من النظرة الدونية للذات. (عماد المليتي ، 2009، ص 06)

فالملاحظ لواقعنا الاجتماعي ظهور العديد من الآفات الاجتماعية الدخيلة تنخر مجتمعاتنا والتي مصدرها الثقافة الغربية يأتي على رأسها « التفسخ الأخلاقي» في مظاهره الجنسية بالدرجة الأولى كظهور العديد من مظاهر الشذوذ « الجنسية المثلية » ، تمثل الشاب بالجنس الآخر ، هذه المظاهر التي تفتشت في مجتمعاتنا ما هي إلا انعكاس لمظاهر اغتراب الشاب عن ذاته ، والشأن ذاته بالنسبة للباس فالشباب هم أكثر تأثرا بالسلوك الاستهلاكي وتفضيلا للباس العصري المعولم وأكثر حرصا على إتباع أشهر الموضات والماركات العالمية . فأصبح الغلو في العري والسفور لدى الشباب تعبيرا أو مؤشرا على التقدم ، التحضر ، والانفتاح والتحرر. وقد يكون تعبيرا عن شعوره بالنبذ والرفض للقيم الاجتماعية السائدة والثقافة المحلية الأم.

- التغيير الاجتماعي السريع الذي يفرض مطالب على الناس من أجل التكيف والتوافق كما يخلق مواقف اجتماعية تحتاج إلى تطوير قواعد ومعايير جديدة علينا أن نتعلمها وهكذا يؤثر هذا النوع من التغيرات في النظام الأخلاقي الذي يفقد جزءا من صلاحيته للتعامل في المواقف الجديدة وتعد فترة الشباب أكثر مراحل العمر تأثرا بالتغيرات الاجتماعية السريعة هذه الأخيرة التي تخلق تناقضا بين الأجيال المختلفة، جيل الكبار المحافظ على الأوضاع القائمة والرافض لكل ما هو جديد، وجيل الشباب الرافع لراية التغيير والحداثة. هذه الصراعات هي تفسير لما يعانيه شباب العصر من مشكلات تشخص على أنها انحراف ، اغتراب ، أو رفض

- ضعف الالتزام بالمعايير الاجتماعية المتمثلة في التعاليم الدينية ، القيم والأحكام القانونية ، العرف العادات والتقاليد ، نتيجة التغيرات والتحويلات الاجتماعية والثقافية السريعة التي يشهدها العالم في عصرنا الحديث عصر العولمة والانفتاح ، فمن أخطر الآثار التي تشكل خطرا حقيقيا على مجتمعاتنا «الانوميا » ، وارتبط هذا المصطلح باسم العالم «إميل دوركايم » ويرادف هذا المصطلح كلمة «اللامعيارية» أي فقدان المعايير الاجتماعية التي تحكم سلوك الأفراد وترتبط بين الفعل الإنساني وغاياته المختلفة ، وفقدان المعايير من شأنه أن يؤدي إلى فقدان التوازن وبالتالي يزعزع ثقة الفرد في جدوى عمله ويدفع به إلى هاوية البؤس والشقاء . (حسن حماد ، 2008، ص30)

- وقد ناقش «دوركايم » مفهوم « الانوميا » في الدراسة التي قدمها حول ظاهرة الانتحار والتي تناول من خلالها ثلاث أنواع من الانتحار : الانتحار الأناي الانتحار الاثاري وكذا الانتحار الانومي ، ويواصل « دوركايم » في

كتابه «الانتحار» قوله أنه ثمة ارتباك عندما لا تضبط أفعال الأفراد ضوابط واضحة وملزمة، فالجماعة هي التي تحدد الطريق الذي يسلكه الفرد في الحياة والأهداف التي يصبو لبلوغها، فالمجتمع الفاقد للمعايير والقواعد والقيم الواضحة التي تعرف بالخطأ وبالصواب هو مجتمع يتصف باللامعيارية التي تجعل الفرد لا يشعر بالضمان والاستقرار (دبلة خولة، 2007، ص 117)

6-3 العوامل الاقتصادية:

لا يمكن الإشارة إلى تأثير العامل الاقتصادي دون ذكر المنظر الأول "كارل ماركس" إذ يؤكد "ماركس" على حتمية اغتراب العامل عن موضوع عمله، فكلما زاد إنتاج قل ما يستهلكه و كلما ازدادت القيم التي يخلقها تنخفض قيمته، وأبرز مثال يشرح معنى الاغتراب هو اغتراب العامل المأجور الذي يضطر لأن يتخلى عن حريته وجهده ووقته وإرادته مقابل أجر لصاحب العمل . (يحي العبد الله، 2005، ص 113)

فماركس ينظر للاغتراب باعتباره العملية التي يفقد الفرد خلالها قدرته على التعبير عن ذاته التي تحولت وصارت تبدو متمثلة في استغلال إنتاج العمال بواسطة الرأسمالي. (سيد علي شتا، 1984، ص 125)

وعلى عكس «ماركس» يرى «دوركهايم» أن تقسيم العمل ضروري لتحقيق الانسجام والتماسك داخل الكيان الاجتماعي .

يتفق الجميع على أهمية الجانب الاقتصادي في خلق مكانة مرموقة للشخص، فالاختلاف في مستوى المعيشة ودرجة الفقر والغنى بين أفراد المجتمع الواحد له تأثير بالغ وكبير في مستوى العلاقات الاجتماعية، فكلما قل مستوى المعيشة انخفض مستوى العلاقات الاجتماعية، وبالتالي يزداد الشعور بالاغتراب النفسي الناتج عن الفجوة في المستوى الاقتصادي .

وإذا نظرنا إلى واقع المجتمع الجزائري في ظل الظروف التي تمر بها البلاد نلاحظ أن آثارها قد انعكست على كافة شرائح المجتمع، لكن تأثيرها كان واضحا على فئة الدخل الضعيف أو معدومة الدخل كما هو الحال بالنسبة لفئة الشباب .

فتدني إمكانات الأسرة الاقتصادية يجعلها لا تفي بإشباع حاجات أفرادها، وبخاصة فئة الشباب الذين تكثرت مطالبهم فعدم تأمين فرص العمل للشباب، يجعل منه ذاتا مغتربة ليس عن محيطه الاجتماعي وحسب، بل عن البنية الاجتماعية ككل.

لقد غدت البطالة إحدى المشكلات التي يعاني منها الشباب، لدرجة وصفها بالأزمة العالمية التي تواجه مختلف دول العالم، نظرا لما تحدثه لدى الشباب العاطل من مشاعر القلق مستمر حاضرا ومستقبلا، كما تخلق نوعا من الإحباط والحزن والاعتراب النفسي وعدم الرضا وفقدان الأمل بالمستقبل وزيادة الضغوط النفسية، ومن ثم النظر إلى البنية الاجتماعية نظرة مواجهة لا نظرة انسجام.

وانطلاقا من فكرة أن التفاوت بين الوسائل والغايات قد يؤدي إلى معدل عال من الانحراف الاجتماعي فإن الجزائر لا تمثل استثناء في هذه الحالة إذ أن التنمية المختلة التي طبقت في المجتمع الجزائري لم تتمكن من الإيفاء بإشباع حاجات الشرائح العريضة من المجتمع، وهو ما يؤدي إلى اغتراب فئة كبيرة من الشباب، الذين يعيشون مجموعة من الصراعات داخل أنساق اجتماعية وثقافية واقتصادية قلقة، صاحب ذلك بروز أنواع مختلفة من السلوك الانحرافي والإجرامي كرد فعل لتلك الظروف. (علي بوغناقة، 2007، ص 166)

لقد ساهم الوضع الاقتصادي غير المستقر في الجزائر في خلق قطاع مشوه يعاني مردودية ضعيفة وعجز مالي مستمر بالتالي تبعية دائمة واعتماد شبه كلي على الريع النفطي مع إتباع سياسة تشغيل ذات بعد اجتماعي لا تراعي حاجيات المؤسسة من اليد العاملة سواء من حيث العدد أو المؤهلات. كل هذه الأمور لم تظهر نتائجها السلبية إلا بعد انهيار أسعار النفط ومع إفلاس المؤسسات الوطنية وعرضها للخصخصة وبالتالي تسريح الفئات الكبيرة من اليد العاملة وظهور حل المظاهر السلبية في عملية التسيير والمعاملات التي اعتمدت على مقاييس غير عقلانية وفي غير صالح المؤسسات كالمحاباة والمحسوبية والرشوة و طغيان المصالح الخاصة بدل من اعتمادها على مقاييس فاعلة مثل الكفاءة والفعالية والأداء وخدمة المصلحة العامة. (نعيمه نصيب، 2004، ص 117، 118).

وعلى الرغم من أن سياسة الانفتاح الاقتصادي كانت خطوة متقدمة لتحريك الاقتصاد نحو السوق العالمية من خلال سرعة النقل والمواصلات واتساع الأسواق وزوال الحواجز أمام السلع والأشخاص والخدمات والمعلومات والأفكار، إلا أنها كانت بمثابة الانفجار نحو الاستهلاك، وبذلك زادة الهوة بين أنماط الحياة في المجتمع. « ظهور الطبقة الاجتماعية »

كما أدت إلى التفسخ الاجتماعي الذي خلق مناخا صالحا لنمو الرأسمالية الطفيلية التي تروج للغريزة دون العقل، وتغذي قيما الخلاقية وازدواجية ثقافية. (تهاني محمد عثمان، 2007، ص37، 36)

ورغم الإصلاحات التي شهدتها القطاع الاقتصادي في السنوات الأخيرة من ارتفاع نسبي في الأجور وسياسة التشغيل بتوفير مناصب عمل جديدة، خاصة بالنسبة للشباب ذو المؤهلات العلمية والكفاءات المهنية وكذا تشجيع الاستثمار الخارجي..... إلا أن العوامل الاقتصادية بما تتضمنه من غلاء وارتفاع الأسعار وأزمة الإسكان وانخفاض الدخل خلقت حالة من الاغتراب بين الشباب والتي أدت بدورها إلى اتساع ظاهرة الهجرة الخارجية والداخلية وانصراف كثير منهم عن المشاركة السياسية فافتقدت الحركة الديالكتيكية بين القاعدة والقمة، وأبين الجماهير والقيادة مما أدى إلى ضعف روح الانتماء وانحياز كثير من القيم الأخلاقية وزيادة الانحرافات مما دفع البعض إلى الفكر المتطرف وانتشار العنف.

ساهما لوضع الاقتصادي الغير مستقر في خلق حالة من السخط و الرفض وعدم الرضا الاجتماعي وإحساس الشباب الجزائري بالطبقية وغياب العدالة الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالتوزيع الغير عادل الموارد الاقتصادية لاسيما عائدات الربح النفطي. فوجد الشاب نفسه في مجتمعه شخصا مغتربا مقهورا، هامشيا يعاني الإقصاء، لا يحق له ما حق لغيرهم خيرا بين العزلة والانسحاب أو الثورة والتمرد لتغيير أوضاعه....

6-4 العامل السياسي:

لايستطيع أحد منا أن ينكر أهمية ما يجري على ساحة كل مجتمع من التغيرات السياسية وتأثيراتها على أفراد المجتمع في كافة نواحي الحياة الاجتماعية أو النفسية.

وفي هذا الصدد يؤكد "ابن خلدون" أن العامل السياسي الذي وضع الوطن العربي في مقدمة الحضارات هو العامل نفسه الذي أدى إلى تفهقها، لأنه بالفعل السياسي يتحقق التوطن والاستقرار فهو متغير هام يتحكم في عملية التطور الاجتماعي سواء في اتجاهها الايجابي أو السلبي، مما ينعكس على شخص الفرد بالإيجاب أو السلب . (نعيمه نصيب، 2004، ص219)

شهد العالم في السنوات الأخيرة الكثير من الأحداث التي عصفت بالأمن القومي للكثير من الدول وأحدثت شرخا بين الأنظمة السياسية الحاكمة وشعوبها. تأتي في مقدمة هذه الأحداث موجات الانتفاضات التي اكتسحت

جزءاً مهماً من العالم العربي أو ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، الذي ارتبط بشكل مباشر بمواقع التواصل الاجتماعي " فيسبوك - تويتر " والتي اسند إليها عملية التعبئة السياسية بالمنطقة. لدرجة تسميتها بثورات " الفايسبوك " .

وفي هذا الصدد تساؤل العديد من الباحثين والمحللين عن فشل اندلاع ثورة التغيير بالجزائر رغم تشابه الواقع الاجتماعي - السياسي والاقتصادي مع دول المنطقة.

أكد البعض على أن من أهم الأسباب المرجحة:

- تراجع انخراط الشباب في الحياة السياسية وهذا ما تبين من خلال تحقيق 2006 لطبيعة المواقع التي يتم زيارتها من قبل الشباب على الشبكة الافتراضية والذي أشار إلى تدني الأهمية المولاة إلى المواقع ذات المحتوى السياسي.

كما بين التحقيق الذي أجري بالمقاربة الكيفية باستعمال المقابلات أن الشباب البطال ذو المستوى التعليمي المتدني يهتم أكثر بالمواقع التي توفر معلومات ذات صلة بالعمل في الخارج، الزواج بالأجنبيات، إلى غير ذلك مما له صلة بالهجرة .

في حين طلبة الثانوي والجامعة ما يهمهم أكثر على المواقع هي المعلومات العلمية أو تلك التي لها صلة بالثقافة العامة ولا يمثل هذا النفور من المواقع السياسية على الشبكة سوى انعكاسات لواقع العلاقة الفعلية التي يبينها أفراد المجتمع مع الفضاء السياسي.

هذا ما أكدته نتائج الاستطلاع الذي مس 12 دولة عربية من بينها الجزائر درجة تدني هذا الاهتمام بالسياسة عموماً، إذ أن 39 بالمائة غير مهتمين تماماً بالشؤون السياسية في بلدهم، 41 بالمائة مهتمون قليلاً، و 2 بالمائة أعربوا عن اهتمامهم البالغ بالشأن السياسي .

هذا ويؤكد التحقيق الذي أجرته جمعية «التجمع لحركة الشباب» بالاشتراك مع "إيكوتكنيكس" خلال تشريعات 10 ماي 2012 هذه المواقف المتحفظة وتراجع ثقة المترشحين مما ينعكس على علاقة الشباب بالحقل السياسي.

هذا النفور للشباب من الحقل السياسي ليس ظاهرة مستحدة على الفضاء العام، فقد بينت لنا نتائج التحقيق الذي أجري 2004 عن طريق الاستمارة والذي مس 500 شاب من وهران أن فقط ما يقارب 12.7

بالمائة عبروا عن اهتمامهم بالسياسة ولكن لا يعني ذلك بالضرورة انخراطهم في تنظيمات رسمية .
(مصطفى مجاهدي، 2012 ص 76)

إذن السياسة غائبة مجملا بوصفها اهتماما شبانيا على الانترنت ، وهو ما يؤكد انسحاب هذه الشريحة من الفضاء السياسي ومهما كان الاهتمام الذي يوليه الشباب للأحداث السياسية فإنهم تابعوا باهتمام كبير مجريات أحداث الاحتجاجات في بعض أقطار العربية لاسيما دول الجوار ، إلا أنهم منسحبون من الأحزاب ، من الجمعيات وغيرها من التنظيمات ذات صلة بالنشاط المنظم .
(مصطفى مجاهدي، 2012 ، ص 77)

7 النظريات المفسرة لظاهرة الاغتراب : تعددت التفسيرات لظاهرة الاغتراب في مجالات عديدة فقد تناولها الفلاسفة أمثال : روسو هيجل ، وماركس كما تناولها علماء الاجتماع من أمثال : إميل دوركايم ، ماكس فيبر ، ميرتون ، وعلماء النفس .

هناك العديد من النظريات التي فسرت الاغتراب وفقا لمنهجها العلمي والفلسفي.

1-7 الاغتراب عند "freud" :

استخدم « فرويد » مصطلح الاغتراب بمعنى الانفصال وبصفة خاصة انفصال الفرد عن ذاته بمعنى انعدام أو افتقاد الشعور بالذاتية وبالتلقائية الفردية .

وقد انطلق « فرويد » في تحليله من مقولة تشدد على وجود تصادم بين رغبات الإنسان ومتطلبات الحضارة أي بينه وبين المجتمع والثقافة السائدة .

فقد صور الإنسان في ظل الحضارة الأوروبية كائنا مكبوتا مشوها قلعا مدفوعا بدوافع لا يعي كنهها، مطاردا بالشعور بالذنب، متنكرا لرغباته الطبيعية، مصابا بالتوهم، منشغلا بصحته النفسية... .

(حلیم بركات ، 2006، ص 49)

فالاغتراب هو الأثر الناتج عن الحضارة وهذا يعني حسب «فرويد» أن الاغتراب ينشأ نتيجة الصراع بين الذات وضوابط المدنية أو الحضارة ، حيث تتولد عند الفرد مشاعر القلق والضيق عند مواجهة الضغوط الحضارية بما تحمل من تعاليم وتعقيدات مختلفة وهذا يدفع الفرد إلى اللجوء لـ«الكبت» كآلية دفاعية .

ونتيجة هذا الكبت وما يرافقه من معاناة تصبح الحدود الفاصلة بين الذات و العالم الخارجي غامضة وفي سبيل التخفيف من حدة هذه المعاناة يلجأ هذا الإنسان المعذب في صلب عامله الداخلي إلى الأوهام ، الدين ، ومخادعة الذات إما تقليلاً لأهمية كل ما له حقيقة أو تجنباً للواقع وقد يلجأ من ناحية أخرى إلى النشاطات العلمية والفنية من خلال «التسامي».

(حلليم بركات ، 2006 ، ص 49)

وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن « فرويد » استطاع أن يصل إلى حقائق استند إليها الكثير من المحللين النفسيين في تفسير الاغتراب منها

اغتراب الشعور « الوعي » :

انطلق " فرويد " من تساؤل مفاده " كيف يتسنى للمرضى أن ينسوا ذلك القدر من حقائق حياتهم ، خارجية أم داخلية ؟ " .

يرى « فرويد » أن اغتراب الشعور يحدث إذا بدأت الأسباب التي تجعل تذكر بعض الحوادث والتجارب الشخصية الماضية أمراً صعباً ، فسبب نسيانها كونها مؤلمة ، فهذه الخبرات التي يمر بها الفرد يتم كبتها لتقليل الألم الناتج عنها ، ولذلك فإن تذكرها أمر صعب يحتاج إلى مجهود كبير للتغلب على المقاومة التي تحول دون ظهور هذه الخبرات إلى الشعور ، وبذلك يغترب الشعور عن الخبرات المكبوتة ، فالمقاومة هنا مظهر من مظاهر اغتراب الشعور .

اغتراب اللاشعور " اللاوعي " :

يشير « فرويد » إلى أن الخبرات المكبوتة تبدأ حياة جديدة شاذة في اللاشعور ولا تنتهي بإنهاء وتفريغ قوتها ، بل تبقى محتفظة بطاقتها تتحين فرصة للخروج مرة أخرى في حالة ضعف الأنا مثلاً أثناء النوم ، وطالما أن أسباب الكبت لازالت قائمة فإن اللاشعور يظل مغترباً على شكل انفصال عن اللاشعور ، وما محاولة الأنا في التوفيق بين ضغط الواقع ومتطلبات الهو وأوامر الأنا الأعلى ، إلا هروباً من اغتراب الفرد عن الواقع الاجتماعي .

(سيدعلي شتا ، 1997 ، ص 160)

ويرى « فرويد » أن هناك مظهرين للاغتراب يتمثل أولهما في عدم افتتاح الفرد بالحضارة وما يصاحبها من حالات قلق و عصاب ، نتيجة سلطة الماضي وما يواكبها من اعتماد الفرد على والديه ، ويتمثل المظهر الثاني في افتتاح الفرد بالحضارة وتوحد الذات بالواقع وطمس الفردية نتيجة لسلب حرية الأنا .

وغياب معرفة الأنا والانا الأعلى من ناحية ونتيجة لخبرة الاعتماد الطويلة على الوالدين لأنا الفرد ، التي يترتب عليها حاجته للاعتماد والتوحد مع الواقع كبديل لسلطة الوالدين الطويلة عليه من ناحية أخرى .

(سيد علي شتا ، 1997، ص 162)

كما يرى « فرويد» أن الاغتراب يزول أو يرتفع عندما يحل الوعي محل اللاوعي ، ويتم ذلك عندما تزول من عالمنا وعقولنا سلطة الأساطير والأوهام وسلطة الطبقة .

2-7 كارين هورني :

جعلت هورني الاغتراب محورا مهما في نظريتها في التحليل النفسي للعصابية ، فأشارت من خلاله إلى معاناة الفرد من انفصال عن ذاته حيث ينفصل الفرد عن مشاعره الخاصة ورغباته ومعتقداته كما يفقد الإحساس بالوجود وبقوة التصميم في حياته الخاصة ، ومن هنا يفقد الإحساس بذاته ، كالأعضاء .

هذا ويصاحب الشعور بالانفصال عن الذات مجموعة أعراض نفسية تتمثل في الإحساس باختلال الشخصية والخزي وكراهية الذات واحتقارها ، وتصبح علاقة الفرد بنفسه علاقة غير شخصية حيث يتحدث عن نفسه كما لو كانت جزءا آخر منفصلا وغريبا عنه .

(سيد علي شتا ، 1984، ص 68)

ولقد ميزت « هورني » بين نوعين من الاغتراب :

* الاغتراب عن الذات الفعلية : ويشير هذا النمط من الاغتراب إلى ما يتعلق بوعي المرء بمشاعره وأفكاره ورغباته إلى الحد الذي تصبح مكبوتة وغير مميزة .

* اغتراب الذات الحقيقية : وصفتها " هورني " بقولها « ... ذلك المركز الأكثر حيوية لذواتنا ». فهي القوة الأصلية التي تسعى إلى النمو الفردي والطاقت البناءة . فالاغتراب عن الذات الحقيقية يعني الاغتراب عن المركز الأكثر حيوية لذواتنا ، إنه انفصال المرء أو حرمانه من الوصول إلى هذا المصدر من الطاقة . (رتشارد شاخنت ،

1995، ص 149)

وترجع « هورني » أسباب ومصادر الاغتراب لدى الإنسان إلى ضغوط داخلية حيث يواجه الفرد معظم نشاطه نحو الوصول إلى أعلى درجات الكمال حتى يحقق الذاتية المثالية ويصل بنفسه إلى الصورة التي يتصورها .

(عبده سعيد محمد أحمد الصنعاني ، 2009، ص 47)

فالفرد يتمنى أن تشبع مطالبه وأن تتحقق رغباته لكن إمكانية تلبية هذه التمنيات تخدم بواقع الظروف الاجتماعية في ظل النظام القائم وهنا يقع الفرد في صراع داخلي شديد ، صراع بين الذات الحقيقية والذات المثالية التي تنشأ عن حاجات الفرد الداخلية وتؤثر على شخصيته . (فيصل عباس ، 1982، ص 165)

فحسب « هورني » الشخص المعترب عن ذاته الحقيقية شخص له مشاعر ورغبات وآراء ومعتقدات ولكنه غافل عنها ، وتصفه «هورني » ، في حالة دائمة من التوهم بالنسبة لنفسه توصلت «هورني » من خلال كتابها «العصاب والنمو الإنساني » إلى وضع مفهوم للاغتراب ، واعتباره اغتراب عن الذات الحقيقية الواقعة في أسر القيود المعوقة التي يفرضها العصاب . وفي ذلك تأكيد تام على الارتباط الكامل بين الاغتراب والعصاب .

(محمد عباس يوسف ، 2005، ص 49)

7-3 الاغتراب لدى « إريكسون » :

يرى « إريكسون » أن عمليات النمو لدى الفرد هي عبارة عن ثمان مراحل متتالية وكل مرحلة امتداد لسابقتها كما يصاحب كل مرحلة أزمة تعد نقطة انطلاق وتحول في حياة الفرد تحدث نتيجة النضج الفيزيولوجي ، ولا تعني الأزمة مشكلة مستحيلة الحل بل تعبير عن وجود مطالب ملحة بحاجة إلى مواجهة وإشباع ، ومع ذلك فإن هناك احتمالين لحل الأزمة ، إما أن تحل إيجاباً مما يعني استمرارية النمو و كسب الأنا تفاعلية جديدة أو سلبي مما يعني إعاقة النمو وفشل الأنا.

انصب اهتمام «إريكسون» على مرحلة المراهقة ، وأطلق اسم « أزمة الهوية » أو « تميح الدور » على الأزمة المصاحبة لهذه المرحلة التي يراها إريكسون فترة حاسمة في نمو هوية الأنا لدى الفرد وهو ينتقل من مرحلة الاعتمادية الطفولية إلى استقلالية الكبار ، حيث عندما يكون المراهق لنفسه هدفا مركزيا محددًا فإن ذلك يعطيه إحساسا بالتوحد ويدخله مرحلة الألفة والانتماء في حين فشل المراهق في تكوين مفهوم واضح عن ذاته وعن العالم المحيط به يوقعه في الاغتراب بما يتضمنه من شعور بالعزلة وكراهية للذات وشعور بالدونية فيكون تصرف الفرد كما وصفه " هيدجر " متسما بالإمعة ويصبح مجرد نسخة من كائن بلا اسم يفعل كما يفعل الناس ، وقيس الأمور بمقياس الناس ناسيا وجوده الحق. هذه المعاناة والحيرة وعدم الوضوح والتصدع والتناقض ، قد تؤدي بالفرد إلى التوحد مع جماعة أو تنظيم دون مقدمات ، وهذا ما يحدث في غالب الأحيان في حالات الجماعات الإرهابية أو الجماعات

الدينية المتطرفة، سعياً نحو تحقيق هوية اجتماعية كان الفرد يفتقدها وكذلك إيجاد نماذج السلطة التي كان يبحث عنها وتجعله يشعر بالقوة والسيطرة .

فحسب «ايركسون» يعد الاغتراب معوق أساسي في تطور حرية «الأنا» أو في تكوين موقف اتجاه العالم .

4-7 الاغتراب لدى فروم :

يعد « فروم » أول من أدخل مفهوم «الاغتراب» في التحليل النفسي، اختاره نقطة انطلاق لتحليل الشخصية الاجتماعية المعاصرة لهذا يعتبر «فروم»- أبو الاغتراب -

يرى « إيريك فروم » أن مصطلح الاغتراب يشير إلى عدد من العلاقات المتنوعة مثل علاقة الإنسان بذاته وعلاقته بالآخرين وبالطبيعة وبالعمل الإنساني لكن تركيز «فروم» كان منصبا على اغتراب الإنسان عن ذاته إذ يعد نوع من الخبرة يرى فيها الشخص نفسه غريب عن ذاته فيشعر أنه غير قادر على التحكم في أفعاله بل ينساق ورائها مما يجعله بعيد الاتصال عن ذاته وعن الآخر .

وأشار «فروم» في كتابه « المجتمع السليم » إلى مجموعة صفات خاصة بموضوع الاغتراب من أهمها تلك الحالة التي لا يشعر فيها الإنسان بأنه مالك حقيقي لثرواته وطاقاته بل يشعر بأنه كائن ضعيف يعتمد كيانه على وجود قوى خارجية لا تمت لذاتيته بصلة .

كما اعتبر « فروم» أن ظاهرة الانفصال والتشيز أثر تتركه الرأسمالية على الفرد متفقا في ذلك مع ما جاء به « ماركس» من أن المجتمع الاشتراكي هو المخرج الذي يمحو اغتراب الفرد واضطراباته . (حسن إبراهيم المحمداوي، 2007، ص 44)

ويؤكد « فروم» أن الاغتراب أصبح سمة المجتمع الحديث، إذ يكاد يكون شاملا فالفرد لا يعيش منفصلا عن ذاته فحسب بل عن جميع أفراد مجتمعه وكل ما يحيط به فهو شخص مسير ليس له أن يختار . وأرجع «فروم» أسباب انتشار الاغتراب إلى طبيعة المجتمع الحديث وسيطرة الآلة وهيمنة التكنولوجيا الحديثة على الإنسان وسلطة السلطة وهيمنة القيم والاتجاهات . (عبده سعيد محمد أحمد الصنعاني، 2009، ص 46)

5-7 الاغتراب لدى فيكتور فرانكل " نظرية المعنى " :

يعد " فرانكل " (1982) من أبرز علماء الاتجاه الوجودي قدم نظرية في إرادة المعنى كأسلوب جديد في العلاج النفسي .

تأسست النظرية انطلاقاً من فكرة أن الإنسان يسعى ليجد معنى وهدفا لوجوده الإنساني ، تقوم إرادة المعنى على أساس الشعور بالمسؤولية والخصوصية فإذا غاب عن الفرد معنى الحياة ومغزاها فإنه يتخلى عن مسؤولياته وإرادته الحرة وقدرته على الفعل والاختيار وهذا هو أساس الشعور بالاغتراب. (بشرى علي ، 2008، ص23)

أدخل « فرانكل » مفهوم الفراغ الوجودي في نظريته وأراد من خلاله مفهوم الاغتراب ، ويرى بأن الأفراد اللذين يشعرون بالامعنى في حياتهم يعانون من الفراغ الوجودي الذي يتجلى في الشعور بالملل وفقدان الحماس والحيوية والنشاط .

وعليه كان اهتمام « فرانكل » منصبا على وجود معنى في حياة الفرد لأن ذلك يكسبه التمسك بمقومات الحياة ويكسبه الثقة لمواجهة مشاق وصعوبات الحياة .

وفي ظل المفاهيم التي استخدمها « فرانكل » في نظريته «الفراغ الوجودي ، إرادة المعنى،.....» صاغ مفهوما للاغتراب وعرفه بأنه نوع من الاضطراب في علاقة الفرد بنفسه والعالم حيث يشعر المرء بأنه غريب عن ذاته ، منفصل عن دوافعه وذلك بسبب فقدان المعنى المتمثل بصفة أساسية في الهدف والقيمة مما يعطل الحركة الديالكتيكية ما بين الذات والواقع .

وانطلاقاً من فكرة أن المعنى يرتبط بالهدف والقيمة فقد حدد «فرانكل» ثلاث أبعاد للاغتراب :فقدان المعنى، فقدان الهدف، التناقض القيمي. (محمد عباس يوسف ، 2005، ص 44،43)

خلاصة: رغم المحاولات العديدة من طرف الباحثين والدارسين المهتمين بقضايا الشباب لفهم الظاهرة و إبراز تأثيراتها الخطيرة على فئة الشباب من سيطرة مشاعر العجز والإحباط، وعدم الشعور بالذات وكذا العزلة الذاتية والاجتماعية والشعور بالإقصاء والتهميش لديهم ، ومحاولاتهم الرفع من تقدير الذات لديهم وكذا تعزيز الشعور بالانتماء لمجتمعاتهم ، إلا أن الأمر لم يفلح وبقي هذا الشعور مسيطرا على أفراد المجتمع الحديث بكل شرائحه .

الفصل الثالث : الجريمة

- تمهيد

1 - مفهوم الجريمة

2 - مفهوم الجرم

3 - مفهوم الإنحراف

4 - تصنيفات الجريمة

5 - أركان الجريمة

6 - عوامل السلوك الإجرامي

7 - النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي

- خلاصة

تمهيد:

تعد الجريمة ظاهرة خطيرة تهدد كيان المجتمع، تمز استقراره وتلحق الضرر بمصالح أفرادها دونما تمييز توجد في كل المجتمعات البشرية، وان اختلفت ملامحها وأنواعها وأسبابها من مجتمع لآخر. وعليه كانت موضوعا للكثير من البحوث والدراسات.

ولذلك اختار البحث في هذا الفصل الوقوف عند أبرز مفاهيم الجريمة و أهم تصنيفاتها وكذا أهم العوامل الدافعة لارتكاب السلوك الإجرامي، وأهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة.

1- مفهوم الجريمة :

1- الغة : جاء في لسان العرب " لابن منظور" الجرم بمعنى القطع ،جرمه بجرمه ،جرما قطعه ،والجرم ،التعدي والذنب والجمع أحرام ،والجروم والجريمة واجترم وأجرم فهو مجرم وجرمه يقال فلان جرماً أي الكسب. (ابن منظور، 1990، ص 90)

ومنه قوله تعالى « ولا يجرمنكم شنآن قوم» (سورة المائدة، الآية 02)

-أما المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية سنة 1985 فعرف الجريمة بأنها كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون سواء أكان مخالفة أم جنحة أم جناية والجريمة مفردة .ومن ثم يمكننا إطلاق كلمة جريمة على كل فعل أو سلوك مخالف للحق والعدل أشتق من ذلك المعنى إجرام وأجرموا .

وقد قال الله تعالى :«إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون»(سورة المطففين آية 29)

ومما سبق بيانه يتضح لنا أن كلمة الجريمة في معناه اللغوي تعني إتيان الفعل الذي لا يستحسن ويستهن والامتناع عن الفعل الذي يستحسن ولا يستهن.

1-2 تعريف الجريمة شرعا : يرى علماء الدين بأن الجريمة هي الخروج على طاعة الله ورسوله وعدم الالتزام بأوامره ونواهيه .

- تعرف الجريمة في الشريعة الإسلامية بأنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير ، والحد هو العقوبة المقدرة في الشريعة كحد السرقة والزنا والقصاص في جريمة القتل ، والتعزير هو العقوبة التي ترك لولي الأمر تقديرها .
عبد القادر عودة ، 1998، ص 6)

تعرف الجريمة إذن بأنها كل فعل نهى الله، وعصيان ما أمر به ، يستحق فاعله العقاب المقرر عليه جزاء لما قدمته يداه .

1-3 المفهوم القانوني للجريمة :

يعرف علماء القانون الجريمة بأنها: « الفعل أو الامتناع الذي نص قانون العقوبات على تجريمه ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه ». (طلعت إبراهيم لظفي، 2009، ص16)

ويعرفها « رؤوف عبيد » بأنها: « خروج على أوامر قانون العقوبات أو نواهيه خروجاً يتبع بتوقيع عقوبة ما على فاعله ». (محمد حسن غانم ، 2005، ص32)

وتعرف سامية الساعاتي الجريمة بأنها: « فعل يجرمه القانون ويعاقب عليه مرتكبه حسب نصوص قانونية وينتهك القيم والمعايير الاجتماعية السائدة انتهاكاً صارخاً يتجاوز حدود التسامح الممكنة ». (سامية الساعاتي ، 1983، ص20)

الملاحظ من خلال هذه التعريفات أن المشرع القانوني هو الذي يحدد السلوك الإجرامي عن غيره تماشياً مع القاعدة « لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني ». وليس حسب الضمير الجمعي والاتجاهات السياسية والاقتصادية و الأخلاقية والثقافية السائدة في المجتمع.

1-4 المفهوم السوسولوجي للجريمة: يتفق أغلب علماء الاجتماع على أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية لا

يخلو منها أي مجتمع، وليس لها حدود جغرافية كما يركز أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة الربط بين الجريمة ومصالح وقيم المجتمع السائدة.

وفي هذا السياق يعرف كل من «هاربرت ديفيد» و«سميث ديبيد» (1979) الجريمة بأنها «شكل من أشكال السلوك الانحرافي يهدف إلى إفساد النظام القائم...». (حسين علي الغول ، 2007 ، ص 72)

كما ذهب أيضا « باترسون » 1974 إلى تعريف الجريمة بأنها « الجرأة على مخالفة قواعد المجتمع وارتكاب الجريمة ».

كما عرفها دوركايم DURKHEIM: « الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة ». وهو تعريف عام ذو صبغة اجتماعية. (pr.J-، p14) m.Elchardus/dr.meunier

كما ذهب دوركايم (1858-1917) عالم الاجتماع الفرنسي في تفسيره للجريمة الى أن الجريمة حتمية وضرورية في المجتمع ، ويضيف أن الجرائم هي حقائق اجتماعية ثابتة كثبوت الانتحار ، وإذا وجدت مثل هذه الأشياء فهو دليل على أنها عادية وعليه يتضح تأكيد دوركايم على أن الجريمة هي ظاهرة اعتيادية في أي مجتمع .

- في حين يرى « سيزرلاند » أن الوظيفة الحقيقية للجريمة تكون بمثابة الفعل التنبهية ، إلى وجود سوء التوافق الاجتماعي خاصة عندما تصبح الجريمة سائدة وعامة في المجتمع ، فالجريمة إذن عرضا أو دليلا على التفكك الاجتماعي.

- بصفة عامة نستطيع القول أن مختلف التعاريف الاجتماعية لمفهوم الجريمة تركز على نقاط أساسية يمكن اختصارها فيما يلي :

- الضرر الاجتماعي الذي ينطوي عليه السلوك الإجرامي .

- أفعال وسلوكيات مخالفة لقواعد الضبط الاجتماعي سواء منها قواعد الضبط الرسمي «القوانين، والأنظمة واللوائح...» أم قواعد الضبط غير الرسمي العادات والتقاليد والأعراف والمعايير والقيم الاجتماعية السائدة بالمجتمع المعني.

- أن المجتمع هو الأساس في تجريم أي فعل أو سلوك يرتكب داخل المجتمع وعلى هذا الأساس فالفعل الإجرامي هو الفعل الذي يرى المجتمع أنه كذلك بغض النظر عن كون القانون يجرمه أم لا .

وفي هذا السياق يمكن القول أن الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع وهي كل فعل أو سلوك يخرق ضوابط المجتمع ، ويضر بالفرد والجماعة مما يترتب عنه عقوبة قانونية كالسجن أو غرامة مالية حسب درجة الخطورة

والضرر الناجم يشمل السرقة ، جرائم المخدرات ، القتل ، الجرائم الجنسية وكل ما من شأنه أن يمس ضوابط وقيم المجتمع .

-رغم محاولة هذا الاتجاه إعطاء تعريف شامل للجريمة غير أن عملية تحديد معناها سوسولوجيا مهمة صعبة لان ذلك يرتبط بطبيعة المجتمع ومعايير وقيمه الاجتماعية من جهة والخلفية الفكرية والإيديولوجية للباحث من جهة أخرى ومن هذا المنطلق يمكن القول أن التعريف السوسولوجي للجريمة يتصف بالنسبية وذلك نظرا ل :

- مبالغته في التركيز على تأثير الظروف الاجتماعية والتقليل من مسؤولية الأفراد عن أفعالهم وسلوكياتهم .

- تجاهله للقانون السائد .

- عدم قدرته على تحديد معيار مناسب لقياس الأضرار الاجتماعية الناتجة عن الفعل الإجرامي .

-يقى المفهوم السوسولوجي مفهوم نسبي و لا يتصف بالعمومية والشمول وذلك لصعوبة توحيد المعايير الاجتماعية

1-5 المفهوم النفسي للجريمة :

- يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجريمة هي تعبير عن صراعات نفسية داخل الفرد بل هناك من يعتبر الفعل الإجرامي من مظاهر اللاشعور أي سيطرت العقل الباطن على السلوك أو مظهرها من مظاهر الفطرة الغريزية .

- ينظر أنصار التحليل النفسي للسلوك الإجرامي على أنه نوع من السلوك الشاذ المرضي يحتاج إلى العلاج، كما تحتاج الأمراض العقلية إلى العلاج والرعاية.

وفي هذا الصدد يشير « بيرت » " burt" إلى أن التصرفات الإجرامية ماهي إلا انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقا حرا لا يعوقه عائق.

أما هارولد لندر " haroldlinder" فينظر إلى الجريمة على أنها: « ذلك السلوك المتعمد غير المشروع الصادر عن مظاهر نفسية هي أعراض للكبت الداخلي والاضطراب الباثولوجي ، لإشباع احتياجات للفاعل تتطلب منه هذا السلوك».

- ويذهب أدلر «adler» إلى أن الجريمة هي نتاج للصراع بين الذات أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي . ويرى أن كل إنسان حر وقادر على أن يأخذ لنفسه إحدى الحياتين الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث هو إنسان ، وحياة الأنانية والالتفاف حول الذات ، وفي هذه الحالة يكون قد هيا نفسه للإجرام أو المرض النفسي أو الشذوذ الجنسي . (السيد رمضان ، 2003، ص14،15)

عموما يرى هذا الاتجاه أن السلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ المرضي.

- ركز أساسا على حالة الفرد أثناء ارتكابه للفعل الإجرامي أي الحالة النفسية والإدراك العقلي الذي يكون عليه الفاعل وقت ارتكابه للجريمة.

- أهمل أثر العوامل والمعطيات البيئية والاجتماعية.

- يبقى تعريف نسبي لا يتصف بالعمومية و الشمول .

- و لا يمكن التحدث أو الخوض في موضوع الجريمة بدون التطرق لبعض المفاهيم المرتبطة بها، نذكر منها:

2- المجرم: يثير تعريف المجرم في علم الإجرام جدلا وخلافا لا يقل في حدته واتساعه عن ذلك الذي أثير حول التعريف بالجريمة.

فالمجرم في علم الإجرام هو كل شخص استند إليه ارتكاب الجريمة بشكل جدي سواء أدانه القضاء نهائيا أم لم يدنه بعد، وسواء قبض عليه أولم يقبضعليه وسواء عرفت حقيقة أمره أو ظل سره مجهول. (عبد الرحمن أبو توتة، 1999، ص52)

- ويشير ادوين سيزرلاند " sutherland " في مؤلفه « مبادئ علم الإجرام» إلى سؤال مؤداه ، من هو المجرم ؟ ويجيب عليه ببساطة بأنه : « ذلك الشخص الذي يرتكب الجريمة» لكن هذه الإجابة تثير العديد من التساؤلات لعل أهمها ، كيف يكون الشخص مجرما ؟ لماذا يجرم البعض دون سواهم ؟ .

أما من الناحية القانونية فإن المجرم هو من يثبت ارتكابه للفعل الإجرامي بمقتضى حكم قضائي عن طريق السلطة القضائية أو سلطة الاتهام وطبقا للأوضاع التي يحددها القانون فإذا لم يثبت ارتكاب الشخص للجريمة فهو ليس

مجراً ، فصفة المجرم في لغة القانون لا تطلق على الشخص إلا إذا أصدر القضاء حكماً بإدانتته وصار هذا الحكم نهائياً غير قابل للطعن فيه .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى تصنيف المجرمين إلتوائفتين، تضم الأولى المجرمين الأسوياء، وتشمل الأخرى المجرمين غير الأسوياء.

- ونقصد بالمجرم السوي أو « العادي » الذي يتمتع بالإدراك والتمييز وحرية الاختيار أي انه يتمتع بالأهلية الجنائية ويكون مسؤولاً عن أفعاله مسؤولية كاملة .

- تضم مجموعة المجرمين غير الأسوياء: المجرم المجنون والمجرم الشاذ.

فالمجرم المجنون : هو شخص مصاب بأحد الأمراض العقلية ، يعدم لديه الإدراك والتمييز وبالتالي تنعدم الأهلية الجنائية ، ويعتبر بذلك غير مسؤول جنائياً عن أفعاله .

أما المجرم الشاذ : فهو شخص مصاب بخلل نفسي أو عقلي لا يعدم لديه الإدراك والتمييز بصورة كاملة ، ولذلك يتمتع هذا الشخص بأهلية جنائية ناقصة تؤدي إلى تعرضه لنوع من المسؤولية الجنائية يتفق مع حالته من حيث درجة التمييز والإدراك وحرية الاختيار . (جلال ثروت، محمد زكي أبو عام، 1983، ص44)

3- مفهوم الانحراف : بمعناه العام يشير إلى الخروج عن المألوف أو السوي من السلوك المتعارف عليه . ويعرف بول تابان "paul Tappan" الانحراف من الناحية القانونية بأنه :«أي فعل أو نزع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي»

أما علماء الاجتماع ، وعلى رأسهم كوهين "k- cohen" فالسلوك المنحرف حسبهم هو سلوك يخالف التوقعات النظامية التي يعتبرها النسق الاجتماعي عامة ومقبولة وشرعية . (جابر ناصر الدين، ص10)

غير أن الملاحظ في مجال البحوث أن هذه الكلمة اتخذت منحى آخر ارتبطت بصورة دائمة بمصطلح الأحداث وأصبح يطلق مفهوم انحراف الأحداث.

فالسلوك الانحرافي انتهاك لأنماط معينة من معايير الجماعة، لذا فهو سلوك محرم بطريقة معينة، ويجب أن يكون مستهجنًا، وبدرجة كافية لتجاوز حدود التسامح من قبل المجتمع.

- ويمكن فهم السلوك الانحرافي من خلال علاقة بمفهوم المعيار " norm " فالسلوك المنحرف هو الذي يختلف بصورة ذات دلالة في الاتجاه أو الدرجة عن المعيار الاجتماعي لهذا السلوك. (مصلح الصالح ، 2002 ، ص 77)

رغم أن مفهومي الجريمة والانحراف يتداخلان ويتطابقان في كثير من الأحيان ، إلا أنه يمكن التمييز بينهما ، إذ كثير من الأفعال تعتبر غير قانونية من الناحية الرسمية بينما يقبلها الناس كشيء عادي ، كما أن هناك كثيرا من الأفعال تعتبر انحرافية ولكنها لا تصل إلى مستوى الجريمة وعليه فإن المفهومين يتفقا في جملة نقاط ، كما يختلفان في كثير منها فكلاهما فعل مذموم لكن الإجرام سلوك يعاقب صاحبه معاقبة جزائية بينما الانحراف لا يلقي صاحبه سوى اللوم والسخط باعتباره شذوذا عن القوانين العامة ، والأخلاق الضابطة لأفراد المجتمع ونمطا سلوكيا مغايرا لما عليه العرف دون أن يصل إلى العقاب الجزائي ما لم يتحول إلى جريمة.

وعليه يمكن القول إن كل جريمة هي انحراف وليس كل انحراف جريمة. (جابر نصر الدين، ص17)

4- تصنيفات الجريمة:

إن الجرائم متنوعة ولذلك فهي محل لتقسيمات متعددة تختلف باختلاف الأسس، التي تقوم عليها لكن أكثر التقسيمات شيوعا ما قدمه قانون العقوبات انطلاقا من القاعدة

« لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ». حيث تنص المادة 27 من قانون العقوبات على أن الجرائم تقسم من حيث درجة جسامتها إلى: جنائيات، جنح، مخالفات ولكل نوع منها عقوبات خاصة.

4-1- حسب درجة جسامتها :

4-1-1- المخالفة Infraction: هي أبسط أنواع الجرائم في نظر القانون الجنائي وتنص المادة 05 من قانون العقوبات الجزائري أن عقوبة المخالفات الحبس من يوم واحد إلى شهرين والغرامة من 2000 إلى 20000 دينار جزائري وتتعلق عموما بالنظام العام وبالسلامة العامة والآداب والمحيط كمخالفة قوانين المرور على سبيل المثال .

4-1-2- الجنحة Délit: تعني فعل غير مشروع تتوفر فيه نسبية الإجرام وفيها نوعان ، الأول يتضمن الجرائم

الخاصة ، وتعني الاعتداء على الأفراد أو ممتلكاتهم ، والثاني يتضمن الجرائم العامة ، وهي التي يمتد أثرها على

الملك العام وحسب نفس المادة 05 من قانون العقوبات فعقوبة الجنحة هي الحبس لمدة تزيد عن الشهرين إلى خمس سنوات ، والغرامة تزيد عن ألفي دينار .

3-1-4 الجناية Crime: كل ما هو ضد الأشخاص وضد الأموال، تستخدم للدلالة على درجة معينة من درجات الانحراف، كالأفعال المؤذية بالنفس، والعقوبة عليها هي: الإعدام، السجن المؤبد، أو السجن المؤقت من 05 إلى 20 سنة.

- يبقى هذا التصنيف مؤقت وليس ثابتا دائما ، إذ يختلف باختلاف الزمان والمكان ، فما قد يعتبر جناية في وقت من الأوقات قد يصبح جنحة أو مخالفة في وقت آخر أو العكس تبعا للتغير الذي يطرأ على القيم الاجتماعية أو السلطة السياسية التي تملك التشريع . (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص 23)

إضافة إلى التصنيف القائم على درجة جسامة الجريمة يوجد تصنيف آخر للجريمة على أساس ركنها المعنوي.

2-4 - تصنيف الجرائم بحسب ركنها المعنوي :

الركن المعنوي في الجريمة هو الرابطة النفسية بين الجاني والسلوك الجرم ووفقا لذلك تنقسم الجريمة إلى:

1-2-4 جريمة عمدية : هي التي يتعمد فيها الجاني ارتكابها أي أن الركن المعنوي فيها هو القصد الجنائي ، مثال ذلك جريمة القتل العمد - السرقة و النصب

2-2-4 جريمة غير عمدية : وهي التي لا يتوفر فيها القصد مثل القتل الخطأ ، الإصابة الخطأ (الإيذاء).

3-4 تصنيف الجريمة وفق موضوع ضررها: يختلف تقسيم الجرائم تبعا لطبيعة المصلحة إلى:

1-3-4 جرائم ضارة بالمصلحة العامة : كالجنايات والجنح المضرة بكيان الدولة ، كرفع السلاح عليها والجوسسة ، والتعاون مع دول أجنبية للأضرار بمركزها العسكري والسياسي وكذا الجرائم المضرة بالإدارة كالرشوة واختلاس الأموال العامة .

2-3-4 جرائم ضارة بمصلحة الأفراد: تقع إضرارا بالمصلحة الخاصة أو بأحد الناس ، الجرائم الماسة بحياة الأفراد وسلامتهم ، كالقتل والجرح والضرب ، والجرائم الماسة بأموالهم كالسرقة . (عبد الرحمن أبو توتة، 1999، ص 49)

5- أركان الجريمة: الجريمة بمفهومها الشرعي والقانوني لا بد أن تتوافر لها شروط موضوعية حتى يصبح الفعل المرتكب جريمة يعاقب عليها القانون، هذه الشروط ما يصطلح عليها أركان الجريمة وهي: الركن الشرعي، الركن المادي، الركن المعنوي.

1-5- الركن الشرعي: يقصد به أن يكون هناك نص يحضر الجريمة ويعاقب عليها، ويقصد به النص القانوني الذي يحرم هذا السلوك الإنساني، وعدم وجود سبب من أسباب الإباحة بالنسبة له، بمعنى ألا يكون أداء لواجب أو استعمالا لحق بمقتضى القانون. (حسين علي الغول، 2007، ص87)

فالنص القانوني هو إذا مصدر التحريم والمعيار الفاصل بين ما هو مباح وما هو منهي عنه تحت طائلة الجزاء.

وتبعاً لذلك « فلا جريمة ولا عقوبة بدون نص شرعي » وهذا ما يعرف في مجال القانون الجزائري بمبدأ الشرعية. (أحسن بوسقيعة، 2012، ص58)

فالفعل غير المشروع يجرمه قانون العقوبات أو القوانين المكملة له، فالاعتداء على الحياة مثلاً فعل غير مشروع لأن قانون العقوبات يجرمه وفقاً للمادة 254 إلى 263 من قانون العقوبات الجزائري. كما يشترط أن يقرر القانون عقوبة وتديراً لهذا الفعل غير المشروع.

2-5- الركن المادي: يقصد به العمل الخارجي الذي يأتيه الإنسان وهو ما يعبر عنه شرعاً بإتيان العمل المكون للجريمة، سواء أكان فعلاً أم امتناعاً وهو السلوك الإنساني الذي يجرمه القانون الجنائي ويعتبر أساس الجريمة من الناحية الواقعية. (حسين علي الغول، 2007، ص87)

فالركن المادي لأي جريمة ماهو إلا الفعل أو العمل الخارجي الذي يعكس النية الجنائية أو الخطأ الجزائي. فعلى سبيل المثال يتمثل الركن المادي في جريمة القتل في الطلقة النارية أو الطعن بالخنجر، ويتمثل في جريمة السرقة في الاستيلاء على مال الغير.

3-5- الركن المعنوي: لا يكفي لقيام الجريمة ارتكاب عمل مادي ينص ويعاقب عليه قانون جزائي بل لابد أن يصدر هذا العمل المادي عن إرادة الجاني.

- إذن يتمثل الركن المعنوي في نية داخلية يضمها الجاني في نفسه وقد يتمثل أحياناً في الخطأ أو الإهمال وعدم الاحتياط. (أحسن بوسقيعة، 2012، ص120)

- يرتبط الركن المعنوي بالناحية العقلية أو النفسية للإنسان الجاني وبالتالي يتعلق بإرادة جنائية ويقصد بها إرادة الإنسان المدرك المميز ، واختياره الحر للقيام بالفعل غير المشروع لذلك إذا انتفت إرادة الجاني في الجريمة لا تقوم المسؤولية الجنائية ويطلق على الأسباب التي تجرد الإرادة من قيمتها القانونية موانع المسؤولية الجنائية وقد حصرها المشرع في :

01- الجنون: إذ تنص المادة 47 من قانون العقوبات « لا عقوبة على من كان في حالة جنون وقت ارتكاب الجريمة » .

02- الإكراه: حيث تنص المادة 48 على أن « لا عقوبة على من اضطرت له إلى ارتكاب الجريمة قوة لا قبل له بدفعها ». (قانون العقوبات المعدل ، 2009، ص 24)

03- صغر السن: حيث تنص المادة 49 من قانون العقوبات: «لا توقع على القاصر الذي لم يكمل الثالثة عشر إلا تدابير الحماية أو التربية. ومع ذلك فإنه في مواد المخالفات لا يكون محلا إلا للتوبيخ ويخضع القاصر الذي يبلغ سنه 13 إلى 18 إما لتدابير الحماية أو التربية أو لعقوبات مخففة ». (قانون العقوبات المعدل ، 2009، ص 25)

6- عوامل السلوك الإجرامي: يصدر السلوك الإجرامي عن إنسان يختلف في تركيبه وتكوينه من فرد إلى آخر وعليه نميز الاختلاف الواضح بين الأفراد في درجة تأثير التكوين الداخلي ودرجة التأثير بمختلف العوامل الخارجية على تصرفات وسلوكيات كل فرد ومن جهة أخرى تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية متشعبة ومعقدة ومركبة الجوانب وعليه يجب الإقرار بعدم وجود حتمية لوقوع الجريمة على اثر توافر عامل أو مجموعة عوامل معينة ومن ثم فعوامل السلوك الإجرامي مزدوجة بعضها عام يتعلق بالجريمة كظاهرة اجتماعية وتمثل العوامل البيئية أو الخارجية ، وبعضها خاص بالمجرم كفرد وهي العوامل الفردية أو الداخلية.

6-1 العوامل الذاتية «الفردية» للسلوك الإجرامي: يقصد بها جملة الظروف المتصلة بشخص المجرم أو تلك العوامل التي تنتمي إلى ذات الفرد سواء النفسية أو العضوية والتي يمكن أن تسهم بقدر أو آخر في دفعه إلى ارتكاب الجريمة وتمثل في: الوراثة . السن - الجنس - التكوين الشخصي - إدمان الخمر والمخدرات .

6-1-1 الوراثية: يقصد بالوراثة انتقال خصائص معينة من الأصول إلى الفروع في اللحظة التي يتكون فيها الجنين وهي كما وصفها العالم النمساوي «مندل» في قوانينه الأساسية «عملية بالغة التعقيد».

- تتمثل في اتحاد تلك الصفات التي تنتقل من الآباء والأجداد إلى الأبناء عبر ما يعرف باسم ناقلات الوراثة أو الجينات والتي تكمن في الكروموزومات التي تتواجد في شكل أزواج ، جزء منها يأتي من الأب والآخر من الأم .
ويقرر علماء الوراثة أن الإنسان في خصائصه وصفاته يخضع لقوتين تتجاذبه في اتجاهين متضادين : قوة الوراثة ، وتعمل على أن يستمر في الفرع خصائص وسمات الأصل «السلف» وقوة التغير أو التطور التي تعمل على الحد من تأثير قوة الوراثة .
وللوراثة أنواع متعددة :

- **الوراثة المرضية:** ونعني بها انتقال بعض الأمراض العصبية والنفسية والتناسلية بذاتها التي كان يعاني منها الأصل إلى خلفه. كالكسري.....

- **الوراثة التشويهية:** وفيها ينتقل فقط إلى الفرع شذوذ في التكوين نتيجة بعض الأمراض المزمنة أو المستعصية التي أصيب بها الأصل أو نتيجة انتهاج الأم لسلوكيات خاطئة في فترات الحمل .

كما يمكننا أن نميز بين الوراثة الحقيقية وبين الوراثة الظاهرية . ونعني بالأولى الوراثة بمعناها الدقيق والتي تعني انتقال خصائص الأصل إلى الفرع لحظة تكوين الجنين أما الوراثة الظاهرية فهي مجمل العوامل التي تعاصر لحظة الإخصاب أو فترة الحمل فتظهر في الخلف « الفرع » خصائص وصفات لم تكن لدى السلف.

- لكن المشكلة التي تثار في مجال البحث في علم الإجرام تنحصر فيما إذا كان الإجرام أو الاستعداد لارتكاب الجريمة يمكن أن ينتقل من الأصل إلى الفرع؟ وما هو المعيار الذي يمكن على أساسه معرفة ما إذا كان الاستعداد الإجرامي قد انتقل بالوراثة؟

- وقد اختلف العلماء والدارسين للجريمة إلى اتجاهين حول الوراثة كمصدر للتكوين الإجرامي.

- الاتجاه الأول : يرى أن ميراث خصائص إجرامية معينة، بدنية أو عقلية أو نفسية هو الذي يقود حتما إلى ارتكاب الجريمة، وهذا ما تضمنته نظرية « لمبروزو » في إشارته إلى المجرم بالميلاد الذي يولد حاملا خصائص تجعله حتما مجرما.

أما الاتجاه الثاني: فقد ذهب إلى إنكار دور الوراثة في ارتكاب الجريمة وأرجعها إلى بعض العوامل البيئية المحيطة بالفرد.

لكن العلماء المعاصرين أرجعوا ارتكاب الجريمة إلى مجموعة من العوامل من بينها وراثية بعض الإمكانيات التي قد تولد لدى الفرد الاستعداد لارتكاب الجريمة مع ملاحظة أن تأثير هذه الإمكانيات ليس حتميا وإنما تنحصر أهميتها في أنها تشكل أحد العوامل الإجرامية وفي بحث أثر الوراثة على ظاهرة الإجرام يلجأ الباحثون إلى أحد الأساليب الثلاث الشائعة: دراسة شجرة العائلة ، الدراسة الإحصائية للعائلة دراسة التوائم.

- دراسة شجرة العائلة : أسلوب يستند إلى دراسة عائلة معينة لمعرفة مدى انتشار الإجرام بين أفرادها ولتحديد مدى إمكانية انتقاله من الأصول إلى الفروع، في نفس العائلة أهمها الدراسة التي قام بها « دوجدال » على عائلة «جوك» الأمريكية .

- الدراسة الإحصائية للعائلة: وسيلة لدراسة العلاقة بين الوراثة والظاهرة الإجرامية لا تركز على دراسة الإجرام في ذرية فرد معين وإنما تمتد الدراسة إلى أقاربهم كالأخوة والأعمام ، والأخوال ، كما أنها تتسع لتشمل مجموعة غير منتقاة من المجرمين وذلك لتفادي تأثير البيئة الواحدة عليهم .

-دراسة التوائم: والهدف من هذه الدراسة في هذا المجال هو إظهار مدى التشابه أو الاختلاف بين التوائم من حيث السلوك الإجرامي.

وعليه يمكن استخلاص من دراسات بيان الوراثة في الظاهرة الإجرامية أن العوامل الداخلية تلعب دورا ما في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية وذلك عن طريق انتقال بعض الخصائص أو الإمكانيات وراثيا من الآباء إلى الأبناء تجعل لديهم استعداد ما إلى ارتكاب السلوك الإجرامي خاصة إذا صادف هذا الاستعداد بيئة محفزة ومهيأة ترجمت هذا الاستعداد الإجرامي إلى سلوك إجرامي بالفعل .

6-1-2 السن: يشكل السن مؤشرا دالا على نمو الإنسان ونضجه الجسدي والفكري وتختلف قدرة الفرد على التحكم في ردود أفعاله بحكم تعرضه في كل مرحلة من مراحل نموه لأخطار انحراف معين باختلاف سنه ونضوجه العقلي وتوازنه النفسي. (جابر نصر الدين ، ص 167)

ومن أهم المراحل التي يمكن التعرض لها لبيان مدى ارتباطها بالظاهرة الإجرامية كما وكيفا :مرحلة الطفولة – مرحلة المراهقة – مرحلة النضج – مرحلة الكهولة.

– مرحلة الطفولة : تمتد هذه المرحلة من الميلاد إلى سن الثانية عشر عاما وخلال هذه المرحلة لا تظهر أفعال إجرامية إلا على سبيل الاستثناء ويرجع ذلك إلى الضعف الذي يميز الطفل في هذه السن .

– وفي حالة رصد حالات إجرامية في هذه السن فإن ذلك يمكن اعتباره مؤشرا دالا على عدم سوية الشخصية وهذا ما أكدته بعض الدراسات من أن أخطر المجرمين البالغين كانوا قد انزلقوا إلى مسلك الجريمة في مرحلة مبكرة من أعمارهم. (عبد الرحمن محمد أبو توتة ، 1999، ص 206)

– مرحلة المراهقة : تمتد هذه المرحلة غالبا من الثانية عشر إلى الثامنة عشرة ويتعرض خلالها التكوين العضوي والنفسي والعقلي للفرد إلى تغيرات ملحوظة نتيجة للبلوغ الجنسي وما يصاحبه من تغيرات نتيجة الزيادة في إفرازات الغدد كما تتسم باتساع مساحة العلاقات الاجتماعية وتنوع الوسط البيئي والاجتماعي الذي يتعامل معه .

تشهد هذه المرحلة ظهور متكرر للإضطرابات العقلية في هذا السن ، كذلك تكشف عن مكتسبات الطفل ، فهي فترة انتقالية من فترة الطفولة إلى فترة الرشد ، تسمح بتغيرات بارزة وفي الوقت ذاته قادرة على عدم استقرارية الفرد وهذا ما أكده الباحث E- Kestenberg : «إذ كل شيء يحضر في الطفولة ، كل شيء يلعب في المراهقة»
«;tout se joue a' l'adolescence»Si tout se prépare dans l'enfance.»

(PH.Jeannet ;M.Reynaud;1996; P116)

– ويجدر الإشارة إلأن عدم الاستقرار العاطفي وضعف قوى الإرادة لدى الحدث وكذا سعيه إلى الخروج عن محيط الأسرة والتمرّد على قيم وقيود المجتمع وذلك رغبة منه لإثبات ذاته وتحقيق شخصيته تضعف قدرته على ضبط نفسه ، وبالتالي زيادة احتمالية الوقوع في برائين الجريمة ، نجد الحدث في هذه المرحلة العمرية يبحث عن إشباع نزواته وغرائزه وذلك باللجوء إلى السرقة من منزله أو الخارج إضافة إلى الجرائم الجنسية رغبة في إشباع غرائزه في هذه المرحلة

المضطربة جنسيا ، كما أنه قد يلجأ إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص خاصة التشاجر مع الغير وهذا قد يعوض لديه شعورا بالحرمان مما يجده متوافر لدى الآخرين .

فالسرقه هي السلوك الاجرامي الاكثر انتشارا لدى الطفل حيث تمثل ما نسبته 70% من جنوح الاحداث ونلاحظ أن أكثرها لدى الذكور من الاناث ، فدراسات "anna Freud" أكدت بأنه لا نستطيع التكلم عن السرقه لدى الطفل قبل أن يكتسب مفهوم الملكية ، «هذا لي» ، «هذا ليس لي» .

(Ajuriaguerra;D.Marcelli;1982;P71)

و قد بينت بعض الدراسات أن حالات الإجرام بصفة عامة تبلغ حدها الأقصى من الناحية العددية في مرحلة المراهقة والفترة السابقة لها مباشرة كما أثبتت بعض الأبحاث التي أجريت في إنجلترا أن الحد الأقصى من الجرائم بوجه عام يرتكب لدى الذكور فيما بين 12-13 سنة بينما الإناث بين 16-17 سنة وقد أثبتت إحصائيات أجريت في الولايات المتحدة فيما بين عامي 1935 و1939 بأن أكبر عدد من جرائم سرقة السيارات يرتكبه الذكور فيما بين 15 سنة و19 سنة . (إسحاق إبراهيم منصور ، 1991، ص54)

أما في الجزائر فقد أظهرت بعض الدراسات الإحصائية استنادا إلى تقارير مصالح الدرك الوطني إلى توقيف أزيد من 7232 طفل تورطوا في 13558 جريمة على المستوى الوطني لسنة 2006 كما أحصت المديرية العامة لإدارة السجون بوزارة العدل لذات السنة 698 حدث مسجون بالمؤسسات العقابية لا تتعدى أعمارهم 17 سنة من المجرمين الخطيرين ويفوق هذا العدد الأحداث المودعين بالمراكز الخاصة بالأحداث .

- أما بالنسبة لنوع الجرائم المرتكبة فنجد في مقدمتها جرائم السرقة ، الضرب والجرح العمدي ترويح المخدرات ، الدعارة.....وقد تصل إلى جرائم القتل .

ففي سنة 2006 ومن مجموع 3925 جريمة احتلت جرائم السرقة الصدارة بـ 1760 قضية ثم الضرب والجرح العمدي بـ 750 قضية وتحطيم ممتلكات الغير بـ 156 واستهلاك وحيازة المخدرات بـ 121 وتكوين جماعة الأشرار 100 والاعتداء على الأصول 46 قضية وأخيرا جرائم القتل 03 قضايا.

www.droit-dz.com/forum/showthread.php?t=go

مرحلة النضج : وتمتد هذه المرحلة من 18 إلى 50 سنة وتشمل 03 مراحل:

- مرحلة النضج المبكر : وتمتد من الثامنة عشر إلى الخامسة والعشرون خلال هذه المرحلة تصل الاضطرابات الفيزيولوجية والنفسية بمرحلة المراهقة إلى نهايتها وتبدأ مرحلة الشباب. وما يميز هذه المرحلة ارتفاع معدل جرائم الأموال «النصب - الاحتيال» إضافة إلى ارتفاع نسبة جرائم الاعتداء على الأشخاص «الضرب والجرح العمدي» وجرائم القتل وكذا الجرائم الجنسية. وهذا ما أثبتته الإحصاءات بفرنسا أن مرتكبي الجنايات في هذه المرحلة العمرية يمثلون 31% من جملة المحكوم عليهم وأن مرتكبي الجناح منهم بلغت نسبتهم 24% وأثبتت الإحصاءات الجنائية في كل من إيطاليا وألمانيا النتيجة ذاتها .

- مرحلة النضج المتوسط: تمتد من 25 سنة إلى 35 سنة وما يميز هذه المرحلة اقتراب شخصية الفرد من صورتها النهائية ويتجه الفرد إلى النشاط والحيوية لتحقيق الاستقرار المهني والمالي مع شعوره بالحاجة إلى الحياة العاطفية لتحقيق الاستقرار العائلي ويميز هذه المرحلة ارتفاع معدلات جرائم النصب والاحتيال والسرقة .

- مرحلة النضج الكامل: تمتد من 35 سنة إلى 50 سنة تأخذ حياة الفرد طابع الاستقرار على كافة المستويات المهنية - الاجتماعية والعائلية.

يلاحظ على هذه المرحلة هبوط نسبة الإجرام عموماً مع ملاحظة انتشار جرائم الاعتداء على الشرف .

مرحلة الشيخوخة: تمتد هذه المرحلة من سن 50 إلى نهاية العمر ، وما يميز هذه المرحلة الضعف والفتور الذي يصيب القدرات البدنية والذهنية والعاطفية والغريزية .

يصاحب هذه المرحلة هبوط حاد في معدل الجرائم خاصة تلك التي تحتاج مجهود بدني كجرائم الاعتداء وكذا جرائم السرقة.

لكن يلاحظ ارتكاب بعض الجرائم المرتبطة بما قد يحدث خلال هذه المرحلة من انحراف في سير الغريزة الجنسية مثل جرائم هتك العرض والاعتصاب خاصة ما يقع على الأطفال.

يبقى لعامل السن تأثير واضح على الظاهرة الإجرامية كما ونوعاً بسبب التغيرات التي تطرأ على الفرد خلال مراحل العمرية المختلفة، لكن لا يمكن ربط الجريمة بعامل السن مباشرة ، بل يعد « السن » من العوامل غير المباشرة والمساعدة في حدوث السلوك الإجرامي.

6-1-3 النوع الاجتماعي : من الحقائق العلمية الثابتة أن إجرام المرأة يختلف عن إجرام الرجل كما ونوعا ، أسلوبا وجسامة.

فمن الناحية الكمية : خلصت الدراسات الإجرامية إلى أن إجرام الرجل يفوق إجرام المرأة ووفقا لبعض الإحصائيات الجنائية يبلغ إجرام الرجل عشرة أمثال إجرام المرأة وفي أغلب الحالات يكون خمسة أمثاله أويزيد . وهذا ما أكدته إحصائيات بعض الدول التي تمت في السبعينات فمثلا بلغ إجرام المرأة في لبنان 2.7% من حجم الإجرام الكلي وفي مصر يمثل 4% وفي فرنسا يمثل الإجرام العام للنساء 10% وفي سويسرا 12% وفي ألمانيا أثبتت الإحصائيات أن إجرام المرأة يصل إلى 14% من الإجرام الكلي وفي إيطاليا 17% وفي اليابان واليونان ارتكبت النساء 6% من مجموع الجرائم . (فوزية عبد الستار ، 1985 ، ص 98)

أما في الجزائر فقد انتشرت ظاهرة أجرام النساء بشكل خطير ولم تعد الجريمة حكرا على الرجال بل اقتحمت المرأة كذلك هذا العالم ، فقد كشف تقرير مصالح الشرطة القضائية أنه خلال 2006 تم إيقاف أكثر من 4121 امرأة متورطة في جميع أشكال الجريمة. وفي تقرير آخر أعدته مصالح الشرطة القضائية بالتعاون مع مصالح الدرك الوطني تسجيل تورط 1594 امرأة في مختلف قضايا الإجرام. (تقرير مصالح الدرك الوطني، الجزائر، جويلية 2006)

www.imgdz.com

- وقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بجرائم النساء سنة 1906 بصدر كتابين أحدهما للعالم الفرنسي جازنييه بعنوان « المرأة المجرمة » والآخر للعالم الايطالي لمبروزو « المرأة المجرمة والعاهرة ».

- لقد انتشرت إذن ظاهرة انحراف النساء وإجرامهن بشكل خطير فلم تعد حكرا على فئة الرجال بل اقتحمت المرأة كذلك هذا العالم وحققت نوعا من المساواة ، فلم يعد تورطها في الجريمة يقتصر على الأنماط التقليدية كالضرب ، والشتيم ، وقضايا التخلص من المواليد غير الشرعيين ، السرقة ، بل اقتحمت عالم الجريمة المنظمة الذي يتطلب مخاطرة ويقظة حيث أصبحت المرأة تنشط في شبكات مختصة لأخطر أنواع الجرائم مثل سرقة السيارات استهلاك وترويج المخدرات ، التزوير وإنشاء أوكار الدعارة ، فتغير دور المرأة في كثير من الحالات من الضحية إلى المجرمة .

- ويؤكد البعض على أن الفارق الكمي بين إجرام المرأة وإجرام الرجل يتوقف في كثير من الأحيان على عامل السن والفترة التي يجري فيها القياس والمناطق الجغرافية ، فذروة الفارق الكمي بين النوعين من الإجرام تقع في العهد الأول للإجرام ، بينما يقل الفارق مع بلوغ المرأة سن الأربعين ، وأشير أيضا إلى أن نسبة هذه الأخيرة تزيد في فترات

الحروب عنها في الفترات الأخرى ، الأمر الذي ثبت بالمقارنة بين إحصائيين أجريا في فرنسا أحدهما عام 1945 إبان الحرب العالمية الثانية تعدت النسبة 25.2% والآخر عام 1968 لم تتعدى النسبة 13% وأكدت بعض الدراسات توقف نسبة الفارق بين إجرام الرجل والمرأة على المكان فهذا الفارق يزيد في اليابان والولايات المتحدة عنه في بلجيكا وإيطاليا . (أحمد لطفي السيد ، 2004، ص146)

أما على المستوى النوعي: فتؤكد الإحصاءات الجنائية في مختلف الدول وخاصة منها دول أوروبا الغربية على أن المرأة غالبا ما تقدم على ارتكاب نوع من الجرائم ذات الصلة بوضعها الأنثوي بحيث يكاد يكون حكرا عليها وحدها ، بما يمكننا تسميته " بالجرائم النسائية " . ومنها جرائم الدعارة ، قتل الأطفال حديثي الولادة ، وجرائم الإجهاض ، ففي إيطاليا أثبتت الإحصاءات التي أجريت في سنتي 1929-1930 أن النساء يتفوقن على الرجال في جرائم قتل المواليد ، الإجهاض والسب والقذف والزنا والقتل بالسم ، بينما يقل نصيبهم من جرائم القتل الأخرى والإيذاء والحريق والسرقة بالإكراه وخيانة الأمانة والإتلاف . (عبد الرحمن محمد أبو توتة ، 1999، ص200)

وهذا ما أكدته إحصاءات 1967 بفرنسا أن 70% من النساء المحكوم عليهن قد ارتكبن جرائم إجهاض ، و82% منهن ارتكبن جريمة قتل الأطفال حديثي الولادة وهذه الأخيرة تمثل 30% من حجم الإجرام الكلي للمرأة . (أحمد لطفي السيد ، 2004، ص146)

- ومن جانب آخر تؤكد الدراسات تميز إجرام المرأة بقلة الجسامة وضآلة الخطورة ويلاحظ غالبا إقدام المرأة على الجرائم التي تحتاج في تنفيذها إلى ذكاء وحيلة أكثر من احتياجها لمجهود عضلي ، كالسرقة البسيطة من المحلات التجارية ، وهذا ما أكده «أكسنر» من خلال الأرقام التي استخلصها من الإحصاءات الألمانية بأن جرائم السرقة لدى النساء تبلغ 21% من جرائمهن ، إضافة إلى معظم السرقات المرتكبة هي من السرقات البسيطة غير المصحوبة بالعنف أو السلاح ، بالإضافة إلى جرائم النصب وخيانة الأمانة والجرائم المخلة بالشرف والزنا ، كما أن جرائم القتل الواقعة من طرف المرأة يغلب عليها طابع الحيلة ، لذا تفضل المرأة القتل بالسم من القتل بأي وسيلة أخرى .

- وإذا كانت الدراسات التي أجريت على العلاقة بين الجنس والظاهرة الإجرامية قد أثبتت اختلافا واضحا بين إجرام كل من المرأة والرجل سواء من حيث الكم أو الكيف ، فإن التساؤل المطروح يدور حول السبب الذي يقف وراء هذا الاختلاف ؟.

- نجد أن هناك اتجاهين أساسيين في تفسير هذا الاختلاف :

أ- التفسير البيولوجي أو التكويني : يقوم هذا التفسير على أساس أن المرأة تختلف عن الرجل من ناحية التكوين البدني والنفسي ، فاعتبر أن تكوين المرأة بدنياً أضعف من تكوين الرجل ، وبالتالي دل ذلك على قلة إقدامها على ارتكاب جرائم العنف ، أو التحائها إلى وسائل سهلة إذا فكرت في ارتكاب هذه النوعية من الجرائم مثل « القتل بالسم » ومن الناحية النفسية فإن التغيرات الفسيولوجية التي تمر بها المرأة في فترات مختلفة من حياتها والمرتبطة بطبيعتها كأثنى كالحمل والوضع والرضاع ، وفترات الحيض ، تغيرات تقف وراء ارتكابها نوعية معينة من الجرائم .

وبالرغم من أن هذا الرأي قد أصاب قدراً من الصواب والحقيقة إلا أنه لم يلق قبولا لدى بعض الباحثين ، وبقي تفسيراً جزئياً للاختلاف بين إجرام الرجل والمرأة ، يعاب عليه إغفال دور البيئة الاجتماعية والظروف التي تعيش فيها المرأة والتي قد تدفعها إلى ارتكاب نوعية معينة من الجرائم .

ب- التفسير الاجتماعي: يستند هذا الاتجاه في تفسير اختلاف إجرام الرجل عن إجرام المرأة إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها كل منهما ، فضالة الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع وعدم خروجها إلى الحياة العامة هو الذي يقلل من فرص ارتكابها للجريمة ، فالمرأة غالباً ما تعيش في كنف الرجل وهي في ضله تنعم بالحماية وتناهى بنفسها عن المؤثرات الخارجية التي قد تدفعها إلى الإجرام.(عبد الرحمن أبو توتة ، 1999 ، ص203)

وتوكيدا لهذا التفسير ذهب القائلون به إلى أن معدلات إجرام المرأة تقل في الدول التي لم تدخل فيها المرأة معترك الحياة بشكل واسع، بينما ترتفع نسبة إجرامها في الدول المتقدمة التي تسودها أفكار التحرر.

- ومن ناحية أخرى يرجح البعض اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل إلى طريقة التربية والإعداد التي يتلقاها كل من الذكور والإناث.

حيث يتم التركيز على ضرورة احترام البنت للعديد من القواعد الأخلاقية والاجتماعية فأصول التربية في مجتمعاتنا الشرقية تنمي لدى الفتاة عقيدة الكنف، والتي مؤداها أن المرأة مكفولة في كافة مراحلها العمرية من الرجل .(أحمد لطفي السيد، 2003، ص150)

فتنشأ المرأة وقد نما لديها الإحساس بضرورة تجنب الاستهجان الاجتماعي ووجوب احترام القيم السلوكية للمجتمع مما يقلل لديها القدرة على انتهاك هذه القواعد وبالتالي انخفاض نسبة ارتكابها للجريمة .

وما يمكن أن نستخلصه من استعراض الاتجاهات السابقة في تفسير اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل هو عدم إغفال أي من الاعتبارات أو التفسيرات السابقة ، بل يجب النظر إليها نظرة تكاملية وعدم الاستناد إلى أحد هذه التفسيرات على سبيل الانفراد .

فقد خلصت الدراسات الحديثة إلى أن اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل يرجع في حقيقة الأمر إلى اختلاف التكوين البدني والنفسي لكل منهما وفي نفس الوقت إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تعيشها المرأة والتي تحدد حجم الدور الذي تلعبه في المجتمع. كما أن جنس الشخص لا يعد في ذاته عاملا من عوامل الإجرام وإنما يؤثر نوع الجنس في الإجرام من حيث الحجم والنوع .

6-1-4 التكوين الشخصي :

يقصد بالتكوين الشخصي مجموعة الصفات والمميزات الخلقية التي تصاحب الشخص منذ ولادته أو تظهر عليه خلال حياته، سواء ما تعلق بتكوينه العضوي أو العقلي، و النفسي.

6-1-4-1 التكوين العضوي:

يقصد بالتكوين العضوي للشخص مجموعة الصفات الخلقية التي تتعلق بشكل الأعضاء وكيفية قيامها بأداء وظائفها وقد اتجه اهتمام بعض العلماء في بحثهم عن عوامل السلوك الإجرامي إلى التكوين العضوي للشخص وذلك عن طريق إخضاع الحالة للفحص الشامل فكان للعالم الايطالي " سيزار لمبروزو " (1835-1909) الفضل في تسليط الضوء حول علاقة التكوين العضوي للفرد بالسلوك الإجرامي ،وان كان قد توصل إلى نتائج لا يمكن التسليم بصحتها ، وصاغ كل أفكاره في نظريته الشهيرة التيأحدثت صدى كبيرا فكانت نقطة انطلاق لسلسلة من الدراسات والأبحاث قام بها علماء من بعده والتي أعلن من خلالها وجود ما أسماه المجرم بالتكوين أو المجرم بالميلاد وأشار فيها إلى أن المجرمين لهم صفات بيولوجية جسدية ونفسية تميزهم عن الأشخاص العاديين وأن توافر هذه الصفات في شخص معين لا بد وأن تقوده حتما إلى الجريمة .

- انتهى « لمبروزو» من خلال أبحاثه - فحص وتشريح جثث الجنود - إلى أن المجرم إنسان شاذ من الناحيتين العضوية والنفسية معا .

من الناحية العضوية : يتميز المجرم بعدم انتظام فيشكل الجمجمة وضيق تجويف عظام الرأس ، وضيق في الجبهة وضخامة الفكين وبروز عظمتي الخدين ، وعدم انتظام شكل الأذن وشذوذ في تركيب الأسنان وفرطحة الأنف والطول المفرط في الذراعين أو قصرهما وعيوب في التجويف الصدري والبلوغ الجنسي المبكر .

من الناحية النفسية : لاحظ لمبروزو ضعف إحساس المجرمين بالألم انطلاقاً من كثرة الوشم على أجسادهم ، تميزهم بالفضاضة وغلظة القلب وقلة أو انعدام الشعور الأخلاقي مستندا إلى ارتكابهم لجرائم الدم .

(إسحاق منصور ابراهيم ، 2006، ص24)

وانتهى «لمبروزو» في تفسيره للعلاقة بين التكوين العضوي والجريمة إلى أن المجرم نمط من البشر يتميز بملامح عضوية خاصة ومظاهر جسمانية شاذة يرتد بها إلى عصور ما قبل التاريخ ، أو أن الإنسان المجرم وحش بدائي يحتفظ عن طريق الوراثة بالصفات البيولوجية والخصائص الخلقية الخاصة بإنسان ما قبل التاريخ .

انتهى «هوتون» من خلال دراسته عنوان « الرجل والجريمة » عام 1939 والتي شملت أربعة عشر ألفا من المجرمين المودعين بالسجون والإصلاحات الأمريكية ونحو ثلاث آلاف من غير المجرمين واستعمل فيها أكثر من مئة صفة عضوية . (أبو توتة ، 1999 ، ص 173)

إلى أنه لا توجد صفات عضوية معينة كتلك التي ذكرها « لمبروزو » تميز المجرمين عن غير المجرمين وكل ما ثبتت ملاحظته أن المجرم عادة ما يكون أقل وزنا في المعتاد من الشخص العادي وأقل قامة وكذا عدم تناسق أطراف الجسم وقد عزا «هوتون» هذه الدونية العضوية إلى عامل الوراثة وظروف البيئة التي يعيش المجرمون في ظلها.

- وبالمقابل نفى باحثون آخرون وجود أية صلة بين التكوين العضوي الظاهري والسلوك الإجرامي ، فلقد توصلوا العلمان الأمريكيان « وليام جلوك » « شلدون جلوك » إلى نتائج مغايرة من خلال دراستهم التي شملت نحو خمسمائة من المجرمين ومقارنتهم بمجموعة ضابطة من الأشخاص العاديين ، فقد أشارت الدراسة إلى أن 60% من المجرمين يتميزون بقوة البدن مقابل 31% من الأشخاص غير المجرمين . وأن 14% من المجرمين مقابل 31% من غير المجرمين يتميزون بالضعف ، الأمر الذي يجزم بأن الخصائص البدنية وحدها لا يمكن أن تكون الفاصل الذي يميز المجرمين عن غيرهم . (لطفي السيد ، 2004 ، ص 120)

وعليه لم يثبت وجود علاقة بين التكوين العضوي والسلوك الإجرامي وإن وجدت لا يمكن اعتبارها سببا مباشرا للجريمة فالجريمة لا تعبر عن صفات تشريحية أو عيوب عضوية بقدر ما تعبر عن شخصية إجرامية في نواحيها العقلية أو النفسية.

- تأثير وظائف الأعضاء على السلوك الإجرامي « الخلل في وظائف الأعضاء » : لقد أثارت وظائف الأعضاء جسم الإنسان اهتمام العديد من علماء الإجرام خاصة علماء « الفيزيولوجيا الجنائية » ودراساتهم التي تستهدف البحث عن صفات ووظائف فيزيولوجية معينة ، تصلح للكشف عن مظاهر التكوين البيولوجي للمجرم .

- وقد عمد بعض علماء الإجرام وعلى رأسهم : « دي توليو - لويس برمان » على الربط بين الخلل في وظائف أجهزة الجسم الداخلية كالجهاز العصبي ، التناسلي ، الجهاز الدوري وبين السلوك الإجرامي ولعل أكثر هذه الأعضاء أهمية بالدراسة من طرف علماء الإجرام ومحاولة تبيان أثرها في إحداث الجريمة « الجهاز العصبي ، الجهاز الغددي » خاصة الغدد الصماء ، وذلك لما لها من دور هام في تنظيم وظائف الجسم الحيوية .

الغدد كما يصنفها علماء الطب نوعان :

غدد قنوية : لها إفراز خارجي كالغدد اللعابية والبنكرياس والكبد .

غدد صماء : تجمع موادها الأولية من الدم مباشرة ثم تحولها إلى هرمونات لتعيدها بعد ذلك إلى الدم دون استعانة بأوعية أو قنوات نذكر منها « الغدة الدرقية والنخامية والكظرية ، الغدد التناسلية »

- وقد خلص علماء الإجرام إلى أن إفرازات الغدد الصماء له أثر كبير على السلوك الإجرامي ذلك أن إفرازات هذه الغدد تؤثر تأثيرا مباشرا على الكفاءة الوظيفية لأجهزة الجسم المختلفة التي تؤثر بالسلب على التكوين العضوي والنفسي للفرد ، مما يجعله سهل الاستجابة للمؤثرات الخارجية . (لطفى السيد، 2004، ص121)

وفي هذا الصدد توصل العلماء إلى نتائج هامة أبرزها أهمية الأثر الذي تلعبه الاضطرابات الهرمونية في تحديد شكل الإجرام ، ويقرر العالمان « بندي وديتوليو » أن الإفراط في إفراز الغدة الدرقية يؤدي إلى جرائم الاعتداء على الأشخاص كالقتل والضرب و العنف .

- كما تبين أن النقص في إفرازات الغدة النخامية يؤدي إلى شعور صاحبها بالانعزالية والانطواء .

ويرى « ديتوليو » أن المجرمين بالتكوين من القتلة وغيرهم من مرتكبي جرائم العنف لوحظت عليهم أعراض تؤثر لزيادة إفراز الغدة الدرقية .

- إذن الزيادة في إفراز هذه الغدة تقود إلى عدم الاستقرار وسرعة الانفعال والتوتر .العصبي .

(محمد عبد الله الوريكات ،2000،ص 142)

- لكن البحوث والدارسات الحديثة لم تثبت حقيقة العلاقة بين وظائف الغدد وبين السلوك الإجرامي ، وذلك أن كثير من الغدد تفرز أكثر من هرمون وهذه الهرمونات تتأثر بدورها بما تفرزه الغدد الأخرى ، إضافة إلى أن الجهاز العصبي بدوره يؤثر في هذه الإفرازات ويتأثر بها .

6-1-4-2 التكوين النفسي وعلاقته بالسلوك الإجرامي :يقصد بالتكوين النفسياإنساني مجموعة الصفات

والخصائص التي تسهم في تكوين الشخصية الإنسانية بما يمكنها من التكيف مع الوسط الاجتماعي ويعد من أكثر جوانب الشخصية الإنسانية غموضا وتعقيدا وذلك نظرا لعدم إمكانية إخضاع هذا الجانب للمقاييس العلمية ويساهم في نشأة هذه الصفات والخصائص عدة عوامل متداخلة ومتعددة من أهمها الوراثة والسن والتكوين البدني والأمراض وظروف البيئة الخارجية التي يعيش فيها الشخص .

- والشخصية الإنسانية نسيج متكامل من الوحدة ويتكون من عدة عوامل تؤثر في بعضها ، وتؤثر البيئة الخارجية على التكوين النفسي للفرد وعلى شخصيته أيضا وتتحكم في عملية تكيفه مع الظروف البيئية الخارجية المحيطة به .فإذا تكيف الشخص مع البيئة التي يعيش فيها خضع للقواعد التي تحكم المجتمع وإذا لم يستطع التكيف خرج على تلك القواعد وتمرّد عليها وبحث عن قواعد أخرى لإشباع حاجاته وتحقيق رغباته.(عوض محمد ، مبادئ علم الإجرام ،ص 261)

وسلوك الفرد سواء كان سليما أم سيئا يرتبط بطبيعة تكوينه النفسي هذا التكوين النفسي لدى المجرمين في تقدير الباحثين ينطوي على جوانب خلل تجعلهم أقل قدرة من غيرهم على التكيف الايجابي مع ظروفهم .

(محمد عبد الله الوريكات ،2009،ص 141)

إلا أن هذا لا يعني ارتباط التكوين النفسي بالسلوك الإجرامي إذ ليس للمجرمين تكوين نفسي خاص بهم وحدهم ويقضي بحتمية إجرامهم غير أن هذا لا يعني على وجه الإطلاق كل صلة للتكوين النفسي بالجريمة.فهذا التكوين لا يفضي بذاته إلى الإجرام على سبيل الحتم وإنما يكمن في هذا التكوين الميل أو الاستعداد للإجرام ويبقى هذا

الاستعداد كامنا ساكنا إلى أن تحركه بعض العوامل الخارجية فيندفع صاحبه إلى مهاوي الجريمة ويصبح مجرما (محمد عبد الله الوريكات ، 2009، ص 142)

- ولتبيان أثر التكوين النفسي المختل على الظاهرة الإجرامية يجدر الإشارة إلى أحد مكوناته الأساسية والمتمثل في الجانب الغريزي .

ويقصد بالغريزة مجموعة الميول الفطرية الكامنة في النفس البشرية والتي تقف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وراء تصرفات وسلوك الإنسان، فهي تعتبر بمثابة الدافع أو المحرك لهذا التصرف أو السلوك.

ويميز الباحثون في علم الإجرام بين نوعين من الغرائز:

غرائز نفسية: تضم مجموعة الغرائز الواعية والتي تستهدف تحقيق غاية معينة وغالبا ما يكون هذا الهدف ذا طبيعة معنوية ومن أمثلة ذلك: حب السيطرة وحب الاستطلاع.

غرائز حيوية : مرتبطة بالعمليات الفيزيولوجية للجسم وهي غرائز غير واعية ولا تتجه إلى تحقيق هدف ما ومن أمثلتها غريزة حفظ الذات ، « غريزة التملك ، غريزة الطعام ...» وكذا غريزة حفظ النوع تتمثل في الغريزة الجنسية وغريزة الأمومة والأبوة.

- هذا وقد اهتم بعض علماء الإجرام بدراسة العلاقة بين ما قد يعرض هذه الغرائز من شدوذ واضطراب وبين الاتجاه لارتكاب الجريمة.

وتركزت هذه الدراسات حول الشدوذ الذي يصيب الغرائز الحيوية وذلك على أساس أن النوع الآخر « الغرائز النفسية » نادرا ما تكون دافعا لسلوك الإجرامي.

غريزة حفظ الذات : يشار إلى هذه الغريزة بمجموعة من الأفعال التي تهدف إلى المحافظة على الحياة وسلامة الجسم وذلك برد الاعتداء الحاصل اتجاهها وكذا الحصول على مقومات الحياة من طعام وشراب وكساء .

يحدث في حالات نادرة شدوذ في هذه الغريزة فيصيب الشخص نم غير طبيعي تجاه تناول الطعام أو تعلق شديد بتعاطي المخدرات أو شرب الخمر . فيدفع هذا الفرد إلى ارتكاب جرائم السرقة لكي يشبع هذه الغريزة وفي هذا الصدد قدم " أكسنر " دراسته التي حاول من خلالها إرجاع جنون السرقة والحريق إلى اضطرابات في الغرائز وهي

تلك الحالات التي يندفع فيها الشخص إلى سرقة وتجميع أشياء حتى ولو كانت عديمة القيمة ليس بدافع الحاجة إليها وإنما إشباعاً لغريزة التملك . (عبد الرحمن ابو توتة ، 1999، ص192)

غريزة حفظ النوع : " الغريزة الجنسية "

ومن أبرز الاضطرابات التي تصيب الغريزة الجنسية - الهياج الجنسي - حيث تتوافر لدى الفرد المصاب به قوة غير عادية للرجبة الجنسية تجعل إشباع هذه الرغبة غير ممكن أو تجعل الفرد سريع الاستشارة .

وهذا المظهر من مظاهر الشذوذ في الغريزة الجنسية يدفع الفرد عادة لارتكاب نوعية معينة من الجرائم في مقدمتها جرائم الاعتداء على العرض خاصة : الاغتصاب ، هتك العرض كما قد يصدر عن الفرد جرائم اعتداء على الأشخاص قد تصل إلى القتل العمدي الذي يرتكب من أجل التغلب على المقاومة التي تعترضه للحصول على الإشباع الجنسي .

ومن مظاهر الانحراف في توجيه هذه الغريزة الميل الجنسي إلى إنسان آخر من نفس الجنس (اللواط ، السحاق) والميل نحو الحيوانات والميل نحو الأطفال وخاصة في مرحلة البلوغ (المراهقة) والشيخوخة ، والميل نحو الأقارب والمحارم . (عبد الرحمن أبو توتة ، 1990، ص199)

ومن ناحية أخرى قد يتمثل الشذوذ الذي يصيب الغريزة الجنسية في أسلوب التعبير عن الرغبة الجنسية ، حيث يتخذ ذلك الانحراف مظاهر السادية أو المازوشية

فالسادية Sadisme " شذوذ جنسي يرتبط فيه الإشباع بالتعذيب أو الإذلال الذي يصب علماً آخر .

(لابلاننش - بونتاليس ، ص280) . إذن في هذا النوع من الشذوذ يلجأ الشخص قبل إشباع غريزته الجنسية إلى تعذيب الطرف الآخر بالضرب والجرح وربما القتل ، وفي بعض الحالات يصل الشذوذ في هذه الغريزة إلى الدرجة التي يعتبر أن استعمال العنف والقسوة هو الوسيلة لتحقيق الإشباع الجنسي بدلا من الاتصال الجنسي بالشريك .

أما المازوشية ، فهي شذوذ جنسي يرتبط فيه الإشباع بالعذاب والألم أو بالإذلال الذي يلحق بالشخص .

(لابلاننش - بونتاليس ، ص 438)

فالمازوشية إذن هي الوجه المقابل للسادية ، فالشخص المصاب بهذا النوع من الشذوذ لا يتحقق لديه الإشباع الجنسي إلا عندما يقترن ذلك بعنف أو قسوة يكون هو محلها .

- لكن يجب الإشارة إلى عدم المبالغة في ربط الشذوذ الغريزي بالجريمة فهناك العديد من الحالات التي تكون لديها غريزة جنسية طبيعية ومع ذلك يرتكب أصحابها جرائم جنسية كالاغتصاب وهتك العرض والفعل المخل بالحياء وبالمقابل هناك من الأفراد من يكون مصابا بشذوذ جنسي ومع ذلك لا يقدم على ارتكاب جرائم جنسية أو جرائم اعتداء .

لكن علميا لا يمكن أن يكون الشذوذ الذي يصيب الغريزة الجنسية أن يكون وحده وبصورة مطلقة دافعا لارتكاب الجريمة ذلك أن هناك من العوامل البيئية والاجتماعية مثل الوسط الذي يعيش فيه الشخص أو التفكك الأسري ما قد يتفاعل مع الشذوذ في الغريزة الجنسية فيدفع كلاهما الفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي .

- أما عدم ارتكاب بعض الأفراد الشواذ جنسيا لجرائم تعبر عن هذا الخلل في الغريزة فإن تفسير ذلك يكمن في مقاومتهم وقوة إرادتهم في السيطرة على سلوك دون الاستجابة لنداء الغرائز المنحرفة.

وقد تنتج بعض السلوكيات الشاذة بسبب ظروف مؤقتة أو تحت تأثير عوامل اجتماعية معينة كإقامة أفراد من نفس الجنس في أماكن مشتركة مثل « الاقامات الجامعية المجندين، المساجين ».

- إذن عموما فإن للشذوذ الذي يصيب الغريزة الجنسية دور في ارتكاب أصحابه للجريمة لكن مع تأثير عوامل خارجية أخرى كخلل اجتماعي أو بيئة مهيأة للإجرام أو عوامل أخرى كإدمان المخدرات أو ضعف عقلي.

3-4-1-6 التكوين العقلي : يقصد بالمرض العقلي إصابة المخ بعاهة تؤثر على الملكات الذهنية للإنسان وجانب الإدراك من شخصيته وهذه الإصابة قد تصحب الفرد منذ ولادته وقد يصل المرض العقلي إلى درجة تنعدم معها قدرة الشخص على الفهم والإدراك وتقدير الأمور .

وكانت المجتمعات في الأزمنة الغابرة ترد الاضطرابات العقلية التي تصيب الإنسان إلى قوى غيبية «الأرواح - الجن » ، ولقد ظلت الأمراض العقلية تثير مشاكل غاية في التعقيد لدى العلماء والخبراء والباحثين على الصعيدين النظري والعلمي ، وكان السؤال المطروح دائما يدور حول المعيار الذي يمكن بموجبه التفريق بين الإنسان العاقل والمجنون؟

وبالرغم من التقدم الملحوظ في هذا الشأن ظلت مشكلة السلوك الإنساني عامة ومشكلة الأسلوب الإجرامي على وجه خاص تتأرجح من حيث التفسير « دوافعا وأسبابا» بين جهود علماء الطب وعلماء النفس والاجتماع وستظل موضوع جدل ، واختلاف بينهم بحكم طابعها المركب .

وقد خلصت الأبحاث التي أجريتها لإثبات العلاقة بين المرض العقلي والإجرام إلى وجود ارتباط ملحوظ بين الاستعداد لارتكاب الجريمة وبين الاستعداد للإصابة بالمرض العقلي مع ملاحظة أن وضوح هذه العلاقة لا يرقى إلى الحد الذي يمكن معه اعتبار المرض العقلي سببا للإجرام.

ويجدر الإشارة إلى أن الحديث عن العقل يعني الحديث عن درجة الذكاء لدى الفرد وذلك باعتبار أن الذكاء والعقل لفظان يدلان على معنى واحد وهو « مجموعة القدرات التي تمكن الشخص من تكييف سلوكه بما يتفق مع ظروف البيئة ، ومن هذه القدرات ، الإدراك ، التفكير ، التذكر ، التخيل ، والتصور». (لابلاننش - بونتاليس، ص181)

هذا وقد عرفوكسلر «wechsler»: الذكاء بأنه قدرة الفرد الكلية لأن يعمل في سبيل هدف وأن يفكر تفكيراً رشيداً وأن يتعامل بكفاءة مع بيئته. (ناصر الدين أبو حامد ، 2007، ص 11)

ويمكن قياس معدل الذكاء لدى الفرد اعتماداً على معادلة الذكاء التي صاغها العالم الألماني سترين «stern».

$$\text{معدل الذكاء} = \frac{\text{العمر العقلي}}{\text{العمر الزمني}} \times 100$$

لكن الأهم من ذلك كله هو علاقة هذه القدرة بالسلوك الإجرامي فقد أكدت الدراسات وجود علاقة بين معادلة الذكاء المنخفضة والسلوك الإجرامي وفي هذا الصدد

أشارت دراسة «Loren et gwodard» حول السلوك الإجرامي إلى أن القصور العقلي يعتبر سبباً من أسباب الجريمة، وتفسير ذلك أن ضعيف العقل عاجز عن إدراك مضمون قواعد المجتمع، وعن فهم طبيعة أفعاله وإدراك نتائجها.

وبالمقابل أكدت دراسات كل من «root وdoll» أن توزيع نسبة الذكاء بين المجرمين لا تكاد تختلف عن نسبة توزيعها بين الأشخاص الأسيوياء في المجتمع الحر.

ثم أكد الباحث الأمريكي «healy» بأن التخلف العقلي رغم ظهوره بنسبة واضحة بينالأطفال الجانحين خلال مرحلة معينة من أعمارهم وفي نوع معين من أنواع الجريمة ،فإنه لا يمكن أن يشكل السبب الرئيسي لجنوح هؤلاء ذلك لأن غالبية الأطفال الجانحين لا يعانون من نقص واضح في ذكائهم .(عبد الرحمن أبو توتة 1999 ،ص183)

- إلا أن دراسة « سيزرلاند » على الأحداث المنحرفين في أمريكا بين (1910-1928)ورغم عدم اقتناعه بدقة الوسائل والطرق المستخدمة، إلا أنه توصل إلى الاحتمال القائل بأن العلاقة بين الانحراف والقصور العقلي كانت نسبيا ضعيفة ، وهو الأمر الذي أكده « ستين » سنة 1947 في شيكاغو ، وهو طبيب عقلي مختص في محكمة الأحداث حول 705 حدث منحرف، من خلال النتيجة التي مفادها أن نسب الذكاء بين الأحداث المنحرفين وغيرهم تقريبا متساوية .

إذن لم تثبت الدراسات ارتباط معدل الذكاء والجريمة بعلاقة سببية مباشرة بل مازال يكتنفها الشك والغموض لكن هذا لا ينفي وجود هذه العلاقة وهذا ما دلت عليه الأبحاث التي أجريت في المصححات العقلية أن نسبة 20%من نزلائها سبق الحكم عليهم في جرائم جنائية كما أظهرت إحصاءات أخرى أن نسبة المصابين بأمراض عقلية من نزلاء السجون تقدر بحوالي 1.5%من مجموع عدد النزلاء ، هذه الإحصاءات تثبت وجود صلة وطيدة بين المرض العقلي والجريمة .

وعليه نستخلص أن الذكاء أو الغباء ليس هو العامل الوحيد المؤثر في السلوك الإجرامي ، إذ أن ضعف التكوين العقلي شأنه في ذلك شأن العوامل المتعددة الداخلية الأخرى ، لا يمكن أن يدفع وحده لارتكاب الجريمة وإنما يبقى له دور في تهيئة الفرد إلى سلوك سبيل الجريمة(عبد الله الوريكات ، 2009 ،ص147)

ومن أهم صور المرض العقلي التي تؤثر في الإمكانيات العقلية للفرد لا سيما في جانب الإدراك والتفكير وكذا الجانب الإراديلللشخصية مما تجعله أكثر استعدادا لارتكاب الأفعالالإجرامية نذكر :

الصرع: هو مرض يتميز بحدوث تغييرات فيزيائية وكيميائية في خلايا المخ فيحدث للمريض اضطراب مؤقت ولكنه متكرر ، سواء في المجال الحركي أو النفسي أو الحشوي وقد يصاحبه تغير في الوعي ، بل قد يكون تغير الوعي الظاهرة الوحيدة للمرض ، وتعتبر الوراثة عاملا مهما في الإصابة به .

(أسامة محمد الراضي ، 1987 ،ص49)

وهناك أسباب مرسبة للصرع أهمها تلف موضعي في المخ نتيجة الالتهابات المخية والسحائية والزهري وانسداد الشرايين والإصابات والأورام وقد يحدث أيضا كنتيجة لبعض الأمراض العامة كالحمى عند الأطفال أو التسمم البولي ، وكذا اضطرابات الغدد الصماء كنقص إفراز الغدة الدرقية ، أو نقص السكر في الدم ، وقد تحدث النوبات أثناء النوم وتتصف الشخصية الصرعية قبل المرض بالحساسية وسهولة الإثارة وصلابة الرأي والميل إلى الشك .

يصاحب نوبات الصرع عدة أعراض وتمثل في فقدان كامل للوعي معتقلص في كافة عضلات الجسم وقد يكون ذلك للحظات قليلة فيسمى بالنوبة الصغرى ، وقد يكون لفترة طويلة ويسمى بالنوبة الكبرى .

عموما يتميز المصاب بالصرع بحدة الطباع . وضعف القدرة على التحكم في العاطفة والقابلية للتهيج والإثارة، لذلك يقدم على ارتكاب الجرائم ولاسيما بالغة العنف منها وهو لا يعي ما يفعل بخلاف ما يدل عليه مظهره الخارجي .
(عبد الله الوريكات ، 2009، ص 154)

1- الذهان الدوري : « جنون هوس - الاكتئاب » يبدأ المرض باضطراب أساسي في العاطفة إما يكون انحرافا شديدا نحو الحزن أو نحو المرح ، إذن يتميز هذا المرض بتعاقب فترات من الاكتئاب مع فترات من الهوس فهو اضطراب مزدوج يجتاح المريض في صورة نوبات متناقضة تجعل سلوكه مختلفا من حالة لأخرى . تنتاب المريض في بعض الأحيان نوبة هوس فيبدو الشخص مسرورا وفرحا تليها فترة يصاب فيها الفرد بحالة من الاكتئاب فيبدو مهموما ومتشائما ، مع شعور بالذنب والاضطهاد ، وعدم الأمان مع قلق وهلوسة وكذا انعزالية مع قصور في الانتباه . تفسيره للأمور على أسوأ احتمالاتها ، وقد يدفعه ذلك إلى الانتحار للتخلص مما يسيطر عليه من أوهام ، أو قد يقدم على قتل أقرب الناس إليه « زوجته ، أبنائه » اعتقادا منه أنه يخلصهم من واقع بائس ومستقبل حافل بالشقاء .

أما حالة نوبات الهوس فيميل الفرد إلى التعدي والسيطرة على من حوله ، كما لا يطبق النقد والتقيد بالقواعد الخلقية ، فلا يراعي الآداب العامة ، ويتصرف بشكل فاضح فعلاقته بالبيئة مضطربة مما يعرضه إلى ارتكاب بعض الجرائم الأخلاقية ، وقد يرتكب جرائم العنف والتدمير والمساس بسلامة الغير قد تصل إلى حد القتل في سبيل تحقيق اعتقاداته المرضية « الشعور بالعظمة ، السيطرة » يكثر انتشار هذا المرض في أوساط النساء مقارنة بالرجال في فترات التغير الهرموني « الولادة ، سن اليأس ، البلوغ » . (أسامة محمد الراضي ، 1987، ص 45)

الفصام : يعد أخطر الأمراض العقلية وأوسعها انتشارا لا سيما فترة الشباب . و لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا لهذا المرض ، لكن بصفة عامة يشير إلى ذهان الراشد الشاب "24-25 سنة " ويتميز بمجموعة من الأعراض ، فكرية ، عاطفية ، والعرض المسيطر الذي يميز الذهان هو التفكك العاطفي ، عدم الانسجام ، التناقض الوجداني ، الهلاوس و الهذيانات متعددة المحتوى هذه الأعراض تؤدي إلى انهيار منظومة الشخصية و تفككها .

ويعرفه كل من brisset- et p--bernard يعرفون الحالات الفصامية كما يلي «مجموعة من الاضطرابات أين يسيطر الاختلال discordance عدم الترابط incohérance الفكري - اللفظي "idée- verba" التناقض الوجداني ، الانطواء "repli sur soi" ، الهذيانية idées - délirantes الهلاوس ذات التنظيم السيء والاضطرابات العاطفية العميقة أي إحساس بالغرابة ، وهذه الاضطرابات تتطور نحو تفكك الشخصية » .

وأهم الأعراض الأولية للفصام.

حسب f- blinder :

- اضطرابات أساسية وانقطاع ، غرابة وحواجز في الأفكار ، اضطرابات في الكلام . تكرار تافه ، إشارة شديدة accès déxitation اكتئاب ، هلاوس .

أما الأعراض الثانوية فتتمثل في: الهذيان، التجاذب الوجداني ambivalence ، الخلوية autisme ، الابتعاد عن الواقع والارتباط بالحياة الداخلية .

في سنة 1939 أضاف "k- schneider" بتميز جديد يتمحور في ثلاث نقاط :

- إدراك سمعي للفكر perception auditive de la pensée .

- هلاوس سمعية متداخلة فيما بينها . هلاوس سمعية فيها أصوات تعلق عن أفعال المصاب وأحاسيسه .

ويعد هذا المرض من أكثر الأمراض العقلية صلة بالإجرام، فقد أجريت دراسات في الولايات المتحدة الأمريكية تبين منها أن المصابين بانفصام الشخصية بلغوا 525 من مجموع المجرمين المصابين بمختلف الأمراض العقلية والعضوية والوظيفية والبالغ عددهم 1575 مجرما. (محمد عبد الله الوريكات ، 2009، ص 155)

تؤكد الإحصائيات أن 50% من نزلاء المستشفيات العقلية والمصححات النفسية في الولايات المتحدة الأمريكية هم من الفصامين وعلى الأخص في أوساط الشباب والفتيات ، ويتمسك العالم (موت mott) بالقول أن الاضطراب في الغدد الصماء يقود إلى الفصام ، بينما يرى " كريبلن " أن الفصام راجع إلى تسمم داخلي بسبب تغيرات كيميائية في الجسم . في حين يرى «ماير» أن الفصام يأتي نتيجة لفشل الفرد في محاولته التكيف مع البيئة ، ولتراكم عادات خاطئة في ردود أفعال الفرد منذ الطفولة . ونظرا لتفكك شخصية المصاب بهذا المرض وبلاذة انفعاله فإنه قد يقدم على ارتكاب جرائم العنف وبطرق بشعة ، كأن يذبح شخصا بفصل رأسه عن جسده ثم يبدو بعد ذلك كمن لم يرتكب أي ذنب ، وقد يقدم على إشعال النار في المكان الذي يتواجد فيه ، وقد يرتكب جرائم السرقة دون تدبير ، أو التحطيم أو الاعتداء الجنسي «لعدم قدرته على كبح جماح غريزته الجنسية » .

(محمد عبد الله الوريكات ، 2009، ص155)

6-1-5 إدمان الخمر والمخدرات : تعد مشكلة الإدمان واحدة من المشكلات الخطيرة التي تهدد مستقبل الشباب وحاضرهم ، عرفت المجتمعات البشرية منذ زمن بعيد وانغمست فيها لدرجة أنها أصبحت خطرا قاتلا وكارثة مدمرة لتطلعات وآمال مختلف الأسر والمجتمعات .

ويقصد بإدمان المخدرات أو الكحوليات التعاطي المتكرر لمادة نفسية أو لمواد نفسية ، لدرجة أن المتعاطي يكشف عن انشغال شديد بالتعاطي ، كما يكشف عن عجز أو رفض للانقطاع أو لتعديل تعاطيه وكثيرا ما تظهر عليه أعراض الانسحاب ، إذا ما انقطع عنه وتصبح حياة المدمن تحت سيطرة التعاطي إلى درجة تصل إلى استبعاد أي نشاط آخر . (مصطفى سويف ، 1996، ص13)

هي حالة نفسية وجسمية ناتجة عن التفاعل بين العضو الحي والمادة المخدرة ، تظهر من خلال التغيرات السلوكية وردود افعاله ، فهو دائم الرغبة في أخذ الأدوية بطريقة مستقرة بعدما يجد آثار نفسية وجسمية . (Dr-m-) (derguini; dr B-ridouh; p14)

وقد نال إدمان الخمر والمخدرات اهتمام الباحثين والدارسين للظاهرة الإجرامية فكان الإجماع على صلته وتهميته للسلوك الإجرامي فقد أثبتت الأبحاث التي قام بها العلماء في علم الإجرام أن هناك علاقة قوية بين تعاطي الخمر والمخدرات أو الإدمان عليها وارتكاب الجريمة ، فمن ناحية تدفع الخمر والمخدرات مدمنها إلى ارتكاب الجريمة نظرا لما تحدث لديه من إثارة تجعله أكثر جرأة على ارتكاب جريمته .

كما ان للبيئة دور في تفشي هذه الظاهرة ، كالمشاكل العائلية ، الاحساس بالدونية ، طلاق الوالدين ، الاهمال ، أزمة السكن ، غياب الاتصال ، البطالة بالنسبة للفرد والعائلة ، الفقر ، فترة الارهاب ، ظاهرة رفقاء السوء في الحي ، المشاكل المدرسية وغياب معيار الحماية) (dr-habibache;pr-ridouh;p15)

- الخمر: تعرف الخمر بأنها عصير العنب إذا اختمر أو كل مسكر مخامر للعقل ويعد من أقدم العقاقير التي تؤثر على المخ والتي عرفها الإنسان. (عادل الدمرداش ، ص 10)

ترتبط الخمر ارتباطا وثيقا بالسلوك الإجرامي، فقد دلت الإحصاءات في فرنسا على أن إدمان الخمر يقف وراء 66 % من جرائم الأشخاص و56.6% من الجرائم الماسة بالعرض كما دلت الدراسات على أن المدمنين يمثلون 53% من المحكوم عليهم في جرائم الاعتداء على الموظفين العموميين وتصل النسبة إلى 70 % من جرائم الضرب والجرح و80% من جرائم التسول والتشرد، وتشير دراسة لمركز fresnes بفرنسا أن 85% من جرائم القتل و74.5% من جرائم الضرب والجرح و65% من جرائم الاغتصاب و45 % من جرائم الحريق قد ارتكبت تحت تأثير الخمر. (أحمد لطفي السيد ، 2004 ، ص 157)

وقد تعددت المذاهب العلمية في تفسير أثر الخمر على الشخصية ويتجه أغلب العلماء إلى اعتبار الإدمان عاملا من العوامل البيولوجية الهامة المهياة للسلوك الإجرامي نظرا لما تحدثه من تأثير على الجهاز العضوي والعصبي والنفسي للمدمن.

كما يشكل خطر على مستهلكه بفقدان القدرة على التحكم في ردود أفعاله ،والاستهلاك المستمر (المزمّن) يؤدي إلى اضطرابات في السلوك (Depression – Agressivité). هذا إضافة إلى التأثير السلبي من الناحية الصحية " الجسمية " إذ يؤدي بإصابة مرض الكبدي "maladies du foie". لذا يكون الافراط في الشرب "إدمان الكحول"، من أول الأسباب المؤدية للوفاة . (Dr- M.Tabti,Pr-B.Ridouh)

فقد ثبت بالإحصاءات التي أجريت في هذا الصدد أن تعاطي الخمر ولو بكمية قليلة يمكن أن يؤدي إلى هبوط محسوس في القدرات العقلية للفرد أو بالأدق قدرتها الذكائية وكذا ضعف الإرادة والقدرة على ضبط الدوافع الغريزية الأمر الذي يسهل معه اندفاع الفرد نحو أنماط من السلوك قد تكون إجرامية.(جلال ثروت ، 1983 ، ص149)

هذا بالإضافة إلى التأثير السلبي على حياة الفرد من جميع الجوانب ، حيث يؤدي إدمان الكحول إلى اعتلال حالته البدنية والعقلية والنفسية والإصابة بعدديد من الأمراض أما من الناحية الاقتصادية فالخمر تعد سببا رئيسيا في إصابة مدمنها بالإفلاس وتردي حالته الاقتصادية وتحت وطأة الظروف الاقتصادية المزرية يجد الفرد نفسه مضطرا إلى هجر أسرته وبالتالي تبرز معالم التفكك والانحيار ، خاصة ما يتعلق العلاقات الأسرية حيث ينشأ الأولاد في جو أسري سيء يفتقرون للتربية والتهذيب ، يتخلون عن تعليمهم كما ينتهجون طريق التسول والجنوح إلى السرقة والاعتداء على أملاك الغير للحصول على المال .

هذه الظروف المتردية إذا رافقت ميلا إجراميا كانت دافعا لهم إلى سلوك سبيل الجريمة والوقوع في برائيتها .

وتجدر الإشارة الى ان الجزائر احتلت الصدارة في استهلاك الكحول ، وفي هذا الصدد أشار تقرير حديث لمنظمة الصحة العالمية إلى نسبة الاستهلاك الكبيرة للمشروبات الكحولية في الجزائر ، إذ احتلت الجزائر المرتبة الاولى في قائمة الدول الافريقية المسلمة التي يتناول شعبها أكبر كمية من الخمر حيث وصل معدل استهلاك الفرد فيها سنويا «05 لتر» يحدث هذا في مجتمع السواد الاعظم منه مسلمون .

(سميرة بلعمري ، جريدة الشروق ، 2014/12/24 ، العدد 4596)

ولهذا يتفق الباحثون على القول أن الخمر سم أخلاقي إذ يضاعف الرغبة في الجريمة، ويبدد المخاوف التي تحول دون تنفيذها بما تحدته من ضعف في الشعور بالواجب الأخلاقي والاجتماعي والخشية من العقاب فيرتكب الشخص جرائم خطيرة ضد الأشخاص و الأموال.

وعليه نجد أن كثيرا من المجرمين يتعاطون الخمر عن قصد قبل ارتكاب جرائمهم وذلك حتى تمنحهم القدرة على ارتكابها، وتمدهم بالشجاعة والهدوء أثناء تنفيذ خططهم الإجرامية.

- إدمان المخدرات: هو حالة تسمم دورية أو مزمنة تلحق الضرر بالفرد والمجتمع، وتنتج من تكرار التعاطي عقار طبيعي أو مصنوع وتمثل خصائص هذه الحالة في:

01- رغبة قهريّة للاستمرار في تعاطي العقار والحصول عليه بأية طريقة .

02- ميل إلى زيادة الجرعة المتعاطاة من العقار .

03- اعتمادية نفسية -جسدية على آثار العقار .

04- تأثير ضار مؤذ للفرد والمجتمع .

وتشمل المخدرات : الأفيون ومشتقاته ، الحشيش ، عقاقير الهلوسة ، الكوكايين ، المنشطات وكل مادة يترتب على تناولها إتهام للجسم وتأثير على العقل .(سعد المغربي، 1986،ص23)

ومن أكثر المواد المخدرة استعمالا من طرف الشباب في الوطن العربي والبلدان المتقدمة نجد القنب الهندي ومشتقاته فأكثر من نصف شباب الامريكين دون 25 سنة قاموا بتجريبها ، تختلف تسمياته من بلد لآخر " مريجونا في أمريكا الشمالية ، ganga في الهند cerifa في المكسيك ، في المغرب العربي نجدها تحت تسميات مختلفة هي : kif- chira أو غيرة poudre المادة الأساسية في القنب الهندي والتي تؤدي إلى حالة الإدمان هي : «t-h-c»«Delta-9-tetra-hydro-cannabinol» (farid kacha.1996.259)

للمخدرات وقع شديد على ملكات العقل العليا ، إلى الحد الذي يصبح فيه الفرد عاجزا على أن يتبين حقا أو يميز باطلا ، كما تمنح الفرد شعورا بالسلطنة والقوة فتحت تأثير المخدرات يشعر المرء بثقة بالنفس مبالغا فيه إضافة إلى شعور التعاطي بالنشوة والانبساط المصحوب بالضحك لأبسط الأمور .

كما تؤثر المخدرات على الخلايا الحية في جسم الإنسان بحيث أن أي زيادة في الجرعة يمكن أن تؤدي إلى الوفاة.

وقد ثبت من خلال الدراسات والبحوث العلمية أن تعاطي المخدرات يدخل ضمن العوامل التي تحرك الميول الإجرامية إذ تدل إحصائيات الجرائم على أنها في تزايد مستمر نتيجة التعاطي ، فكثيرا ما يدفع تعاطي المخدرات الشخص الذي لا يكفي دخله لإشباع حاجته من المخدر لارتكاب الجرائم فيندفع طالبا الحصول على هذه المخدرات بأي طريقة.(حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، 1990،ص69)

ومن الدراسات التي أجريت في إطار استقصاء العلاقة بين المخدرات والجريمة ، تلك الدراسة التي أجراها "sandoz" على 60 مدمنا على مادة المورفين فوجد أن 42 منهم لم يحكم عليهم بأية جريمة قبل إدمانهم ، بينما بلغت كل واحد منهم معدل ثمانية جرائم بعد حدوث الإدمان .(عبد الرحمن محمد أبو توتة ، 1999، 218)

وبالرغم من توصل نتائج بعض الدراسات العلمية إلى نفي العلاقة المباشرة بين الإدمان على المخدرات والجريمة ، إلا أن ذلك لا ينفي تأثير المواد المخدرة على السلوك بصفة عامة وعلى السلوك الإجرامي بوجه خاص ، فالثابت أن

الكثير من المجرمين يلجئون إلى تعاطي بعض المواد المخدرة قبل إقدامهم على ارتكاب أي فعل إجرامي وهذا حتى تمنحهم الجرأة والإقدام وبالتالي أكثر عدوانية .

وهذا ما دلت عليه شيوخ بعض التسميات في أوساط الشباب لبعض المواد النفسية تعكس خصائصها ومفعولها أو تأثيرها مثل: madame courage أو الزرقة أو الحمرة .

وهي تسميات تطلق على «قرص الريفوتريل» يآثر مباشرة على الدماغ ، خطورته تتمثل في سرعة التعود عليه ، تجعل المرء غير واع اطلاقا ولا يتحكم في تصرفاته التي قد تعرضه للهلاك ، لذلك يتفق أغلب الشباب على تسميته بـ « مدام كوراج ».

ان الاستعمال السيء للأدوية النفسية "rivotril-lexomil-parkidyl-lorazipam-tranxen" يؤدي الى الادمان الذي يصعب التخلص منه باعتبارها أخطر الاقراص التي يدمن عليها الشباب الباحث عن الراحة والنشوة ونسيان هموم الحياة ومصاعبها ، كما تؤدي إلى اصابات من الناحية الجسمية والنفسية ،التعرض للموت المفاجئ جراء الجرعة الزائدة "over dose"، الفشل الدراسي ، فشل علائقي مع الوسط ، التعرض للمشاكل العائلية مما يؤدي إلى الانفصال عنهم والانحراف . (dr-habibache;pr-ridouh;p16)

2-6 العوامل البيئية أو الخارجية المؤدية للسلوك الإجرامي :

يقصد بالعوامل الخارجية للإجرام مجموعة الظروف الخارجة عن شخصية الإنسان التي تحيط به وتؤثر في تحديد معالم شخصيته ، وفي توجيه سلوكه وتحديد أهدافه وهذه العوامل يطلق عليها اصطلاح العوامل البيئية ، فإذا قامت علاقة سببية بين العوامل المحددة لبيئة شخص ما وبين ظاهرة الإجرام وصفت هذه البيئة بأنها إجرامية والعوامل البيئية متنوعة ، فمنها العوامل الطبيعية ، والثقافية ، والاقتصادية وكذا الاجتماعية. (محمد عبد الله الوريكات، 2009، ص185)

1-2-6 العوامل الطبيعية: يقصد بالعوامل الطبيعية جملة الظروف الطبيعية التي تسود منطقة معينة ، كطبيعة

المكان ودرجة الحرارة وتعاقب الفصول ، وكمية الأمطار ، وإذا كان تأثير البيئة على السلوك الإجرامي أمرا مثبتا ، فإن اهتمام الباحثين انصب بصفة خاصة على إبراز علاقة درجة الحرارة والمناخ .

- درجة الحرارة :

يسلم أنصار هذه النظرية بوجود علاقة مباشرة بين الظاهرة الإجرامية وبين درجات الحرارة ارتفاعا وانخفاضاً فكلما ارتفعت درجة الحرارة ازداد عدد الجرائم وخاصة جرائم العنف، والعكس كلما انخفضت درجة الحرارة يصاحبها انخفاض في معدلات الإجرام. وهذا ما أثبتته نتائج دراسة « لأكساني » ، مفادها قيام تناسب طردي بين جرائم الاعتداء على الأشخاص وبين ارتفاع درجة الحرارة وزيادة الضوء نتيجة طول النهار ، بينما يوجد تناسب عكسي بين جرائم الاعتداء على الأموال وبين ارتفاع درجة الحرارة وزيادة الضوء نتيجة طول النهار فقد ثبت أن جرائم الأشخاص أكثر ما تكون صيفا وأقل ما تكون شتاء بينما جرائم الأموال أقل ما تكون صيفا وأكثر ما تكون شتاء (فوزية عبد الستار ، 1985، ص 157).

وقد أشار « دكستر » في الولايات المتحدة إلى أن جرائم العنف يرتفع معدلها مع ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض الضغط الجوي ، هذا وتزداد في أجواء الحر الشديد جرائم الانفعال السريع ومنها الاعتداء على الأشخاص ، والاعتصاب ، والانتحار ، أما في أجواء البرد فتكثر جرائم السرقة للحصول على الأموال .

وقد اختلف علماء الإجرام حول تفسير الصلة بين المناخ وعوامله والظاهرة الإجرامية فبرزت ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الطبيعي: ذهب أنصار هذه الفكرة إلى أن ارتفاع درجات الحرارة يزيد من حيوية الإنسان ونشاطه مما يدفع أجهزة الجسم الإنساني للعمل بسرعة وحدة ، فيكون أكثر استعدادا للإثارة والانفعال وأشد توقدا في العاطفة وتيقظا في الغريزة الجنسية ويترتب على ذلك زيادة جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الاعتداء على العرض .

(محمد عبد الله الوريكات ، 2009، ص 188) ويرد أنصار هذه النظرية ارتفاع معدلات جرائم الاعتداء على الأموال في فصل الشتاء إلى أن الناس يلجئون للسرقة الموصوفة بسبب الحاجات المتعددة التي يفرضها فصل الشتاء إضافة إلى طول ليالي الشتاء الحالكة المظلمة وبالتالي يكون الوضع مناسباً لارتكاب جرائم السرقة .

وقد تعرض هذا الاتجاه للعديد من الانتقادات منها أن زيادة الحيوية لدى الإنسان بسبب ارتفاع درجة الحرارة لا يعد دافعا لارتكاب جرائم العنف فقط .

إضافة إلى أن القول بوجود علاقة طردية بين طول فترة الظلمة وارتفاع معدلات جرائم السرقة وإن صح بالنسبة لجرائم السرقة بالكسر فإنه لا يصدق بالنسبة لأنواع أخرى من السرقات التي ترتكب في وضح النهار كالسرقة باستعمال العنف والسلاح.

الاتجاه الاجتماعي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن العلاقة بين المناخ والظاهرة الإجرامية علاقة غير مباشرة وتفسير ذلك أن درجة الحرارة غالبا ما تدفع الناس إلى الخروج من منازلهم فيزداد بذلك حراكهم واحتكاكهم وبالموازاة تزداد فرص الخلاف والتشاجر وبالتالي تزداد وقوع جرائم الاعتداء ، العنف والنهب .

وقد أخفق أنصار هذا الاتجاه في تقديم تفسير تكاملي لبعض مظاهر الإجرام الأخرى ،وعليه يبقى هذا الاتجاه قاصرا في تقديم تفسير متكامل لعلاقة المناخ بالظاهرة الإجرامية .

الاتجاه الفسيولوجي النفسي : اقتصر أنصار هذه النظرية في تفسيرهم لعلاقة المناخ بالسلوك الإجرامي على الجرائم الجنسية «الاعتداء على العرض والاعتصاب» التي تبلغ ذروتها في فصل الربيع ، وفصل الصيف في حين تنخفض خلال فصل الشتاء وتفسير ذلك أن الغريزة الجنسية لدى الإنسان تبلغ ذروة نشاطها في فصل الربيع .

وقد تعرضت هذه النظرية للنقد من قبل الباحثين، إذ يؤخذ عليها أن نطاق تفسيرها في بيان الصلة بين المناخ والظاهرة الإجرامية قاصر على جرائم الاعتداء على العرض دون غيرها من الجرائم.(محمد عبد الله الوريكات ،2009،ص191)

2-2-6 العوامل الحضارية : رافقت الظاهرة الإجرامية المجتمع الإنساني عبر مختلف الأزمنة ، فتأثرت بما أصابه من تغير وتطور في مختلف الجوانب .

أمسى أثر الحضارة على السلوك الإجرامي في أوساط المجتمعات البشرية أمرا واضحا ومؤكدا، إذ أشارت الدراسات والأبحاث إلى وجود علاقة طردية بين التحضر والإجرام وهذا ما أكدته نتائج بعض الدراسات العلمية ففي بلجيكا أظهرت الإحصائيات الجنائية تزايد ظاهرة الجريمة مع تصاعد عدد السكان وتزايد الرخاء ،وفي إيطاليا لاحظ « جييري» وجود علاقة مطردة بين الجريمة وتزايد حركة المبادلات أما في فرنسا فقد أثبت «زابو» في دراسة وجود علاقة بين زيادة الجرائم عموما والتحضر . (عبد الرحمن أبو توتة ،1999،ص238)

وهذا يدفعنا حتما للتمييز بين جرائم الريف وجرائم الحضر أو المدن فالحقيقة المتفق عليها من قبل عديد الباحثين مؤداها أن معدل الإجرام في الحضر أعلى منه في الريف.

فقد أشارت الإحصائيات على أن نسبة الإجرام في المدن الصناعية الكبرى تفوق نسبة الإجرام بالمدن المتوسطة أوالصغرى فقد لوحظ في ألمانيا أنه في المدن والأحياء التي يزيد عدد سكانها على 200.000 نسمة تكون نسبة المجرمين 134.2 في كل مائة ألف من السكان البالغين بينما لا تزيد هذه النسبة على 6.96% في القرى والأحياء الريفية وتأكدت النتيجة ذاتها في مصر فقد اتضح من الإحصاءات الجنائية التي أجريت سنة 1947 إلى أن من بين 100.000 من السكان ترتكب جناية من المناطق الحضرية بينما ترتكب 46 جناية في المناطق غير الحضرية . (عبد الرحمن ابو توتة، 1999، ص241)

هذا وقد أرجع الدارسين للظاهرة الإجرامية هذا التمايز الكمي بين إجرام المدن والريف إلى عوامل عدة أهمها :

- زيادة الكثافة السكانية بالمدن عنها في الأرياف وما يترتب عنها من تداخل في الإسكان وكذا تزاخم الشوارع بوسائل المواصلات المختلفة وزيادة الحاجيات التي يتطلع الفرد إلى تحقيقها وإشباعها، والتصادم الذي يقع بين الأفراد جراء ذلك يكون سببا لوقوع السلوكيات الإجرامية.

فتزايد عدد السكان مقارنة بالرقعة الجغرافية يصيب الأفراد بحالة من الضيق والنزعة العدوانية، على اعتبار أن الإنسان يحتاج إلى مجال حيوي ينشد فيه الراحة وهدوء الأعصاب. على عكس الأرياف تكون فيها المنازل متباعدة مستقلة، فيقل الاحتكاك بين الأفراد، كما وأن الحاجات المراد إشباعها تكون قليلة عما هي في المدينة فيخفص عدد الجرائم لقللة عدد السكان في حياة المجتمع الريفي . (إسحاق منصور، 2006، ص7)

طبيعة الحياة في الريف والتقاليد التي يتسم بها المجتمع القروي فهو مجتمع مغلق . تمتد بين أفراد روابط أسرية اجتماعية عديدة كالقراية والمصاهرة وكذا المشاركة في أنشطة الزراعة التجارة بمعنى آخر أن الأفراد يعرفون بعضهم معرفة جيدة مما يقلل من فرص الإجرام بينهم ، على عكس المجتمع المتمدن تبتعد الحياة الاجتماعية فيه عن البساطة تتصف بالتعقيد والتركيب ، تنفشى فيه عوامل التفكك الأسري والاجتماعي بسبب ضعف الروابط الشخصية والاجتماعية بين الأفراد .

وهذا يقود إلى العديد من الجرائم خاصة الجرائم الأخلاقية وقد ساهم في انتشار هذه الجرائم تأخر سن الزواج لدى الشباب، وأزمة السكن الخائفة التي تدفع بالشباب إلى اللجوء للشارع هذا فضلا عن المغريات المادية وانتشار أماكن اللهو بالمدينة.

-بالإضافة إلى أن سكان المدن غالبا يقومون بالإبلاغ عن الجرائم المرتكبة بينما يحجم القاطنون في الأرياف عن هذا بسبب تماسك العلاقات التي تربطهم. (عبد الرحمن أبوتوتة ، 1999، ص 241)

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف بين إجرام الحضر والريف لم يقتصر على الكم العددي بل إن طبيعة الحياة بكليتهما قد ساعدت على تميز الإجرام في كل منهما فكان اهتمام علماء الإجرام منصبا على أهم أنواع الجرائم وأكثرها شيوعا وهي: جرائم العنف ضد الأشخاص وجرائم الاعتداء على الأموال وكذا جرائم العرض .

- جرائم العنف ضد الأشخاص : يقر العلماء أن هذا النوع من الجرائم يزداد في الريف عنه في المدن فقد كشفت الإحصاءات عن أن جرائم الأشخاص وخاصة جنائيات القتل والضرب المفضي للموت أو العاهة المستديمة تقع في الريف بمعدل أكبر من وقوعها في المدن ولعل ذلك يرجع إلى سمة سكان الأرياف، إذ نجدهم أكثر خشونة وصلابة وعنفا في الطباع وأكثر اعتمادا على القوة العضلية في الحصول رزقهم وتمسكهم بالأرض ولذا نجد جرائم الأخذ بالثأر والانتقام للعرض والدفاع عنه على خلاف إجرام المدن الذي "يأخذ طابع المكر والدهاء والحيلة، إضافة إلى أن أهل المدن قد هذبهم أساليب المدنية الحديثة واستخدام الآلة فصاروا يعتمدون عليها بدلا من القوة العضلية لذا فإنهم إذا ما ارتكبوا جرائم أشخاص اختاروا وسائل آلية وغالبا ما تكون أسلحة نارية .

(لطفى السيد ، 2004، ص 168)

جرائم الاعتداء على الأموال : تؤكد الإحصاءات أن جرائم الأموال سرقة والنصب والاحتيال وخيانة الأمانة ترتفع في المدن أكثر من الأرياف وأرجع ذلك إلى :

- ارتفاع عدد الأثرياء في المدينة " أصحاب المتاجر ، الصناعات " مما يزيد من فرص جرائم الأموال .
- تقدم وسائل التقنية في المدن المتعلقة بنظم فتح الخزائن ، وسائل المراقبة والتنصت مما يسهل على الجناة ارتكاب جرائمهم .

- توسع المدن وانتشار البنوك المتاجر بها مما يزيد من نسبة ارتكاب جرائم السطو والسرقة .

جرائم العرض : تشير الإحصاءات إلى زيادة معدل جرائم الاعتداء على العرض كالاغتصاب وهتك العرض والتحريض على الفسق والدعارة ، في المدن عنها في الأرياف .

3-2-6 العوامل الاقتصادية : تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ، ولمعرفة مدى تأثير البيئة الاقتصادية على السلوك الإجرامي للفرد يتعين التمييز بين ما يطلق عليه العوامل الاقتصادية العامة وما يعرف بالعوامل الاقتصادية الخاصة .

1-3-2-6 العوامل الاقتصادية العامة : يقصد بها العوامل الاقتصادية ذات الطابع العام التي يتأثر بها المجتمع بأسره ، ويمكن القول أن نسبة الإجمام تتأثر بعاملين عاميين هما : **التحولات الاقتصادية ، والتقلبات الاقتصادية** .

أولا : التحولات الاقتصادية : ويراد به التغير الذي يطرأ على التنظيم الاقتصادي في دولة يؤدي في نهاية الأمر إلى نظام اقتصادي مغاير تماما لما كان عليه من قبل وقد شهد القرن التاسع عشر تطورا للنظم الاقتصادية في معظم الدول الأوروبية وغيرها ومن أبرز صور هذا التحول أو التطور الانتقال من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالي ، والتحول من النظام الزراعي ' إلى الصناعي بفضل الثورة الصناعية التي اجتاحت أرجاء أوروبا آنذاك . (محمد عبد الله الوريكات ، 2009 ، ص 224)

لقد كان للثورة الصناعية بأوروبا أثر كبير ونتائج جذرية في التاريخ الحضاري للبشرية إذ من نتائجها التركيز العمراني في المدن عنه في الأرياف .

فالجريمة ما هي إلا ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المجتمع كما أن معدلات الجريمة تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي في فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع في حين تنخفض معدلات الجريمة إبان فترات الانتعاش والرخاء الاقتصادي . (إحسان محمد الحسن ، 2008 ، ص 89)

وفي هذا الصدد قام الهولندي «وليم بونكير» w- bonger بدراسة العلاقة بين الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع وبين الجريمة ، وتوصل إلى حقيقة أن جذور الجريمة تتغلغل في طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع ، فالنظام الاقتصادي وما ينطوي عليه من عوامل مادية وملابس اجتماعية هو المسؤول بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن معدلات الجريمة في المجتمع . (إحسان محمد الحسن ، 2008 ، ص 89)

ثانيا : التقلبات الاقتصادية: يقصد بالتقلبات الاقتصادية ما يحدث من تغيرات جزئية ترد على ظاهرة أو أكثر من الظواهر الاقتصادية السائدة في المجتمع ،وهي تغيرات وقتية تتميز بالسرعة وعدم الاستقرار ،وهذه التغيرات لا تعني تحولا اقتصاديا لأنها لا تنطوي على تغير شامل في النظام الاقتصادي للدولة وأهم هذه التقلبات ما يحدث من تقلبات في الأسعار يرتبط به تقلبات في الدخول .

- **تقلبات الأسعار :** يقصد بهما يطرأ على أسعار السلع والخدمات بالارتفاع أو الانخفاض وعلى وجه الخصوص السلع الرئيسية كالخبز والحليب وكذا اللحوم والخدمات الجوهرية كالخدمات الطبية وتوفير الأدوية .

(إسحاق إبراهيم منصور ،2006،ص86)

وقد أثبتت الإحصاءات الجنائية وجود علاقة وثيقة بين تقلبات الأسعار وميلها نحو الارتفاع وبين ارتكاب جرائم السرقة.

فقد أشارت الإحصاءات الجنائية في عديد من الدول وفي مقدمتها فرنسا ،الجمهورية ، وألمانيا إلى أن ارتفاع أسعار المحصولات الأساسية مثل القمح والشعير والقطن يترتب عليه زيادة نسبة الجرائم لاسيما جرائم السرقة وجرائم الاعتداء على الأشخاص .(محمد عبد الله الوريكات ، 2009،ص227) وتجدر الإشارة إلى أنه لا يكون لارتفاع أسعار السلع تأثير على الظاهرة الإجرامية إذا صاحبه ارتفاع أو زيادة في دخل الفرد بالموازاة لأن القوة الشرائية لدخل الفرد تبقى ثابتة.

تقلبات المداخيل : يقصد بتقلبات المداخيل كل تغير سواء بالزيادة أو النقص يطرأ على دخل الفرد ،إذ يكون لكل نوع من التغير تأثير على الظاهرة الإجرامية .

وقد أثبتت الدراسات العديدة أن تقلب المداخيل الفردية يحدث أثره على الظاهرة الإجرامية وبالخصوص بالنسبة لجرائم الأموال ،فكلما ارتفع دخل الفرد ،خاصة مع ثبات الأسعار تزداد القوة الشرائية وهذا يمكن الشخص إشباع حاجاته بطريق مشروع ،وتقل بذلك معدلات ارتكاب جرائم السرقة ، على عكس انخفاض مستوى دخل الفرد قد يؤدي إلى السلوك الإجرامي خاصة إذا وصل هذا الانخفاض إلى المستوى الذي يعجز معه الفرد على سد احتياجاته الأساسية .(بشير سعد زغلول ، 2007 ، ص 95)

هذا ويلاحظ أيضا أن الأزمات الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا على حركة الإجرام، فانخفاض الأسعار وما يترتب عليه من زيادة القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى تخفيض واضح في كم الجريمة ومن جهة أخرى فإن نسبة الجرائم الواقعة ضد الأموال تزيد بشكل ملحوظ في أوقات الأزمات وفترات الركود الاقتصادي. (جلال ثروت ، 1983، ص 170)

6-2-3-2 العوامل الاقتصادية الخاصة : يقصد بها ما يطرأ على الفرد من اضطراب اقتصادي يكون له أثر في ميله إلى الإجرام ، سواء نشأ هذا الاضطراب عن التحولات أو التقلبات الاقتصادية التي تطرأ المجتمع بأسره أو كان ذلك الاضطراب ناشئا عن ظروف خاصة بذات الفرد أو بالفئة أو الطائفة التي يكون الفرد أحد أعضائها. (إسحاق منصور ، 2006، ص88) ومن أهم العوامل الاقتصادية الخاصة التي لها أثر واضح في ارتكاب السلوك الإجرامي لدى الأفراد نجد: الفقر والبطالة.

أولا- الفقر والجريمة:

يقصد بالفقر عجز الإنسان إشباع حاجاته الرئيسية على نحو كريم . (إسحاق منصور ، 2006، ص 88)

وهذا ما أثبتته نتائج الدراسات الواسعة التي أجريت حول مشكلة الفقر والجريمة ولعل أبرزها تلك التي قام الايطالي «فور نساري دي فيرس» عام 1849 والتي شملت ايطاليا وانكلترا وايرلندا واستراليا ، وشملت أيضا عددا كبيرا من الجرائم ، وخلص من دراسته إلى القول أن الفقر هو البيئة الخصبية التي تنهيا فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة .(محمد عبد الله الوريكات ، 2009، ص232)

كما خلص الباحث الانجليزي « سيرل بيرت» في دراسة أجراها بمدينة « لندن» على مجموعة من الأحداث المجرمين إلى أن نسبة الفقراء بينهم تزيد عن نسبتهم العامة إلى مجموع السكان ، كما توصل الباحثان الزوجان « شلدون واليانور جلويك » من خلال دراستهما على خمسمائة من الأحداث الجانحين في أمريكا وخمسمائة من غير المجرمين إلى أن نسبة كبيرة من الأحداث الجانحين تنتمي إلى أسر فقيرة . (عبد الرحمن أبو توتة ، 1999، ص260)

فالفقير والحاجة الاقتصادية والحرمان المادي هي في مقدمة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم ضد المجتمع ، فالفقير الذي لا يجد سبيلا للعيش يضطر إلى السرقة أو القتل أو التزوير والنصب والاحتيال لكي يسد حاجاته الأساسية وحاجات عائلته .

وتحدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الجزم بان الفقر العامل الوحيد المسبب للجريمة فقد نفى بعض الدارسين للظاهرة الإجرامية فكرة ربط الانحراف بالفقر ، فالعالم «سذرلاند» من أشد معارضي هذه الفكرة بل ذهب إلى ربط الانحراف بدرجة الثراء ، إذ يرى أن الأثرياء لديهم قدرة على ارتكاب الجرائم نظرا لما يتمتعون به من نفوذ وسلطة بالمجتمع بسبب ثرائهم ، مما يتيح لهم فرصة التملص من مراقبة السلطات ، إذن لا يعد الفقر السبب الوحيد للجريمة فالواقع يثبت وجود الملايين من الفقراء يسلكون الطريق السوي ولم يرتكبوا أي سلوك انحرافي ، وهذا ما عبر عنه العالم الأمريكي تافت «taf» بقوله: «إذا كان أغلب المجرمين معوزين فإن أغلب المعوزين ليسوا مجرمين».

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها مجتمع ، وليست محصورة في فئة أو وسط اجتماعي محدد ، وواقع المجتمعات اليوم يؤكد على أن مختلف الجرائم مردها إلى متغيرات اجتماعية متعددة ولعل أبرزها وأهمها ظاهرة الفقر الذي أصبح سمة بارزة للعصر الحديث. لدرجة إقرار هيئة الأمم المتحدة عام 1993 يوم 17 أكتوبر من كل عام كيوم عالمي لمكافحة الفقر .

وتعد الجزائر من قائمة البلدان التي تفتشت فيها كل من ظاهرة الفقر والجريمة فقد كشفت الإحصائيات الدورية التي تنشرها مصالح الأمن الجزائرية من درك وشرطة عن تنامي خطير لظاهرة الإجرام وسط المجتمع والتي مست مختلف الفئات العمرية ، وربط علماء الاجتماع ذلك بالمشاكل الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري منذ حوالي عقدين وعلى رأسها الفقر.

فقد أشارت مصادر معلنة عن ارتفاع عدد الفقراء بالجزائر إذ بلغت نسبة الفقر 23.6% حسب التقارير الرسمية للذين يعيشون على أقل من 2 دولار في اليوم غير أن النسب الحقيقية كبيرة عن الأرقام الرسمية المصرح بها لأن السلطات بالجزائر لم تحصي أصحاب العمل الهش والغير المستقر وهي الشريحة الأكثر نسبة من الشباب وكذا أصحاب الاحتياجات الخاصة وكبار السن التي معظمها تعيش على أقل من دولار واحد باليوم

(jcalgerie.com/?p=5547)

ونظرا لتزايد هذه الأرقام أصبحت الجزائر توصف بأنها «دولة غنية وشعب فقير» وهذا بالرغم من أن الجزائر هي واحدة من أغنى دول القارة بالغاز الطبيعي والنفط وهي المصدر الثالث للغاز إلى أوروبا وباحتياطي يزيد عن 90 مليار دولار .

وقد ساهم في ذلك انخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدني المداخيل وارتفاع تكاليف المعيشة وتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تركز على رفع الدعم عن السلع الضرورية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي كما أن من أسباب تفشي الفقر بمستويات عالية، الفساد الإداري على مختلف مستوياته. والذي تراوح من أبسط مستويات التعامل بين المواطنين والشركات والموظفين العموميين في مجال تقديم الخدمات إلى أعلى درجات الفساد والذي يشمل الرشوة واختلاس مبالغ مالية من قبل شخصيات في أعلى مستويات الهرم الحكومي .

ولعل من أبرز قضايا الفساد التي هزت وأثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري «قضية الخليفة» وقضية «سونطراك» فالفساد بالجزائر يمتد إلى مشاريع البنية التحتية وعمود الاستيراد ، ووفق مراكز الدراسات تعد الجزائر من أسوأ الدول بتفشي الفساد في شمال إفريقيا وشرق الأوسط ، مرتبتها 12 من أصل أسوأ 17 دولة ، نسبة البطالة تزيد عن 27% و 25% من الجزائريون يقعون تحت خط الفقر .

www.shthat.net/vb/shwthead.php?t=12354

هذا التوزيع الغير العادل للثروات بالبلاد وما صاحبه من تدهور الأوضاع الاقتصادية ، تراجع المداخيل ، انخفاض قيمة الدينار ، غلق المؤسسات العمومية ، تفشي الفساد واستفحال الرشوة واستغلال النفوذ والمساس بالمال العام جعل المواطن العادي يفقد الثقة في أجهزة الدولة ويزيد من حدة الاحتجاجات والإضرابات .

عمليا لا يمكن التسليم بوجود علاقة حتمية بين الفقر و ارتكاب الجريمة ،إنما الصحيح هو اعتبار الفقر أحد العوامل التي يمكن على أساسها تفسير ارتكاب البعض للجريمة وخاصة في نطاق جرائم الاعتداء على الأموال مثل السرقة ،النصب خيانة الأمانة حيث يكون الهدف من ارتكاب هذه الجرائم هو إشباع الحاجات الضرورية للفرد ومع ذلك فإن عامل الفقر قد يصلح أساسا لتفسير إقدام البعض على ارتكاب جرائم العنف نظرا لما يصيب الفرد من ضيق واضطراب نفسي نتيجة مايعانيه من ضيق مالي .

من جهة أخرى يمكن اعتبار الفقر عاملا غير مباشر لدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة وتفسير ذلك أن الحالة الاقتصادية السيئة للأسرة قد تدفع الأب إلى السفر أو الخروج للعمل والتغيب فترات طويلة عن البيت وقد يكون لذلك تأثيرا سلبيا على تربية الأبناء والإشراف عليهم ومراقبتهم الأمر الذي يعرضهم للانحراف في جماعات السوء، ويندفعون نتيجة لذلك إلى ارتكاب جرائم سرقة وتسول .

هذا وقد يكون الفقر دافعا في عدم مواصلة الأسرة لتعليم أبنائها، فيضطر الأبناء إلى التوجه للحياة العملية مما قد يعرضهم للانحراف ، والانضمام إلى عصابات إجرامية منظمة.

ثانيا: البطالة والجريمة: يقصد بالبطالة الحالة التي يوجد فيها الفرد دون أن يجد عملا يؤديه وذلك رغم توافر القدرة لديه على العمل، وهذا ما يعرف بحالة القعود غير الإراديين العمل . وقد تنشأ حالة البطالة عندما يتوقف الفرد نتيجة مرض بدني، أو نفسي أو عقلي أو نتيجة تسريح عدد من العمال لأسباب اقتصادية.

(إسحاق منصور إبراهيم، 2006، ص89)

وعلى عكس من ذلك نجد أن مفهوم العمل يشير إلى كل جهد ذهني أو عقلي يبذله الإنسان في العملية الإنتاجية، ويفرق الاحصائيون بين العمل المنتج والعمل المثمر ، وهو الذي يتقاضى عنه الشخص أجرا نقديا أو عينيا .

وبما أن الفئة الأكثر تأثرا بالبطالة هي فئة الشباب ، فالمتعطلون من الشباب هم الشريحة العمرية (15 - 34) غير العاملة القادرة على العمل ، ولكنها لا تجد العمل المثمر رغم رغبتها فيه وبحثها عنه .

(محمود الكردي، 2000، 503)

تعد البطالة من أبرز مظاهر الركود الاقتصادي في المجتمعات الصناعية المعاصرة، وهي كما يشير الاقتصاديون نتيجة مترتبة على تخفيض الإنتاج بسبب هبوط الطلب أو بسبب استخدام الماكينة «الآلة» في الإنتاج مما يعني الاستغناء عن العنصر البشري في الإنتاج.

تؤكد دراسات علم الجريمة على أن العمل العدو الأول للجريمة وعلاج للانحراف لأنه يلي للفرد كل احتياجاته البدنية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية، في المقابل أثبتت الدراسات وجود علاقة تربط بين البطالة والجريمة .

إلا أنه لا يمكننا الجزم بأن البطالة كظاهرة اقتصادية، هي السبب المباشر للجريمة وإلا غدا كل فرد عاطل عن العمل مجرماً.

لكن توافر عامل البطالة إلى جانب عناصر أخرى قد تؤثر وتساعد على ارتكاب الفرد للسلوك الإجرامي، وذلك نظراً لما لها من آثار وانعكاسات سلبية على الفرد تمس مختلف جوانب حياته

فمن الناحية النفسية تشكل البطالة للكثير هواجس نفسية تصل أحياناً إلى حد المرض، وذلك لارتباطها بالكثير من قضايا الحياة كالعيش الكريم والزواج وتأسيس عائلة..... مما يزيد من شعور الشباب بالعجز والنقص، اليأس والضيق والسخط والتمرد والإحباط كما تسيطر عليه مشاعر القلق والاكتئاب ليصل الأمر إلى حد الخوف من المستقبل وفقدان الهدف من الحياة، والشعور بالدونية، فالحرمان من الأمان والاستقرار المادي والمعنوي، يجعل من الشاب العاطل عن العمل شخصية انطوائية سوداوية كارهة للحياة وناقمة عليها ساخراً من مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص.

أما من الناحية الاجتماعية فللبطالة تأثير بالغ إذ تؤدي غالباً إلى العزلة الاجتماعية وبالتالي ضعف التضامن الاجتماعي وينتج عن ذلك حالة «الانوميا» (Anomie) والشعور بالاغتراب وكذا فقدان الشعور بالانتماء وهو ما يضعف تمسك الشباب العاطل بالمعايير الاجتماعية السائدة والقواعد القانونية، مما يدفع به إلى ارتكاب أفعال إجرامية يعبر من خلالها عن وجوده أو يسعى من خلال هذه السلوكيات إلى الانتقام من المجتمع ومعاقبته لاعتقاده بأنه المتسبب الأول عن بطالته وأحواله المتردية ومعنوياته المحطمة.

6-2-4 العوامل الاجتماعية: يقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الوسط البشري الذي يعيش فيه الفرد ويختلط به عبر مراحل تطوره العمرية.

يطلق على الوسط الاجتماعي تعبير «البيئة الخاصة» حيث يستمد الفرد من هذه البيئة المعلومات الأولية في حياته كما يتأثر بما يسود هذه البيئة من عادات وتقاليد تسهم إلى حد كبير في تكوين شخصيته وفي توجيه سلوكه.

وتتكون البيئة الاجتماعية الخاصة بالفرد من الأسرة، المدرسة، ومجتمع الأصدقاء وكذا مجتمع العمل.

أولا : الأسرة :

يجمع علماء الاجتماع والنفس على أن العائلة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تطوير شخصية الطفل من النواحي الجسمانية والاجتماعية والنفسية ، والعقلية والأخلاقية ، فهي الجماعة الإنسانية الأولى التي يمارس فيها الطفل أولى علاقاته الإنسانية ولذلك فهي المسؤولة عن إكسابه مختلف أنماط السلوك الاجتماعي .

وقد أكد عديد من الباحثين على الدور المؤثر والفعال للأسرة في ميل الفرد أو عزوفه عن السلوك الإجرامي . وذلك نظرا لما تحتله الأسرة من أهمية حيوية في التنشئة الاجتماعية "socialisation" للفرد.

في هذا الصدد بينت الكثير من الحوادث الإجرامية أن المتسببين فيها هم أشخاص ينتمون إلى أسر يسودها التفكك ، مما يعكس سلبا على نشأتهم داخل الأسرة ،فتنحرف أخلاقهم وتسوء تربيتهم وهو ما يهيئ لهم ظروفًا نفسية واجتماعية تدفع بهم إلى الوقوع في الجريمة .

فغياب الأب أو الأم نتيجة الموت أو السجن أو الطلاق أو الهجرة تترد آثاره سلبا على العملية التربوية داخل الأسرة ، إذ يحرم الطفل من أهم مصادر تهذيبه وتكوينه فينشأ مضطرب السلوك مختل التربية ، مما يدفع به في كثير من الأحيان إلى برائين الجريمة . (فوزية عبد الستار 1985 ، ص 166،168)

وبما أن الأسرة تعد من أدوات الضبط الاجتماعي المهمة في حياة الأفراد والمجتمعات فإن اهتمام الباحثون في علم النفس والاجتماع كان منصبا على إبراز أهمية وتأثير الاستقرار والتماسك أو التصدع والتفكك الذي يسود هذه المؤسسة على حياة الفرد وتكوين اتجاهاته المختلفة ، وهذا ما دلت عليه نتائج الإحصاءات والدراسات التي أجريت في مجال الجريمة والانحراف .

فالأبحاث التي أجراها «ماكورد و زولا» تبين أن الطفل يتأثر بأسرته أكثر مما يتأثر بأية بيئة أخرى ، فإذا كانت الأسرة مترابطة تسودها المودة والتربية السليمة كان هذا دافعا ضد نفوذ البيئات السيئة . ولهذا فإن الأولاد الذين ينتمون إلى أسر سليمة في مناطق فقيرة متخلفة لم تزد نسبة الجانحين بينهم عن الأولاد المنتمين لأسر سليمة في مناطق ذات مستوى اقتصادي أفضل . (علي بن سليمان بن إبراهيم الحناكي ، 2006، ص 29،30)

هذا وقد كشفت بعض الأبحاث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن 80% من الأحداث الجانحين في كاليفورنيا ينتمون إلى أسر تصدعت بالطلاق وفي ألمانيا أجرى أحد الباحثين دراسة شملت 2000 من

الأحداث الجانحين، فوجد بينهم 26.1% يتتمون إلى أسر تم فيها الانفصال بين الأبوين فقارن بين هذه النسبة بعامة الأطفال الذين انفصلأبواهم، فلم تزد هذه النسبة عن 6.2% في 24 من كبريات المدن الألمانية .

هذا وقد أثبت بحث آخر شمل 500 مجرم من العائدين أن 60% منهم نشأوا في ظل مبادئ تربوية غير سليمة ، وأكدت إحصاءات أجريت في ألمانيا أن 63% من الأحداث الذكور المجرمين تربطهم علاقات سيئة بوالديهم .
(عبد الرحمن أبو توتة ، 1999، ص252)

وفي دراسة لكل من شلدون جلوك «sheldongluck» واليانور جلوك «Eleanor gluck» مائة منحرف من ولاية بوسطن وجد أن 48% من المنحرفين جاءوا من أسر متصدعة ، كما وجدوا في دراسة أخرى على (500) نزيل في إصلاحية ماساتشوستس massachusetts أن حوالي 60% من النزلاء جاؤوا من أسر متصدعة . فشيوع التوتر في الأسرة وازدياد الصراعات بين الأزواج يتلف العلاقات القرابية ، ويولد فيها أخطر ردود الفعل ، ومنها الفعل الإجرامي . (حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، 1990، ص 151، 152)

إذن ينبغي التأكيد على أن العلاقات الأسرية الجيدة تنمي قدرة أعظم لدى الفرد على الضبط الذاتي وتقديرا أعلى للذات كما يمكن أن تعمل على حماية الشاب من تكوين اتجاهات ايجابية نحو الانحرافات أو سلوكيات إجرامية . خاصة أثناء تعرضه لأحداث حياتية ضاغطة.

فإذا كان سوء حالة الأسرة من الناحية المادية أو وجود صراع عنيف بين الأبوين ، أو تعطل عائل الأسرة ، أو انحطاط المستوى الخلقي للأبوين ، أو غير ذلك من العوامل ، هي المسؤولة إلى حد كبير عن انحراف الأبناء، فإن هناك آلافا من الأطفال الذين نشأوا في مثل هذه الظروف دون أن تثبت في أذهانهم فكرة الإجرام أو السلوك العدواني .

(أحمد هارون ، 2009 ، ص 214)

إذن ليست كل الأسر المتصدعة والبيوت المخطمة تؤدي إلى الانحراف إذ لايمكن تعميم هذه النتيجة ، فالبيئة الأسرية السوية المتماسكة تفرز أفرادا أسوياء يحترمون القانون ويمثلون له ، إلا أنها قد تفرز بعض الأفراد المتمردين المناهضين للقانون ، الجانحين للانحراف والإجرام .

وعليه يبقى التصدع الأسري أحد أهم العوامل المؤثرة في الشباب والدافعة به إلى ارتكاب الجريمة إلا أنه لايمكن أن يعد العامل الوحيد المؤدي للجريمة ، لكون السلوك الإجرامي ناجم عن تفاعل أكثر من عامل .

ثانيا المدرسة: تعتبر المدرسة ثاني وسط اجتماعي ينتقل الطفل إليه بعد الأسرة وعليه فدورها لا يقل أهمية عن الأسرة في إرساء الأخلاق والتربية.

وللمدرسة دور تهابي رئيس يتمثل في تلقين القيم الأخلاقية والاجتماعية، ومراقبة السلوك، فدور المدرسة لا يقف عند حد التعليم وتلقين المعلومات للتلاميذ وإنما يمتد ليشمل تربيتهم خلال ساعات التدريس وفي أوقات الفراغ. (محمد عبد الوريكات ، 2009، ص 245)

وعلى الرغم من صغر حجم مجتمع المدرسة، إلا انه يضم نماذج غير محدودة من التلاميذ الذين يمثلون بيئات ومستويات اجتماعية وسلوكية مختلفة كما يسوده نظام قواعد ملزمة يتعرض كل من يخالف بها لجزاءات يألفها من قبل. وفي المدرسة ينتقل المراهقون من سن الطفولة إلى سن الرشد ، بأقل قدر من الأفعال الجانحة ، وهكذا تكون المدرسة ذات أثر فعال في سلوك وبناء شخصية الفرد . (حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، 1990، ص 178)

ومن جهة نجد أن للمدرسة والتعليم أثر واضح على حجم الظاهرة الإجرامية، فقد توصلت نتائج الدراسات إلى أن الجريمة أكثر شيوعا وارتكابا من طرف الأفراد ذوي مستوى تعليمي منخفض أو منعدم.

قد تكون المدرسة إذن نقطة يتحول عندها الحدث الصغير إلى طريق الانحراف فالحياة في المدرسة لها جوانب ثلاثة ، قد تكون سببا في انحراف الحدث وهي علاقة التلميذ بمعلمه ، علاقته بزملائه ، وعلاقته بمواد الدراسة وموضوعاتها.

- فلدوء المدرس في بعض الأحيان إلى الضرب والتأنيب والاستخفاف أو المقارنة الخاطئة يؤدي إلى خلق علاقة سلبية ، سيئة بين التلميذ ومعلمه تكون سببا دافعا لانتهاج التلميذ أسلوب الغش ، الكذب ، ارضاء معلمه وتجنبنا لسخطه . وقد يكون لعدم تكييف الطفل بيئة المدرسة سببا إلى الهروب، وقضاء غالبية الأوقات في الشارع مما يعرضه للمتاعب وكذا الاحتكاك برفقاء السوء.

- وقد تكون علاقة التلميذ بزملائه سببا في جنوحه، فتعرض التلميذ للسخرية من قبل أقرانه تشير لديه نزعة الحقد التي قد تتجلى في مظاهر الانحرافات السلوكية، العدوانية، السرقة، الكذب...

وقد يكون أيضا لعلاقة التلميذ بمواد دراسته دافعا للانحراف إذ إحساس الطفل بضعفه العقلي وعجزه عن مسايرة

زملائه في الفهم والتحصيل، يشعره بالفشل والإحباط. (أحمد شفيق ، ص 115)

فالمدرسة إذا ما قامت بأداء وظيفتها التعليمية والتهديبية على أكمل وجه كانت عاملا يجنب الكثير من التلاميذ الوقوع في الانحراف.

ثالثا-جماعة الأصدقاء: يشكل مجتمع الأصدقاء نوعا من أنواع البيئة الخاصة التي تحيط بالفرد وتؤثر في تشكيل معالم شخصيته، وتوضيح ذلك أن هناك تأثيرا متبادلا بين الأصدقاء ينشأ عنه اتجاه عام جماعي، فيما بينهم، هذا الاتجاه قد يكون من ناحية احترام القوانين والمبادئ والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع. (بشير سعد زغلول، 2008، ص 92)

تعد جماعة الرفاق من أهم المؤسسات التي تتيح للفرد حرية واسعة في مجال تحقيق الهوية الاجتماعية واكتشاف الذات تمكن أعضائها من تأكيد استقلالهم عن أسرهم بينما تدمهم بالدعم العاطفي والصدقة مهما كانوا أيا كانت أفعالهم وبذلك نجد أنماطا من العلاقات والتفاعلات المتساوية، الأمر الذي لا تتيحه الأسرة ولا المدرسة اللتان يسودهما نظام متشدد « السلطة، والرمية ».

يتغير هؤلاء الأصدقاء تبعاً لتغير المراحل العمرية التي يجتازها الفرد كما يتوقف تأثرهم في شخصيته على نوع وميول هؤلاء الأصدقاء الذين تم اختيارهم. فالعلاقات السائدة بينهم لا تكون دوماً إيجابية، بل قد تكون سلبية في أغلب الأحيان لدرجة الدفع بالشباب إلى سبيل الجريمة. وهذا ما أكدته نتائج دراسات حول مدى تأثير جماعة الرفاق في ارتكاب السلوك الإجرامي لدى الشباب، فقد توصلنا إلى نتائج المسح القومي في أمريكا إلى أن الانحراف الذي أصبح ينمو بصورة متزايدة يعود إلى الدعم الذي يلقاه أعضاء هذه الجماعات من بعضهم بعضاً وفي دراسة أخرى في المجتمع الأمريكي قدر أن ما بين 60% و 90% من مجموع الأفعال الانحرافية قد نفذتها جماعات الأصدقاء بصورة مشتركة وهذا يعني أن معظم المنحرفين يلقى القبض عليهم كفريق.

وفي دراسة أخرى أجراها كل من « شو » و « مكاي » على 5480 حدثاً منحرفاً بمدينة شيكاغو، أن 81.8% منهم ارتكبوا أفعالهم الإجرامية مع آخرين. وفي الدراسة التي أجراها أحمد الربايعة حول أثر العوامل الاجتماعية في الدفع إلى ارتكاب الجريمة ظهر أن 40% من أفراد العينة ارتكبوا جرائمهم بالاشتراك مع الآخرين
(...chapter.php?lang=a&babld=a&ChapterId=10&BookId=27&CatId=201&statno)

تلعب جماعة الرفاق دورا بارزا في التأثير على الشاب لارتكاب الفعل الإجرامي خاصة في ظل توافر عوامل أخرى مختلفة .

7- النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي : كان ولازال السلوك الإجرامي من أخطر السلوكيات التي تهدد المجتمعات في أمنها واستقرارها، وعليه كان تفسير هذه الظاهرة الشغل الشاغل للمهتمين بها من أكاديميين سيكولوجيين واجتماعيين وسياسيين ورجال قانون، فكان الانطلاق من السؤال: ما الذي يدفع الإنسان ليكون مجرما؟

أثار هذا السؤال اهتمام العديد من الباحثين على مختلف اختصاصاتهم العلمية ، الأمر الذي أدى إلى تعدد النظريات والأطر التصورية التي تفسر هذا السلوك فظهرت اتجاهات مختلفة وتتبع كل فريق منهم مدرسة فكرية خاصة ، فبرزت ثلاث اتجاهات تنازعت فيما بينها من أجل إعطاء تفسير علمي للظاهرة الإجرامية ، أول هذه الاتجاهات هو الاتجاه التكويني والذي يرجع الجريمة لأسباب بيولوجية نفسية وثاني تلك الاتجاهات هو الاتجاه الاجتماعي والذي يرجع الجريمة لجملة من الظروف البيئية التي تحيط بالفرد فتدفعه إلى تيار الإجرام وآخر هذه الاتجاهات هو الاتجاه التكاملي والذي يسند الجريمة إلى تداخل جملة من الأسباب بعضها عضوي وبعضها نفسي وبعضها الآخر اجتماعي .

7-1 التفسير التكويني للسلوك الإجرامي : انطلق أنصار هذا المذهب في بحثهم عن أسباب الظاهرة الإجرامية من ذات أو شخصية المجرم من حيث تكوينها : العضوي النفسي والعقلي إلا أنهم تباينوا واختلفوا فيما بينهم حول مدى قوة التأثير لكل عامل من العوامل الفردية ، وعليه فقد ظهرت نظريات متعددة داخل هذا الاتجاه .

النظرية الوضعية الايطالية : يعد الطبيب الايطالي « سيزار لمبروزو » أول من وضع بحق التفسير البيولوجي للسلوك الإجرامي ثم تبع خطاه العديد من العلماء الذين صاغوا أفكارهم في نظريات مستقلة كنظرية هوتون وكذا "دي توليو".

01-نظرية سيزار لمبروزو (1835-1909) : بدأ «لمبروزو» حياته العلمية كطبيب بالجيش ثم عمل بمستشفيات الأمراض العقلية وأستاذا محاضرا للطب الشرعي والعقلي بجامعة « بافيا » --Pavia و تورينو -- torino بإيطاليا وقد أتاحت له طبيعة عمله إمكانية فحص العديد من المجرمين بالمؤسسات العقابية لمعرفة مميزات

الشخص المجرم مرتكزا في ذلك على ما لاحظته من إقبال العديد من المجرمين على وشم أبدانهم بصورة فاضحة لم يلحظها على غيرهم .

أجرى «لمبروزو» بحثا على نحو 383 جمجمة لمجرمين موتى وحوالي 6000 من المجرمين لأحياء ، ومن أبرز الحالات التي أثارت اهتمام «لمبروزو» وشدت اهتمامه ، حالة المجرم الخطير «فيليا» حيث كانت نتائجها ذات أثر واضح على دراسته التي بني على أساسها نظريته الشهيرة « نظرية المجرم بالميلاد ».

لاحظ لمبروزو في دراسته للخص الخطير «فيليا»، خفة غير عادية في الحركة وميل إلى المباهاة والتفاخر بنفسه والتهكم والسخرية من الغير وبعد وفاة هذا المجرم قام «lomrozo» بتشريح جثته فاكشف تجويفا غير عادي في مؤخرة جمجمته يشبه ذلك الذي يوجد عند بعض الحيوانات «القردة - الطيور» وانتهى من ذلك إلى وجود علاقة بين التخلف البيولوجي والإجرام فالمجرم يتمتع بشذوذ جسماني يرتد به إلى صفات وخصائص الإنسان البدائي المتوحش ، هذا وقد شد انتباه "lomrozo" دراسة حالة مجرم خطير آخر يدعى «فرنسي» الذي قام بقتل أكثر من 20 امرأة بطريقة وحشية وشرسة ، واعترف بأنه أقدم على شرب دماء ضحاياه قبل دفن جثتهن .

وخلص «lombrozo» من فحص هذا المجرم إلى أنه يمتاز بخصائص الإنسان البدائي من حيث تكوينه الجسماني ونزوعه إلى قسوة الحيوانات المفترسة .

وتوصل "lombrozo" من دراساته إلى القول بأن المجرم نوع معين من البشر يتميز بملامح عضوية خاصة ومظاهر جسمانية شاذة يرتد بها إلى عصر الإنسان الأول والمخلوقات البدائية وأنه شخص مغلوب على أمره لأنه طبع على الإجرام فهو مجرم بالفطرة أو بالميلاد . (فوزية عبد الستار ، 1985، ص41)

أي أن السلوك الإجرامي يقوم لديه على فكرة الحتمية البيولوجية التي تعود إلى الخطاط في الأصل أي توافر صفات تشريحية وعقلية ونفسية وعلامات ارتدادية في شخص المجرم ، تطابق ما كان عليه الإنسان في العقود السحيقة تؤدي إذا ما توافرت في شخص معين إلى دفعه بلا اختيار إلى الجريمة . (فوزية عبد الستار ، 1985، ص69)

وقد أشار «lombrozo» في دراسته للشخصية الإجرامية إلى أهم السمات الجسمانية والنفسية و العقلية التي يرتد بها إلى الأصول الأولى للإنسان فذكر منها عدم انتظام شكل الجمجمة ، ضخامة الفكين ، بروز عظام الخدين ، ضيق الجبهة وانحدارها ، كبر الاذنين وبروزهما إلى الخارج ، الشذوذ في تركيب الأسنان ، فرطحة الأنف

، طول مفرط في الذراعين ، غزارة شعر الرأس والجسم .وقد اشترط "lombrozo" وجود خمس علامات على الأقل من علامات الارتداد كي يصبح الإنسان مجرماً بالفطرة.

هذا وقد كشف « لمبروزو » في مؤلفه « الإنسان المجرم 1876» عن أهم الصفات النفسية والعقلية والملامح السلوكية والمزاجية الخاصة التي تميز المجرم عن غيره من الأفراد منها :ضعف الإحساس بالألم وهذا من خلال كثرة الوشم على أجساد المجرمين ، ضعف الوازع الأخلاقي ،عدم الشعور بالذنب ، حدة المزاج ،الميل إلى الكسل ،الشعور الدائم بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي ،وعدم السيطرة على النفس ، سهولة الاستشارة والاندفاع .

لم يقتصر "lombrozo" في تفسيره للسلوك الإجرامي على توافر سمات ارتدادية خاصة للمجرم ، بل قام بإجراء مزيد من الدراسات ،وتوصل من خلال نتائجها إلى الإقرار بوجود علاقة وثيقة بين التشنجات العصبية أو الصرع والإجرام ،مستدلاً في ذلك بحالة الجندي«مسديا » الذي أسند إلى لمبروزو فحص حالته عام 1884.

كان «مسديا » مريضاً بالصرع وخدم بالجيش الايطالي عدة سنوات وبسبب أن أحد رؤسائه سخر من مقاطعته " كالكابريا" ثار على إثرها ثورة عنيفة وقتل ثمانية من رؤسائه وزملائه ،وسقط فاقداً للوعي ،ولما أفاق لم يتذكر شيء من جريمته .
(محمد عبد الله الوريكات ،2009،ص89)

خلص « لمبروزو » من ذلك إلى القول بوجود علاقة وصلة بين الإجرام وبين التشنجات العصبية المصاحبة للصرع ،وأن المجرم الصرعي نمط من أنماط المجرمين بالفطرة .

ورغم التأييد الذي حظيت به آراء ودراسات "«lombrozo» من قبل عديد الباحثين مما ساهم ونجاحها وانتشارها سريعاً إلا أنها تعرضت إلى نقد لاذع ولاسيما من زميله في المدرسة الوضعية«أنريكو فيري » خاصة فيما يتعلق بفكرة الارتداد وتمسكه بفكرة المجرم بالميلاد كنمط إجرامي وحيد ،دفع هذا النقد لمبروزو إلى أن يطور من نظريته ويجري تعديلاً يعترف فيه بدور العوامل البيئية في الجريمة وتقديم تصنيف للمجرمين يضم الفئات التالية :

المجرم بالفطرة أو الميلااد :وهو المجرم الذي يتميز بملامح عضوية وصفات نفسية مورثة يرتد بها إلى عهد الإنسان البدائي الأول ومن هذه الصفات ما هو عام ومشارك بين جميع المجرمين ، ومنها ما هو خاص بجرائم معين .
(محمد عبد الله الوريكات ، 2009،ص90)

المجرم المجنون : وهو من يرتكب الجريمة تحت تأثير المرض العقلي وهو يشبه في تصرفاته المجرم بالفطرة ولذا ينبغي وضعه في مصحة عقلية وقد الحق "لمبروزو" بهذا النوع من المجرمين :المجرم المستيري،ومدمن المخدرات والخمور .

المجرم بالعادة " المعتاد": نمط من المجرمين يولد من دون أن تتوفر لديه علامات الارتداد إلا أنه يعتاد ارتكاب الجريمة تحت تأثير ظروف بيئية اجتماعية معينة كإدمان الخمر والمخدرات -البطالة الفقر -اختلاطه بمحترفي الإجرام « عالم السجن» فالإجرام بالنسبة له حرفة أو نمط حياة وعليه فهو مجرم بالاكتساب وليس بالميلاد .

- المجرم بالصدفة أو المجرم العرضي : يطلق لمبروزو على هذا النوع وصف « أشباه المجرمين » فهو شخص لا يتوافر فيه الاستعداد الإجرامي وإنما يرجع إجرامهم إلى ظروف ومواقف ومؤثرات خارجية طارئة،تؤثر في قدرتهم على ضبط النفس ، كإدمان الكحوليات أو الحاجة أو حب التقليد والظهور ، فهذا المجرم يحتل من حيث الخطورة مركزا وسطا بين المجرم بالميلاد والعادي ،إلا أنه قد يتحول إلى مجرم معتاد إذا طالت مدة إقامته بالسجن واختلط بمحترفي الإجرام لذا تنتهج السياسة الجنائية حيال هذا النمط من المجرمين اتباع بدائل عقابية تباعد بينه وبين محترفي الإجرام بالمؤسسات العقابية .

المجرم بالعاطفة:هو المجرم الذي لا يرتكب الجريمة بسبب تكوين وراثي خاص به أو ضعف في قواه العقلية ، وإنما لأسباب عاطفية خالصة ،فهو شخص يتصف بجدة المزاج وبالحساسية المفرطة ، وسرعة الانفعال وجموح العاطفة ،يندفع إلى تيار الجريمة تحت تأثير حب شديد أو حقد أوغيرة مفرطة أو استفزاز

معظم الجرائم التي يرتكبها هذا النوع المجرمين هي جرائم اعتداء على الأشخاص أو جرائم سياسية، سرعان ما يندم عقب ارتكابه جريمته، لذا يسارع إلى تعويض الضرر الناتج وقد يقدم على الانتحار.

تقييم نظرية" لمبروزو": مما لا شك فيه أنه يعود للعالم الايطالي "لمبروزو" فضل السبق في توجيه الأنظار إلى الاهتمام بشخص المجرم كأساس للظاهرة الإجرامية بعد أن كانت الدراسات السابقة تركز على الجريمة دون المجرم .وبالرغم من أنها فتحت أبواب للبحث العلمي المتخصص في هذا المجال إلا أنها لم تسلم من النقد الذي وجهه عديد من العلماء،يعود بعضها إلى قصور في المنهج والبعض الآخر لوجود قصور موضوعي في نظريته .

القصور المنهجي لنظرية لمبروزو: يعاب على المنهج الذي تبعة " لمبروزو" أنه اقتصر على حالات فردية وقليلة لا تمثلهم تمثيلا صحيحا .

- اختياره عينة عشوائية من المجرمين وإخضاعها للدراسة، معظمهم من مرتكبي جرائم العنف، ولا يمكن اعتبار هذه الفئة ممثلة للظاهرة الإجرامية كلها .

- عدم استخدامه للمجموعة الضابطة تحقق له مدى انتشار الخصائص العضوية والنفسية لدى المجرم مقارنة بغيرهم ممن لم يخالفوا القانون.

- محاولة تعميمه للنتائج التي توصل إليها من دراسته بعض الحالات الفردية " فيللا - فرسيني - مسيديا " على بقية المجرمين

- القصور الموضوعي في نظرية لمبروزو : تمثل هذا القصور في أن "لمبروزو" حصر العامل الجوهرى للسلوك الإجرامي في الملامح الخلفية والعيوب الجسدية ، والتكوين العضوي للمجرم ، وأغفل دور العوامل الاجتماعية والظروف البيئية ، وقد عيب أيضا على نظرية "لمبروزو" قيامها على أساس فكرة المجرم بالميلاد واعتبار الشخص الذي يحمل صفاتا معينة منذ ميلاده بأنه مجرما بصرف النظر عن المجتمع الذي يعيشه والزمن الذي ولد فيه .

كما أن فكرة « المجرم يشبه الإنسان البدائي » التي نادى بها «لمبروزو» لم تتفق مع المنطق السليم إذ لا يمكن القطع بأن الإنسان البدائي كان على الدوام مجرما وليس كل إنسان بدائي قد سلك سبيل الجريمة .

- لم يثبت علميا أيضا وجود صلة مباشرة بين الصرع والجريمة على النحو الذي قال به « لمبروزو» ولم تثبت الدراسات العلمية أن كل مجنون أو مريض بالصرع يرتكب الجريمة ، كما أن هذه الدراسات أثبتت أن نسبة المصابين بالأمراض العقلية ضئيلة بين المسجونين . (محمد عبد الله الوريكات ، 2009، ص93)

هذا وقد ثبت عدم صحة افتراضات «لمبروزو» من توافر صفات وملامح عضوية معينة يتميز بها المجرمون عن غيرهم .

نظرية دي تيليو: "ditillio" - الاستعداد الإجرامي -

يعد « دي تيليو» أحد تلاميذ « لمبروزو» شغل منصب أستاذ الاثروبولوجيا الجنائية بجامعة « روما» نشر نظريته الشهيرة في تفسير السلوك الإجرامي في كتاب له صدر سنة 1945 بعنوان « التكوين الإجرامي » .

تتمحور نظرية «دي تيليو» حول فكرة أن الجريمة وليدة عوامل بيولوجية وأخرى اجتماعية في آن واحد فهي ليست سوى سلوك فردي بيولوجي اجتماعي تحدث بسبب استجابة الدوافع الغريزية للمؤثرات الخارجية .

انطلق « دي تيليو» في دراساته من محاولة الإجابة عن التساؤل الذي طرحه لماذا يقدم بعض الأفراد دون غيرهم على ارتكاب الجريمة رغم وحدة الظروف الاجتماعية الخارجية التي يتعرضون لها ويعيشون في ظلها ؟ وذلك على اعتبار أن العوامل الاجتماعية يتعرض لها الجميع و تشمل كافة الأفراد ومع ذلك لا تثير لديهم النزعة والاندفاع نحو الجريمة فالجريمة من وجهة نظر الايطالي «دي تيليو» صراع بين مقومات الحياة الاجتماعية وبين الدوافع الغريزية، تغلبت فيها النزاعات الأنانية الشريرة على قوة الردع المستمدة من البيئة والقيم الاجتماعية. (السيد رمضان، 2003، ص43)

حسب « دي تيليو» الجريمة نتاج تفاعل عوامل بيولوجية وأخرى اجتماعية إلا أن هذه العوامل لا تتساوى من حيث القوة في الدفع نحو الجريمة فالعوامل الفردية تلعب دورا في السلوك الإجرامي يفوق دور العوامل الخارجية التي لاتعدى كونها مشيرات كاشفة عن التكوين الإجرامي. (محمد عبد الله الوريكات، 2009، ص97)

فالجريمة تكشف عن عدم قابلية مرتكبها على التكيف مع البيئة الاجتماعية ، فالتكوين الإجرامي الفطري حسب «دي تيليو» مرادف لمفهوم الشخصية الإجرامية "criminal personnalité" وأن آثار هذه الشخصية الإجرامية تظهر في الفرد في سن مبكرة وهي تتضمن ميله الفطري نحو العودة إلى ارتكاب الجريمة فترة بعد أخرى ، كما أن هذا التكوين الفطري يختلف باختلاف أصناف المجرمين. (حسين علي الغول، 2007، ص167)

تقييم نظرية « دي تيليو » :

يسجل لهذه النظرية فضل التركيز على شخصية المجرم في الكشف عن عوامل الظاهرة الإجرامية ، إذ حاولت الربط بين العوامل الذاتية « نفسية ، بيولوجية » من جهة والعوامل الاجتماعية ، بيئية من جهة أخرى فجاءت نظرية "ديتيليو" أقرب إلى الواقع ولم تقف عند حدود الجوانب الفيزيولوجية «الخلقية» التي نادى بها « لمبروزو » إلا أن ذلك لا ينفي تعرضها للنقد من طرف الباحثين في بعض الوجوه أهمها :

القصور الموضوعي : قيام النظرية على فكرة الربط بين التكوين العضوي للفرد وبين الإجمام أي الربط المطلق بين حالة الاستعداد الإجرامي الفطري والجريمة رغم محاولتها إعطاء بعدا نفسيا واجتماعيا في تفسيرها للسلوك الإجرامي - كما أخذ على هذه النظرية إنكارها لأي دور سببي مستقل للعوامل الاجتماعية وأن دورها مشروط بوجود حالة الاستعداد الإجرامي. (عبد الرحمن أبو توتة، 1999، ص96)

مع أن هناك العديد من الجرائم التي لا يكشف ارتكابها عن استعداد إجرامي لدى فاعلها بالرغم من تجريم القانون لها .

القصور المنهجي : يؤخذ على هذه النظرية أن الحالات التي تولى «ديتيليو» فحصها تعد قليلة نسبيا على النحو الذي لا يمكن معه استخلاص قانون عام ، بالإضافة إلى عدم اعتماده على المجموعة الضابطة الأمر الذي يقلل من أهمية النتائج العلمية التي خلص إليها . (محمد عبد الله الوريكات ، 2009، ص98)

3-نظرية هوتون "alberthooton" : قام العالم الأمريكي « أرنست ألبير هوتون » أستاذ الانثروبولوجيا بجامعة هارفارد بدراسة واسعة شملت ما يقارب أربعة عشر ألفا من نزلاء السجون بالولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة أخرى ضابطة بلغ عدد أفرادها حوالي ثلاث آلاف اشتملت على طلبة الجامعات ، رجال شرطة ، مرضى مستشفيات .

خلص «هوتون» في دراسته إلى أن سبب الجريمة يكمن في صفات عضوية انخطاطية مورثة يتميز بها المجرمون وحدهم ، هذه الانخطاطية في الملامح والأوصاف البدنية تتصل بها انخطاطية أخرى اجتماعية « كالمهنة، الحالة الاجتماعية » .

فهوتون يرد ظاهرة الجريمة إلى انخطاطية تكوينية مورثة يمكن التعرف عليها من خلال ملامح المجرم وأوصافه ، مؤيدا بذلك رأي «سزار لمبروزو» .(عبد الرحمن أبو توتة ، 2009، ص99)

تقييم نظرية هوتون "hooton" رغم محاولة « هوتون » تفادي النقد الذي وجه إلى « لمبروزو » إلا أن نظريته لاقت نقدا لاذعا من طرف العلماء ، حيث أعيب عليها :

- اقتصر في تفسيرها للسلوك الإجرامي على التكوين العضوي للفرد العوامل البيئية والاجتماعية « الظروف الطبيعية،الاقتصادية،الثقافية».

لم يثبت «هوتون» بأدلة علمية انتقال السمات الإجرامية عن طريق الوراثة لكونه لم يبحث في الجذور العائلية للأفراد العينية .

أخذ على « هوتون » تصنيفه للمجرمين بحسب ما يرتكبونه من جرائم أي أنه في هذا التصنيف على الجريمة التي أودع بسببها الجاني غافلا عما يكون السجين قد ارتكبه في الماضي من جرائم. (عبد الرحمن أبو توتة ، 2009، ص 100)

هذا إلى جانب الانتقادات الشديدة التي شملت منهج البحث المتبع حيث أعيب على دراسة «هوتون» عدم مراعاته لشروط انتقاء العينة محل الدراسة إذ اقتصر على فئة المساجين كعينة ممثلة لكافة المجرمين .

كما استخدم أيضا مجموعة ضابطة صغيرة غير كافية لإقامة مقارنة علمية صحيحة .

النظرية النفسية «نظرية فرويد»: منح الاتجاه النفسي الأولوية إلى العوامل النفسية للجاني دون إعطاء أهمية تذكر للتكوين العضوي للفرد أو للعوامل الخارجية أو الاجتماعية المحيطة، وأبرز ممثلي هذا الاتجاه عالم النفس النمساوي "s-freud" .

تقوم وجهة النظر التحليلية وتحديدًا نظرية «فرويد» في تفسير السلوك الإجرامي على أن للنفس البشرية مكونات ثلاث رئيسية هي « الهو ، الأنا ، الأنا الأعلى» .

يتمثل «الهو» في الجانب اللاشعوري من النفس الإنسانية يتضمن النزاعات الفطرية والاستعدادات الوراثية، وهي تعمل على تحقيق أكبر قدر من الإشباع لتلك النزاعات الغريزية دون إقامته أي وزن للقيم والمعايير السائدة في المجتمع أما «الذات» أو « الأنا » فتمثل ذلك الجانب الشعوري من النفس الذي يكون على صلة دائمة بالواقع محاولا تسوية الخلافات وإيجاد التوازن بين نزاعات «الهو» الغريزية وأوامر ونواهي «الذات العليا»، ومتطلبات العالم الخارجي (القيم ، التقاليد) وتشير الذات العليا أو

« الأنا الأعلى» إلى الجانب المثالي من النفس البشرية وتشمل : الضمير «مستودع المحرمات والنواهي» ، والذات المثالية وتحتوي القيم والمثل والأخلاقيات . (عمار بوخدير، ص 05)

وعلى ضوء هذا التقسيم للذات البشرية قدم «فرويد» تفسيره للظاهرة الإجرامية وأرجعها لـ:

- فشل الذات أو " الأنا" في تطويع وتهذيب «الهو»- الذات الدنيا - وتكييف ميولاتها ونزاعاتها مع متطلبات وتقاليد الحياة الاجتماعية وإما انعدام الضمير « الأنا الأعلى» وعجزه في ممارسة وظيفته والسمو بهذه الميول والنزاعات الغريزية الفطرية إلى مرتبة الإشباع المشروع أخلاقيا وقانونيا .

وفي كلتا الحالتين تنطلق النزاعات الغريزية، من منطقة اللاشعور إلى منطقة الشعور دون أي احترام أو تقييد بالقواعد والضوابط الاجتماعية والأخلاقية واجبة الإلتباع . (سعد زغلول ، 2008، ص 36)

في رأي مدرسة « التحليل النفسي» أن ظاهرة السلوك « الإجرامي» يمكن تفسيره في ضوء اللاشعور والتربية والعقد النفسية ، والكبت أو في ضوء مكونات الحياة النفسية عند الإنسان مع التركيز المفرط على الدافع الجنسي أو ما يطلقون عليه أحيانا غريزة الحياة في مقابل العدوان أو غريزة الموت ويؤكد علماء هذه المدرسة الآثار المدمرة لكبت الدافع الجنسي وهو ما يؤدي عندهم إلى العقد النفسية التي تعبر عن نفسها في العديد من مظاهر السلوك الإجرامي ، كما يؤكدون أن بذور الصحة النفسية والمرض النفسي والسلوك الانحرافي للإنسان ، تظهر أثناء مرحلة الطفولة وخاصة المبكرة - خلال عمليات التنشئة الاجتماعية - ومن أساليب التعامل التي يتلقاها الطفل من المخالطين له حيث تتكون عقيدته ومواقفه من السلطة والمجتمع والأسرة والعمل والجنس الآخر والتعليم والذات (عبد المجيد سيد أحمد منصور ، زكريا أحمد شرييني، 2003، ص 89)

ويقدم « فرويد » عدة صور للخلل والاضطراب الذي يحدث في النفس البشرية تؤدي إلى ارتكاب الجريمة نذكر منها : عقدة أوديب ، عقدة الذنب ...

- عقدة أوديب : complexe d'oedipe مصطلح اقتبسه « فرويد» عن أسطورة الإغريقية التي كان بطلها قاتلا لأبيه ومتزوجا بأمه على غير علم منه .

تنشأ الغريزة الجنسية لدى الفرد منذ طفولته، إلا أنها تختلف في اتجاهاتها وفقا لمراحل العمر المختلفة ، ففي الطفولة المبكرة تتجه إلى الطفل نفسه، فيحب نفسه ويعجب بها ، وفي المرحلة التالية تتجه نحو الغير من أفراد جنسه، ومن ثم تميل إلى الجنس الآخر إلى أن تتخذ هذه الغريزة وجهتها الصحيحة في مرحلة النضوج .

(محمد عبد الله الوريكات ، 2009 ، ص 101)

ومؤدى عقدة أوديب أن الغريزة الجنسية للابن تتجه لاشعوريا نحو الأم والذي ينتج عنها إحساس الابن بالغيرة من أبيه نتيجة العلاقة العاطفية التي تربطه بالأم ، وفي نفس الوقت يشعر الابن بالحب نحو أبيه نتيجة قيام هذا الأخير « الأب » بتلبية رغباته ومتطلبات حياته وعليه يتولد لدى هذا الطفل صراع بين نوعين متناقضين من المشاعر التي يكنها لوالده .

هذا الصراع إذا فشلت «الأنا» في تكييفه مع القيم الدينية والضوابط الأخلاقية والتقاليد الاجتماعية السائدة بالمجتمع ، فإن هذا قد يؤدي بالابن إلى الإقدام على ارتكاب الجريمة . يبدأ الابن بالتمرد على أباه وقد يعبر عن كرهه له بسرقة ماله .

ويرى « فرويد» أن عقدة أوديب موجودة لدى الأنتى وأطلق عليها تسمية «عقدة الكترا» .

عقدة الذنب: «complexe de culpabilité» يقصد بعقدة الذنب ما يصيب الشخص من شعور بعد ارتكاب الجريمة ما أو سلوك غير مشروع نتيجة عدم ممارسة الضمير وظيفته في مراقبة العقل وردعه ، ويتتاب الشخص هذا الشعور عندما يستيقظ الضمير ويستعيد وظيفته في تأنيب العقل وإشعاره بالذنب ، وقد يسيطر هذا الشعور بالذنب على الفرد لدرجة الإحساس بأنه جدير بالعقاب ، فيندفع تحت تأثير هذا الإحساس إلى ارتكاب الجريمة مفضلا في ذلك ألم العقوبة حتى يتخلص من الألم النفسي الذي يعانيه .

غالبا ما يحرص هذا النوع من المجرمين على ترك أدلة وأثار تساعد في التعرف والقبض عليه ، وقد يصل به الأمر إلى حد الاعتراف بجريمة لم يرتكبها . (بشير سعد زغلول ، 2007، ص 37)

تقييم نظرية فرويد: مما لاشك فيه أن هذه النظرية وجهت أنظار المهتمين والدارسين للظاهرة الإجرامية إلى جانب هام بالشخصية الإنسانية وهو « الجانب النفسي » الذي ساهم في تفسير السلوك الإجرامي إذ كان الاهتمام منصبا حول الصفات العضوية للمجرم غير أن هذه النظرية قد تعرضت هي الأخرى للعديد من الانتقادات نذكر منها :

- عيب على هذه النظرية أنها حصرت أسباب السلوك الإجرامي في المرض النفسي وحده وأغفلت دور العوامل الاجتماعية والظروف البيئية في الدفع نحو الإجرام فمهما بلغت حدة المرض النفسي فإنه لا يمكن اعتباره العامل الوحيد الدافع لارتكاب الجريمة .

- كما أخذ على النظرية عدم وجود صلة حتمية بين المرض النفسي والسلوك الإجرامي بدليل انه ليس كل من يعاني من مرض نفسي يقدم على ارتكاب الجريمة .

- إضافة إلى غلوها في تقديم الغريزة الجنسية سيما ما يتصل بفترات الطفولة الأولى وأثرها في السلوك الإنساني عامة والإجرامي خاصة .

من ناحية أخرى أخذ على النظرية سقوطها في الخطأ المنهجي ذلك أن جميع متغيراتها ومفاهيمها صعبة الدراسة علمياً لأنها غير قابلة للملاحظة أو القياس ، فالنظرية لم تقدم برهاناً علمياً على صحتها .

النظريات الاجتماعية: يستند الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة إلى العوامل الخارجية التي تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها من الظروف المحيطة بالفرد. ورغم الاختلاف بين العلماء في تفسيرهم للسلوك الإجرامي إلا أنهم يؤكدون على فكرة جوهرية ، وهي دور البيئة التي يعيش فيها الفرد كعامل أساسي يساهم وإلى حد كبير في تكوين الجريمة .

- لم يكن اهتمام علماء الاجتماع في تفسيرهم للظاهرة الإجرامية منصبا على الناحية العضوية والنفسية لشخص المجرم بل كان اهتمامهم مركزا على الناحية الاجتماعية وأثرها في دفع هذا الشخص لأن يكون مجرماً ومن أشهر النظريات الاجتماعية المفسرة للظاهرة الإجرامية نجد : النظرية البيئية ، النظرية الاشتراكية ، نظرية الوسط الاجتماعي ، نظرية المخالطة الفارقة ، نظرية الصراع بين الثقافات .

النظرية الجغرافية أو مدرسة الخرائط: يقوم الاتجاه الجغرافي في دراسة الظاهرة الإجرامية على فكرة الربط بين المظاهر الجغرافية للبيئة وخاصة المظاهر الجيولوجية والمناخية وكذا السلوك الإجرامي ويعود الفضل في تأسيس هذا الاتجاه إلى العالم الفرنسي "أندريه جيرى - andréguerry" (1802،1866) وكذا العالم البلجيكي أودولف كيتيلي - a.Quételet .

- عمل « جيرى » مديراً لإدارة الإحصاء بوزارة العدل الفرنسية وقد ساعده ذلك في ملاحظة الارتفاع النسبي في معدلات جرائم الاعتداء على الأشخاص في المناطق الجنوبية من فرنسا وخاصة في فصل الصيف ، بينما تكثر جرائم الاعتداء على الأموال في الأقاليم الشمالية وخاصة في الشتاء .

خلص « جيرى » إلى أن ثمة علاقة بين الموقع الجغرافي ودرجة الحرارة من ناحية ومعدلات الجريمة من ناحية أخرى وصاغ هذه الفكرة في قانون المعروف « بقانون الحرارة الإجرامي » .

(عبد الرحمن محمد أبو توتة ، 1999، ص11)

استمرت الدراسات والأبحاث على يد تلاميذ « كيتيلي ، جيرى » حول أثر العوامل الجغرافية بصفة عامة على ظاهرة الإجرام وتناولوا بالدراسة تأثير الأمطار والرياح ودرجة الضغط الجوي ، ونوع التربة واستعمالات الأراضي على

السلوك الإجرامي وقادت هذه البيانات الباحثين في أوروبا وأمريكا إلى تأكيد وجود رابطة وعلاقة بين العوامل الطبيعية الجغرافية والإجرام إذ تؤثر هذه العوامل في الظاهرة الإجرامية كما ونوعا.

(بركات النمرالمهيرات ، 2000،ص45)

تقييم النظرية الجغرافية:الواقع أن أحدا لا ينكر ارتباط الإجرام بالظواهر الجغرافية الطبيعية، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن هذه الظواهر هي السبب الوحيد للإجرام، ذلك أن العوامل الطبيعية ليست سوى أحد العوامل التي تساهم مع غيرها من العوامل في تقديم تفسير تكاملي للظاهرة الإجرامية. (بركات النمر المهيرات، 2000، ص45)

لفتت المدرسة الجغرافية الأنظار إلى أهمية الظروف الطبيعية باعتبارها عاملا مؤثرا في الدفع إلى ارتكاب السلوك الإجرامي .

النظرية الاشتراكية : تقوم النظرية الاشتراكية بتفسير الظاهرة الإجرامية على أساس الربط بين ظاهرة الإجرام والظروف الاقتصادية، واستمدت هذه النظرية أصولها الفكرية من « الفكر الماركسي » .

يعد الإجرام من وجهة نظر المذهب الماركسي منتجا رأسماليا شأنه شأن الانحراف الاجتماعي أي أنه رد فعل طبيعي ضد الظلم الاجتماعي الذي يولده هذا النظام وذلك بحكم تركيبه، ولهذا فإنها تنتشر في أوساط الطبقات الكادحة المعروفة باسم البوليتاريا. (بركات النمر المهيرات ، 2000،ص 45)

خلص الماركسيون في تحليلهم إلى أن المجتمع الاشتراكي الموعود سيكون بلا جريمة بحكم كافة مبررات وجودها ذلك لأنه يقوم على أساس من التضامن، وإذا وقعت بعض الأفعال المضادة للمجتمع فإن ذلك يعني حتما أنها وقعت من أفراد يعانون أمراضا.

تقييم النظرية الاشتراكية: بالرغم من أن النظرية كان لها الفضل في تبيان الأثر الاقتصادي في انتشار الظاهرة الإجرامية كما ونوعا خاصة بعد التحول الاقتصادي الذي أصاب المجتمع الأوروبي وانتقاله من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، إلا أنها تعرضت هي الأخرى إلى جملة انتقادات نذكر منها :

عيب على النظرية تركيزها على عامل واحد «العامل الاقتصادي» في تفسير الظاهرة الإجرامية وإهمالها للعوامل الأخرى «الذاتية، الاجتماعية.....»

اعتماد أصحابها في دعم رأيهم على جرائم السرقة ثم تعميم هذه النتائج الجزئية على جميع مظاهر السلوك الإجرامي

فالنظرية تصلح لتفسير جرائم المال لكنها لا تفسر باقي الجرائم، كجرائم الاعتداء على الآخرين.

تؤكد النظرية على أن العوامل الاقتصادية السيئة "كالفقر" تمثل عاملاً أساسياً في دفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي لكن الدراسات الحديثة في مجال علم الإجرام لم تثبت صحة الترابط بين الفقر والجريمة. (نسرين عبد الحميد نبيه، 2008، ص 114)

نظرية التقليد الاجتماعي لقابريال تارد "gabrial tard": يعد «تارد» في نظر الكثير من الباحثين مؤسساً لعلم النفس الاجتماعي وقد تأثر «تارد» إلى حد كبير بالمفهوم العام لنظرية «سيزار لمبروزو» حول المجرم المطبوع، لكنه لا يتفق معه في ربط الجريمة بالتكوين البيولوجي للمجرم وإنما يتجه في تفسير الظاهرة الإجرامية إلى الوسط الاجتماعي من خلال نظريته المعروفة بنظرية التقليد. (عبد الرحمن أبو توتة، 1998، ص 124)

ينفي «تارد» وجود نموذج بشري يمكن الاعتماد عليه في تمييز المجرم عن غير المجرم، فالجريمة من وجهة نظر «تارد» حقيقة اجتماعية وهي ظاهرة سادت كافة المجتمعات القديمة منها والمعاصرة ويرجع ذلك إلى أن الإنسان جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يعيش فيه يخضع لكافة العوامل والظروف التي تحيط بالجمع بما في ذلك ظاهرة الجريمة، وحاول «تارد» بيان كيف يصير الفرد مجرماً في المجتمع؟ من خلال استقراءه للتاريخ وتحليله لشخصية الفرد من ناحية وللأنماط والأنشطة السلوكية الاجتماعية السائدة في المجتمع من ناحية أخرى حيث يتأثر الفرد بالوسط الذي يعيش فيه هو ليس آلة تتحرك ميكانيكياً بفعل عناصر التكوين وإنما هو كائن اجتماعي يخضع في سلوكه ونمط حياته لقوانين المجتمع وأعرافه وتقاليده وتفسيره لذلك، أن الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية تنشأ وتنتشر في الوسط الاجتماعي شأنها في ذلك شأن غيرها من الظواهر الاجتماعية، بمقتضى عملية اجتماعية هي عملية «التقليد» التي تتم عن طريق عملية الاتصال المباشر أو غير المباشر بين طائفتين من الأشخاص إحداهما منشئة والأخرى مقلدة. (عبد الرحمن أبو توتة، 1998، ص 124)

حسب نظرية «تارد» نجد أن السلوك الإجرامي ليس سلوكاً وراثياً وإنما يتم اكتسابه بالتقليد الذي يتم بين فرد وأخرى ويشترط لإتمام عملية التقليد أن يكون الوسط الاجتماعي يتميز بسوء التنظيم مما يتيح الاتصال بين الأفراد الأسوياء منهم والمجرمين.

وقد تصبح الجريمة مهنة أو حرفة بشرية يتهياً لها الفرد منذ طفولته المبكرة وتعمل بعض الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية على تأهيل الفرد للدخول إلى عالمها. (حسين علي الغول، 2007، ص 185)

ويعتبر التقليد حسب تارد من أساسيات ارتكاب الجريمة وهو العنصر النمطي المميز للحياة الاجتماعية لأنه يمثل الومضة الأولى للشعور وهو رمز الاندفاع البيوعقلي الأولي وتمثل القوانين الأساسية للتقليد حسب صياغة « تارد » في :

- تقليد الناس بعضهم لبعض ويكون التقليد أكبر كلما كانت الروابط أقرب وأوثق.

- في مجتمع معين يقلد الأدنى الأعلى (الضعيف يقلد القوي).

- إذا التقى نموذجان متعارضان ومتنابدان فأحدهما يستبدل الآخر. (مزوز بركو ، 2009، ص 112)

وانتهى «تارد» حسب نظريته إلى أن الفرد لا يرتكب الجريمة لأسباب وميولات عضوية ونفسية بل يقع فيها بسبب مؤثرات اجتماعية - نفسية «توجيه - تحريض» .

تقييم نظرية « تارد »: أحدثت نظرية «تارد» صدى واسعاً لدى المهتمين والدارسين للظاهرة الإجرامية حيث كان لها الفضل في تبيان أثر التقليد الاجتماعي في ارتكاب السلوك الإجرامي لدى الأفراد إلا أنها تعرضت هي الأخرى لغيرها من النظريات للنقد والتقييم حيث :

أعيب على النظرية اعتقادها بفكرة أن التقليد يمكن أن يكون قانوناً صالحاً لكل زمان ومكان ، إذ ينافي هذا الاعتقاد حقيقة التفاوت النسبي في التأثير على الأفراد ، وذلك لاختلاف الاستعداد الإيجابي أو السلبي لدى الفرد للتقليد بحكم تكوينه الشخصي والقول بغير ذلك يعني انضمام جميع أفراد المجتمع إلى عالم الجريمة .

وفي ظل هذه الحقائق عجزت نظرية « تارد » عن تقديم تفسير تكاملي للظاهرة الإجرامية وعن تفسير التصرف الأول الذي تم تقليده .

نظرية دوركايم : "emildurkhiem" (1858 - 1917): يعد الفرنسي «دوركايم» من أبرز من تناول

تفسير الانحراف بوجه عام ، فتبلورت أفكاره حول الظاهرة الإجرامية في كتاب له بعنوان الانتحار "le suicide" الذي نشره عام 1892 قدم من خلاله نظريته الشهيرة في تفسير الانتحار .

اعتبر « دوركايم » الجريمة ظاهرة طبيعية اعتيادية ترتبط ببناء المجتمع وطبيعة الحياة الاجتماعية فيه وهي من جهة أخرى تعبير عن انعدام الشعور والتضامن في المجتمع الذي تنتشر فيه . وحسب «دوركايم» فإن الحياة بالمجتمع تفترض وجود قدر من النظام فيه فإذا أصيب هذا النظام بخلل ، انطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم ورغباتهم على نحو مخالف لما

ارتضاه وأرساه المجتمع من نظام . لذا ترتفع معدلات الجريمة بشكل عام في فترات الأزمات الاقتصادية وكذلك في فترات الرخاء الاقتصادي المفاجئ .

وتفسير ذلك حسب رأي « دوركايم » أن النظام في المجتمع لم يعد قادرا على القيام بدوره كضابط لسلوك الأفراد ، أما إذا ساد الرخاء في المجتمع فإن ذلك من شأنه أن يدفع الأفراد إلى تحقيق آمالهم العريضة بإمكانيات تقتصر عن ذلك مما يجعلهم غير قادرين على التكيف فيقدمون على الانتحار بسبب ما يصابون به من إحباط وفشل .
(عبد الرحمن أبو توتة ، 1988 ص 128)

وأشار « دوركايم » إلى أن الظروف الاجتماعية تولد ما اصطلاح على تسميته «الانوميا» والتي يعني بها فقدان المعايير والافتقار إلى القواعد الاجتماعية وكنتيجة طبيعية لهذه الحالة تنطلق شهوات ورغبات الفرد المتحررة من كل قيد ، فيرتكب أفعالا تتنافى والنظام العام للمجتمع .

فالجريمة برأي «durkeim» ظاهرة طبيعية ترتبط في وجودها بنظام المجتمع والثقافة السائدة فيه ، ورفض « دوركايم » ربطها بالعوامل التكوينية للمجرم ، بل اعتبرها سلوك مكتسب من طرف الفرد في المجتمع لكونه كائنا اجتماعيا . (عبد الرحمن أبو توتة ، 1988 ، ص 129)

تقييم نظرية " دوركايم " :

تعرضت أفكار «دوركايم» كغيرها من أفكار الباحثين والدارسين للظاهرة الإجرامية للنقد فأخذ عليها أنها ربطت بين استمرارية الجريمة ووصفها أنها ظاهرة طبيعية ، وفي هذا الصدد يشير عبد الرحمن أبو توتة إلى أن هذا الربط يشكل خلطا بين أمرين لا تلازم بينهما فاستمرارية الجريمة لا تؤدي بالضرورة إلى اعتبارها ظاهرة طبيعية .

كما عيب على نظرية « دوركايم » أنها اهتمت فقط بربط الظاهرة الإجرامية بالتركيب أو التنظيم الاجتماعي ولم تفلح في بيان الكيفية التي بها يصبح الفرد مجرما .

نظرية المخالطة الفارقية ل: Edwin – sutherland تنتسب هذه النظرية إلى عالم الاجتماع

الأمريكي «سدرلانند» الذي استند في بناء نظريته إلى الأساس الذي قامت عليه نظرية التفكك الاجتماعي .

صاغ «سذرلاند» نظرية جديدة عن المخالطة المتفاوتة والتي تتلخص في أن السلوك الإجرامي ينجم عن مخالطة الفرد لأصدقاء أو قرناء منحرفين مخالطة أطول زمنا وأكثر مداومة وأعمق أثرا من مخالطته لأصدقاء أو قرناء أسوياء ، فيكون للمجموعة المنحرفة في نفسه الغلبة على المجموعة السوية . (حسن الساعاتي ، 1978، ص112)

وعليه أهمل «سذرلاند» الخواص النفسية لنموذج السلوك ، فالفرد برأيه يكتسب أنماط سلوكية إجرامية مثلما قد يكتسب أنماط سلوكية متناسبة مع القانون السائد أي أن السلوك الإجرامي متعلم ومكتسب عن طريق الخبرة الاجتماعية .

انطلق « سذرلاند» في بناء نظريته من فكرة أساسية مفادها أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد في إطار من العلاقات الشخصية المباشرة ويتم هذا التفاعل الاجتماعي بالاتصال اللفظي ، اللغة الكلامية أو لغة الإشارة ،وعليه فإن وسائل الاتصال غير المباشرة كوسائل الإعلام المسموعة أو المقروءة لا تحدث تأثيرا جديا في الدفع نحو الإجرام .

ويرجع «سذرلاند» تفاوت «الاختلاط الفارق» إلى عدة عوامل تساهم في تحديد مدى تأثر الفرد بجماعة معينة واختلاطه بها أبرزها :

أولها : أسبقية تأثر الفرد بالسلوك السائد في جماعة معينة سواء كان هذا السلوك مطابق للقانون أم مخالفا ، فالسلوك المكتسب منذ الطفولة يمكن أن يستمر مع الشخص طيلة حياته والأمر نفسه بالنسبة للسلوك الإجرامي فالطفل الذي ينشأ في بيئة محافظة يدرك قيمة الأخلاق على مدار حياته كلها بحيث لا يتأثر بالمخالفات السيئة فيما بعد .

ثانيها : استمرار التأثير فترة من الزمن تسمح للفرد باكتساب مسلك الجماعة في مخالفة القانون ، فالفرد قد ينشأ في بيئة صالحة لكنه يخالط خارج المنزل جماعة من أصدقاء السوء ويقضي أغلب أوقاته معهم أي مدة أطول فتحدث هذه الجماعة أثرها الواضح فيه .

ثالثها : عمق التأثير الذي يتعرض له الفرد داخل هذه الجماعة ومدى فاعليته في دفعه إلى طريق الإجرام .

وهذا يتوقف على نظرة الفرد لمن يخالطهم، أي حسب درجة الهيبة التي يحظى بها النموذج الذي يخالطه الفرد إجراميا كان أو غير ذلك.

وقد احتل التنظيم الاجتماعي أهمية كبيرة في نظرية « سذرلاند » فالسلوك الإجرامي ما هو إلا انعكاس للتنظيم الاجتماعي السائد ، فاختلافات الفرد مع غيره تعتمد إلى حد بعيد على التنظيم الاجتماعي وهذا التنظيم قد يبنى بطريقة تشجع على ظهور السلوك الإجرامي ، وقد يبنى بطريقة تحول دون ذلك . (أحمد عوض بلال ، ص 130)

و أكد « سذرلاند » على فكرة أن الاختلاط يختلف باختلاف التنظيم الاجتماعي فكلما غلبت في حيز جغرافي معين مظاهر التفكك الاجتماعي وضعف التماسك بين أفرادها وسادت " الفردية " كلما ارتفع معدل الإجرام في هذا الحيز وعليه فإن هناك علاقة واضحة بين معدل الإجرام من ناحية ومستوى الأحياء السكنية من ناحية أخرى غير أن هذا الربط ليس حتميا ذلك أن معدل الإجرام قد يزداد في بعض الأحياء رغم ارتفاع مستوى المعيشة وقوة وتماسك التنظيم الاجتماعي . (أحمد لطفي السيد ، 2004 ، ص 102) ولقد كان « لسذرلاند » فضل تحليل طائفة خاصة من المجرمين أطلق عليها « جرائم ذوي الياقات البيضاء » وتعني الجرائم التي يرتكبها أفراد الطبقة العليا جديرون بالاحترام وتمتعون بمنزلة اجتماعية عالية أثناء ممارستهم لوظائفهم وتشمل جرائم الأعمال والاختلاسات والرشوة من قبل كبار مديري الشركات ، الغش من قبل أصحاب المحلات التجارية ، الاتجار بالمخدرات من قبل الأطباء وما دفع « سذرلاند » إلى الاهتمام بمثل هذا النوع من الجرائم أن معظم الدراسات الإجرامية تجرى على عينة من نزلاء السجون ، غالبيتهم ينتمون إلى الطبقة الدنيا في حين تظل جرائم ذوي الياقات البيضاء بعيدة عن دائرة القضاء الجنائي الأمر الذي قد يخرج مرتكبيها من عداد المجرمين حال إعداد الإحصاءات الجنائية . (أحمد لطفي السيد ، 2004 ، ص 103)

تقدير نظرية سذرلاند: على الرغم من نجاح سذرلاند في تقديم تفسير للسلوك الإجرامي لدى الأفراد ويعود له الفضل في إبراز أهمية العلاقات الشخصية في ارتكاب السلوك لدى الأفراد ويعود له الفضل في إبراز أهمية العلاقات الشخصية في ارتكاب السلوك الإجرامي لدى الأفراد إلا أنه تعرض هو الآخر للنقد من طرف الباحثين والمهتمين الدارسين للظاهرة الإجرامية حيث:

عيب على نظرية « سذرلاند » اقتصرها في تفسير السلوك الإجرامي على عامل اجتماعي واحد بتناولها تأثيرات الأنماط الإجرامية على سلوك وتصرفات الفرد ، وإغفالها التام لتأثير العوامل العضوية والنفسية في مجال الإجرام .

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية المخالطة الفارقية أن الفرد ليس بحاجة إلى تعلم السلوك الإجرامي وإنما هو بحاجة إلى تعلم السلوك السليم من خلال المبادئ والقيم والاتجاهات المنفرة للإجرام ، وما يؤكد هذا القول أن عددا هاما من الجرائم يتم ارتكابها من طرف أفراد أثناء ثورة نفسية أو في حالة انفعال مفاجئ مما يثبت من ناحية دور

العوامل الفردية في إحداثها وينفي أهمية دور الاختلاط من ناحية أخرى .

(عبد الرحمن أبو توتة ، 1999، ص134)

لم تبين هذه النظرية العوامل التي تدفع شخص ما إلى الاختلاط بالمجرمين إذ أنه قبل الاختلاط بهذه المجموعة من المجرمين كان بعيدا عنها وخارج زمرتها وكان بإمكانه أن يتخير غيرها من المجموعات ويختلط بها ، فما دام أنه قد اختار الانضمام إلى هذه المجموعة الإجرامية دون سواها فلا شك أن هناك عوامل أخرى شخصية هي التي وقفت وراء اصطفائه لهذه الصحبة من الأشرار. (محمد عبد الله الوريكات ، 2009، ص111)

رغم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إلا أن ذلك لم يفقدها أهمية ما قدمته للبحث العلمي في مجال الجريمة ونجاحها في تسليط الضوء على عامل جديد من عوامل سببية الجريمة وهو أثر الاختلاط في ارتكاب السلوك الإجرامي .

نظرية صراع الثقافة لـ " سيلين " la théorie de conflit de culture

تعود هذه النظرية إلى عالم الاجتماع الأمريكي « تورتست سيلين » الذي نشر كتابا له عام 1938 بعنوان « تنازع الثقافة والجريمة » أكد فيه على دور صراع الثقافة في تكوين الظاهرة الإجرامية ، ويقصد بتصارع الثقافات تعارض وتضارب ثقافات وقيم تسود جماعة معينة مع ثقافات ومبادئ وقيم تسود جماعات أخرى ، وأشار « سيلين » إلى دور الصراع الثقافي في نشوء الإجرام وذلك من خلال دراسته للمجتمع الأمريكي الذي عرف موجات متتالية من المهاجرين ، ويرى « سيلين » أن السلوك ناتج عن التصادم بين معايير السلوك المختلفة في نفس المجتمع ، غير أن مصطلح الصراع الثقافي المستعمل عن « سيلين » يختلف عما تستعمله مدرسة شيكاغو الاجتماعية حيث تستعمل هذه الأخيرة مصطلح الصراع لتفسير ظاهرة فقدان التنظيم الاجتماعي الناتج عن صراع الجماعات .

(مزوز بركو ، 2009، ص 117)

وحسب « سيلين » يمكن وقوع الصراع بين الثقافات على صعيدين اثنين : الأول داخلي يحدث على مستوى الجماعات في داخل المجتمع ، والآخر خارجي ينشأ بين ثقافة عدة مجتمعات غير متجانسة في قيمها وثقافتها ومن مصادر هذا الأخير « الصراع الخارجي » نذكر : الاستعمار. الهجرة والاحتكاك في مناطق الحدود .

(عبد الرحمن أبو توتة ، 1999، ص141)

تقييم نظرية صراع الثقافة لـ "سلين" :

تعرضت هذه النظرية كغيرها من النظريات المفسرة للظاهرة للنقد من الباحثين والدارسين للسلوك الإجرامي إذ لا يمكن حسبهم التسليم بأن عامل اختلاف الثقافات والمبادئ والقيم بين جماعات بشرية الذي اقتضت هذه النظرية نطاقها عليه ، العامل الوحيد الذي يقود للسلوك الإجرامي بمعزل عن العوامل الأخرى ، إذ لا بد من وجود عوامل أخرى تتفاعل مع هذا الصراع لتؤدي بذلك إلى إنتاج السلوك الإجرامي ، كما يؤخذ على هذه النظرية أنها انطلقت من افتراض مفاده وجود ثقافات متعددة ومتباينة إن لم تكن متصارعة في داخل كل مجتمع بحسب تعدد الجماعات فيه ويعكس هذا القول إفراط في التقدير لا يؤيده الواقع في كثير من المجتمعات المعاصرة بحكم ما يسود بينها وفي داخلها من تبادل ثقافي وانتقال سريع للقيم بحكم الحراك الاجتماعي وتطور وسائل نقل الثقافة والاتصال المباشر « الصحافة ، والنشر ، الإذاعة ،..... » (عبد الرحمن أبو توتة ، 1999، ص 142)

الاتجاه التكاملي :

نظرية «أنريكو فيري» (1929، 1986) «العوامل المتعددة» : يعد العالم الايطالي «أنريكو فيري» « وأحد تلاميذ سيزار لمبروزو من أبرز علماء الإجرام إذ يرجع إليه الفضل في تأسيس علم الاجتماع الجنائي sociologie criminelle La الذي يجمع بين الأصول الطبيعية والأصول الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي . انطلق « فيري» في بناء نظريته من نقد ما توصل إليه أستاذه «سيزار لمبروزو» بشأن تأثير العامل البيولوجي في ارتكاب السلوك الإجرامي ، فكان جوهر نظرية «فيري» هي حتمية السلوك الإجرامي ، والذي يحدث نتيجة تفاعل ثلاث أنواع من العوامل : أولها العوامل الانثروبولوجية facteurs anthropologique المتصلة بذات المجرم كالسمات والاستعدادات العضوية والعقلية ، والمميزات الشخصية كالسن والجنس والنوع والمهنة ، وثانيها العوامل الطبيعية الجغرافية facteur physiques كالمناخ، الموقع الجغرافي، درجة الحرارة، اختلاف فصول السنة، طبيعة التربة... .

وآخرها العوامل الاجتماعية «facteurs sociaux» وهي العوامل الخارجية المتصلة بالبيئة الاجتماعية للفرد ككثافة السكان ، الوضع العائلي ، المعتقدات الدينية ، نظام التعليم الأحوال السياسية .

- يرى " فيري " أن الجريمة ما هي إلا إنتاج تفاعل هذه العوامل الثلاثة ، كما ابتدع قانون التشعب الإجرامي أو ما أسماه « الكثافة الإجرامية » والذي مفاده « أن اقتران ظروف اجتماعية وطبيعية معينة مع ظروف شخصية خاصة

بعض الأفراد في مجتمع معين يؤدي لوقوع عدد ثابت من الجرائم لا يمكن ارتكاب أقل أو أكثر منه «. (محمد عبد الله الوريكات ، 2009، ص 116)

وطبقا لهذا القانون يصل «فيرى» إلى القول بأن كل حدث غير طبيعي أو طارئ «كالجرب ، أو ثورة أو وباء» يؤدي إلى اطراد سريع في معدل الإجرام سرعان ما يعود هذا المعدل إلى حاله السابق حالما يزول الحدث الشاذ .

كما صنف « فيري» المجرمين على خمس أنماط :

- المجرم بالميلاد : criminelnés يمثل النموذج ذاته الذي قدمه « لمبروزو» إلا أن « فيري» يقر بأن هذا المجرم لا ينحرف نحو الجريمة بفعل تكوينه النفسي - الفيزيولوجي فحسب بل هناك عوامل اجتماعية مهمة دفعته للسلوك الإجرامي وهو بذلك يؤكد على فكرة تعدد العوامل الإجرامية وعدم اقتصرها على عامل واحد .

المجرم المجنون: أي من ذوي العاهة العقلية وهو المصاب بمرض عقلي أفقده القدرة على إدراك طبيعة تصرفاته وثنائها ويندفع إلى ارتكاب الجريمة بفعل مرضه العقلي.

يرى « فيري » أن إجرام هذا الشخص «المجرم المجنون» لا يعود لما أصابه من خلل عقلي، وإنما أيضا للوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه دور في دفعه للإجرام .

المجرم المعتاد: crimineld'habitude وهو المجرم الذي اعتاد الإجرام واحترفه بسبب ما أحيط به من عوامل اجتماعية غير ملائمة خاصة في مرحلتي الطفولة والمراهقة فارتكب جريمته الأولى ثم عاود ارتكابها لأكثر من مرة.

المجرم بالعاطفة: criminel passionnel يتسم هذا النوع بالحساسية المفرطة، الانفعال السريع، عدم القدرة على مقاومة بعض الظروف الاجتماعية العارضة فيقدم على ارتكاب السلوك الإجرامي أغلب الجرائم المرتكبة من طرفه هي الاعتداء على الأشخاص «القتل بدافع الغيرة أو الحب».

المجرم بالصدفة : criminel d'occasion

يرجع إجرامه إلى حادث طارئ أو ظرف مر به ، وعجز عن مقاومته كالفقر أو البطالة، يشعر غالبا بتأنيب الضمير والندم.

وانطلاقا من هذا التصنيف أكد «فيرى» على ضرورة إصلاح قوانين السياسة الجنائية فاقترح إلزامية تحييد المجرم المعتاد لحماية المجتمع من خطره وضرورة إعادة تأهيل المجرم بالصدفة اجتماعيا ، والاكتفاء بالتعويض عن جريمة «المجرم بالعاطفة»

تقييم نظرية « فيري »: يعد فيري أول من قدم تفسيراً تكاملياً للظاهرة الإجرامية وذلك بإرجاع الجريمة إلى تضافر أكثر من عامل .

- كما توصل إلى إبراز أهم طرق مكافحة الظاهرة الإجرامية والمتمثلة في الاهتمام بتغيير الظروف الاجتماعية للفرد .
- تقديم «فيرى» تصنيفاً للمجرمين يقوم على أساس نوع العوامل التي تقف وراء الإجمام كان له أثراً في تحديد طبيعة ونوع المعاملة العقابية وظهور التدابير الاحترازية كصورة للجزاء الجنائي .

-إلا أن نظرية « فيري» كغيرها من النظريات لم تخلو من النقد ومن أبرز ما وجه لها :

أخذ على تصنيف «فيرى» للعوامل الإجرامية عدم دقته وعلى سبيل المثال انه اعتبر الإنتاج الزراعي أحد العوامل الطبيعية أو الجغرافية في حين اعتبر الإنتاج الصناعي أحد العوامل التي تتعلق بالبيئة أو بالوسط الاجتماعي .

كما انتقدت نظرية «فيرى» لتمسكها بفكرة المجرم بالميلاد التي نادى بها لمبروزو وكانت محلاً لنقد شديد، هذا بالإضافة لتمييزه بين المجرم بالصدفة والمجرم العاطفي رغم وحدة الخصائص بينهما. (أحمد عبد الله الوريكات ، 2009، ص 119)

- وعيب أيضاً على « فيري» تمسكه بفكرة الحتمية الإجرامية على اعتبار أن هذه الفكرة دخيلة على علم الإجرام ولا تتفق مع كونه علماً تجريبياً تفسيري. كما أخذ على « فيري» أنه طرح نظريته بطريقة آلية ، إذ أنها تفسر الإجرام على أنه تفاعل مجموعة من العوامل الإجرامية تماماً كما يحدث في التفاعلات الكيميائية ومن الصعب التسليم في عالم الواقع بهذه الآلية التي تفسر الظاهرة الإجرامية .

خلاصة:

مشكلة الجريمة والانحراف من المشاكل الاجتماعية الهامة التي تواجه جميع المجتمعات النامية منها والمتقدمة ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل لمواجهتها إلا أنها لا تزال في تزايد مستمر ، والإحصائيات الخاصة بالجريمة دليل على ذلك .

وقد اعتبر إنزال العقوبة بالجاني الأسلوب الأمثل لمعالجة أعراض الجريمة في المجتمع ، لكن الدراسات والأبحاث حول الظاهرة الإجرامية أثبتت فشلها وأثارها السلبية ، فالعقوبة بمفهومها التقليدي لم تف بالغرض ولم تنجح في منع الجرائم ، ومن هنا جاء التركيز على الجانب الإصلاح والتأهيلي وكذا التركيز على نظام بديل لنظام العقوبات يعتمد على التدابير الوقائية في معالجة الجريمة وإصلاح المجرمين .

الفصل الرابع : الشباب ومؤسسة إعادة التأهيل

- تمهيد

1- مفهوم الشباب

2- مفهوم السجن

3- مفهوم السجين

4- أنواع المؤسسات العقابية

5- أساليب المعاملة داخل المؤسسات العقابية

- خلاصة

تمهيد :

شهد مفهوم السجن تطورا عبر مختلف الأزمنة، وتغيرا في أداء وظيفته ، فمن أماكن لإنزال العقاب البدني وتهيب المجرم إلى مؤسسات قائمة على مبدأ إصلاح وتأهيل كل شاب منحرف أو مرتكب لسلوك إجرامي تحت أي ظرف .

فتغيرت التسمية من سجن إلى مؤسسة إعادة التربية والتأهيل ،تعمل على إعادة إدماج النزلاء في أوساطهم الاجتماعية خاصة شريحة الشباب باعتبارها الشريحة الأكثر ارتكابا للجريمة و الأكثر تواجدا بالوسط العقابي .

وعليه سنحاول في هذا الفصل، التعرف على مفهوم السجن، الشباب ، أهم أنواع المؤسسات العقابية وكذا مختلف البرامج التعليمية، إلى جانب التطرق لأهم أساليب المعاملة داخل الوسط العقابي.

1- مفهوم الشباب : اختلف هذا المفهوم لدى الدارسين المهتمين بقضايا الشباب عبر مختلف العصور

وتباينت آراؤهم حول تحديد بداية مرحلة الشباب ونهايتها وفق معايير المجتمع المنتمين إليه . أما في الوقت الراهن

فقد حظي مفهوم الشباب بالعناية دراسة وتحليلا وتفسيرا وذلك في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة في هذا الصدد

تعرف سامية الساعاتي الشباب بقولها : « الشباب ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة

المراهقة، وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي ، والنفسي والبيولوجي واضحة ، ويعد الشباب من أكثر

الشرائح الاجتماعية تفاعلا مع التغير الحادث في المجتمع . (سامية الساعاتي ، 2003 ، ص 15)

يشير المفهوم إلى فئة تتمتع بالقوة، النشاط والفاعلية في بناء المجتمع المعاصر، فالفاعلية التي تشكل لب الحركة،

ومضمون التحديد في النسيج الاجتماعي، تستمد قوتها من فئة الشباب.

2- مفهوم مؤسسة إعادة التأهيل «السجن»: تطور هذا المفهوم عبر العصور المختلفة وتطور وظيفته، إذ في العصور القديمة كان هدف العقوبة، انتقاميا من الجاني وكانت السجون عبارة عن كهوف وأماكن مظلمة وجدت كمعتقلات تنفذ فيها عقوبات بدنية في معظمها تقوم على التعذيب والتنكيل بالجاني. لكن مع ظهور عقوبة سلب الحرية مع بعض الحركات الإصلاحية التي نادى بأفكار إصلاحية خاصة أفكار سيزاربيكاريا (1738-1794) تغير مفهوم السجن وتغير معه الهدف من العقوبة .

2-1 لغة:

- وردت الإشارة إلى كلمة السجن بالقرآن الكريم في قصة سيدنا يوسف « عليه السلام » عند قوله تعالى «
يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير ؟ أم الله الواحد القهار» . (سورة يوسف ، الآية 39)

وكانت هذه الآية حول رؤيا لسيدنا يوسف "عليه السلام" ، وقوله تعالى أيضا « قال رب السجن أحب إلي مما يدعوني إليه ... » ومعناه الشرعي هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه ، سواء كان في بلد أو مسجد أو سجن معد للعقوبة أو غير ذلك . والسجن الحبس ، وصاحبه سجان ، والسجين المسجون . (عبد الفتاح خضر ، 1984 ، ص16)

2-2 اصطلاحا : يقصد بالسجن تلك المؤسسات المعدة خصيصا لاستقبال المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية وسالبة لها وهي تشترك في ذلك مع الحكم بالأشغال الشاقة والاعتقال ، حيث يجرم المحكوم عليهم من الخروج أو متابعة الحياة بشكل عادي وفي أجواء طليقة ، و الحيلولة دون ممارسة أي نشاط ما ، وعادة ما يرتبط بالسجون عدة مفاهيم وتسميات مثل الإصلاحيات ، و مراكز التأديب أو دور الإصلاح والتهديب أو التقويم أو مؤسسات إعادة التربية أو غير ذلك من التسميات .

ويعرف النظام القانوني الجزائري السجن أو المؤسسة العقابية على أنها «هي مكان للحبس تنفذ فيه وفقا للقانون السالبة للحرية ، والأوامر الصادرة عن الجهات القضائية ، والإكراه البدني عند الاقتضاء» .

(المادة 25 ، قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين لسنة 2005)

3- مفهوم السجين: يقصد بالسجين أو الحبيس الشخص الذي وضع في السجن ، ويعرف بأنه الشخص الذي منعت حريته بقصد تعويقه ومنعه من التصرف بنفسه .

و يعرف «ليندافيدوف» السجين بقوله : « المساجين هم من يجرمون من الحرية والتحكم في أنفسهم ، ويفقدون الأمن المدني والعلاقات الإنسانية والعمل الهادف والاتصال بالجنس الآخر » (ليندافيدوف ، 2000، ص 117)

أما المشرع الجزائري فيعرفه بأنه « كل شخص تم إيداعه بمؤسسة عقابية تنفيذاً لأمر أو حكم أو قرار قضائي كما يندرج ضمن فئة المحبوسين الأشخاص المحبوسون مؤقتاً والمحبوسون تنفيذاً للإكراه البدني ».

(وزارة العدل ، 2005)

4- أنواع المؤسسات العقابية: ارتبط تنوع السجون بالهدف المراد تحقيقه من تطبيق العقوبة فبعد ظهور النظريات الحديثة التي تنادي بالحد من قسوة العقوبات وتركيز الاهتمام بشخص المحكوم عليه ، كانت الحاجة ماسة إلى تعديل نظام السجون ، وعليه وجوب تقسيم المؤسسات العقابية على حسب تصنيف المحكوم عليهم بداخلها ، وهكذا تحددت أنواعها تبعاً للنزلاء فنجد .

4-1 المؤسسات العقابية المغلقة: تقوم المؤسسات العقابية المغلقة على فكرة " عزل المحكوم عليهم " عن المجتمع نظراً لخطورتهم ، ويتطلب تطبيق هذه الفكرة أن يكون طابع هذه المؤسسات الرقابة المشددة والتحفظ على المحكوم عليهم وفرض الجزاءات التأديبية بقصد تنفيذ العقوبة عليهم مجزم وإتباع أساليب دقيقة في الحراسة لحفظ الأمن والنظام داخله. (جلال الدين عبد الخالق ، 1999، ص 224)

فالهدف من العقاب في هذه المؤسسات هو الردع والزجر قبل أن يكون التأهيل والإصلاح، لذا كانت هذه المؤسسات هي النموذج الأولي للسجون إذ كان المحكوم عليهم يودعون في الحصون والقلاع، وعليه يبقى هذا النوع من المؤسسات العقابية مخصصاً لأخطار المجرمين. وحسب قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين فإن المؤسسات العقابية ذات البيئة المغلقة تصنف إلى نوعين: مؤسسات ، ومراكز متخصصة .

المؤسسات : وتنقسم هي الأخرى إلى ثلاثة أنواع .

مؤسسات الوقاية: توجد بدائرة اختصاص كل محكمة، وهي متخصصة لاستقبال المحبوسين مؤقتا والمحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لمدة تساوي أو تقل عن سنتين، ومن بقي لانقضاء مدة عقوبتهم سنتان أو أقل، والمحبوسون لإكراه بدني.

مؤسسات إعادة التربية: توجد بدائرة اختصاص كل مجلس قضائي، وهي مخصصة لاستقبال المحبوسين مؤقتا، والمحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية، تساوي أو تقل عن خمس سنوات، ومن بقي منهم لانقضاء عقوبته خمس سنوات وأقل، والمحبوسين لإكراه بدني، أما في ظل الأمر 02172 فإن المدة كانت تساوي أو تقل عن سنة.

مؤسسات إعادة التأهيل: هي مخصصة لحبس المحكوم عليهم من المعتادين الاجرام والخطيرين مهما كانت مدة العقوبة المحكوم بها، والمحكوم عليهم بالإعدام، وفي ظل الامر 02 /72 كانت مؤسسة إعادة التأهيل مكلفة بحسب المحكوم عليهم بأحكام سالبة للحرية لمدة سنة واحدة أو أكثر، و المحكوم عليهم بعقوبة السجن والجائحين المعتادين مهما كانت مدة العقوبة الصادرة بحقهم.

وفي الدراسة الحالية أخذنا مؤسسة إعادة التأهيل « البرواقية » نموذجا.

المراكز المتخصصة: يوجد نوعان من المراكز المتخصصة وهي:

مراكز متخصصة للنساء: وهي مخصصة لاستقبال النساء المحبوسات مؤقتا والمحكوم عليهن نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها، والمحبوسات لإكراه بدني.

مراكز متخصصة للأحداث: وهي مخصصة لاستقبال الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر سنة والمحبوسين مؤقتا والمحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها ويوجد على المستوى الوطني 3

مراكز: سطيف، تيجلابين، وهران. (بريك طاهر، 2009، ص 44، 43)

2-4 المؤسسات العقابية شبه المفتوحة :

واضح من تسمية هذا النوع من المؤسسات العقابية انه يمثل صورة أخرى للمؤسسة العقابية ، أخف وطأة من السابقة . فهي نظام يتوسط نظام المؤسسة المغلقة والمؤسسة المفتوحة ومن أهم مميزاتا أنها تبني خارج المدن في أماكن زراعية أو صناعية ، تشبه الى حد كبير المباني الحكومية من حيث شكلها الخارجي ، تفرض عليها حراسة معتدلة غير مشددة أما المعاملة السجناء فهي أفضل بقليل مما هي عليه في المؤسسات المغلقة .

(إسحاق إبراهيم منصور ، 2006، ص 181) وقد برزت هذه المؤسسات في دول كثيرة أهمها: الولايات المتحدة الأمريكية ، سويسرا ، ايطاليا ، إنجلترا مصرالسويد.

تعتمد هذه المؤسسات على النظام التدريجي ، حيث يودع فيها الأشخاص الذين لا تنفع معهم قيود في إصلاحهم كما أن الثقة فيهم مشكوك فيها ، مما يتيح للمسجون التدرج عبر مراحل من درجة تشتد فيها الحراسة نسبيا ،ومتى ثبت حسن السيرة والسلوك يحول إلى درجة أخف حراسة ،حتى يصل إلى درجة أقرب إلى نظام المؤسسة المفتوحة . يتميز هذا النظام بالمحفزات والبواعث على الثقة لدى النزيل فيعمل على التجاوب مع البرامج التأهيلية . لكن يعاب على هذا النظام، إمكانية هروب المساجين لضعف الحراسة.

3-4 المؤسسات العقابية المفتوحة : تقوم المؤسسات المفتوحة على فكرة الثقة في المحكوم عليه وتتميز بأنها بغير أسوار أو قضبان أو أقفال ، والحراسة فيها ضعيفة ذلك أن نزلائها يحترمون النظام ولا يحاولون الهرب ، اقتناعا منهم بجدوى وجودهم فيها . (جلال الدين عبد الخالق ، 1999، ص 225، 226)

ويرى بعض علماء علم العقاب أن المؤسسات العقابية المفتوحة تعد ميلاد عصر جديد تخنفي فيه الأساليب التقليدية القديمة ولهذا المؤسسات العقابية المفتوحة مزايا عديدة منها :تسبغ على الحياة في المؤسسة جو طبيعي شبيه بالحياة اليومية الطبيعية للفرد ، ولعل الثقة الممنوحة له تزيل أسباب التوتر وتنفي عنه الشعور بالمهانة وعداءه للقائمين على إدارة المؤسسة كما أنها تمد جسور التعاون بينه وبين إدارة المؤسسة من جهة وكذا مع المجتمع الذي يشعره أنه فردا منه .

تقع المؤسسات العقابية المفتوحة عادة في المناطق الريفية حتى يقوم النزلاء بأعمال الزراعة والصناعة المتصلة بها ولا يمنع ذلك من إنشاء بعض الصناعات والحرف المستقلة عن الزراعة والتي تساعد على تدريب كل من المحكوم عليهم على نوع العمل الذي يميل إليه ويطمح إليه بعد خروجه ، غير انه بالنسبة لمعيار الإيداع في المؤسسات المفتوحة فقد ظهر اختلاف في تحديد الضابط الذي يمكن الاعتماد عليه في الإيداع .

(فوزية عبد الستار ، 1985، ص 310)

ولعل هذا التحديد للمؤسسات العقابية المفتوحة هو ما أقره المؤتمر الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في جنيف سنة 1955، حيث طالب بإيداع فيها المحكوم عليهم من المبتدئين بعقوبة قصيرة المدى، فتخلف لدى النزلاء رغبة التأهيل وتقي المحكوم عليه شر التوتر النفسي والأمراض العصبية إلا أنها لا تحقق الردع العام نظرا للمعاملة الحسنة وتقلل من الردع الخاص "سلب الحرية" وأيضا تساعد المحكوم عليه من الهروب .
(فريد عز الدين بن الشيخ ، 1998، ص 42)

4- أساليب المعاملة داخل المؤسسات العقابية: يقصد بأساليب المعاملة بداخل المؤسسات العقابية ما تبذله الإدارة العقابية من وسائل تجاه المحكوم عليهم أثناء تنفيذ العقوبات السالبة للحرية أو الحجز بتلك المؤسسات كنوع من التدابير الاحترازية لتأهيلهم ليكونوا مواطنين صالحين.

وتنحصر هذه الأساليب في عدة أمور هي : الطريقة التي تتبع في تصنيف المحكوم عليهم على أسس علمية ، وما تعده الإدارة العقابية لنزلاء المؤسسة من عمل ، تعليم ، والتهذيب ، والرعاية الصحية والاجتماعية . (إسحاق إبراهيم منصور ، 2006، ص 187)

إذن يخضع المحكوم عليه في المؤسسات العقابية لبرامج إصلاحية وتأهيلية عديدة « تهيئية ، تعليمية ، وتربوية » تطبق عليه بغية علاجه وإعادةه إلى المجتمع عضوا صالحا فيه .

لكن يسبق هذه البرامج نظم تمهيدية كفحص المحكوم عليه ، وتصنيفه .

5-1 الفحص العقابي : يعد خطوة ممهدة لرسم برنامج عقابي للسجين يشمل كافة جوانب شخصيته ، البيولوجية ، النفسية - العقلية ، الاجتماعية ، لذلك يتخذ صورا عدة أهمها :

5-1-1 الفحص البيولوجي : يخضع النزير لفحص طبي أولي مباشرة بعد دخوله المؤسسة العقابية ، يتم من خلالها تشخيص الأمراض البدنية والمزمنة التي قد تكون سببا في عرقلة سير عملية التأهيل كما تكشف هذه الأمراض عن تحديد نوع المعاملة العقابية .

5-1-2 الفحص النفسي : يقوم الأخصائي النفسي بإجراء فحص نفسي أولي بمجرد دخول السجين إلى المؤسسة العقابية ، وذلك للتعرف على نوعية الاضطراب الذي يعاني منه « عقلي ، نفسي ، اضطرابات سلوكية » للتنبؤ بدرجة تكيفه مع الوسط العقابي وكذا التفاعل مع باقي النزلاء ، وذلك باستخدام مجموعة أساليب كالمقابلة ، الملاحظة ، وفي بعض الحالات يقوم الأخصائي النفسي بتطبيق بعض التقنيات العلاجية

للتكفل النفسي بالحالات التي تعاني من اضطرابات نفسية ، كتوجيه النزير للعمل بما يناسب قدراته ويتلاءم مع ظروفه النفسية .

3-1-5 الفحص العقلي : يهدف الفحص للكشف عن الحالة العقلية والعصبية للمحكوم عليه وقد يكون التوجيه للطبيب العقلي انطلاقاً من ملاحظات الأخصائي النفساني بعد الفحص الأولي أو من خلال تكفله النفسي بالحالة.

2-5 تصنيف المحكوم عليهم : يقصد بالتصنيف تقسيم المحكوم عليهم إلى فئات معينة طبقاً للسن ، الجنس ، نوع الجريمة ، والعقوبة ، ومدتها والعود ، والحالة الاجتماعية ، وتوزيعهم وفقاً لذلك في مختلف المؤسسات العقابية لإخضاعهم للمعاملة العقابية الملائمة للتأهيل .

ويقوم هذا التصنيف على عدة أسس :

النوع : بمعنى الفصل بين الرجال والنساء ووضع كل نوع في مؤسسة عقابية خاصة به .

السن : هو الفصل بين فئات صغار السن " الأحداث " والكبار ولذلك وجدت مراكز الأحداث ، وهذا تجنباً لتأثير الكبار على الصغار .

السوابق القضائية : يتم تصنيف المحكوم عليهم إلى فئات ، مبتدئين الذين ارتكبوا جريمة لأول مرة وأخرى من متعادي الإجرام .

فالمبتدئين يكونون أكثر مرونة وأكثر تقبلاً للتأثير الصالح ، فتوجه اليهم معاملة عقابية خاصة .

مدة العقوبة : يقصد بهذا المعيار ضرورة الفصل بين المحكوم عليهم بعقوبة طويلة المدى عن أولئك المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة ، وذلك لكون أفراد الطائفة الأولى أكثر خطورة من أفراد الطائفة الثانية وعليه تحظى ببرامج تأهيلي وإصلاحي أكثر كثافة .

الحالة الصحية : هذا المعيار مؤداه التفرقة بين الأصحاء والمرضى ، وذلك لكون الصحة والمرض يترتب عليها ملائمة برامج الرعاية الصحية والعلاج ، وكذا تتوقف عليها ممارسة الرياضة العنيفة أو البسيطة للمحكوم عليهم .

3-5-3 التعليم والتهديب : أثناء تنفيذ المحكوم عليه مدة عقوبته داخل المؤسسة العقابية يخضع لبرامج إصلاحية متنوعة تشرف على تنفيذها الإدارة العقابية وتقود في النهاية إلى تأهيله وتقويمه . وأبرزها : التعليم والتهديب .

1-3-5 التعليم : يقصد بالتعليم ، تلقين الإنسان دروس جيدة وتزويده بمعلومات جديدة .

وقد كشفت دراسات علم الإجرام عن وجود علاقة ما بين الأمية والانحراف ولا جدال في أن تعليم المجرمين يسمح باستئصال أحد عوامل الانحراف فيهم ، يضاف إلى ذلك أن التعليم يساعد على تنمية المبادئ والقيم الخلقية السامية والإمام بمختلف الحقوق والالتزامات في المجتمع ، مما ينعكس على شخصية الفرد سواء من حيث التكيف الاجتماعي داخل المؤسسة أو خارجها .

(عبد الفتاح محمد دويدار ، مایسة أحمد النیال ، 2005، ص443)

ويمكن القول أن التعليم له دور هام في تأهيل المحكوم عليه وإصلاحه ، فهو يساعده على التكيف مع أقرانه في المؤسسة العقابية ومع العاملين فيها بيسر ، لما له من أثر إيجابي في توسيع مداركه وتنمية قدراته ، فيخلق لديه التفكير الهادي بعواقب السلوك الإجرامي مما يدفعه للابتعاد عنه مستقبلا ، كما أن التعليم يمكنه من استغلال فراغه بما هو نافع ومفيد ، وبالتالي ينأى به التفكير في الإجرام سواء مع نفسه أو مع الآخرين كما يدفع من مستواه الثقافي وتنمية المبادئ والقيم السامية لديه ، ويعرفه بما له من حقوق وما عليه من واجبات .

(محمد عبد الله الوريكات ، 2009، ص412)

- والتعليم داخل المؤسسات العقابية على نوعين :

-تعليم عام: ويشمل الكتابة، القراءة ، وهو إجباري .

- تعليم فني: ويتمثل في تعليم السجناء بعض الأنشطة والمهن التي تتفق مع رغبتهم لتمكينهم فيما بعد كسب رزقهم .

- وتتمثل وسائل التعليم في المؤسسات العقابية في :

- إلقاء الدروس والمحاضرات وذلك عن طريق معلمين تستخدمهم المؤسسة العقابية ، أو متطوعين من المحكوم عليهم الذين لهم دراية بالتدريس .

- توزيع الصحف والمجلات على المحكوم عليهم : ويتم ذلك عن طريق إدارة المؤسسة ، وذلك لضمان الاتصال المستمر بالمحيط الخارجي ، فيسهل عليهم التكيف مع المجتمع بعد انقضاء العقوبة .

- إنشاء مكتبة داخل المؤسسة ، وهي وسيلة مهمة لنشر التعليم بين المحكوم عليهم ، تحتوي على كتب ثقافية ، تروحية، دينية .

أما التكوين فيتم داخل المؤسسة العقابية أو في معامل المؤسسات العقابية ، أو في الورشات الخارجية أو في مراكز التكوين المهني .

(قانون تنظيم السجون ، مادة 95)

5-3-2 التهذيب: يقصد به غرس وتنمية القيم المعنوية في الإنسان وتنمية هذه القيم فيه ، وقد تكون هذه القيم دينية أو خلقية .

5-3-2-1 التهذيب الديني : ثبت علميا أن انعدام أو ضعف الوازع الديني قد يكون عاملا إجراميا بالنسبة لبعض المحكوم عليهم ، ولذا تكون تنمية هذا الوازع ضرورة حتمية ويقصد بالتهذيب الديني غرس المبادئ والقيم الدينية التي تحفز على فعل الخير وتنهى عن أفعال الشر كما تذكر بقدرة الله تعالى وعدله ، ثوابه وعقابه ، ويقوم بهذه المهمة رجال الدين " أئمة " يعينون من طرف الإدارة العقابية .

ويتم التهذيب الديني عن طريق إلقاء المحاضرات والمناقشات الجماعية والإجابة على استفسارات النزلاء وإقامة الشعائر الدينية . كما يجب أن تزود مكتبة المؤسسة بكتب ومجلات دينية للاطلاع والاستفادة منها .

(علي عبد القادر القهوجي ، 1988 ، ص 323)

5-3-2-2 التهذيب الخلقى : يقصد به غرس القيم الخلقية في نفس المحكوم عليه حتى تتشبع نفسه بمكارم الأخلاق فيتجنب الإجرام .

يقوم بهذا الدور مهذب متخصص في علم النفس أو الاجتماع لأن الأمر يتطلب فهم شخصية النزيل ، وتوجيهه إلى حل مشاكله وإلى تنمية إحساسه بالمسؤولية تجاه نفسه ومجتمعه .

5-4 الرعاية الصحية والاجتماعية: يقصد بأساليب الرعاية الصحية والاجتماعية للمساجين بيان ما يجب أن تبذله المؤسسة العقابية نحو النزلاء فيها باعتبارهم آدميين من مراعاتهم من الناحية الصحية وأيضا من الناحية النفسية والاجتماعية. (إسحاق إبراهيم منصور ، 2006 ، ص 199)

ولا تقتصر الرعاية الصحية على علاج المرض المحكوم عليهم ، وإنما تشمل أيضا اتخاذ الاحتياطات اللازمة للوقاية من الأمراض التي يمكن أن تنتشر في الوسط العقابي .

وتأخذ الرعاية أسلوبين: أسلوب وقائي، وآخر علاجي.

خلاصة :

إذا كان الوسط العقابي يعد فضاء يعكس حقيقة الملامح الكبرى لواقع الجنوح في المجتمع، من حيث طبيعة الأفراد المعرضين للوقوع في الإجرام، فإن الإحصائيات تفيد أن 59 بالمائة من المساجين لا تزيد أعمارهم عن 30 سنة و84 بالمائة من مجموع المساجين لا يتعدى مستواهم الدراسي مستوى التعليم الأساسي وإن النسبة الغالبة تنحدر من منحنيات المدينة وتجاعيدها .

إن أهم ما يمكن استنتاجه من خلال قراءة الإحصائيات العقابية هو، أن الانحراف يطال في غالبه شريحة الشباب دون الثلاثين سنة، وممن ينحصر مستواهم التعليمي، بين الأمية والمستوى التعليمي المحدود والضعيف، وهو مؤشر عن خطورة الجهل والأمية على السلوك و الأخلاق .

وبناء على هذه المعطيات، كان لزاما على وزارة العدل أن تجتهد في تشجيع التعليم والتكوين والتشغيل ونشاطات الترفيه داخل المؤسسات العقابية..

(كلمة السيد وزير العدل السابق الطيب بلعيز ، 2005، ص15)

وبرغم تطور نظرة المجتمعات للمساجين من جهة، والجهود المبذولة من طرف الدولة لإصلاح السجون وتغيير السياسة العقابية من جهة ثانية، إلا أن السجن يبقى تجربة سلبية في حياة الفرد لها تأثير بالغ على حياته النفسية والاجتماعية .

الجانب التطبيقي

الفصل الخامس : إجراءات الدراسة

الميدانية

- تمهيد

1- منهج الدراسة

2- حدود الدراسة

3- عينة الدراسة وكيفية اختيارها

4- أدوات الدراسة

5- الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

تمهيد:

بعد تطرقنا إلى الجانب النظري للدراسة انطلاقاً من طرح إشكالية الدراسة ثم تناول موضوع الاغتراب النفسي الاجتماعي وكذا موضوع الجريمة إضافة إلى تخصيص فصل للشباب والسجن.

نصل الآن إلى الجانب الميداني الذي من خلاله يسعى الباحث التأكد من صحة الفرضيات المقترحة في بداية البحث وهذا من خلال إتباع منهجاً مناسباً لطبيعة موضوع الدراسة وأدوات جمع البيانات تناسب العينة المراد تناولها بالدراسة في إطار مجال زمني ومكاني محدد، وذلك بغية استخلاص النتائج المرجوة .

1- منهج الدراسة :

إن الدراسة الأكاديمية تستوجب الاعتماد على الأساليب التقنية المعتمدة من قبل العلماء ومن بين هذه الأساليب منهج علمي يؤطر الدراسة ويحدد كفاءات بناءها قصد استخراج المعلومات من مصادرها الأصلية والثانوية ولذلك يعتبر المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة قضية ما لتحديد الأسباب والنتائج الوصول إلى حقيقة علمية، فالمناهج تختلف باختلاف المواضيع المدروسة.

ونظراً لطبيعة موضوع الدراسة، ومحاولة منا لفهم واقع الشباب الجزائري وخاصة السجناء منهم، ارتأينا استخدام المنهج «الوصفي التحليلي» في تناول مشكلة البحث واختبار فرضياته، وذلك باعتباره المنهج المناسب في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر وذلك من حيث خصائصها، أشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة بها .

إضافة إلى أن المنهج الوصفي لا يقتصر على جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تحليل هذه البيانات والمعلومات والتفسير العميق لها وسبر أغوارها واستخلاص الحقائق والتعميمات التي تساهم في تراكم وتقديم المعرفة الإنسانية. (ربحي مصطفى عليان ، 2000، ص 36)

02- حدود الدراسة: يعد تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية التي لا يمكن إغفالها في أي دراسة، فمن خلالها يتم التعرف على المنطقة التي أجريت بها الدراسة، والأفراد المبحوثين - عينة الدراسة - بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة، وقد اتفق كثير من الدارسين والمشتغلين في مناهج البحث على أن لكل دراسة مجالات رئيسية ثلاث هي: المجال الجغرافي، المجال البشري، وكذا المجال الزمني .

1-2- المجال الجغرافي : لكي يتمكن الباحث من النجاح في مهامه، لابد أن يكون لديه قدر كاف من المعرفة عن المجتمع الذي سوف تجري فيه الدراسة العلمية، للتوصل إلى نتائج وتوصيات تساعد في التخطيط للمجتمع، وقد حددت الباحثة مؤسسة إعادة التربية والتأهيل - البرواقية - كمجال جغرافي للدراسة .

تقع مؤسسة إعادة التربية والتأهيل - البرواقية - التابعة إداريا لمجلس قضاء المدينة على بعد 03 كلم عن وسط المدينة على الطريق رقم 18 اتجاه ولاية البويرة مترعة على مساحة إجمالية تبلغ ، 29.25 هكتار ، ونشير إلى أن المؤسسة قديمة المنشأ حيث يعود تاريخ بنائها إلى الفترة الاستعمارية وبالضبط بتاريخ 1853 وهذا ما أثبتته وأشارت إليه الدراسات التاريخية .

شهدت المؤسسة في الآونة الأخيرة الكثير من التحولات والتغيرات على جميع الأصعدة ،خاصة من ناحية نمط البناء والهياكل والمرافق الإدارية ، مما يجعلها تتوافق مع قدرتها الاستيعابية التي تفوق 2300 نزيل في حالاتها القصوى .

ونظرا لموقعها الاستراتيجي من جهة «منطقة وسط» وكذا توافرها على جميع المرافق الضرورية لضمان تلبية حاجات النزيل أثناء قضاائه فترة عقوبته، فقد أصبحت مركز عبور بين مختلف المؤسسات شمال «حراش، باب جديد، بلدية « جنوب « أغواط ، حلفة ، عين وسارة...» شرق «بويرة، برج بوعرييج، بجاية... غرب «شلف...» .

2-2-المجال الزمني ونقصد به الفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة الميدانية، أي مرحلة جمع البيانات من مجتمع البحث وتفريغها، وقد استغرقت الباحثة في ذلك فترة زمنية تمتد من تاريخ 2013/05/07 إلى غاية 2013/08/02 تم خلالها توزيع المقياس على عينة البحث وجمع البيانات .

2-3- المجال البشري : ويقصد به مجموعة الأفراد أو الجماعات التي سيجرى عليهم البحث، وقد اقتصرت الدراسة في مجالها البشري على عينة تتكون من 210 شاب ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 سنة و تم إيقافهم بالمؤسسة العقابية بموجب ما تمليه المواد القانونية، بعد ارتكابهم لسلوكيات إجرامية(سرقة ، تجارة مخدرات، قتل عمدي)، مست مصالح الافراد والمجتمع.

3- عينة الدراسة وكيفية اختيارها:**3-1- تحديد الجمهور الأصلي للدراسة :**

يعتبر الإطار المرجعي للباحث في اختيار عينة البحث ويشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة وقد يكون هذا الإطار مجتمعاً كبيراً أو صغيراً. وقد يكون قوائم أسماء أفراد أو مدارس أو معسكرات، ولكل منها طبيعة تميزها عن غيرها ينبغي أن تراعى عند الاختيار. (عقيل حسين عقيل، 1999، ص24) أما المجتمع الإحصائي الأصلي المستهدف من خلال دراستنا فهو « مجموع الشباب المرتكب لسلوكيات إجرامية، المتراوح أعمارهم بين 18 سنة و35 سنة والموقوفين بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالبروقية وذلك تنفيذاً لأوامر وقرارات قضائية صادرة بحقهم جراء ما اقترفوه من أفعال إجرامية .

تجدر الإشارة إلى تباين مستوى السجناء العمري والتعليمي والحالة المدنية العائلية والمهنية ، وكذا نوع الجريمة المرتكبة ومن حيث المدة المحكوم بها على كل سجين .

يوجد بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل - البروقية - حوالي أكثر 2300 نزيل بمختلف أعمارهم ووضعياتهم (المحكوم عليهم نهائياً، المحبسون مؤقتاً، المحبسون تنفيذاً لإكراه بدني) منهم المقيم ومنهم العابر للمؤسسات أخرى، منهم القانون العام ومنهم القانون الخاص .

وانطلاقاً من اختيار الدراسة لشريحة الشباب الجرم كموضوع بحث لجأت الدراسة إلى المؤسسات العقابية باعتبارها المكان المتوافر على عينة البحث ، و عليه فإن مجتمع البحث سيقصر على شريحة المحكوم عليهم بأحكام نهائية واستبعاد جميع المساجين الذين هم تحت الحبس المؤقت أو المحكوم عليهم في قضايا مدنية أو إكراه بدني .

3-2- ضبط شروط اختيار العينة :

هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ، ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع البحث الأصلي .

(محمد عبيدات وآخرون ، 1999 ، ص 84)

ويؤكد علماء المنهجية المبدأ العام الذي يقول كلما مثلت العينة المجتمع الأصلي تمثيلاً صادقاً كلما حققت الأهداف التالية:

- إمكانية تعميم النتائج.

- اختبار الفروض وإجابة أسئلة البحث.

- تطبيق المعالجات الإحصائية بدقة .

- قلة احتمال قبول الفروض الصفرية.

يلجأ الباحث إلى عملية التعيين أو المعاينة لصعوبة دراسة المجتمع الأصلي بأكمله والإمام بجميع خصائص وحداته وفي هذا الصدد يقول موريس أنجلس «إن الكمال في البحث العلمي هو أن تستعلم لدى كل عناصر مجتمع البحث الذي نهتم بدراسته ، إلا انه كلما أصبح ذلك صعباً .. لا بد أن نقوم إذن بسحب عينة من الأفراد .» (موريس انجلس ، 2004 ، ص 301)

- تقتصر عينة الدراسة على فئة الذكور . وذلك باعتبار المؤسسة مكان إجراء الدراسة تستقبل فئة المحكوم عليهم ، مرتكبي سلوكيات إجرام على اختلاف مدة العقوبة ودرجة الخطورة . من جنس الذكور دون الإناث .

- راعت الباحثة في اختيارها لعينتها طبيعة كل منالموضوع ومجتمع الدراسة.

1- تحديد المجتمع الإحصائي: المجتمع الإحصائي المستهدف من خلال الدراسة هو : مجموع الشباب المرتكب لجرائم «قتل عمدي، سرقة، تجارة مخدرات» والمسجون بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل - البروقية - وقد استندت الباحثة في تحديد حجمه على معيارين هما :

على أساس العمر: تم اختيار فئة الشباب المتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة واستبعاد باقي الفئات العمرية بما يضمن تحقيق الهدف الرئيسي للبحث «الاغتراب النفسي الاجتماعي لدى الشباب المجرم» .

نوع الجريمة المرتكبة : لاحظنا من خلال الدراسة الاستطلاعية وجود العديد من الجرائم المرتكبة من طرف الشباب تتباين في نوعها و درجة خطورتها وعليه لجأت الدراسة إلى حصر عينة دراستها في جرائم « السرقة، تجارة المخدرات ، القتل العمدى » على اعتبارها الجرائم الأكثر شيوعاً وارتكاباً من طرف الشباب .

- وسعيا منها لضبط عينة البحث ضبطا دقيقا قمنا باستبعاد بعض الفئات
- فئة القضايا الخاصة «إرهاب»
- فئة الأجانب «جنسية غير جزائرية»
- فئة المحكوم عليهم مؤبد .
- فئة المحكوم عليهم بالإعدام .
- فئة العابرين .
- إضافة إلى قضايا أخرى .

وبالتالي تحصلنا على عينة قوامها 460 شاب ممن تتوفر فيهم شروط المعاينة المتمثلة أساسا في :

- أن يكون النزير شاب يتراوح عمره بين 18 و 35 سنة .
- أن يكون محكوم عليه نهائيا.
- أن يكون مقيم بالمؤسسة العقابية .
- أن يكون مرتكب إحدى الجرائم « السرقة ، تجارة المخدرات ، القتل العمدي»
- يمثل العدد المتحصل عليه العدد الكلي لأفراد عينة الدراسة الاولية ، وبما أنه محدد و كبير نسبيا يصعب الإمام به وتناوله كاملا بالدراسة ، نظرا للالتزام بالوقت من جهة والتكاليف المادية من جهة أخرى فقد عمدنا إلى أخذ عينة ممثلة.

واستنادا إلى الجداول الجاهزة التي تساعد الباحث في تحديد حجم العينة والتي وضعها بعض المتخصصين في علم الإحصاء والعينات نجد أن العينة المناسبة لتمثيل مجتمع مكون من 460 مفردة يقابلها $s=210$. (سامي ملحم ، 2000، ص 153)

وعليه يكون حجم العينة المختار هو : 210 شاب .

03- حجم العينة و كيفية اختيارها :

بما أن هدف البحث هو تشكيل عينة تمثل مجتمع الدراسة تمثيلا جيدا مع إعطاء فرص متساوية لكل الوحدات في تمثيل المجتمع الإحصائي وسعيها منها لتحقيق أغراض البحث، عمدت الباحثة إلى اختيار العينة المذكورة بالطريقة العشوائية الطبقية، و اتبعت في ذلك الخطوات التالية :

- بعد تحديد أفراد المجتمع الإحصائي والمكون من 460 مفردة تتوزع كما يلي :

جدول رقم (01) : يوضح توزيع افراد العينة الاولية

نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية
سرقة	180	39.130%
تجارة مخدرات	186	40.434%
قتل عمدي	94	20.434%
المجموع	460	100%

- قمنا بتحديد حجم العينة الممثلة والمراد إخضاعها للدراسة مكونة من 210 شاب .

- قمنا بترتيب أفراد كل فئة على حدى وترقيمها تنازليا «على أساس رقم القيد للنزول» أي بالاستناد إلى تاريخ الدخول وقد ساعد في ذلك القوائم الإحصائية لعدد النزلاء بالمؤسسة .

في قصاصات ورقية قمنا بترقيم أفراد كل فئة بهذا الترتيب :

- جريمة السرقة من 01 إلى 180.

- جريمة تجارة المخدرات من 01 إلى 186 .

- جريمة القتل العمدي : من 01 إلى 94.

قمنا بتحريك القصاصات وسحب العدد المناسب من كل فئة أي 80 مفردة من فئة جرائم السرقة و75 مفردة من فئة جرائم المخدرات وكذا 55 ممن ارتكبوا جرائم القتل العمدي .

- هذا ونشير إلى تعرض عينة البحث لبعض التغيرات الطارئة أدت إلى استبعاد 12 مفردة « 04 تجارة مخدرات ، 02 قتل عمدي ، 06 سرقة » وذلك بسبب :

- التحويلات المفاجئة والتي تشهدها المؤسسة من حين إلى آخر وهذا لأجل تحقيق التوازن بين المؤسسات العقابية أو يكون التحويل لأغراض أمنية بحتة .

- الخروج من السجن إلى الحرية بعد انقضاء فترة العقوبة ، خاصة مع تزامن فترة التطبيق مع الاستفادة من العفو الرئاسي جويلية 2013.

- هذه التغيرات الطارئة جعلتنا نعود إلى حجم العينة الأولية ونعاود سحب العدد الناقص من المفردات لأجل استفاء العدد المطلوب للدراسة بنفس الشروط المعتمدة سابقا .

تتكون إذن عينة الدراسة من 210 شاب نزيل أي ما يعادل نسبة 45.65 %

من مجتمع العينة الأولي . تتوزع كما يلي :

جدول رقم (02) : يوضح توزيع افراد عينة الدراسة

نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية
سرقة	80	38.1%
تجارة مخدرات	75	35,7%
قتل عمدي	55	26.2%
المجموع	210	100 %

ونشير إلى أن التوزيع كان على أساس الجريمة الأكثر ارتكابا من طرف شباب أفراد العينة .

خصائص عينة الدراسة :

الجدول رقم (03) : يوضح توزيع المبحوثين حسب السن.

النسبة المئوية	التكرارات	السن
19.0%	40	18 إلى 23 سنة
31.0%	65	24 إلى 29 سنة
50.0%	105	30 إلى 35 سنة
100%	210	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نصف المبحوثين يتراوح سنهم من 30 إلى 35 سنة ونسبة (31%) منهم يتراوح سنهم من 24 إلى 29 سنة في حين يمثلون المبحوثين الذين يتراوح سنهم من 18 إلى 23 سنة نسبة (19%) فقط.

ومنه يمكن القول أن أكثر من ثلاثة أرباع من الشباب المجرم يفوق سنهم 23 سنة، أي أنهم في سن الرشد وهذا يعني أن الكبار في السن هم الأكثر ارتكابا للجريمة من الصغار.

الجدول رقم (04) : يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي.

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي
1.0%	2	دون مستوى
23.3%	49	ابتدائي
55.7%	117	متوسط
14.8%	31	ثانوي
5.2%	11	جامعي

بين الجدول رقم (04) توزيع أفراد العينة حسب مستوى التعليم إذ أن غالبيتهم من ذوي المستوى المتوسط والابتدائي، إذ بلغت نسبتهم 55.7% و 23.3% على التوالي، أما الشباب ذوي المستوي الثانوي فلم تتجاوز نسبتهم 14.8% في حين سجلت أحفظ النسب لدى الشباب الجامعي ودون المستوى بـ 5.2% و 1% على التوالي .

ومنه نستنتج أن مستوى التعليم لغالبية أفراد العينة يتراوح ما بين المتوسط، الابتدائي، وكذا الثانوي بمجموع 93.8%، وهي المستويات الأكثر ارتكابا للجريمة .

الجدول رقم (05) : يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية.

الحالة العائلية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	183	87.1%
متزوج	22	10.5%
مطلق	4	1.9%
أرمل	1	0.5%

يتضح من خلال الجدول رقم (05) أعلى نسبة من أفراد عينة البحث " أعزب " إذ بلغت نسبتهم 87.1% من إجمالي عينة البحث، في حين نسبة المتزوجين بلغت 10.5%، كما تبين أن ما نسبته 1.9% من أفراد العينة هم مطلقيين في حين سجلت فئة الأرامل أخفض النسب بـ 0.5% وعليه يمكن القول أن الشباب غير المتزوج " أعزب " أكثر ارتكاب للسلوك الإجرامي.

الجدول رقم (06) : يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة المهنية.

الحالة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
عامل	119	56.7%
بطال	91	43.3%
المجموع	210	100%

يبين جدول رقم (06) أن النسبة المؤوية للشباب العاطل عن العمل في ضوء العينة المدروسة لا تتجاوز 43.3% ، بينما الشباب الذي يزاول مهنا سواء رسمية حكومية أو مهنا حرة فتقدر نسبتهم بـ 56.7% وتدل هذه النتيجة عن التوزيع غير العادل لفرص العمل والتي قد تكون سببا في ارتكاب السلوك الإجرامي .

الجدول رقم (07): يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى المعيشي.

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى المعيشي
12,9	27	ضعيف
77,1	162	متوسط
10	21	جيد
100	210	المجموع

يلاحظ من خلال الجدول الممثل للمستوى المعيشي للسجناء المبحوثين ، أن معظم أفراد مجتمع الدراسة ينتمون لأسر متوسطة المستوى وذلك بنسبة 77.1% ، في حين ينحدر ما نسبته 12.9% من أسر ضعيفة المستوى في حين لم يتعدى المستوى الجيد نسبة 10% .

ومنه نستنتج أن الظروف الاجتماعية المتدهورة لشباب كالفقر ، وانخفاض القدرة الشرائية تدفع بالشباب إلى ارتكاب الجريمة .

الجدول رقم (08) : يوضح توزيع المبحوثين حسب السوابق القضائية.

النسبة المئوية	التكرارات	السوابق القضائية
50.5%	106	ابتدائي
49.5%	104	انتكاسي
100%	210	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن النسب توزعت تقريبا مناصفة بين الابتدائيين والانتكاسيين فقط ارتفاع طفيف لصالح الشباب الابتدائيين أي لأول مرة يدخل السجن إذ نسبة 50.5% مقابل 49.5% انتكاسيين أي الشباب الداخل للسجن لأكثر من مرة .

الجدول رقم (09): يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع الجريمة.

نوع الجريمة	التكرارات	النسبة المئوية
القتل العمدي	55	26.2%
تجارة المخدرات	75	35.7%
السرقه	80	38.1%
المجموع	210	100%

من خلال الجدول رقم (09) تبين أن جريمة السرقة الأكثر انتشارا وارتكابا لدى عينة المبحوثين بنسبة تقدر بـ 38.1% ثم جريمة تجارة المخدرات بنسبة تقدر بـ 35.7% وفي الأخير تعتبر جرائم القتل الأقل ارتكابا من طرف الشباب إذ تقدر النسبة بـ 26.2%.

الجدول رقم (10): يوضح توزيع المبحوثين حسب مدة العقوبة.

مدة العقوبة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 6 سنوات	59	28.1%
6 إلى 10 سنوات	98	46.7%
11 إلى 15 سنة	28	13.3%
16 سنة فأكثر	25	11.9%
المجموع	210	100%

أظهرت بيانات الجدول رقم (10) أن ما نسبته 46.6% من أفراد العينة مدة عقوبتهم تتراوح من 6- 10 سنوات ، في حين أن من كانت مدة سجنهم أقل من 6 سنوات فتمثل 28.1% في حين سجلنا أخفض

النسب للفئات المحكوم عليهم بعقوبات طويلة المدة من 11-15 سنة ، والأكثر من 16 عاما ، إذ تقدر بـ 13.3%، 11.9% على التوالي من إجمالي أفراد العينة. وتعود هذه المعطيات إلى طبيعة المؤسسة التي تمثل مجتمع دراستنا ، من صنف المؤسسات إعادة التأهيل التي تستقبل في الأغلب جرائم من نوع جنائيات ، أحكامها في أغلبها تتجاوز 05 سنوات .

4- أدوات جمع البيانات : أداة الدراسة مصطلح منهجي يعني الوسيلة التي نجمع بها المعلومات اللازمة للإجابة على أسئلة البحث واختبار فروضه.

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع من جهة والتفاعل المباشر مع عينة الشباب المرتكب لمختلف الجرائم والقابع بالسجن من جهة أخرى بحكم مهنة الباحثة كأخصائية نفسانية بالوسط العقابي ، وبناءا على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في الدراسة. لجأنا إلى تطبيق مقياس الاغتراب النفسي الاجتماعي باعتباره الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف البحث ولضمان تغطية جميع متغيرات الدراسة. وقد تم ذلك على عدة مراحل :

- وصف المقياس وطريقة تصحيحه : انطلاقا من فكرة أن الخصائص النفسية لا تقاس قياسا مباشرا وإنما يستدل عليها من أداء الفرد في موقف اختياري معين. ومن أجل قياس مستوى الاغتراب النفسي - الاجتماعي لدى فئة الشباب المجرم سعت الباحثة لبناء مقياس يتناسب مع متطلبات الدراسة وتحقيق أهدافها، وقد مر إعداد هذا المقياس من طرف الباحثة بعدة مراحل:

01 مراحل تصميم المقياس :

1-1 الاطلاع على الدراسات السابقة : بعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الشعور بالاغتراب وأساليب قياسه ، اتضح أن هناك اتفاقا حول عدة أبعاد لهذا المفهوم وجدت متكررة وأكثر تداولاً في بناء مقاييس الاغتراب وهي الأبعاد الخمس التي أشار إليها «ملفن سيمان» في تحليله لظاهرة الاغتراب النفسي التي نشرها في دورية مراجعات علم الاجتماع الأمريكية سنة 1959 وهي:

«العجز ، اللامعنى ، اللامعيارية ، العزلة الاجتماعية ، الغربة عن الذات»

لكن هذا لم يمنع بعض الباحثين من الاجتهاد واستدخال أبعاد جديدة إضافة إلى ما قدمه «ملفن سيمان» (1959)، فنجد من أضاف بعد التشيؤ، واللاهتف، ومنهم من أضاف التمرء، ألالانتماء وأخر أضاف بعء ءءم الإءساس بالقيمة ومركزية الءاء، وكذا ضعف الءءءن .

و فء ءضم الءبائن الواضح ءول مفهوم الاغءراب وءءءء أبعاءه، لءأنا إلى انءقاء أكءر الأبعاء انءشارا، وأهمفة وءعبءرا عن ظاهرة الاغءراب وملائمة مع مءال الءراسة، وهف «الشعور بالءءز، اللامعنى، اللامعيارفة، العزلة الاءءماعفة، العربة عن الءاء».

1-2- الإءلاع على بعض مءافس الاغءراب النفسف:

بعء الإءلاع على مءافس الءراسات السابقة لظاهرة الاغءراب وءءنا أن معظمها ءء صمم لءفاس مسءوى الاغءراب لءى عفة طلبة الءامعة أو الءالفة بالمهءر، لءا ارءأء الباءة ضرورة بناء مءافس ءعكس عباراء بنوءه سماء عفة الشباب ومءطلباءها وانءغالاءها، بعء ءبف وءكفف بعض العباراء الوارءة فف المءافس المءلع علفها بما فءءم الءراسة وفءءق أهءافها.والءءول الموالف فوضء هءه المءافس ءسب الاءءمفة.

الءءول رقم (11): فوضء المءافس المءلع علفها ءسب الاءءمفة

الرقم	اسم المءافس	مءء المءافس	السنة
01	مءافس الاغءراب لءى طلاب الءامعة	صالءبن إءراهفم الصنعف	2002
02	مءافس الاغءراب للمرءلة الءامعفة	عاءل بن مءمء العقفلف	2004
03	مءافس الاغءراب الوءففف	منصورفن زاھف	2007
04	مءافس الاغءراب النفسف لءى الطلبة المءاففن سمعفا	عبءه سعفء مءمء أءمء الصنعافف	2009
05	مءافس الاغءراب لءى الءالفة بالمهءر	ناصر بن ءهز بن عاءق الءرفف	2010
06	مءافس الاغءراب الءقافف	نوف إءمان	2012

1-3 الدراسة الاستطلاعية :

تعد الدراسة الاستطلاعية أمراً ضرورياً في كثير من البحوث ، إذ تزيد من معرفة موضوع الدراسة وكشف جوانبه المختلفة كما تتيح للباحث فرصة التأكد من الخصائص السيكومترية للمقاييس (صدق - ثبات) وعليه قمنا باستطلاع آراء 30 نزيرل مقيم بالمؤسسة حول موضوع الدراسة .

وقد تم تطبيق هذه الاستمارات من خلال مقابلات فردية . والتي تعد خطوة رئيسية في بناء المقياس .

1-4 إجراء عدة مقابلات مع بعض أفراد العينة السجناء :

يمكن تعريف المقابلة بأنها عبارة عن محادثة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف الدراسة. ومن الأهداف الأساسية للمقابلة الحصول على البيانات التي يريدها الباحث بالإضافة إلى التعرف على ملامح أو مشاعر أو تصرفات المبحوثين في مواقف معينة .(محمد عبيدات وآخرون ، 1999، ص55)

وقد عمد البحث إلى إجراء عدة مقابلات مع عدد من أفراد عينة الدراسة للتعرف على أهم خصائصهم والوقوف على انشغالاتهم ورصد أهم متطلباتهم، لذلك لجأنا بعد تناول المعلومات الأولية للشباب النزيرل إلى التطرق إلى أهم علاقاته الاجتماعية وأهم محدداتها. بدأ بالأسرة ثم المدرسة ثم المجتمع بمختلف مؤسساته وهياكله ومنظماته.... ودرجة انتمائه الاجتماعي، ومدى حفاظه على معالم هويته الذاتية والاجتماعية والتمسك بها.

وقد أردنا من خلال تحديد محاور المقابلة التعرف على المعيش النفسي لهؤلاء الشباب ومعرفة الأسباب الكامنة وراء الشعور بالعجز والدونية والسلبية وكذا الإحباط والانسلاخ الذاتي وفقدان الشعور بالانتماء للمجتمع . في صورة عكسية لما يجب أن تكون عليه هذه المرحلة من قوة واندفاعية ، ورغبة في التفوق وإثبات وتحقيق الذات ، بمستوى طموح جامع . وتفاؤل بالمستقبل ...

كما حاولنا من خلال صياغة أسئلة المقابلة الإمام بالأسباب والعوامل الدافعة بفئة الشباب إلى الوقوع في برائين السلوك الإجرامي على اختلاف درجاته واتخاذ أسلوباً لتغيير أوضاعه، وإثبات وجوده.

سعيًا من خلال دليل المقابلة إلى صياغة أسئلة تتيح للمبحوث فرصة التعبير عن طموحاته وآفاقه المستقبلية وتأملاته ودرجة تأنيب الضمير لديه ومدى تأثير السجن في مسار حياته ومخططاته .

المقابلة كانت نصف موجهة في أغلب أسئلتها لضمان عدم الخروج عن حدود البحث، والحصول على معلومات صحيحة.

تضمنت المقابلة المعتمدة عدة محاور متسلسلة هي :

-محور المعلومات الأولية الذاتية .

- محور العلاقات الاجتماعية " أسرة ، مدرسة ، مجتمع ..."

- محور الشعور بالانتماء والهوية .

- محور الجريمة وأسبابها .

-محور السجن والمستقبل .

وكل محور متكون ومتضمن مجموعة أسئلة تعكسه .

وللإشارة أن المقابلة نصف الموجهة المعتمدة في الدراسة هي أداة مساعدة لبناء أداة البحث المتمثلة في مقياس الاغتراب النفسي الاجتماعي.

1-5 إعداد الصيغة الأولى للمقياس :

بعد جمع المعطيات اللازمة من خلال الدراسة الاستطلاعية وبعض المقابلات مع أفراد العينة تم تصميم أداة الدراسة « مقياس الاغتراب النفسي -اجتماعي» الذي يشمل على 50عبارة تغطي جميع أبعاد الاغتراب المحددة في الدراسة« العجز ، اللامعنى ، اللامعيارية ، العزلة الاجتماعية، الغربة عن الذات »أي بمعدل 10 عبارات لكل بعد من الأبعاد الخمس .

1-6 تحديد بدائل الإجابة وطريقة التصحيح :

بعد صياغة عبارات كل بعد من أبعاد الاغتراب اعتمدنا طريقة ليكرت في وضع بدائل الإجابة والتي تتكون من 05 خيارات ، تراوحت بين (01) إلى الدرجة (5).

يتم تصحيح المقياس في اتجاه الشعور بالاغتراب فكلما تزايدت الدرجة دل ذلك تزايد الشعور بالاغتراب والعكس صحيح. وعليه توزع درجات المستجيب على فقرات المقياس كما هو موضح :

الجدول رقم (12): يوضح درجات المستجيب على فقرات المقياس

الرقم	البدائل	الفقرات الايجابية	الفقرات السلبية
01	موافق تماما	(5)	(1)
02	موافق	(4)	(2)
03	لا أدري	(3)	(3)
04	غير موافق	(2)	(4)
05	غير موافق تماما	(1)	(5)

وعليه يمكن الحصول على الدرجة الكلية للاغتراب لدى عينة الدراسة انطلاقا من جمع درجات كل فرد على بنود المقياس.

في ضوء التعريف الاصطلاحي لمكونات «أبعاد» الاغتراب النفسي الاجتماعي الخمس تم إعداد مجموعة بنود تعكس كل بعد، وهي في الأصل موزعة كالآتي :

أولا : العجز

وهو شعور الفرد بالضعف بعدم الفاعلية، وفقدان قدرته على السيطرة في مجريات الأمور وعدم القدرة على التحكم في الأحداث الحاصلة من حوله وبالتالي سوء تكيف مع ذاته ومحيطه، وعجز عن اتخاذ أي قرار أو مسؤولية فردية ويقاس بالعبارات التالية :

الجدول رقم (13) : يوضح بنود محور الشعور بالعجز .

رقم البند	العبارة
01	يمكنني مواجهة أي موقف مهما كان صعبا
02	أشعر بأنني قادر على تجاوز الصعوبات والمعوقات
03	السجن بالنسبة لي سوء حظ ووضع مؤقت أستطيع تجاوزه
04	لا أستطيع تحقيق أهدافي وطموحاتي لأنني لأثق بقدراتي وإمكاناتي
05	غالبا أجد نفسي قدرة للدفاع عن حقوقي ، وإقناع الآخر بوجهة نظري
06	غالبا تفوتني الفرص لأنني لأستطيع اتخاذ قراري في الوقت المناسب
07	غالبا لا أستطيع إبداء اعتراضاتي حول موضوع مطروح
08	أفضل الانسحاب بمجرد التعرض لأي مشكل أو صعوبة " عمل ، حياة يومية".
09	أشعر أنني مسلوب الإرادة ومقيد في الحياة .
10	أشعر بأنني عاجز على مواكبة العصر ومتطلباته .

ثانيا : الالامعنى

يقصد به شعور الفرد أن الحياة لا معنى لها ، ولا جدوى منها فهو يعاني من فراغ داخلي ، يعيش بلا غاية أو هدف يسعى لتحقيقه أو معنى يستحق الوجود من أجله وتقيسه العبارات التالية :

الجدول رقم (14) : يوضح بنود محور اللامعنى

رقم البند	العبارة
01	غالباً أشعر بالندم وتأنيب الضمير حيال ما ارتكبته .
02	تجربتي بالسجن جعلتني أحس بقيمة الأشياء تحيط بي " العائلة ، مهنتي ، شبابي "
03	لم أفقد الأمل في الحياة والسجن لن يثبط عزيمتي .
04	كل ما أتمناه هو الخروج من السجن والتمتع بحريتي .
05	أشعر أن الموت أفضل من الحياة .
06	في كثير من الأحيان تراودني مشاعر الإحباط والسلبية لدرجة التفكير في الانتحار .
07	سواء غيرت من سلوكي أو عدلت من أفكاري فإن ذلك لن يغير نظرة المجتمع لي ووصمي بالمجرم.
08	ليس لي هدف واضح أسعى لتحقيقه أو أعيش لأجله .
09	أفضل السرقة وتجارة المخدرات ، لأنني لأجد للعمل أي معنى ولا يحقق لي رغباتي .
10	الحياة بالنسبة لي أن أعيش جيداً ، وأتمشى مع الحضارة " أكل جيد ، لباس بماركات عالمية ، سيارة آخر طراز "

ثالثاً : الشعور باللامعيارية

هي حالة انهيار المعايير والقيم السائدة بالمجتمع والمنظمة لسلوكيات أفرادها وبالتالي يفقد الفرد ثقته بمجتمعه ومؤسساته ، ويصبح استخدام الوسائل الغير مشروعة أمر ضروري لتحقيق أهدافه وطموحاته ويقاس هذا البعد بالعبارات الآتية .

الجدول رقم (15) : يوضح بنود محور الشعور باللامعيارية

رقم البند	العبارة
01	يجب أن يتساوى الجميع أمام سلطة القانون
02	أفضل الحرية التي تخضع للمعايير والقيم الاجتماعية .
03	لا أوافق القول أن الغاية تبرر الوسيلة .
04	اعتقد ان القيم والمعايير ضرورة لتنظيم الحياة
05	،أرى أن تمسك الفرد بقيمه وتعاليم دينه تلبسه تهممة التطرف والتعصب في وقتنا الراهن .
06	الحرية بالنسبة لي ،أفعل ما أشاء وقت ما أشاء لا تحديني القيم والقوانين.
07	أعتقد أن القيم والمعايير ليست لها أي قيمة لأن الوساطة والمحسوبية هي أساس تقييم الفرد وتقديره اجتماعيا .
08	اعتقد أن المجتمعات التي لا تخضع للقيم تنعم بحرية أكبر .
09	أرى أن تمسك الفرد بقيمه وتعاليم دينه تلبسه تهممة التطرف والتعصب في وقتنا الراهن .
10	اعتقد أن التمسك بالقيم والالتزام بالمعايير يحد من مواكبة الفرد لمتطلبات العصر .

رابعا: العزلة الاجتماعية :

نقصد به شعور الفرد بعدم الانتماء إلى المجتمع الذي ينتمي إليه وميله إلى الانسحاب من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، ويصاحب ذلك شعور بالوحدة والفراغ النفسي وافتقاد الأمن وكذا الشعور بالرفض الاجتماعي، ويقاس هذا البعد بالعبارات التالية :

الجدول رقم (16) : يوضح بنود محور الشعور بالعزلة الاجتماعية

رقم البند	العبارة
01	أشعر بالفخر لأنني أنتسب لمجتمعي
02	يمكنني العيش منعزلاً عن الآخرين
03	التجارب السلبية والاحباطات المتتالية تغير من شعوري بالانتماء لهذا الوطن
04	معنوياتي ترتفع بمجرد الاختلاط بالناس
05	شعوري بالحرمان وانعدام تكافؤ الفرص دفعني الى ارتكاب الجريمة .
06	لا أهتم بما يحدث في البلاد ولا أعيرها أدنى اهتمامي حتى وان تعرضت لاعتداء خارجي .
07	أفكر دوماً في الهجرة إلى الخارج " الحرقه " .
08	أشعر بالغربة في وطني .
09	أجد راحتي في عدم مشاركة الآخرين أنشطتهم الاجتماعية .
10	في كثير من الأحيان أشعر بأنني شخص غير مرغوب فيه .

خامساً : اغتراب الذات : نقصد به شعور الفرد بتباعده عن ذاته وعدم الرضا عن نشاطاته وقدراته ، ويقاس

بالعبارات الآتية :

الجدول رقم (17) : يوضح بنود الشعور باغتراب الذات

رقم البند	العبارة
01	أشعر بالقلق الشديد وأدين نفسي عندما يصدر الآخرون حكما ضدي .
02	أرى أن السجن يفقدني هويتي وتقديري لذاتي
03	أثق بذاتي وقدراتي في مواجهة المشاكل والضغوط .
04	أجأ غالبا للوم نفسي على كل تصرف أقوم به .
05	لا أشعر بالوحدة لما أكون مع الآخرين.
06	أعتقد أن لاشيء يستحق التفكير فيه أكثر من ذاتي .
07	أشعر غالبا أنني وحيد .
08	العنف والجريمة الوسيلة الوحيدة لإثبات ذاتي .
09	أعتقد أن حياتي كانت ستكون أفضل لو كنت أنتهي للجنس الآخر
10	لا أجد معنى لوجودي في هذه الحياة.

1-7- حساب الخصائص السيكومترية لمقياس الاغتراب النفسي الاجتماعي :

صدق المقياس :

نقول أن الاختبار يعتبر صادقا ، إذا كان «يقيس ما وضع لقياسه» ، بمعنى أنه لا يكون الاختبار صادقا إلا إذا توفر ما يلي:

- ان يكون قادرا على قياس ما وضع لقياسه .
- أن يكون قادرا على قياس ماوضع لقياسه فقط .
- أن يكون قادرا على التمييز بين طرفي الخاصية التي يقيسها . (بشير معمريه ، 2007 ، ص 130)

وقد تم حساب صدق المقياس بعدة طرق :

صدق المحكمين :

في هذه الخطوة تم عرض الصورة الأولية لمقياس الاغتراب النفسي الاجتماعي لدى الشباب المجرم علمجموعة من المحكمين (عددهم 07) والموضحة أسمائهم في الملحق رقم (01) لإبداء آراءهم حول صلاحية صياغة العبارات ومدى مناسبتها للمجالات التي تنتمي إليها . وبعد عرض المقياس على المحكمين قمنا ببعض التغييرات إذ تم الإبقاء على العبارات التي تراوحت نسبة اتفاق المحكمين عليها ما بين (90-100%) وتم تعديل بعض العبارات وكذا إلغاء البعض الآخر. كما هو موضح:

الجدول رقم (18): مقياس الاغتراب النفسي الاجتماعي بعد عرضه على المحكمين

العدد	أرقام العبارات المحذوفة	أرقام العبارات المعدلة	العبارة المعدلة
العجز	09 - 01	05 - 02	- لأشعر بأنني قادر على تجاوز الصعوبات والمعوقات - غالبا أجد نفسي قادرا على الدفاع عن حقوقي
اللامعنى	10 - 04	05 - 03	- فقدت الأمل في الحياة والسجن ثبط عزيمتي. - لا أجد معنى لوجودي في هذه الحياة .
اللامعيارية	08 - 02	03 - 01	- لا يتساوى الجميع أمام سلطة القانون . - أوافق القول أن الغاية تبرر الوسيلة .
العزلة الاجتماعية	10 - 09	04- 03- 01	- أشعر بالراحة لأنني أنتسب لمجتمعي . - التجارب السلبية والاحباطات المتتالية تغير من شعوري بالانتماء لمجتمعي . - تنحط معنوياتي بمجرد الاختلاط بالناس.
غربة عن الذات	06 - 04	05 - 03 - 01	- أشعر بالغضب لأن المجتمع ينظر لي نظرة نقص . - أفقد شعوري بذاتي عندما أكون بصدد مواجهة الضغوط . - أشعر بالوحدة لما أكون مع الآخرين .

صدق الاتساق الداخلي: يمكن حساب صدق المقياس بإيجاد معاملات الارتباط بين درجات المقاييس الفرعية وبين الدرجة الكلية للمقياس وهو ما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم (19) : يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي لمقياس الاغتراب النفسي - الاجتماعي

الأبعاد	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية عند المستوى 0.05
الشعور بالعجز	0.806	دال احصائيا
اللامعنى	0.751	دال احصائيا
اللامعيارية	0.856	دال احصائيا
العزلة الاجتماعية	0.910	دال احصائيا
اغتراب الذات	0.753	دال احصائيا

الصدق الذاتي: يمكن التوصل إليه احصائيا بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار وهو يعد بمثابة الحد الأقصى لما يمكن أن يصل إليه معامل الاختبار . (فؤاد البهي السيد ، 1971، ص 452)

ولقد سجلنا في هذه الدراسة معامل صدق ذاتي لمقياس الاغتراب النفسي يقدر بـ : 0.89 وهو دال على ان المقياس صادق .

ثبات المقياس : قامت الباحثة بحساب ثبات مقياس الاغتراب النفسي الاجتماعي لدى الشباب المجرم باستعمال معامل ثبات « ألفا كرونباخ » وذلك بعد تطبيق المقياس على العينة السابقة (ن = 30) وباستخدام نظام «spss , 16» (الملحق رقم 02) تم التوصل إلى معامل ثبات قدره (0.80) وهو دال احصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بقدر عالي من الثبات.

الصورة النهائية للمقياس: تكون المقياس بصورته النهائية من 40 عبارة موزعة على خمس أبعاد «العجز ، اللامعنى ، اللامعيارية ، العزلة الاجتماعية ، الغربة عن الذات » . يتم الإجابة على المقياس من خلال خمس بدائل إجابة هي :

موافق تماما - موافق - لا أدري - غير موافق - غير موافق تماما. تعطى لها إجابات « 1-2-3-4-5 » على التوالي بالنسبة للعبارة الموجبة أما العبارات السلبية فتعطى لها درجات عكس ذلك. والجدول الموالي يوضح توزيع العبارات لكل بعد.

الجدول رقم (20) : يوضح توزيع عبارات كل بعد للمقياس - صورته النهائية -

الأبعاد	أرقام العبارات	عدد العبارات
العجز	33 -32- 31- 27 -15-10-9-1	08
اللامعنى	36 -34 -28 -26 -24 -20 - 3-2-1	08
اللامعيارية	39 -37 -35 -30 -12 -7 -4-3	08
العزلة الاجتماعية	38 -25 -22 -19 -17 -8 -6-5	08
اغتراب الذات	40 -29 -23 -21 -18 -16 -14 -11	08
المجموع		40

5 - الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

من أجل حساب صدق وثبات أداة الدراسة و الإجابة على تساؤلاتها استخدمت الباحثة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة بنظام (spss16) وذلك بالاعتماد على العمليات الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري، لتحديد مستوى الاغتراب النفسي الاجتماعي.

- تم استخدام معامل ارتباط « بيرسون » لحساب صدق المقياس - الاغتراب النفسي الاجتماعي - وفق طريقة الاتساق الداخلي .

- التباين الاحادي بشأن دلالة الفروق الاحصائية في الاغتراب النفسي - الاجتماعي حسب خصائصهم .
- اختبار " شيفيه " لتحديد مصدر الفروق .
- تم استخدام معامل ثبات « ألفا كرونباخ » للتأكد من ثبات المقياس المستخدم في الدراسة .
- الاختبار التائي لاختبار دلالة الفروق الاحصائية في الاغتراب النفسي - الاجتماعي ، للشباب المجرم حسب « السوابق القضائية ، الحالة المهنية ».

الفصل السادس : عرض ومناقشة النتائج

- تمهيد

1 - عرض النتائج

2 - مناقشة وتفسير النتائج

3 - استنتاج عام

تمهيد :

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى عرض النتائج المتوصل إليها في ضوء الفرضيات التي تم طرحها ، مع مناقشة وتفسير لهذه النتائج واستنتاج عام وذلك استنادا إلى نظام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) ، وفي ضوء النتائج المتوصل تم تقديم جملة من الاقتراحات .

01- عرض نتائج الدراسة:

1-1 عرض نتائج الفرضية الاولى :

- تنص الفرضية على أن «الشباب السجين بالمؤسسة العقابية يعاني من الاغتراب النفسي الاجتماعي بكل أبعاده.»

للتعرف على درجة الاغتراب النفسي والاجتماعي لدى الشباب المجرم السجين بالمؤسسة العقابية ،حاولنا التعرف على درجة أفراد العينة على كل محور من محاور الاغتراب النفسي الاجتماعي وذلك بحساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بعد ومقارنتها بقيم المتوسط الحسابي الفرضي والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم(21): يوضح قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الاغتراب النفسي الاجتماعي.

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي الفرضي
العجز	23,6667	3,57735	24
اللامعنى	24,7286	4,32503	24
اللامعيارية	23,2429	3,23010	24
العزلة الاجتماعية	24,6048	4,61752	24
اغتراب الذات	24,3857	3,61136	24
المجموع (الاغتراب النفسي الاجتماعي)	120,6286	15,19995	120

- نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المتوسط الحسابي لمحور العجز يقدر بـ (23.667) بانحراف معياري قدره (3.5773) وهو قريب جدا من متوسطه الفرضي المقدر بـ (24) وهذا يعني أن الشباب المجرم المتواجد في المؤسسات العقابية بصفة عامة يعاني من مشكلة العجز بدرجة متوسطة مع وجود فروق طفيفة بينهم .
- أما بالنسبة لمحور اللامعنى فيقدر متوسطها الحسابي بـ (24.7286) بانحراف معياري قدره (4.32503) وهو يفوق متوسطه الفرضي المقدر بـ (24) ، مما يعني أن الشباب المجرم المتواجد بالمؤسسات العقابية يعاني من مشكلة الشعور «باللامعنى» بدرجة كبيرة .
- أما بالنسبة لمحور «اللامعيارية» فيقدر متوسطه الحسابي بـ (23.2429) وبانحراف معياري يقدر بـ (3.23010) ، وهو منخفض قليلا عن متوسطه الفرضي المقدر بـ (24) ، مما يعني أن الشباب المجرم المتواجد في المؤسسة العقابية بصفة عامة يعاني من مشكلة الشعور اللامعيارية ، لكن بدرجة متوسطة .
- على عكس بعد العزلة الاجتماعية الذي قدر متوسطه الحسابي بـ (24.6048) وانحراف معياري يقدر بـ (4.61752) ، وهو مرتفع مقارنة بمتوسطه الفرضي المقدر بـ (24) .
- مما يعني أن الشباب المجرم النزول بالمؤسسات العقابية يعاني بدرجة عالية من الشعور « بالعزلة الاجتماعية » .
- في الأخير نجد أن الشباب النزول يعاني أيضا من الشعور باغتراب الذات ، وهذا ما بينته النتائج المحصل عليها إذ نجد ان المتوسط الحسابي لمحور اغتراب الذات يقدر بـ 24.3857 وبانحراف معياري يقدر بـ 3.61136 .
- وانطلاقا من جميع النتائج المحصل عليها ، نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي لمتغير الاغتراب النفسي الاجتماعي بجميع أبعاده الخمس يقدر بـ (120.6286) وبانحراف معياري قدره (15.19995) وهو يفوق متوسطه الفرضي المقدر بـ (120) .
- هذا يعني ان الشباب المجرم السجين بالمؤسسة العقابية يعاني من الاغتراب النفسي الاجتماعي ، لكن مع تباين وتفاوت في درجات مظاهره ، إذ نجد أن مظهر « الشعور باللامعنى » هو الأكثر شيوعا لدى الشباب المجرم يليه مظهر «العزلة الاجتماعية» ثم « اغتراب الذات » ، أما أقل النسب فقد كانت لمظهر « الشعور بالعجز واللامعيارية » على التوالي :

- عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: التي تنص على أنه «توجد فروق في نوع الجريمة التي يرتكبها الشباب النزول في المؤسسة العقابية حسب خصائصهم (السن، المستوى التعليمي ، الحالة العائلية ، الحالة المهنية ، المستوى المعيشي ، السوابق القضائية) وكانت النتائج كالتالي :

- حسب السن

الجدول رقم (22): يوضح نوع الجريمة التي ارتكبها الشباب حسب السن.

المجموع	السرقه	تجارة المخدرات	القتل العمدي	نوع الجريمة السن
40	28	5	7	18 إلى 23 سنة
100,0%	70,0%	12,5%	17,5%	
65	36	14	15	24 إلى 29 سنة
100,0%	55,4%	21,5%	23,1%	
105	16	56	33	30 إلى 35 سنة
100,0%	15,2%	53,3%	31,4%	
210	80	75	55	المجموع
100,0%	38,1%	35,7%	26,2%	

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين الذين يتراوح سنهم من 18 إلى 23 سنة ارتكبوا جريمة السرقة وتقدر بـ (70,0%) وتليها جريمة القتل العمدي بنسبة (17,5%).

في حين نجد أكبر نسبة من المبحوثين الذين يتراوح سنهم من 24 إلى 29 سنة ارتكبوا أيضا جريمة السرقة وتقدر بـ (55,4%) وتليها جريمة القتل العمدي بنسبة (23,1%).

أما المبحوثين الذين يتراوح سنهم من 30 إلى 35 سنة فمعظمهم ارتكبوا جريمة تجارة المخدرات وتقدر نسبتهم بـ (53,3%) وتليها جريمة القتل العمدي بنسبة (31,4%).

وعليه نستنتج أن كل من جريمة تجارة المخدرات وجريمة القتل العمدي يرتكبها أكثر الشباب الذين تفوق أعمارهم 30 سنة، في حين يرتكب جريمة السرقة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 23 سنة ، بمعنى كلما ارتفع سن الشباب كلما ارتكب جرائم أكبر، والجدول التالي يوضح مدى دلالة هذه النتائج.

الجدول رقم (23) : يوضح اختبار (كا²) لنوع الجريمة التي ارتكبها الشباب حسب السن.

قيمة كا ²	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
51,502	4	0.05	0,000	توجد دلالة

يبين هذا الجدول أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ (51,502) وهي دالة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.000)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نوع الجريمة التي ارتكبها الشباب النزول في المؤسسة العقابية حسب السن، أي أن كل من جريمة تجارة المخدرات وجريمة القتل العمدي يرتكبها أكثر الشباب الذين تفوق أعمارهم 30 سنة، في حين يرتكب جريمة السرقة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 23 سنة.

حسب المستوى التعليمي :

الجدول رقم(24): يوضح نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب المستوى التعليمي.

المجموع	السرقه	تجارة المخدرات	القتل العمدي	نوع الجريمة المستوى التعليمي
2	1	0	1	دون مستوى
100,0%	50,0%	,0%	50,0%	
49	20	22	7	إبتدائي
100,0%	40,8%	44,9%	14,3%	
117	49	42	26	متوسط
100,0%	41,9%	35,9%	22,2%	
31	9	10	12	ثانوي
100,0%	29,0%	32,3%	38,7%	
11	1	1	9	جامعي
100,0%	9,1%	9,1%	81,8%	
210	80	75	55	المجموع
100,0%	38,1%	35,7%	26,2%	

يتضح من خلال هذا الجدول :

- أن فئة المبحوثين دون المستوى التعليمي ، يلجؤون إلى ارتكاب جرائم القتل العمدي و السرقة . وهذا ما بينته نتائج إذ نجد توزيع النسب مناصفة بين جريمة القتل العمدي والسرقة بنسبة 50.0 % لكل فئة .
- على عكس المبحوثين ذوي المستوى التعليمي ابتدائي نجد أعلى نسبة منهم يلجأون إلى ارتكاب جرائم تجارة المخدرات بنسبة 44.9% تليها جرائم السرقة بنسبة 40.8 % ثم جرائم القتل العمدي بنسبة 14.3% .

- أما الشباب المجرم من مستوى تعليمي متوسط فنلاحظ ارتكابهم لجرائم السرقة بدرجة عالية، إذ سجلنا نسبة 41.9% تليها جرائم تجارة المخدرات بنسبة 35.9% .

- أما الشباب المجرم من مستوى تعليمي ثانوي نجدهم أكثر ارتكابا لجرائم القتل العمدي إذ سجلنا ما نسبته 38.71% تليها جرائم تجارة المخدرات بنسبة 32.31% في حين سجلنا أخفض النسب بالنسبة لجرائم السرقة 29.0%.

- أما الشباب الجامعي فنجدهم أكثر ارتكابا لجرائم القتل العمدي، بنسبة (81.8%) تليها جرائم تجارة المخدرات والسرقة بنسبة 9.1% .

- وعليه نستنتج أن الشباب ذوي المستوى الجامعي والثانوي أكثر ارتكابا لجرائم القتل العمدي ، في حين الشباب ذو المستوى التعليمي ابتدائي أكثر ميلا لارتكاب جرائم تجارة المخدرات أما جرائم السرقة نجدها أكثر شيوعا في أوساط الشباب من دون مستوى تعليمي أو متوسط المستوى .

والجدول التالي يوضح دلالة هذه النتائج :

الجدول رقم(25): يوضح اختبار (كا²) لنوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب المستوى التعليمي.

قيمة كا ²	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
26,506	8	0.05	0.001	توجد دلالة

يبين هذا الجدول أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ 26.506 وهي دالة عند درجات الحرية

(08) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.001) وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة

إحصائية في نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب النزول في المؤسسة العقابية حسب المستوى التعليمي .

أي أن جريمة القتل العمدي يرتكبها أكثر الشباب الحاصل على مؤهلات علمية «جامعية» .

في حين يرتكب جريمة تجارة المخدرات الشباب ذو المستوى التعليمي المنخفض «ابتدائي» أما جريمة السرقة

فيرتكبها الشباب الذين يتراوح مستواهم التعليمي بين دون المستوى إلى المتوسط .

- الحالة العائلية :

الجدول رقم(26): يوضح نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب الحالة العائلية.

نوع الجريمة الحالة العائلية	القتل العمدي	تجارة المخدرات	السرقه	المجموع
أعزب	50	61	72	183
	27,3%	33,3%	39,3%	100,0%
متزوج	4	11	7	22
	18,2%	50%	31,8%	100,0%
مطلق	1	2	1	4
	25,0%	50%	25,0%	100,0%
أرمل	0	1	0	1
	,0%	100%	,0%	100,0%
المجموع	55	75	80	210
	26,2%	35,7%	38,1%	100,0%

يوضح هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين الشباب العازب ارتكبوا جرائم سرقة، وتقدر بـ:

(39.3%) تليها جرائم تجارة المخدرات بنسبة (33.3%) ثم جرائم القتل العمدي بأقل نسب (27.3%).

في حين نجد أكبر نسب المبحوثين الشباب المتزوج ارتكبوا جرائم تجارة المخدرات بنسبة 50% ثم جرائم السرقة بما نسبته 31.8%، في حين سجلت أخفض النسب بالنسبة لجرائم القتل العمدي .

أما بالنسبة للشباب المطلق فمعظمهم ارتكبوا جرائم تجارة المخدرات بما نسبته (50%) تليها جرائم السرقة والقتل العمدي بنسبة 25% على التوالي .

على عكس الشباب الارمل نجد أغلبهم ارتكبوا جرائم تجارة مخدرات .

وعليه نستنتج أن الشباب النزول بالمؤسسة العقابية بمختلف وضعياته «أعزب ، متزوج ، مطلق، أو أرمل» ارتكبوا جرائم سرقة ، تجارة مخدرات ، قتل عمدي بدرجات مختلفة .

وهذا ما يتضح من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(27): يوضح اختبار (كا²) لنوع الجريمة التي ارتكبها الشباب حسب الحالة العائلية.

قيمة كا ²	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلة	القرار
4,689	6	0.05	0.584	لا توجد دلالة

يبين الجدول رقم (26) أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ (4.689) وهي غير دالة عند درجات الحرية (6) . و مستوى الخطأ (0.05) ومستوى الدلالة (0.584) وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نوع الجريمة التي ارتكبها الشباب النزول في المؤسسة العقابية حسب الحالة العائلية، أي أن الشباب النزول في المؤسسات العقابية بمختلف حالتهم العائلية ارتكب أكثر جريمة السرقة ثم تجارة المخدرات ثم القتل العمدي.

حسب الحالة المهنية :

الجدول رقم(28): يوضح نوع الجريمة التي ارتكبها الشباب حسب الحالة المهنية.

نوع الجريمة	القتل العمدي	تجارة المخدرات	السرقه	المجموع
عامل	35	46	38	119
	29,4%	38,7%	31,9%	100,0%
بطل	20	29	42	91
	22,0%	31,9%	46,2%	100,0%
المجموع	55	75	80	210
	26,2%	35,7%	38,1%	100,0%

يوضح الجدول رقم(27) أن أغلب أفراد العينة المبحوثين من فئة العاملين ارتكبوا جرائم، تجارة المخدرات بنسبة تقدر بـ (38.7%) وكذا جرائم السرقة بنسب (31.9%) كما سجلت أخفض نسب جرائم القتل العمدي. - وعليه نستنتج أن الشباب المجرم النزول بالمؤسسة العقابية على اختلاف وضعياتهم المهنية عامل أو بطل ارتكبوا أكثر جريمة السرقة ثم تجارة المخدرات فالقتل العمدي ، والجدول الموالي يوضح مدى دلالة النتائج :

الجدول رقم(29): يوضح اختبار (كا²) لنوع الجريمة التي ارتكبها الشباب حسب الحالة المهنية.

قيمة كا ²	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
4,491	2	0.05	0.105	لا توجد دلالة

يوضح هذا الجدول أن قيمة كا² المحسوبة والمقدرة بـ (4.491) وهي غير دالة عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0.05) وبمستوى دلالة قدره (0.105) وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في نوع الجريمة المرتكبة من طرف الشباب النزول في المؤسسة العقابية حسب الحالة المهنية ، أي أن الشباب النزول بمختلف حالته المهنية « عامل ، بطل» ارتكب أكثر جريمة السرقة ثم تجارة المخدرات ثم القتل العمدي .

حسب المستوى المعيشي :

الجدول رقم(30): يوضح نوع الجريمة التي ارتكبها الشباب حسب المستوى المعيشي.

المجموع	السرقة	تجارة المخدرات	القتل العمدي	نوع الجريمة المستوى المعيشي
27	11	6	10	ضعيف
100,0%	40,7%	22,2%	37,0%	
162	59	62	41	متوسط
100,0%	36,4%	38,3%	25,3%	
21	10	7	4	جيد
100,0%	47,6%	33,3%	19,0%	
210	80	75	55	المجموع
100,0%	38,1%	35,7%	26,2%	

يتضح من خلال الجدول رقم (29) أن الشباب المجرم النزيل بالمؤسسة العقابية ذو المستوى المعيشي الضعيف أكثر ارتكابا لجرائم السرقة بنسبة (40.7%) ثم جرائم القتل العمدي بنسبة 37.0 % ثم جرائم المخدرات بنسبة 22.2% .

- أما فئة الشباب متوسطي المستوى المعيشي فنجدهم أكثر ميلا لارتكاب جرائم تجارة المخدرات وبنسبة 38.3% وكذا جرائم السرقة بنسبة (36.4%) ، ودرجة أقل جرائم القتل العمدي بنسبة (25.3%)

- على عكس الشباب المجرم المنحدر من أسر ذات مستوى معيشي جيد، إذ نجدهم أكثر ارتكابا لجرائم السرقة وتجارة المخدرات وبصفة ضعيفة جرائم القتل العمدي (19%) .

- ومنه نستنتج أن الشباب المجرم النزيل بالمؤسسات العقابية على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية (ضعيف ، متوسط ، جيد) ارتكبوا أكثر جرائم سرقة ثم تجارة المخدرات وكذا جرائم القتل العمدي . وهذا ما يوضحه نتائج الجدول رقم (30).

الجدول رقم(31): يوضح اختبار (كا²) لنوع الجريمة التي ارتكبها الشباب حسب المستوى المعيشي.

قيمة كا ²	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
4.045	4	0.05	0.400	لا توجد دلالة

يوضح هذا الجدول أن قيمة (كا²) المحسوبة المقدرة بـ (4.045) وهي غير دالة عند درجات حرية (4) ومستوى الخطأ (0.05) وبمستوى دلالة قدره (0.400) ، وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أنواع الجريمة التي ارتكبها الشباب النزيل بالمؤسسة العقابية حسب المستوى المعيشي المنحدر منه أي أن الشباب النزيل في المؤسسات العقابية بمختلف مستوياتهم المعيشية المنحدرين منها ارتكب أكثر جرائم سرقة ثم تجارة مخدرات ثم القتل العمدي .

حسب السوابق القضائية :

الجدول رقم(32): يوضح نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب السوابق القضائية.

المجموع	السرقه	تجارة المخدرات	القتل العمدي	نوع الجريمة السوابق القضائية
106	33	32	41	ابتدائي
100,0%	31,1%	30,2%	38,7%	
104	47	43	14	انتكاسي
100,0%	45,2%	41,3%	13,5%	
210	80	75	55	المجموع
100,0%	38,1%	35,7%	26,2%	

يتبين من خلال الجدول رقم (31) أن غالبية الشباب المجرم النزول بالمؤسسة العقابية ،الابتدائيين أي من دون سوابق قضائية ارتكبوا جرائم قتل عمدي بنسبة يقدر بـ (38.7%) ثم جرائم سرقة بنسبة 31.1% وجرائم تجارة المخدرات ، على عكس الشباب المجرم الانتكاسيين " معتادي الاجرام " نجدهم أكثر ارتكابا لجرائم السرقة بنسبة (45.2%) وجرائم تجارة المخدرات بنسبة (41.3%) ومستوى منخفض جرائم القتل العمدي (13.5%).

- وعليه نستنتج أن كل من جريمة السرقة وتجارة المخدرات أكثر ارتكابا من طرف الشباب الانتكاسيين .
- على عكس جرائم القتل العمدي التي تكون أكثر ارتكابا وشيوعا لدى الشباب الابتدائي من دون سوابق قضائية .

-وهذا ما يتضح من خلال نتائج الجدول التالي :

الجدول رقم(33): يوضح اختبار(كا²) لنوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب حسب السوابق القضائية.

قيمة كا ²	درجات الحرية	مستوى الخطأ	مستوى الدلالة	القرار
17,300	2	0.05	0.000	توجد دلالة

يتضح من خلال الجدول رقم (32)، أن قيمة (ك²) المحسوبة المقدرة بـ (17.300) وهي دالة عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0.05) وبمستوى الدلالة (0.000)، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب النزول بالمؤسسة العقابية حسب السوابق القضائية، أي أن كل من جريمة السرقة وتجارة المخدرات أكثر ارتكاباً من طرف الشباب الانتكاسيين، «معتادي الاجرام»، في حين الشباب الابتدائي، أكثر ارتكاباً لجرائم القتل العمدي .

عرض نتائج الفرضية الثالثة: و التي تنص على « توجد فروق في درجة الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب النزول في المؤسسة العقابية حسب خصائصهم (السن ، المستوى التعليمي ، الحالة العائلية ، الحالة المهنية ، المستوى المعيشي ، السوابق القضائية) .

وللتأكد من صحة هذه الفرضية، نستخدم تحليل التباين أحادي الاتجاه والجدول التالية توضح ذلك:

- حسب السن :

جدول رقم (34): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب السن.

المحاور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة	القرار
العجز	بين المجموعات	48,894	2	24,447	1,927	0,148	لا توجد دلالة
	داخل المجموعات	2625,773	207	12,685			
	المجموع	2674,667	209				
اللامعنى	بين المجموعات	108,815	2	54,408	2,963	0,054	لا توجد دلالة
	داخل المجموعات	3800,713	207	18,361			
	المجموع	3909,529	209				
اللامعيارية	بين المجموعات	56,139	2	28,069	2,735	0,067	لا توجد دلالة

دلالة			10,263	207	2124,475	داخل المجموعات	
				209	2180,614	المجموع	
توجد دلالة	0,044	3,178	66,379	2	132,757	بين المجموعات	العزلة الاجتماعية
			20,886	207	4323,438	داخل المجموعات	
				209	4456,195	المجموع	
لا توجد دلالة	0,513	,670	8,765	2	17,529	بين المجموعات	اغتراب الذات
			13,083	207	2708,228	داخل المجموعات	
				209	2725,757	المجموع	
توجد دلالة	0,038	3,310	748,226	2	1496,451	بين المجموعات	المجموع (الاغتراب النفسي الاجتماعي)
			226,041	207	46790,577	داخل المجموعات	
				209	48287,029	المجموع	

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة الفروق عند مستوى الخطأ (0.05).

يبين هذا الجدول أن قيمة (f) لكل من العجز واللامعنى واللامعيارية واغتراب الذات تقدر على التوالي بـ (1,927) و(2,963) و(2,735) و(0,670)، وكلها غير دالة عند درجات الحرية بين المجموعات (02) وداخل المجموعات (207) وعند مستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدرها على التوالي (0,148) و(0,054) و(0,067) و(0,513).

أما بالنسبة لمحور العزلة الاجتماعية والاغتراب النفسي الاجتماعي ككل فتقدر قيمة (f) لكل منهما بـ (3,178) و(3,310) على التوالي، وهما دالة عند درجات الحرية بين المجموعات (02) وداخل المجموعات (207) وعند مستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدرها على التوالي (0,044) و(0,038)،

وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب سنهم والجدول التالي يبين مصدر هذه الفروق الدالة باستخدام اختبار "شيفيه".

الجدول (35): نتيجة اختبار "شيفيه" بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب السن.

السن	18 إلى 23 سنة	24 إلى 29 سنة	30 إلى 35 سنة
18 إلى 23 سنة			
24 إلى 29 سنة			* (-)
30 إلى 35 سنة		* (+)	

يتضح من خلال هذا الجدول أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب السن بين الشباب الذين يتراوح سنهم من 24 إلى 29 سنة والذين يتراوح سنهم من 30 إلى 35 سنة لصالح الشباب الذين يتراوح سنهم من 30 إلى 35 سنة، بمعنى الشباب الذين يفوق سنهم 30 سنة هم الأكثر اغتراباً نفسياً واجتماعياً من الشباب الذين يقل سنهم عن ذلك إلى حدود 24 سنة.

حسب المستوى التعليمي :

يبين جدول رقم (36) : تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب المستوى التعليمي.

المحاور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة	القرار
العجز	بين المجموعات	224,075	4	56,019	4,686	0,001	توجد دلالة
	داخل المجموعات	2450,592	205	11,954			
	المجموع	2674,667	209				
اللامعنى	بين المجموعات	524,600	4	131,150	7,943	0,000	توجد

دلالة			16,512	205	3384,928	داخل المجموعات	
				209	3909,529	المجموع	
توجد دلالة	0,001	4,759	46,317	4	185,269	بين المجموعات	اللامعيارية
			9,733	205	1995,345	داخل المجموعات	
				209	2180,614	المجموع	
توجد دلالة	0,000	5,343	105,170	4	420,679	بين المجموعات	العزلة الاجتماعية
			19,685	205	4035,517	داخل المجموعات	
				209	4456,195	المجموع	
توجد دلالة	0,000	7,397	85,952	4	343,807	بين المجموعات	اغتراب الذات
			11,619	205	2381,950	داخل المجموعات	
				209	2725,757	المجموع	
توجد دلالة	0,000	10,244	2011,051	4	8044,204	بين المجموعات	المجموع (الاغتراب النفسي الاجتماعي)
			196,306	205	40242,825	داخل المجموعات	
				209	48287,029	المجموع	

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة الفروق عند مستوى الخطأ (0.05).

يتضح من خلال هذا الجدول أن قيمة (f) لكل محمول الاغتراب النفسي الاجتماعي الخمس تقدر على التوالي : (4.686) ، (7.943) ، (4.759) ، (5.343) ، (7.397) ، كلها دالة عند درجات الحرية بين المجموعات (4) ، وداخل المجموعات (205) ، وعند مستوى الخطأ (0.05) ،

بمستويات دلالة قدرها على التوالي : (0.001) ، (0.000) ، (0.01) ، (0.000) ، (0.000) .

وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب مستواهم التعليمي والجدول التالي يبين مصدر هذه الفروق الدالة باستخدام اختبار شيفيه.

جدول (37): نتيجة اختبار "شيفيه" بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	دون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
دون مستوى					
ابتدائي			(-)*	(-)*	(-)*
F متوسط		(+)*			(-)*
ثانوي		(+)*			
جامعي		(+)*	(+)*		

يتضح من خلال هذا الجدول أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب المستوى التعليمي بين فئة الشباب ذو المستوى التعليمي ابتدائي ، والشباب ذو مستوى تعليمي متوسط ، ثانوي وجامعي . لصالح الشباب ذو المستوى التعليمي متوسط ، ثانوي وجامعي .

كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئة الشباب متوسط التعليم وفئة الشباب الجامعي وذلك لصالح الشباب الجامعي .

بمعنى أن الشباب الجامعي أكثر فئات الشباب شعورا بالاغتراب النفسي الاجتماعي، تليه الشباب الثانوي و متوسط التعلم.

أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشباب ازداد شعوره بالاغتراب النفسي الاجتماعي .

- حسب الحالة العائلية :

جدول رقم (38): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب الحالة العائلية.

المحاور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة	القرار
العجز	بين المجموعات	54,065	3	18,022	1,417	0,239	لا توجد دلالة
	داخل المجموعات	2620,601	206	12,721			
	المجموع	2674,667	209				
اللامعنى	بين المجموعات	57,055	3	19,018	1,017	0,386	لا توجد دلالة
	داخل المجموعات	3852,474	206	18,701			
	المجموع	3909,529	209				
اللامعيارية	بين المجموعات	28,286	3	9,429	0,902	0,441	لا توجد دلالة
	داخل المجموعات	2152,329	206	10,448			
	المجموع	2180,614	209				
العزلة الاجتماعية	بين المجموعات	59,708	3	19,903	0,933	0,426	لا توجد دلالة
	داخل المجموعات	4396,487	206	21,342			
	المجموع	4456,195	209				

لا توجد دلالة	0,425	0,935	12,209	3	36,627	بين المجموعات	اغتراب الذات
			13,054	206	2689,130	داخل المجموعات	
				209	2725,757	المجموع	
لا توجد دلالة	0,259	1,352	310,74 5	3	932,234	بين المجموعات	المجموع (الاغتراب النفسي الاجتماعي)
			229,87 8	206	47354,79 4	داخل المجموعات	
				209	48287,02 9	المجموع	

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة الفروق عند مستوى الخطأ (0.05).

يبين الجدول أن قيمة (f) لكل محاور الاغتراب النفسي الاجتماعي « عجز ، لا معنى ، لامعيارية عزلة

اجتماعية ، اغتراب ذات » تقدر على التوالي ب: (1.417) ،

(1.017) ، (0.902) ، (0.933) ، (0.935) ، وكلها غير دالة عند درجات الحرية بين المجموعات

(3) وداخل المجموعات (206) وعند مستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدرها على التوالي : (

0.239) ، (0.386) ، (0.441) ، (0.426) ، (0.425)

- وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب

حالتهم العائلية .

حسب الحالة المهنية :

جدول رقم (39): يوضح قيمة t بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب
المجزم حسب الحالة المهنية.

المحور	الحالة المهنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار																																														
العجز	عامل	24,5630	3,50940	4,325	0,000	توجد دلالة																																														
	بطل	22,4945	3,33458				اللامعنى	عامل	25,9916	3,62780	5,123	0,000	توجد دلالة	بطل	23,0769	4,61695	اللامعيارية	عامل	23,7143	3,33228	2,447	0,015	توجد دلالة	بطل	22,6264	2,99870	العزلة الاجتماعية	عامل	25,5210	4,56562	3,369	0,001	توجد دلالة	بطل	23,4066	4,42964	اغتراب الذات	عامل	24,8908	3,63082	2,342	0,020	توجد دلالة	بطل	23,7253	3,49624	المجموع (الاجتماعي)	عامل	124,6807	14,42687	4,629	0,000
اللامعنى	عامل	25,9916	3,62780	5,123	0,000	توجد دلالة																																														
	بطل	23,0769	4,61695				اللامعيارية	عامل	23,7143	3,33228	2,447	0,015	توجد دلالة	بطل	22,6264	2,99870	العزلة الاجتماعية	عامل	25,5210	4,56562	3,369	0,001	توجد دلالة	بطل	23,4066	4,42964	اغتراب الذات	عامل	24,8908	3,63082	2,342	0,020	توجد دلالة	بطل	23,7253	3,49624	المجموع (الاجتماعي)	عامل	124,6807	14,42687	4,629	0,000	توجد دلالة	بطل	115,3297	14,61282						
اللامعيارية	عامل	23,7143	3,33228	2,447	0,015	توجد دلالة																																														
	بطل	22,6264	2,99870				العزلة الاجتماعية	عامل	25,5210	4,56562	3,369	0,001	توجد دلالة	بطل	23,4066	4,42964	اغتراب الذات	عامل	24,8908	3,63082	2,342	0,020	توجد دلالة	بطل	23,7253	3,49624	المجموع (الاجتماعي)	عامل	124,6807	14,42687	4,629	0,000	توجد دلالة	بطل	115,3297	14,61282																
العزلة الاجتماعية	عامل	25,5210	4,56562	3,369	0,001	توجد دلالة																																														
	بطل	23,4066	4,42964				اغتراب الذات	عامل	24,8908	3,63082	2,342	0,020	توجد دلالة	بطل	23,7253	3,49624	المجموع (الاجتماعي)	عامل	124,6807	14,42687	4,629	0,000	توجد دلالة	بطل	115,3297	14,61282																										
اغتراب الذات	عامل	24,8908	3,63082	2,342	0,020	توجد دلالة																																														
	بطل	23,7253	3,49624				المجموع (الاجتماعي)	عامل	124,6807	14,42687	4,629	0,000	توجد دلالة	بطل	115,3297	14,61282																																				
المجموع (الاجتماعي)	عامل	124,6807	14,42687	4,629	0,000	توجد دلالة																																														
	بطل	115,3297	14,61282																																																	

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة الفروق عند درجات الحرية (208) ومستوى الخطأ (0.05).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيم المتوسطات الحسابية للشباب المجرم البطل في كافة محاور الاغتراب النفسي الاجتماعي أكبر من المتوسطات الحسابية للشباب العامل وهو ما يؤكد على وجود فروق بينهما، وهو ما ترجمته قيم (t) المحسوبة لمحاور الاغتراب النفسي الاجتماعي والمتمثلة في العجز واللامعنى، اللامعيارية، العزلة الاجتماعية واغتراب الذات التي تقدر على التوالي بـ (4,325) و(5,123) و(2,447) و(3,369) و(2,342)، أما قيمتها ككل فتقدر بـ(4,629)، وكلها دالة عند درجات الحرية (208) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدرها على التوالي (0,000) و(0,000) و(0,015) و(0,001) و(0,020) و(0,000) بالنسبة للمجموع.

وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كافة محاور الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم لصالح الشباب البطالين، أي أن الشباب المجرم البطل هم الأكثر اغترابا نفسيا واجتماعيا من الشباب العامل.

حسب المستوى المعيشي :

جدول رقم (40): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب المستوى المعيشي.

المحاور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة	القرار
العجز	بين المجموعات	91,146	2	45,573	3,651	,0280	توجد دلالة
	داخل المجموعات	2583,520	207	12,481			
	المجموع	2674,667	209				
اللامعنى	بين المجموعات	248,260	2	124,130	7,018	,0010	توجد دلالة
	داخل المجموعات	3661,269	207	17,687			

				209	3909,529	المجموع	
توجد دلالة	,015 0	4,29 8	43,468	2	86,935	بين المجموعات	اللامعيارية
			10,114	207	2093,679	داخل المجموعات	
				209	2180,614	المجموع	
لا توجد دلالة	,075 0	2,62 7	55,158	2	110,315	بين المجموعات	العزلة الاجتماعية
			20,995	207	4345,880	داخل المجموعات	
				209	4456,195	المجموع	
لا توجد دلالة	,142 0	1,97 2	25,476	2	50,953	بين المجموعات	اغتراب الذات
			12,922	207	2674,804	داخل المجموعات	
				209	2725,757	المجموع	
توجد دلالة	,003 0	5,92 9	1308,22 7	2	2616,454	بين المجموعات	المجموع (الاغتراب النفسي الاجتماعي)
			220,631	207	45670,57 4	داخل المجموعات	
				209	48287,02 9	المجموع	

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة الفروق عند مستوى الخطأ (0.05).

يوضح هذا الجدول أن قيمة (f) لكل من العجز ، اللامعنى ، اللامعيارية ، تقدر على التوالي : (3.651) ، (7.018) ، (4.298) وكلها دالة عند درجات الحرية بين المجموعات (2) وداخل المجموعات (207) وعند مستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدرها على التوالي (0.028) ، (0.001) ، (0.015) .

أما بالنسبة لمحور العزلة الاجتماعية واغتراب الذات فبلغت قيمة (f) ، (2.627) ، (1.972) على التوالي وهي غير دالة عند درجات الحرية بين المجموعات (2) و داخل المجموعات (207) وعند مستوى خطأ (0.05) بمستويات دلالة قدرها (0.075) ، (0.142) على التوالي .

- وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب مستواهم المعيشي ، والجدول التالي يبين مصدر هذه الفروق الدالة باستخدام اختبار "شيفيه".
الجدول (41): نتيجة اختبار "شيفيه" بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب المستوى المعيشي.

المستوى المعيشي	ضعيف	متوسط	جيد
ضعيف		(-) *	(-) *
متوسط		(+) *	
جيد		(+) *	

يتضح من خلال هذا الجدول ، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب مستواهم المعيشي ، بين الشباب من مستوى معيشي ضعيف والشباب المنحدر من مستوى معيشي متوسط وجيد .

- بمعنى الشباب المنحدر من مستوى معيشي متوسط وجيد هم الأكثر اغترابا نفسيا واجتماعيا .

حسب السوابق القضائية :

الجدول رقم (42) : يوضح قيمة t بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب السوابق القضائية.

المحور	السوابق القضائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	القرار
العجز	ابتدائي	24,3302	3,56897	2,756	208	0,006	توجد دلالة
	انتكاسي	22,9904	3,47388				
اللامعنى	ابتدائي	26,1415	4,07417	5,052	208	0,000	توجد دلالة
	انتكاسي	23,2885	4,10936				
اللامعيارية	ابتدائي	23,6887	3,20524	2,034	208	0,043	توجد دلالة
	انتكاسي	22,7885	3,20701				
العزلة الاجتماعية	ابتدائي	25,6038	4,49906	3,236	208	0,001	توجد دلالة
	انتكاسي	23,5865	4,53382				
اغتراب الذات	ابتدائي	25,2736	3,39617	3,705	208	0,000	توجد دلالة
	انتكاسي	23,4808	3,61491				
المجموع (الاغتراب النفسي الاجتماعي)	ابتدائي	125,0377	14,53595	4,429	208	0,000	توجد دلالة
	انتكاسي	116,1346	14,59489				

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة الفروق عند درجات الحرية (208) ومستوى الخطأ (0.05)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيم المتوسطات الحسابية للشباب المجرم الابتدائي في كافة محاور الاغتراب النفسي الاجتماعي أكبر من المتوسطات الحسابية للشباب الانتكاسي. وهو ما يؤكد على وجود فروق بينهما وهو ما ترجمته قيم (t) المحسوبة لمحاور الاغتراب النفسي الاجتماعي والمتمثلة في « العجز ، اللامعنى ، اللامعيارية ، العزلة الاجتماعية ، اغتراب الذات ». التي تقدر على التوالي ب : (2.756) ، (5.052) ، (2.034) ، (3.236) ، (3.705) ، قيمتها ككل تقدر بـ (4.429) وكلها دالة عند درجات حرية (208) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدرها : (0.006) ، (0.000) ، (0.043) ، (0.001) ، (0.000) على التوالي .

- وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كافة محاور الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم ، لصالح الشباب الابتدائيين «من دون سوابق قضائية»

- أي أن الشباب المجرم الابتدائي أكثر اغتراب نفسيا واجتماعيا من الشباب الانتكاسي .

عرض نتائج الفرضية الرابعة: التي تنص على أنه « توجد فروق في درجة الاغتراب النفسي الاجتماعي

للشباب النزير في المؤسسة العقابية حسب نوع الجريمة المرتكبة. »

جدول رقم (43): تحليل التباين الأحادي بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي

للشباب المجرم حسب نوع الجريمة.

المحاور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة	القرار
العجز	بين المجموعات	82,055	2	41,027	3,276	0,040	توجد دلالة
	داخل المجموعات	2592,6 12	207	12,525			
	المجموع	2674,6 67	209				
اللامعنى	بين المجموعات	272,96 0	2	136,48 0	7,769	0,001	توجد دلالة
	داخل المجموعات	3636,5 68	207	17,568			
	المجموع	3909,5 29	209				
اللامعيارية	بين المجموعات	16,215	2	8,107	0,775	0,462	لا توجد دلالة
	داخل المجموعات	2164,4 00	207	10,456			
	المجموع	2180,6 14	209				
العزلة	بين المجموعات	85,994	2	42,997	2,037	0,133	

لا توجد دلالة			21,112	207	4370,201	داخل المجموعات	الاجتماعية
				209	4456,195	المجموع	
لا توجد دلالة	0,182	1,717	22,247	2	44,493	بين المجموعات	اغتراب الذات
			12,953	207	2681,264	داخل المجموعات	
				209	2725,757	المجموع	
توجد دلالة	0,012	4,542	1015,003	2	2030,006	بين المجموعات	المجموع (الاغتراب النفسي الاجتماعي)
			223,464	207	46257,023	داخل المجموعات	
				209	48287,029	المجموع	

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة الفروق عند مستوى الخطأ (0.05)

يبين هذا الجدول أن قيمة (f) لكل من محور العجز واللامعنى ، تقدر على التوالي بـ (3.276) ، (7.760) ، وهي دالة عند درجات الحرية بين المجموعات (2) وداخل المجموعات (207) وعند مستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدرها على التوالي (0.040) ، (0.001) .
أما بالنسبة لمحور اللامعيارية ، العزلة الاجتماعية ، اغتراب الذات فتقدر قيمة (f) لكل منها (7.769) ، (2.037) ، (1.717) على التوالي ، وهي غير دالة عند درجات الحرية بين المجموعات (2) وداخل المجموعات (207) وعند مستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدرها على التوالي (0.462) ، (0.133) ، (0.182) .

- وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب نوع الجريمة المرتكبة بين الشباب مرتكبي جرائم السرقة والشباب مرتكب جرائم القتل العمدي وذلك لصالح الشباب المرتكب لجرائم القتل العمدي .

بمعنى أن الشباب مرتكب جرائم القتل العمدي أكثر شعورا بالاغتراب النفسي الاجتماعي من الشباب مرتكب جرائم السرقة والتجارة المخدرات . والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (44) : نتيجة اختبار "شيفيه" بشأن دلالة الفروق الإحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي

للشباب المجرم حسب المستوى التعليمي.

السرقة	تجارة المخدرات	القتل العمدي	المستوى المعيشي
(+)*			القتل العمدي
			تجارة المخدرات
		(-)*	السرقة

- يتضح من خلال الجدول (43) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الشباب المرتكب لجرائم القتل العمدي والمتركب لجرائم السرقة وذلك لصالح الشباب المرتكب لجرائم القتل العمدي .

- فمرتكبي جرائم القتل العمدي أكثر شعورا بالاغتراب النفسي الاجتماعي .

2- مناقشة وتفسير النتائج :

1-2 - مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الاولى :

من خلال النتائج المحصل عليها والموضحة بالجدول رقم (20) يتضح ان الشباب المجرم السجين يعاني من شعور بالاغتراب النفسي الاجتماعي وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ (120.628) وبانحراف معياري قدره (15.1999) مع تباين وتفاوت في درجات مظاهره ويمكن ارجاع ذلك إلى :

◆ طبيعة شخصية فئة الشباب ، والتي تتسم ببعض الخصائص تجعلها تختلف في طبيعتها عن مراحل الشخصية السابقة واللاحقة لها ، إذ يتميز الشباب عادة بالنزعة إلى الاستقلال والحرية المطلقة دون قيود مفروضة

، ومحاولة التخلص من الضغوط وألوان القهر وحرية التعبير عن الذات لذا نجد الشباب أكثر تمردا وأقل امتثالا لنظام السلطة .

تنزاح هذه الخاصية المميزة للشباب بمجرد الدخول عالم السجن فتجربة السجن تجعل من ذلك الشاب الحر في أفكاره وقراراته وأفعاله ، شابا مقيدا بنظام وضوابط عالم السجن وممثلا لقواعده .

◆ تعد مرحلة الشباب مرحلة مؤقتة بطبيعتها ، فسنوات الشباب معدودة في عمر الانسان لذلك نجد أن الهاجس المسيطر على الشباب خلال فترة سجنه هو « مدة العقوبة » التي سيقضيها ، فغالبية الشباب يصاب بالإحباط والسلبية والعجز ، ويفقد معنى الحياة بمجرد ضبط تاريخ الافراج عن سن يتجاوز 35 سنة ، فبالنسبة لهؤلاء لا معنى للحياة بعد هذا السن. لذا يقع الشباب في دائرة الاحباط والاعتراب والسلبية والافكار السوداوية، ويفقد معنى الحياة كما يسيطر عليه الشعور بالندم وتأنيب الضمير والحسرة على سنوات ربيع العمر التي ستقضي خلف الاسوار، لذا ينجح غالبية الشباب السجنين إلى العزلة وهذا ما بيته نتائج الدراسة إذ وجدنا ان مظهر «الشعور بالامعنى» وكذا مظهر «العزلة الاجتماعية» الأكثر شيوعا لدى الشباب المجرم السجنين .

◆ تعد تجربة الايداع بالسجن في حد ذاتها أساسا كافيا لشعور الشاب بالاعتراب النفسي الاجتماعي، وذلك لما تحويه من ألم نفسي ومعاناة .

فالسجن مؤسسة للضبط الاجتماعي وأداة لتقويم السجناء وتهيئتهم للاندماج في المجتمع، بعد الافراج عنهم ورغم ما شهدته السجنون من تغيرات وتطورات على جميع الاصعدة من تهيئة هياكلها وأنسنة نظمها إلا أن السجن يبقى تجربة سلبية أليمة ، لها آثارها على الحياة النفسية والسلوكية للشباب ومصدرا للمعاناة ولصناعة الهومات التي يمكن أن تصبح مصدرا جديدا للسلوك الاجرامي .

فمناخ السجن مناخ العتمة والفراغ، يجد السجنين نفسه، سجين ذاته وأفكاره الاجرامية التدميرية. (عباس

محمود مكي، 2007، ص 184)

◆ تعمل أساليب المعاملة العقابية دورا كبيرا في شعور السجنين بالاعتراب من عدمه إذ أن المعاملة القائمة على الانتقام من المجرم بإيذائه أو عزله بالسجن من شأنه زيادة الكراهية والاتجاهات العدائية لدى المجرم ضد المجتمع

كما أن العقاب الانتقامي يحطم احترام الذات والشعور بالكيان الانساني لدى الشاب فأساليب المعاملة القاسية تهدر الكرامة الانسانية للفرد وتفقد احترامه لذاته، ومن يفقد احترامه لذاته فإنه يفقد بالتالي احترامه للآخرين وللقانون وكل الضوابط. (أحمد هارون ، 2009، ص 196)

يعد السجن كمجتمع مغلق يحتوي بداخله عدد كبير من الافراد يختلفون في الاعداد والجرائم والمستويات الاقتصادية والاجتماعية ولكنهم في النهاية يعيشون معا ويجمعهم لقب مذنب أو محبوس، تتاح للشباب السجنين داخل المؤسسة العقابية فرصة التعرف و الاحتكاك على نماذج محترفي الاجرام على اعتبار أن السلوك تؤثر فيه عوامل عدة كالتفكير والمعتقدات كما يمكن اكتسابه من خلال الملاحظة والتقليد . وهذا حسب النماذج المعرفية فبنديورا "bandura" في هذا الصدد يشير إلى أن كثير من أنواع السلوك مرضية كانت أم عادية ، قد تكون بفعل التعلم من الآخرين عن طريق الملاحظة أو المحاكاة أو النمذجة وهذه الخبرة تلعب دورا هاما في تطوير عدد كبير من أنماط السلوك الاجتماعي بما ذلك العدوانية

وعلى هذا اعتبر « باندورا » أن السلوك المضاد للمجتمع هو تعلم خاطئ على مستوى النموذج المقلد وفي هذا الصدد يصف «أحمد عثمانى» السجن من خلال تجربته كسجين وكمناضل لحقوق الانسان بقوله :«السجن عبارة عن كاريكاتور للمجتمع بالقدر الذي يعيد انتاج هذا الاخير ولكن ضمن شروط خاصة جدا ، السجن مجموعة بشرية تخضع للسلطة ، للهيمنة والخضوع ولكن لعلاقات اجتماعية ايجابية . ان ما يقرب أكثر عالم السجن من العالم الحقيقي هو الطابع الكثيف للبؤس.....» . (أحمد عثمانى ، 2006 ، ص 96)

يجد السجنين نفسه مجبرا ولزاما عليه التكيف مع بيئته الجديدة ، وبتعبير أدق خضوعه لنظام جديد يختلف عما تعود عليه من تنظيم اجتماعي ، يتصف بأنه ذو نسق حياتي موحد وخاص يشكل ثقافة فرعية تبعد النزول عن ثقافة المجتمع . (مصطفى عبد المجيد كارة ، 1987 ، ص 97)

فالتكيف مع بيئة وثقافة السجن هي الكيفية التي يتم بها استيعاب الثقافة الجديدة ، والوسيلة التي يتم بها الزام النزول بالاندماج في عالمه الجديد ويتجرد من شخصيته وما تحتوي من خصائص ذاتية وفقدانه شيئا فشيئا لما يحمله من معان وأفكار ومعتقدات وعواطف ورموز تتحدد عن طريقها مختلف المعاني والمؤثرات الثقافية في المجتمع خارج السجن ، يبدأ النزول في الوصف أو الربط بين المواقف والعلاقات وما يتصل بها من أنماط وتجارب حياتية جديدة والمعاني البديلة للمفاهيم المتعلقة بها خارج السجن . (أحمد هارون ، 2009 ، ص 46)

فالسجن أسلوب حياة خاص يختلف عن المجتمع المحلي ، حيث تدور بين السجناء داخل السجن حياة خفية تمارس بهدوء دون أن تلفت الانظار إليها وحياة العزلة وسط هذا المجتمع لها نمط بناء خاص وهذا يدفع السجناء إلى تشكيل ثقافة فرعية خاصة بهم داخل السجن تسودها تقاليد وعادات ولغة ومعايير وقيم متميزة تنتقل من النزلاء القدامى إلى الجدد كنوع من الخبرة اللازمة للتكيف مع حياة السجن ومواجهتها .

وفي هذا الصدد يرى عبد الله غانم (1985) أن ثقافة السجن تتميز ببعض السمات الهامة التي منها القلق من النظرة للمستقبل ، العنف والانتهازية سمة للعلاقات بين النزلاء ، التسليم بالكثير من الأمور المنافية للأخلاقيات ،

الخضوع والاستسلام، الشك والريبة في نوايا الآخرين، ظهور بعض المصطلحات اللغوية خاصة بالسجن تهيء ظروف السجن أفضل النماذج المجتمعية لما يسمى بالثقافة الفرعية للجريمة أو الانحراف، التأكيد على القيم المادية والفردية وسيطرتها على النمط الثقافي ككل .

(عبد العزيز بن عبد الله بن سعد السعود، 2000، ص 54)

ولا شك أن اكتساب السجين لهذه الثقافة يحول دون تحقيق السجن للهدف المنشود منه وهو اصلاح سلوك النزيل وتهذيبه ، وهيئته للاندماج مع مجتمعه بسلام مما ينعكس أثره على المجتمع في تبني السجين بعد الافراج عنه للاتجاهات السلوكية المعادية للمجتمع.

◆ ويمكن ارجاع شعور هؤلاء الشباب بالاغتراب النفسي - الاجتماعي إلى تأثير المجتمع المحيط على سلوكهم الانحرافي ، فالسجين إذا وسم بالإجرام وبعدم الثقة وحرم من ضروريات ومتطلبات العيش السوي ، لاشك أنه سوف ينحرف وبالتالي يعود للسجن مرة أخرى وهذا ما أشار إليه « الغامدي » ، بأن السجين إذا تكفل المجتمع بحمايته بعد خروجه من السجن عن طريق إيجاد عمل مناسب له وتأهيله لحياة كريمة وشريفة عدل عن الجريمة والتفكير بها .

وقد أشار " ليمارت " إلى أن الجماعة عندما تنبذ الفرد ، ولا يصبح له مكانا داخلها فإنه سيضطر إلى الانضمام إلى غيره من الموصومين بنفس وصمته مزاولا النشاط المنحرف الذي اخرجته الجماعة بسببه ، كرد فعل على الجماعة لإبعاده ، وكوسيلة إلى وقوف الآخرين معه (جماعة المنحرفين) وبالتالي تعزيز الشعور لديه من خلال الانتماء إلى جماعة ما . (عبد المجيد كارة ، 1987، ص321)

هذا ويؤكد أيضا " ليمرت " «A-lemert» أن الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع الفرد المنحرف هي التي تؤدي إلى وجوده واستمراره في ذلك السلوك المنحرف ، وما ذلك الانحراف إلا نتيجة تفاعلية بين فعل الفرد المنحرف ، وردود الأفعال من المجتمع تجاهه ، وتنميتها في عملية تصاعدية تؤدي به في النهاية إلى استقراره في السلوك المنحرف ، ومن ثم وصمه بتلك الوصمة أو الصفة التي تحمل مدلولات يتعارف عليه المجتمع ، ولتلك الصفة أو الرمز الذي يطلقه المجتمع على المنحرف ، أثرا في المستقبل في استمرار ذلك السلوك وتدعيمه .

(جابر نصر الدين ، ص66)

وأشار أيضا " تالكوت بارسونز " « Talcott- Parsons » إلى أن نعت أو وصف الشخص ، أي تصنيفه سلبيا نتيجة جنوحه يؤدي إلى تفاقم حالته .

مناقشة و تفسير نتائج الفرضية الجزئية الثانية : يظهر من خلال النتائج التي تحصلنا عليها بعد المعالجة الإحصائية والتي بينها الجدول رقم (21) وتأكيدها نتائج الجدول (22) أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية في نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب النزول في المؤسسة العقابية حسب السن ، أي أن كل من جريمة تجارة المخدرات وجريمة القتل العمدي ، يرتكبها أكثر الشباب الذين تفوق أعمارهم 30 سنة في حين يرتكب جريمة السرقة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 23 سنة وقد أرجعت الباحثة ذلك إلى عدة أسباب:

- طبيعة المرحلة العمرية التي يمر بها الفرد المجرم وما يميزها من تحولات جسمية ونفسية كثيرا ما تكون عوامل منبهة لتكوين إجرامي كامن لدى الفرد كما تحدد توجهات الفرد لارتكاب نوع معين من الجريمة فمثلا ميول الشباب الذين تقل أعمارهم عن 23 سنة لارتكاب جرائم السرقة يرجع إلى خصائص هذه الفترة العمرية « مرحلة النضج المبكرة » والتي تمتد من 18 - إلى أقل من 25 سنة ، أو ما اصطلح عليه " المراهقة المتأخرة " وهي من أخطر فترات العمر وأشدها خصوبة في مجال الإجرام ، إذ تستأثر وحدها على ربع حجم الإجرام . لذا توصف بأنها الأرضية الممهدة لعالم الاجرام ، فهي تعرف كمجموعة من السلوكات المتكررة والمستمرة يتعدى من خلالها على حقوق الآخرين والميول إلى تعنيف المعايير والقواعد الاجتماعية .

(Jean-Louis Senon; gerard-lopez, Robert-cario, 2008, P89)

إذ أن الشباب في هذه الفترة العمرية ينتابهم نوع من الاضطرابات في الميول الغريزية والعاطفية ، وعدم ثبات في الوجهات النفسية وتقلب المزاج وميل غير عادي إلى الجنس وضعف في القدرة على ضبط النفس أمام المغريات الاجتماعية .

من جهة أخرى يغلب على المجرمين في هذا العمر الزمني ، الاندفاعية والحماس الزائد نحو تحقيق الآمال والطموحات وميل كبير نحو تحقيق الاستقلالية الذاتية خاصة عن الأقطاب الوالدية بالدرجة الأولى ، ومحيط الأسرة ، ومحاولة إثبات الذات والوجود في البيئة الاجتماعية .

سعي الشباب في هذا العمر الزمني إلى الانفراد وتكوين شخصيته المستقلة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ومحاولته لتحقيق آماله وطموحاته المتمحورة أساسا حول أمور مادية شكلية : كاللباس ، (ماركات عالمية) ، اقتناء سيارة فخمة ، وذلك يرجع إلى حب التقليد ، والتباهي وحب الظهور ، والتأثر البالغ بجماعة الأقران إذ يرى « سذرلاند » أن السلوك الاجرامي ينجم عن مخالطة الفرد لأصدقاء أو قرناء أو منحرفين مخالطة

أطول زمنا وأكثر مداومة وأعمق أثرا من مخالطته لأصدقاء أو قرناء أسوياء ، فيكون للمجموعة المنحرفة في نفسه الغلبة على مجموعة السوية ، لكن تصادم آمال وطموحات هؤلاء الشباب بواقعهم الاجتماعي المحبط وعدم توافر الوسائل و الإمكانيات الذاتية لتحقيق أهدافهم يدفع بهم إلى أسهل وأسرع وسيلة لتحقيقها و اللجوء إلى السرقة التي تعد بوابة الدخول إلى عالم الإجرام .

أما لجوء الشباب الذين تفوق أعمارهم عن 30 سنة إلى ارتكاب جرائم تجارة المخدرات والقتل العمدي فقد أرجعنا ذلك إلى :

- سمات هذه المرحلة العمرية التي توسم بمرحلة النضج الحقيقي والتي يتميز الفرد من خلالها بالهدوء والقدرة على كبح جماح عواطفه ونزواته ، وتميل حياته إلى الاستقرار ، كما تمثل هذه الفترة العمرية ، مرحلة تكوين الشخصية وانفرادها بصنع القرار .

الملاحظ أيضا على هذه المرحلة ميل طموحات وآمال هؤلاء الشباب إلى الواقعية أكثر إذ تتمحور أساسا حول الاستقرار ، زواج « بناء أسرة » ، مسكن ، وظيفة لكن تصادم طموحات هؤلاء الشباب مع واقع حياتهم الاجتماعية من جهة ، ومن جهة أخرى الاعتقاد الراسخ بفكرة أن الوقت قد تجاوزه ويجب عليه استدراك السنوات المتبقية قبل حلول سن الأربعين . وبالتالي يقتنع هؤلاء الشباب بفكرة أن تجارة المخدرات هي السبيل الوحيد لإخراجه من هذه الدائرة ، باعتبارها المهنة الأكثر ربحا للمال والزمن.

- تسيطر على الشباب في هذه الفترة العمرية مشاعر السلبية والإحباط إذ يرى نفسه بلا قيمة ، لا مكانة اجتماعية ، مستقبل مجهول بلا أهداف مرسومة . وبالرغم من وعي هؤلاء الشباب بخطورة الأمر « التعرض لعقوبة السجن طويلة المدى الموت جراء التصادم مع أفراد الأمن أو العصابات » إلا أن الكثير منهم يفضل المغامرة وخوض التجربة لفترة قصيرة لتغيير ظروفه وتحقيق رصيد معين من المال يساعد على العيش المستقر بالمجتمع ثم الانسحاب والانعزال عن عالم الجريمة .

إذن يمكن إرجاع ولوج الشباب عالم تجارة المخدرات إلى أسباب اقتصادية، اجتماعية بحتة: الفقر و الحاجة، عدم الاكتفاء الذاتي والبطالة، تفاقم أزمة السكن، إضافة إلى تأخر سن الزواج بسبب غلاء

التكاليف.....كلها دوافع تؤدي بالشباب إلى انتهاج سبيل تجارة المخدرات لتغيير أوضاعه وخلق مكانه اجتماعية له .

- وقد يكون دخول الشباب عالم المخدرات سببا آخر في ارتكابهم سلوكات إجرامية أخرى كالسرقة ، الضرب والجرح العمدي وقد تصل إلى ارتكاب جرائم قتل .

هذه الأخيرة « جرائم القتل » عرفت تزايدا ملحوظا في السنوات الأخيرة في مجتمعنا الجزائري وهو ما تجسده الإحصائيات الرهيبة التي تطلقها المصالح المختصة في كل مرة والتي تبين تسجيل الآلاف من القضايا سنويا يروح ضحيتها الآلاف من الأشخاص ، ففي سنة 2013 ارتكب الجزائريون 435 جريمة قتل كان الجناة في أغلب حالاتها تحت تأثير المخدرات والحبوب المهلوسة ، وحسب التحريات المسجلة خلال معالجة هذه القضايا، فإن أغلب قضايا القتل المرتكبة تكون لها دوافع ومسببات قريبة جدا من بعضها تكون بداياتها مناوشات بين المتهم والضحية قبل أن تتحول إلى شجار وجريمة قتل شنعاء . كما كشفت التحريات المتعلقة بمعالجة هذه القضايا أن نسبة العنف لدى الشباب ارتفعت بشكل واضح بحكم الأرقام المسجلة بعد تسجيل أزيد من 11 ألف حالة ضرب وجرح عمدي ، وحسب الأرقام المسجلة فإن ولايات وهران ، الجزائر العاصمة وسطياف أكثر الولايات التي تشهد قضايا الضرب والجرح العمدي التي تنتهي بجرائم قتل . (جريدة النهار ، 2013/08/04)

وتقف وراء تلك الكوارث العديد من الأسباب منها الضغوطات النفسية التي يعاني منها فئة الشباب جراء المشاكل الاجتماعية المتراكمة ، خاصة في هذه المرحلة العمرية التي يحتاج الشباب فيها إلى ضمان استقرار مهني وعائلي من خلال الحصول وظيفة مستقرة تمكنه فيما بعد من تأمين متطلبات العيش أو تأسيس عائلة . لكن الظروف الاجتماعية المتردية «محيط عائلي متدهور ، أوضاع اجتماعية سيئة ، قدرة شرائية متدهورة ، انعدام فرص العمل ، علاقات زواج فاشلة ، أزمة سكن خانقة ، تعاطي المخدرات».

كل هذه الضغوط والتراكمات تجعل من الشاب سريع الغضب وردود الفعل ، ولأتفه الأسباب فيرتكب جرائم قتل أثناء ثورة الغضب ، أو تحت تأثير المخدرات والكحول ، وقد تكون بسبب أخذ بئار .

حسب المستوى التعليمي :

من خلال النتائج المحصل عليها بعد المعالجة الإحصائية والمبينة بالجدول رقم (23) وتؤكد نتائج الجدول رقم (24) اتضح انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب النزول في المؤسسة العقابية حسب المستوى التعليمي، إذ أن جريمة القتل أعمدي يرتكبها أكثر الشباب ذو المستوى التعليمي ثانوي وجامعي ، أما الشباب المستوى التعليمي ابتدائي فأكثر ميلا لارتكاب جرائم تجارة المخدرات ، أما جرائم السرقة فنجدها أكثر شيوعا في أوساط الشباب من دون مستوى تعليمي أو مستوى تعليمي متوسط.

وتشير هذه النتائج إلى أن العلاقة بين الأمية و الجريمة التي أشارت إليها نتائج الكثير من البحوث ليست علاقة ثابتة ولا تصح في جميع المجتمعات و في كل الأحوال ،وهذا ما عكسته نتائج في ارتفاع نسبة ارتكاب جرائم القتل العمدي لدى الشباب ، ذو المستوى التعليمي مرتفع " ثانوي - جامعي " ولعل ذلك يعود للخصائص النفسية الاجتماعية لهذه الشريحة من الشباب.

فالمعاناة الحقيقية للشباب خريجي الجامعات ، بسبب تقلص فرص العمل الناتجة عن عدم مؤاتمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل مما ترتب عليه وجود فائض كبير من خريجي التعليم العالي بدون عمل وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة ، لكن بطالة المتعلمين تكون أشد خطرا من بطالة غير المتعلمين لأنها ليس فقط هدرا لطاقتهم بل أيضا هدرا لكل ما أنفق عليهم أثناء تعلمهم .

فشهادات الشباب الجامعي العاطل عن العمل مؤلمة وتندر بالخطر الفعلي ،فالعجز عن تأمين العمل ومتطلبات الحياة ،وانسداد آفاق المستقبل تجعل الواحد منهم يشعر بأنه مهدور كيانيا ،فالأيام تمر والسنين تمضي بدون أن تحمل أملا في خلاص ممكن ،فقط الاحباط هو الذي يزداد استفحالا ، تسد أمام الشباب فرص الزواج والاشباع العاطفي والجنسي ،يزداد الانزواء بعيدا عن المجتمع ، تحت وطأة الاكتئاب الناجم عن البطالة المديدة بعد التخرج من الجامعة ،وتبخر أحلام سنوات الدراسة الواعدة : لاعمل ، لا زواج لا استقرار ، لا مكانة ، بل

مستقبل مسدود . (مصطفى حجازي ، 2006 ، ص 213)

وباعتبار فئة الشباب المؤهل (ثانوي - جامعي) الفئة الأكثر وعيا والأعلى طموحا فاستمرار تعطلهم يولد في نفوسهم قدرا هائلا من الإحباط والسخط ويهيئهم للتمرد هذا فضلا عن شعورهم بانعدام العدالة الاجتماعية والتهميش والإقصاء الاجتماعي ، وفقدان الشباب المتعلم لقيمتهم بالمجتمع ، إذ أصبح موضوع سخرية ومضربا للأمثال بالنسبة لباقي فئات الشباب الغير المؤهل ، « اللي قرا واش دار » ، هذه الضغوطات النفسية دفعت بالشباب إلى اللجوء إلى السلوك الإجرامي من خلال تكوين تنظيمات إجرامية تنتهي بارتكاب جرائم قتل في كثير من الأحيان ، وقد يكون ذلك تعبيرا عن سخطه ورفضه لواقعه الاجتماعي من جهة . وقد يكون انتقاما وتخطيطا لذاته خاصة بعد الفشل الكبير الذي مني به في حياته .

هذا ونلاحظ أيضا تسجيل انخفاض نسبة جريمة السرقة في وسط المؤهلين علميا وذلك يعود إلى حصول طلبة الثانوي والجامعي على قدر وافر من العلم وإلمامهم بالقوانين واللوائح التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع ثم نظرة المجتمع لطالب الجامعة باعتباره قد وصل إلى مرحلة من النضج وتحمل المسؤولية وجريمة السرقة تمثل وصمة عار بحقه .

فجريمة السرقة ترتبط بفئة الشباب المنخفض المستوى التعليمي «من دون مستوى أو مستوى تعليمي متوسط» . ويمكن إرجاع ذلك إلى أن انخفاض المستوى التحصيلي لدى الشباب يدفعهم الى عدم الاكتراث بنظم وقواعد المجتمع ، وعدم فهمهم الكافي للقوانين واللوائح التي تنظمه.

وباعتبار الشاب في هذه الفترة التعليمية يكون بمرحلة المراهقة التي توصف من طرف الباحثين بمرحلة الصراعات الداخلية أو مرحلة الصراع الخارجي ، أي صراع المراهق والسلطة ، ابتداء بالسلطة الوالدية وكل من يمثلهم ، وعليه يحدث التصادم بين الشاب والمدرسين في الوسط التربوي فتظهر السلوكيات العنيفة والعدوانية لدى الشباب والتي تنعكس في صور عنف لفظي « كلام بدئ غير لائق ...» أو عنف جسدي « كالشجار ، واستخدام الأسلحة البيضاء» . فبرز وجه آخر من وجوه العنف وهو العنف المدرسي ويعتبر سلوكا مضادا للمجتمع باعتباره ضد معايير السلوك المتعارف عليه ومصالح المجتمع وأهدافه .

وهنا نشير إلى أن العديد من الدراسات أكدت نظرية الإحباط وعلاقتها بالسلوك العدواني والعنيف وخاصة الدراسة التي قام بها العالم الأمريكي « جون دولارد » « johndollard » حيث أنشدة الإحباط ونوعية الموضوع المحبط وتكرار الإحباط تؤدي كلها إلى ردة فعل عنيفة من طرف الفرد المحبط .

فالتلميذ الذي يعاني من الإحباط داخل الصف من المعلم وهذا أمام جميع زملائه وبشكل مستمر سوف ينفجر عنفا لا محالة في يوم من الأيام. (جمال معتوق ، 2011، ص 175) .

ومن انعكاسات هذه المظاهر السلبية بالوسط التربوي لجوء الشباب إلى الهروب من المدرسة وبالتالي تزايد ظاهرة التسرب المدرسي ، التي ينجم عنها فتح أبواب الانحراف والإجرام مصرعها أمام هؤلاء الشباب الذي لا يجد سبيلا غير عالم المخدرات « استهلاك ، تجارة» وكذا السرقة ، فتكون البداية سرقات بسيطة ، ثم تتطور إلى حد السرقة الموصوفة بالعرف بعد أن يحترف الشاب هذا السلوك الانحرافي ويصبح مهنة .
وعليه فالمنحرف الحقيقي هو الذي ليس لديه مفهوم الحسن والسيء le bien et le mal ، كذلك مفهوم المسموح والممنوع du permis et l'interdit ، وغالبا يكون السبب الفقر التربوي .

(dalila Arezki- 2010,p183)

على عكس الشباب ذو المستوى التعليمي ابتدائي الذي أظهرت نتائج الدراسة أنه أكثر ميلا لارتكاب جرائم تجارة المخدرات.

ولعل ذلك يمكن إرجاعه إلى طبيعة الجريمة في حد ذاتها « تجارة مخدرات » والتي لا تتطلب حسب آراء الكثير من هؤلاء الشباب إلى مستوى تعليمي عال ، عكس جرائم السرقة ، والقتل العمدي خاصة إذا كانت عن سبق إصرار وترصد ، التي تتطلب من مرتكبها حجم من الذكاء والحيلة والتخطيط وحتى مستوى معين من التحصيل العلمي خاصة بعد أن أصبحت الجريمة تنفذ بأدق الوسائل التكنولوجية والتقنيات العلمية. "الجريمة المنظمة "

فجرائم تجارة المخدرات تعود إلى شخصية ممارستها في حد ذاته الذي يجب أن يتسم بالنباهة بناء علاقات وروابط وثيقة مع بارونات السوق وأصحاب النفوذ.

وحسب آراء الكثير من الشباب المتاجر للمخدرات فان العمل على خلق اسم معروف وثقيل الوزن بالوسط لا يتطلب تحصيل علمي معين بل إن الخبرة المكتسبة بالوسط كافية لان يمتهن الشاب تجارة المخدرات. على حد

تعبيرهم: الميليو "milieu" لازملو «شطارة، دراهم، ولمعارف»

هذا ونشير إلى أن الانفصال المبكر لهؤلاء الشباب عن عالم المدرسة ومغادرة مقاعد التعليم في سن مبكرة خلق فئة من الشباب المتمرد، الساخط على واقعه، غير محترم للنظام والالتزامات التي تفرض عليه. ونتيجة ذلك يرى الشباب المتاجر للمخدرات والمروج لها بأن سلوكه غير اجرامي مادام لم يؤذ أفرادا مباشرة، على حد قول أغلبهم «ماقتلتش، ماسرقتش، ما تعديتش على ديار الناس، ما سرقتش دراهم الشعب، علاش نكون مجرم».

ولعل هذا الاعتقاد الراسخ لدى هؤلاء يعكس المستوى العلمي والتفكير لهذه الفئة، وعدم وعيه بحجم الجريمة التي يرتكبها والأذى المتسبب فيه، إذ لم يحطم أفرادا بل أسرا ومجتمعا بكامله.

حسب الحالة العائلية :

يتضح من النتائج المتوصل إليها من خلال الجدول رقم (25) والمؤكدة بنتائج الجدول رقم (26) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب النزول في المؤسسة العقابية حسب حالتهم العائلية.

أي أن الشباب النزول في المؤسسة العقابية بمختلف حالتهم العائلية ارتكب أكثر جريمة السرقة ثم تجارة المخدرات ثم القتل العمدي، مع تسجيل فروق طفيفة .

إذ بينت النتائج أن الشباب غير المتزوج (العازب) أكثر ارتكابا لجرائم السرقة ثم تجارة المخدرات في حين باقي الفئات من الشباب « المتزوج - المطلق - الأرملة » أكثر ارتكابا لجرائم تجارة المخدرات بالدرجة الأولى ثم القتل العمدي بدرجة أحف ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الشباب غير المتزوج «عازب» يعد أكثر استقلالية، وبالالتزامات أقل ومسؤولية محدودة، ولذلك نجده أكثر ميلا لارتكاب جرائم السرقة في غالب الأحيان من

أجل الحصول على المال لتغطية احتياجاته الفردية، وقد يكون السبب في سعي الشباب إلى السرقة ، الفشل في تحقيق بعض طموحاته ، تردي وضعهم الاقتصادي والاجتماعي وتدني دخلهم، إضافة إلى فشل الكثير في الحصول على فرصة عمل شريف ، فلا يكون له سبيل غير الاتجاه للسرقة للحصول على متطلبات الحياة .

كما يعد تأخر سن الزواج أو عزوف الشباب عنه من الأسباب الدافعة بالشباب إلى امتهان السرقة وقد يرجع ذلك إلى تدني دخلهم الشهري، غلاء المهور، أو عدم وجود مورد رزق ثابت مما يحول بينهم وبين إقامة حياة أسرية مستقرة. وقد يكون السبب الرغبة في عدم تحمل المسؤولية والبحث عن الحرية والاستمتاع وإكمال الدراسة ثم البحث عن عمل .

من جهة أخرى تعتبر السرقة الخطوة الممهدة لعالم الجريمة، ونقطة انطلاق في عالم الاحتراف « تجارة مخدرات ، قتل عمدي.....» .

أيضا وعي الشباب بالأحكام العقابية الخاصة بجريمة السرقة « حجم العقوبات التي تفرض على مرتكبها وكذا الأحكام التخفيفية و مدى الاستفادة من قوانين العفو La grace ».

على عكس جرائم المخدرات والقتل العمدي التي يكون القانون صارما جدا مع مرتكبها. « عقوبات طويلة المدى ، عدم الاستفادة من أحكام تخفيف، عدم الاستفادة من فترات إجازة أو إفراج تحت أي ظرف.....» .

في المقابل نجد أن باقي الفئات من الشباب « المتزوج - مطلق - أو أرمل » أكثر ميلا لارتكاب جرائم تجارة المخدرات ، وبنسبة أقل القتل العمدي ، ويمكن إرجاع ذلك إلى الالتزامات الاجتماعية والمسؤولية الكبيرة التي تحيط بالشباب المتزوج فهو رب عائلة « زوجة ، أطفال ،»، مطالب بتوفير الكثير من اللوازم والاحتياجات « مأكلا ، مشربا، ملابس،» إضافة إلى تغطية تكاليف التعليم - العلاج - تأمين سكن أي ارتفاع حجم نفقاته والذي لا يتناسب مع دخله الشهري .

إضافة إلى أزمة السكن فاكتظاظ المسكن بأهله يؤدي عادة إلى إصابة أفراده بالعصبية وضيق الذرع ويخلق لديهم عقدة عدم الاستقرار ويدفع بهم إلى ترك المنزل وقضاء معظم الوقت خارجه وهو أمر له أثره على

الأحداث على وجه الخصوص. (جلال ثروت ، محمد زكي أبو عامر ، 1983، ص159)

كل هذه الضغوط النفسية والاجتماعية تدفع بالشباب المتزوج إلى اختيار سبيل تجارة المخدرات باعتبارها ذات طابع ومردود مالي على ممتنها وبالتالي منحه فرصة تحسين أوضاعه وظروفه الاجتماعية - الاقتصادية، وتلبية جميع رغبات أسرته.

أما الشباب المطلق أو الأرملة فيمكن إرجاع لجوء هؤلاء إلى عالم المخدرات للمعاناة النفسية التي مر بها بسبب التجارب الأليمة التي عاشها « تجربة زواج فاشلة انتهت بالطلاق أو تجربة فقدان بسبب الموت ... » .

- فشيوع التوتر في الأسرة وازدياد الصراعات بين الأزواج يتلف العلاقات القرابية ويولد فيها أخطر ردود الفعل ومنها الفعل الإجرامي ، و قد ينجم التوتر بين الزوجين ، فيقل الاحترام ، وتهدر حقوق أفراد الأسرة . وتولد صراعا نفسيا قد يصل حد القتل أو الانتحار.

فالأسرة المتصدعة يتولد عنها اضطراب نفسي لدى الطفل قد يدفعه إلى الانحراف والجريمة، كما ان البيوت المحطمة بسبب فقدان الوالدين أو أحدهما بالموت أو السجن أو المرض أو الانفصال.....كثيرا ما تؤدي إلى نتائج سيئة تهيئ للانحراف ، كما تؤثر البيوت المحطمة على التكيف الانفعالي عند الأطفال وتقف حجر عثرة دون اشباع حاجاتهم الأساسية ، وتمنع من اكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة لنمو الشخصية وبذلك تصبح

نفسية الاطفال مهينة للانحراف . (محمد سلامة غباري ، 2006، ص154)

وفي دراسة لكل من « شلدون جلوك ، إيليانور جلوك » لمائة منحرف في ولاية بوسطن وجد أن 48% من المنحرفين جاءوا من أسر متصدعة كما وجدوا في دراسة أخرى على (500) نزيل من إصلاحية « ماساتشوستس » أن حوالي 60% من النزلاء جاءوا من أسر متصدعة .

وهذا ما أكدته نتائج دراسة « حسين عبد الحميد أحمد رشوان » الذي قام بدراسة ميدانية لـ 400 مجرم وتبين ان هناك ارتباط بين الحالة الاجتماعية والاجرام الشباب الأعزب بنسبة 54.50% والمتزوج بـ 32.75 % المطلق 4.75 % و الارمل 2.52%. وكذا دراسة عبد الفتاح عجوة ، الذي أكد أنه من الخصائص الاجتماعية التي يتميز بها المجرم العاطل ، التفكك الأسري ، بيئة سكنية إجرامية .

حسب الحالة المهنية :

أوضحت النتائج المتوصل إليها إلى حقيقة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نوع الجريمة المرتكبة من طرف الشباب النزول بالمؤسسة العقابية تعزى إلى متغير «الحالة المهنية» أي أن الشباب النزول بمختلف حالته المهنية « عامل - بطل » ارتكب جرائم السرقة ، تجارة المخدرات ، وكذا القتل العمدي ، مع تسجيل فروق طفيفة .

إذ بينت النتائج أن الشباب العامل أكثر ارتكابا لجرائم تجارة المخدرات بنسبة 38.7 % وجرائم القتل العمدي بنسبة 29.4 % وبنسبة أقل جرائم السرقة بنسبة 31.9% ولعل هذه النتائج تناقض قول العالم الفرنسي « جابريل تارد » « أن العمل وحده هو عدو الجريمة الاول » .

فبرغم أن هذه الفئة من الشباب حظيت بفرصة الحصول على عمل يستطيع من خلاله تأمين حياة مستقرة ، إلا أن الكثير من هؤلاء من يمارس مهنا حرة أو بقطاع خاص وبالتالي انخفاض الأجر الشهري للشباب الذي يجده غير كاف لتأمين متطلبات الحياة خاصة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة كغلاء المعيشة وتقلبات الأسعار ، فقد تبين مثلا أن كل زيادة في سعر الخبز تعقبها زيادة في نسبة الجرائم خصوصا ، السرقة وكذلك ارتفاع أسعار بعض السلع ارتفاعا فاحشا قد يؤدي إلى كسادها وإلى انتشار البطالة لدى منتجيهها . (حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، 1990 ، ص 214)

هذا فضلا عن كون ظروف العمل ذاتها تكون بشكل أو بآخر حافزا على دفع الفرد إلى الجريمة ، كون معاملة رب العمل له وقسوته أو عدم تشجيعه له ، وقد يكون الفرد غير راض عن عمله لأنه لا يتفق مع ميوله ، إذ

يكون قد التحق على غير إرادته إما لضغط الظروف أو الأهل ، في هذه الحالة يصبح ناقما عليه وقد يلجأ في سبيل التعبير عن حقه وكرهه إلى طريق الجريمة بشتى أشكالها ، فيسرق لكي يبعد عن العمل .

إذن لا شك أن وجود المهنة في حياة الفرد يعد عاملا من عوامل استقراره ، لاسيما إذا كانت تتجارب مع إمكانياته وميوله ، لكن نجد في المقابل غالبية الشباب لم يحض بفرصة الحصول على وظيفة ترضيهم وتمنعهم وجودهم وتشعرهم بقيمتهم بسبب البطالة كمشكلة اقتصادية عامة ، فالبطالة من العوامل المباشرة للانحراف وارتكاب الجريمة فالفرد المتعطل الذي لا مكان له في الدراسة أو المصنع أو في خضم الحياة الاقتصادية ، والمحروم من الكسب الشريف يحس بالفراغ ، فهو يأنس في نفسه القدرة على الكسب ولكنه لا يجد عملا .(حسين

عبد الحميد أحمد رشوان ، 1990، ص 217)

فتسيطر مشاعر القلق والتوتر على نفسيتهم ، الشعور بالنقص والازدراء والفضول ، فقدان الثقة بأنفسهم وسيطرت مشاعر الإحباط واليأس على حياتهم ، كما تجعل البطالة الشاب يشعر بالفراغ « وقت حر » ، وأن المجتمع هو المسؤول عن بطالته عن العمل ، لذا يستثمر جل أوقاته في تفكير في ارتكاب مختلف الجرائم والتخطيط المسبق لها ، ومنه ينشأ الاعتقاد بضرورة الحصول على الكسب بأي طريقة ، فيمارس الشاب العاطل السلوك الانحرافي ، سواء تحت ضغط الحاجات الملحة التي يرغب في إشباعها ، أو تحت ضغط المراهقة أو في خضم الشعور باليأس ، والقهر فيقوده ذلك إلى السرقة وتجارة المخدرات وحتى القتل العمدي .

ولعل ذلك يكون سدا لحاجاته المادية أو الانتقام من المجتمع ومعاقبته لكونه السبب المباشر في إقصائه عن العمل . وقد شهدت البطالة في الجزائر انخفاضا ملحوظا إذ استقر المعدل خلال شهر أفريل 2014 في حدود 9.8% مع تأكيد المنحى التنازلي لمعدل البطالة في أوساط الحاملين لشهادات عليا الذي انتقل من 14.3% في سبتمبر 2013 إلى 13.0% في أفريل 2014 ، حسب الديوان الوطني للإحصائيات ، وأبرز التحقيق أن نسبة تشغيل تقدر بـ : 37.5% على المستوى الوطني (60.5%

رجال ، و 14.0% لدى النساء) . ونسبة البطالة تستقر عند 9.8% .

(www.altahrir online .com /ana /?p=68390)

وبرغم تسجيل هذا الانخفاض في حجم الظاهرة، إلا أن البطالة تبقى مرض ينخر جسم المجتمع ويهدد أمنه الاقتصادي واستقراره الاجتماعي .

المستوى المعيشي :

تبين من خلال النتائج المحصل عليها والمبينة من خلال الجدولين (29) و (30) أنه : « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أنواع الجريمة التي ارتكبتها الشباب النزول بالمؤسسة العقابية حسب المستوى المعيشي المنحدر منه .» .

أي أن الشباب النزول في المؤسسات العقابية بمختلف مستوياتهم المعيشية المنحدرين منها ارتكب أكثر جرائم سرقة ثم تجارة المخدرات ، فالقتل العمدي .

لكن الملاحظ أن مستواهم الاقتصادي يقع ضمن حدود المتوسط، ثم الضعيف، وفي الأخير مستوى جيد ، أما الجريمة الأكثر ارتكابا فتتمثل في السرقة بنسبة 38.1%، وكذا المخدرات بنسبة 35.7 % ونسبة أقل جريمة القتل العمدي بنسبة 26.2% .

وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنما تدل على أن الواقع الاجتماعي الذي يعيشونه يفرض عليهم الكثير من المطالب ويخلق لديهم فيضا من الحاجات التي يصعب تلبيتها بالطرق المشروعة ، ما يدفعهم إلى سبيل السرقة باعتبارها الطريقة السهلة بالنسبة لهم .

فالشباب المنحدر من عائلات ضعيفة المستوى، يمكن إرجاع سبب إجرام هؤلاء إلى عامل الفقر والحاجة والحرمان المادي والتي تعد في مقدمة الأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم ضد المجتمع ، فالفقير الذي لا يجد سبيلا للعيش يضطر إلى السرقة أو القتل العمدي، أو الاحتيال ، لكي يسد حاجاته الأساسية وحاجات عائلته ، وفي هذا الصدد تشير دراسة « القتل والسرقة » للدكتور « احسان محمد الحسن » إلى أن ارتفاع الأسعار مع ثبات الرواتب والأجور ، ينتج انخفاض المستوى المعاشي لذوي الدخول المحدودة ، مما يدفع بعض

هؤلاء من اللذين لديهم ميلا نحو الانحراف والجريمة بسبب طبيعتهم الهشة ، ونشأهم الاجتماعية ، وظروفهم الصعبة إلى ارتكاب جرائم القتل والسرقة ضد المجتمع .

وإن المتأمل للتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري يلاحظ أن الشريحة الأكبر عددا من الشباب تعيش في ظل وضعية اجتماعية متأزمة ، غالبا ما تستقر هذه الفئة في الأحياء الشعبية العتيقة أو القرى أو التجمعات السكانية الفوضوية . وهي كما وصفها مصطفى حجازي « شباب الظل » الشريحة المهمشة ، الفائزة عن الحاجة وبالتالي المستغنى عنها ، والتي لاتدخل في حساب السلطة ومخططاتها ، إنها الفئة المهذورة منذ البداية ، تعيش شريحة شباب الظل الغبن والغربة عن عالم المكانة الاجتماعية ، ولذلك فلا عجب مع تزايد الاحتقان النفسي والاحساس بأنها مهمشة وغريبة عن عالم الفرص ، أن تكون ردود فعلها عنيفة ومدمرة حين تتاح ظروف الانفجار ، بشكل يفاجئ الرأي العام الذي كان غافلا عنها ومتناسيا لها .

(مصطفى حجازي ، 2006 ، ص 210)

وعليه نجد غالبية الشباب المنحدر من هذه الأوساط تسيطر عليه مشاعر حقد وسخط كبيرين تجاه الأغنياء وأبنائهم وخاصة تجاه أصحاب النفوذ والسلطة والمسؤولين بأجهزة الدولة واللذين يحملهم هؤلاء الشباب مسؤولية فشلهم في الحياة ، وإجرامهم وحتى دخولهم السجن .

ومما زاد في سخطهم تلك الانتهاكات الصارخة للقوانين ، وسلسلة فضائح الاختلاسات التي هزت الاقتصاد الجزائري ، وخلقت شرخا واسعا في علاقة الشباب والسلطة ، فأصبح اعتقادهم السائد وشعارهم « القانون على الزوالي » . وأصبح حلمهم الكبير المهجرة أو بلغة الشباب « الحرقه » لاقتناعهم بفكرة ان بلادهم بلادهدر الطاقات والاحلام « في بلادنا مكاش أحلام pas de rêves » . من جهة ثانية كان لهذه التجاوزات تأثير بالغ في تفكير الشباب الذي أصبح يبرر لنفسه بعض السلوكات الإجرامية « السرقة ، اختلاس أموال عمومية ، وحتى تجارة المخدرات » بأنه: « لم يأخذ سوى حقه في البترول » .

حسب السوابق القضائية :

من خلال النتائج المحصل عليها والموضحة في الجدولين (31) و(32) تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب النزول بالمؤسسة العقابية حسب السوابق القضائية ، أي أن كل من جريمة السرقة وتجارة المخدرات ، أكثر ارتكابا من طرف الشباب الانتكاسين في حين الشباب الابتدائي (دون سوابق قضائية) ، أكثر ارتكابا لجرائم القتل العمدي ، ولعل ذلك مرده إلى أن الشباب الذين تعودوا على ارتكاب الجرائم خاصة « السرقة، تجارة المخدرات » ، ألفوا هذه التصرفات ، وبدأ تأثير القيم والفضيلة في نفوسهم يتضاءل ، وبالتالي تدني الشعور بالذنب لديهم ، فضلا عن افتقارهم للوازع الديني .

الفقر والوضع الاجتماعي المزري : فالشخص الذي قضى مدة في السجن تنفيذا لعقوبة صدرت ضده لاقتراه جريمة ، عندما يفرج عنه يصطدم بواقع مأساوي ، لا مسكن يأويه ، أو عائلة أو وظيفة يسترزق منها ، وفي هذا الصدد اتضح من خلال مقابلاتنا مع أفراد العينة أن أصعب فترة يمر بها النزول خلال قضاء عقوبته هي الفترة والأيام الأخيرة منها ، وتتمحور أسباب قلقه اكتتابه وإحباطه حول ما ينتظره من مستقبل مجهول ، وبطالة في الأفق ، علاقات اجتماعية هشّة ، نبذ ورفض من طرف المجتمع .

وبالتالي الكثير من هؤلاء الشباب يقر ويصرح وهو بالسجن بأن عودته أكيدة ، لأنه سيعاود السرقة وتجارة المخدرات ليسد حاجاته ويحقق رغباته ، وأحيانا يرتكب الشاب الجريمة عن قصد ليعود إلى السجن حيث الأكل والمبيت واجتنابا لضغوط المجتمع ، وهذا واقع أثبتته عدة حالات فعامل الفقر له أثر كبير ومن الأسباب والدوافع التي تجعل الشخص يتردى في عالم الجريمة أيضا نجد تأثير مجموعة الأصدقاء والرفقة السيئة ، فعودة الشاب المفرج عنه إلى عالم الأصدقاء المنحرفين القدامى ، أو الذين اكتسب معرفتهم بالسجن من محترفي الإجرام يزيد تأثيره بهم ، وعودته إلى الجريمة أمرا أكيدا .

هذا ويعد تفكك الأسرة وفقدان الرعاية والتربية والتوجيه من طرف الوالدين دافعا قويا لارتكاب الشباب الجريمة ، لأن مبادئه وسلوكه تصبح مستقاة من الشارع، و في هذا الصدد نلاحظ أيضا تراجع السلطة الأبوية إذ أصبح

تأثير الآباء على الأبناء ضعيفا وذلك بسبب التفتح العالمي « قنوات فضائية ، أنترنت.....»، وتزايد إدمان الشباب عليها بحثا عن واقع بديل عن واقعهم الميت ، يحمل لهم بعض الاحساس بالحياة وبعض الاشباع الافتراضي ، يداوون به الاحباط والحرمان الواقعي ، كما يحمل لهم فرصة الاحساس بالمبادرة والقدرة والتفاعل واللقاء والعلاقات ، ولو كانت افتراضية ، بدلا من الحياة الهزيلة الرتيبة التي يسيطر عليها الحظر والمنع ويفرض عليها الخواء الوجودي . (مصطفى حجازي، 2006 ، ص 206)

أصبح الأبناء متمردين على مبادئ وقيم وأفكار آبائهم ، ولا يولونها اهتماما وهذا ما يعكسه « اللباس المقلد ، تسريحات شعر غريبة ، لغة مستحدثة بمصطلحات هجينة» .

يؤدي ذلك إلى خلق ما يسمى بالفجوة الجلية "generationgap" أي عدم اشتراك الابوين والابناء بنفس القيم بسبب اختلاف أجيالهما ، فبعض الاباء يلزمون أبنائهم بالامتثال وطاعة قيمهم ومعاييرهم وفرض تنشئة لا تعكس روح العصر ، مما يؤدي إلى عدم انسجام في عملية التنشئة وتقاطع جيلين (الاباء مع الابناء)

- يتبلور خوف الاول على الثاني وجراءة الأخير على الأول مما يدفع الأول إلى ممارسة التسلط على الثاني وتمرد الأخير على الأول ، مثل هذا الاختلاف المتباين يجبر أبناء الجيل الثاني على الخروج عن هذه العلاقة والذهاب إلى أفراد يمثلون جيله في معاييرهم ومزاجهم وتفكيرهم لكي يستطيع العيش بانسجام هادفا من ذلك التعبير عن أفكاره ومواقفه دون خوف أو تسلط فيجد جماعة الاقران لممارسة سلوكياته التي كانت معنفة . (معن خليل العمر

2013، ص266)

إذن لم يعد الكبار يشكلون مرجعية فعلية لجيل الشباب ، فالجيل الجديد هو بصدد استبدال مرجعية الشبكة WWW بمرجعية الكبار حيث أصبح يستغني عنهم ، ويمت بشكل متزايد إلى أبوة « الدوت . كوم» البديلة ، وهنا تبرز أزمة في العلاقة مع الكبار ، حيث تفقد سلطتهم مشروعيتها ، بعد أن فقدت مرجعيتها ، ويضعف من حدة هذه الحالة وتراكم آثارها ، تراخي المعايير الاجتماعية المتزايد ، وتراجع قيام الاسرة بوظائفها المعتادة في الرعاية

والتوجيه . (مصطفى حجازي ، 2006 ، ص 206)

كل هذه العوامل تدفع بالشباب إلى معاودة ارتكاب نفس الجريمة الأولى أو احتراق جرائم أخرى ، خاصة السرقة والمخدرات بالدرجة الأولى .

على عكس الشباب الابتدائيين ، أي الذين لم يكن لهم سوابق فعل إجرامي ، نجدهم أكثر ارتكابا لجرائم القتل العمدي ، وذلك بنسبة 38.7 % ومعظم هذه الحالات تكون قتل خطأ ، وقعت أثناء لحظات غضب أو شجار ونزاع حول قطعة أرض أو قضية معاملات مالية ، وقد تكون دفاعا عن النفس أو العرض وقد يعود ارتكاب البعض لجرائم القتل إلى رغبة الفرد في إثبات وجوده وإظهار قدرته الخاصة بإعادة حقوقه دون اللجوء إلى القانون منطلقا من خلال التفكير الرجعي الذي مؤداه أن الرجل الذي يمتلك الشخصية القوية هو من يعيد حقه بيده بمعنى آخر بأساليب غير شرعية .

هذا ولا ننفي ارتكاب بعض الشباب لجرائم قتل عمدي عن سبق إصرار وترصد ، تعكس خلفية مرضية لهؤلاء الشباب ، شخصيات سيكوباتية « مضادة للمجتمع » ذات عدوانية شديدة اتجاه الآخرين . قد يكون مصدرها بالدرجة الأولى «الشعور بالإحباط»

1- مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثالثة: التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في

درجة الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب النزول بالمؤسسة العقابية تعزى للمتغيرات التالية: «السن،

الحالة العائلية ، المستوى التعليمي ، الحالة المهنية ، المستوى المعيشي ، السوابق القضائية ، التهمة ، مدة

العقوبة»

حسب السن:

تشير النتائج التي تحصلنا عليها خلال المعالجة الإحصائية والمبينة بالجدولين (33) وكذا (34) إلى أنه « توجد

فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب النزول بالمؤسسة العقابية ، وفقا لمتغير

السن ، لصالح الشباب المتراوح سنه بين 30 و 35 عاما ، أي أن الشباب النزول خلال هذه الفترة العمرية

يكون أكثر شعورا بالاغتراب عن غيرهم من الفئات العمرية ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الشباب في هذا السن يكون أكثر نضجا ، أهدافه أكثر وضوحا ، منصبة حول الزواج والعمل.....

لكن دخول الشباب السجن في هذه السن ، وخاصة إذا حكم بفترة طويلة تجعل منه شخصا محبطا اكتئابيا ، ذو نظرة سلبية تشاؤمية للحياة ، مع تقدير منخفض للذات ، شعور بالسخط والرفض لمجتمعهم باعتباره المتسبب الأول على ظروفه وأوضاعه ، وعليه يسيطر عليه الشعور بالعجز ، الدونية كما يفقد معنى الحياة وعليه نجد غالبية الشباب من هذه الفترة العمرية ، ينجح إلى العزلة الاجتماعية داخل السجن ، علاقاته الاجتماعية محدودة ، قليل التفاعل والاحتكاك مع النزلاء أو مع ممثلي السجن « أعوان أمن ، ضباط » غالبيتهم يرفضون المشاركة في الأنشطة المسطرة من طرف المؤسسة ، لاقتناعهم بفكرة أن السجن قدر ، و عليه أن يتكيف معه ليعيشه فسياسة العزلة والتجنب وكذا الانسحاب تضمن له راحة باله من المشاكل الصراعات ، والتصادمات التي تحصل بينه وبين أقرانه النزلاء أو مع ممثلي النظام بالسجن «أعوان ، ضباط» ، أو بتعبير السجناء «

الدولة .»

من جهة ثانية لاحظنا أن الغالبية العظمى من الشباب النزول المتراوح أعمارهم بين (30 و 35 سنة) قد قضى معظم مدة عقوبته ولم يتبقى منها الكثير ، وما يميز هذه الفترة من السجن ، حالات القلق والاكتئاب إلى حد اليأس بمجرد بدأ العد التنازلي ليوم الإفراج عنه . إذ تسيطر على الشاب مشاعر قلق المستقبل ، وفي هذا الصدد يرى « سورين كير كيجارد » (1813- 1855) أن « المرء يوجد في عملية صيرورة بمواجهته لمستقبله ، لذلك تكون الأولوية للمستقبل ، فهو يحيا حياته من أجل المستقبل و لأنه في ذاته يفهم نفسه على أنه يتحرك إلى المستقبل وهذا المستقبل يولد القلق وعدم اليقين .»

لكن حدة التفكير بالمستقبل لدى هؤلاء الشباب يؤدي بهم للشعور بالاكتئاب والإحباط الكبير خاصة فيما يتعلق بالعمل بالدرجة الأولى ، باعتبار العمل وسيلة من وسائل الاندماج الاجتماعي ، وعدم توافره ، قد

يسهم في خلق التمايز الاجتماعي في المجتمع بين الأفراد وبخاصة فئة الشباب ، مما يولد لديه الشعور بالإحباط وبالقهر والاضطهاد، وكذا الصد والتهميش ، ما يؤدي بهم إلى الشعور بالاغتراب ، فاليأس فالانحراف والجريمة .

وفضلا عن التفكير بالبطالة التي تتراءى لهم بالأفق نجد أن الهاجس الثاني الذي يشغل بال هؤلاء الشباب ويجعل منهم أفرادا عاجزين بالامعنى ، ولاهدف ، هو فكرة الارتباط «الزواج» وتكوين عائلة تشعره بالأمن والاستقرار ، وذلك بسبب توقع الرفض والنبذ من طرف جميع العائلات لمصاهرتة ، وهذا بسبب الوصم الذي يفرضه المجتمع ، فلعب « مجرم» أو « خريج سجون» ، « repri justice» كفيل يجعل هذا الشاب محبطا سلبيًا ، ذو نظرة تشاؤمية تشعره بالعجز الدائم على تغيير ظروفه وأوضاعه ، وخلق اسم جديد له . وعليه نجد غالبية هؤلاء الشباب يعانون من اغتراب عن ذواتهم وعن مجتمعاتهم . وهذا ما نلتمسه من خلال تعابيرهم .

« حنا خسرناحنا محروقين مع الدولة »

حسب المستوى التعليمي :

من خلال النتائج المحصل عليها والمبينة بالجدول رقم (35) وكذا الجدول (36) اتضح أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي بكل أبعاده حسب المستوى التعليمي وذلك بين فئة الشباب ذو المستوى الابتدائي وكذا الشباب ذو المستوى تعليمي متوسط ، ثانوي وكذا الجامعي لصالح الشباب ذو المستوى تعليمي «متوسط ، ثانوي ، جامعي» .

أي أن الشباب الجامعي أكثر فئات الشباب شعورا بالاغتراب النفسي الاجتماعي يليه الشباب الثانوي والمتوسط المستوى .

فكلما ارتفع المستوى التعليمي للشباب ازداد شعوره بالاغتراب النفسي - الاجتماعي بالوسط العقابي .

- وقد أرجعت الباحثة ذلك إلى أن الشباب المسجون ذو المستوى التعليمي المرتفع هم الأكثر شعورا وتحسسا من الوضع الذي آل إليه ، فوجوده بالسجن يعد صدمة كبيرة ، وتجربة سلبية أليمة لا يستطيع تجاوزها بسهولة ، إذ يقف عاجزا أمام أماله وطموحاته وأهدافه المسطرة وهي تتحطم وتتهاوى خلف أسوار السجون ، فبدلا من

أن يكون هذا الشاب طالبا في حجرات الدراسة أو على مقاعد الجامعة وحاملا لمؤهل علمي يمنحه فرصة الالتحاق بركب العاملين. يجد نفسه سجيناً بعيداً عن واقعه الاجتماعي فتسيطر عليه الشعور بالعجز ويفقد معنى الحياة، كما يفقد الثقة ببيئات المجتمع ومثليه، كما تسيطر عليه مشاعر الاستبعاد والنبذ، وعدم الانتماء لمحيطه.

يجد الشباب ذو المستوى التعليمي المرتفع صعوبة كبيرة في التكيف مع الوسط العقابي وهذا نظراً لاعتقادهم بأن تعاملهم واحتكاكهم بباقي الفئات والشرائح بمختلف جرائمهم يقلل من قيمتهم وينحط مستواهم، هذا فضلاً عن التغيير الاجتماعي السريع الحاصل بالعالم الخارجي والذي يزيد من إحساس الشباب بالقهر والإحباط ويعزز شعوره بالنقص وكذا الندم وتأنيب الضمير.

هذا بالإضافة إلى أن بيئة الاحتجاز وظروف الاحتباس وما يحمله النظام الداخلي المطبق على المساجين « تصنيف أمني داخل الزنانات، توقيت الطعام، أوقات العمل، الأنشطة الرياضية المحدودة، الخروج إلى مصلحة العيادة سواء طبيب أو أخصائي نفساني أو طبيب أسنان حسب مواعيد مبرمجة.....». وإذا ارتكب السجين مخالفة فإن العقوبة تكون بانتظاره، مما يفقده الشعور بالهوية الشخصية والفردية، ويساعد في ذلك فرض ارتداء زي موحد وكذا منح السجين رقماً رمزياً هو أساس التعامل معه، بالإضافة إلى شعور السجين بالمراقبة المستمرة سواء من طرف أعوان أمن المؤسسة أو من طرف عيون الإدارة، مما يزيد من شعوره بالضغط والقنوط والإحباط.

كل هذه الظروف والضغوط الخاصة بالحجز والقيود المفروضة تزيد من إحساس الشباب بالاغتراب النفسي عن هذا الوسط، كما تسهم في تطوير أشكال مختلفة من الاضطرابات النفسية. فالسجن بيئة تمثل ضغطاً شديداً على النزلاء يصفه الدكتور " قوين " " gonin " : «هومكانومخزن لانتشار الامراض النفسية بين

السجناء» (ntseleOanga.M.Lchantal;199 p 186).

لذا نجد القلق واضطرابات النوم الأكثر شيوعاً في الوسط العقابي، التي تدفع هي الأخرى إلى التفكير في الأدوية المهدئة أو على حد تعبير السجناء « القلة » وذلك للتخفيف من شعورهم بالقلق والاكتئاب وكذا اضطراب النوم . كما تعد طريقة لهروب الشباب من واقع السجن الأليم.

حسب الحالة العائلية: من خلال النتائج المحصل عليها والموضحة بالجدول (37) اتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المجرم النزول بالمؤسسة العقابية تعزى لمتغير الحالة العائلية.

أي أن الشباب السجناء بمختلف وضعياته الاجتماعية « عازب ، متزوج ، مطلق ، أرمل».

يعاني من مشاعر الاغتراب النفسي - الاجتماعي ويمكن إرجاع ذلك وربطه مباشرة بحجم المساندة الاجتماعية التي يحظى بها المساجين من قبل عائلاتهم، فوجود السند العاطفي والدعم المعنوي من طرف أفراد العائلة « والدين، أزواج، أبناء، إخوة.....» يعمل على الرفع من معنوياته وزيادة تقديره لذاته، وإكسابه القدرة على مواجهة ضغوط وصعوبات السجن .

لكن الملاحظ أن غالبية نزلاء المؤسسة العقابية يتفاجؤون أثناء تأدية فترات عقوباتهم بانقطاع علاقاتهم الاجتماعية ، كعدم زيارة أفراد العائلة خاصة « الأب» الذي يرى ابنه وصمة عار على اسمه وعائلته ، أو انقطاع أخبار العائلة بسبب الانشغال بأعمالهم الحياتية ، وقد يكون بسبب بعد المسافة.

هذا وقد يفاجأ الشباب المتزوج خلال مدة عقوبته بطلب الطلاق ، أو الهجر وبالتالي انهيار حياته الزوجية وتحطم الأسرة وتشتتها و بالتالي فقدان معنى الاستقرار النفسي الاجتماعي .

ونشير إلى الخوف الكبير للشباب المتزوج من تحلي ونبد من طرف زوجاتهم وكذا نظرة الاحتقار من طرف الأبناء، لذا يجذب الكثير منهم عدم زيارة عائلاتهم لهم لاعتبار السجن لدى الكثيرين مكان منحط يقلل من شأن الأفراد الداخلين له.

ويجدر الإشارة إلى أن الهاجس الكبير الذي يخشاه الشباب السجين بالمؤسسة العقابية هو أخبار الوفاة خاصة «الوالدين» ، فتعرض النزول لمثل هذه التجربة الأليمة تدخله في دائرة اكتئاب حاد وسيطرت الإحساس بالذنب وتأنيب الضمير إذ يرى نفسه المتسبب الأول في الأمر .لذا نلتمس من خلال محادثتهم ان أمانهم تتمحور حول فكرة الخروج من السجن والتمتع بحريته وأن يحظى بفرصة العيش مع الوالدين والحصول على رضاهم . كل هذه الضغوط والتراكمات ، إضافة إلى ضغط السجن تزيد من شعور الشباب السجين بالسلبية ، والعجز وفقدان معنى الحياة واللاهدية وكذا العزلة الاجتماعية فتتسع بذلك فجوة الاغتراب النفسي – الاجتماعي لدى هؤلاء الشباب السجين وتنامي مشاعر الحقد والكراهة والسخط لجهاز العدالة على وجه الخصوص «القضاء» الذي يراه مسؤولا عن انهيار علاقاته العائلية. « القضاء لم يعاقبني بل حطم عائلتي ...».

الحالة المهنية :

توضح النتائج المحصل عليها المبينة بالجدول رقم (38) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كافة محاور الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المحرم ، لصالح الشباب العاطل عن العمل ، أي أن الشباب المحرم البطال أكثر اغترابا نفسيا – اجتماعيا من الشباب العامل ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن :

- الشباب في حاجة ملحة إلى العمل كمصدر أساسي للدخل وقاعدة لاحترام الإنسان لذاته واعتزازه بنفسه ووسيلة لإشباع حاجته في المشاركة الايجابية في المجتمع ، فالعمل هو أداة التنمية البشرية كما أنه هدف لها . وفي هذا الصدد أشارت بعض الدراسات التي أجريت على أسر المتعطلين إلى أن هذه الأسر تعاني من الضغوط الاقتصادية نتيجة تعطل أبنائها وزيادة الخلافات الأسرية المترتبة على البطالة ، إضافة إلى تعرض أبنائها أنفسهم إلى الآثار النفسية والاجتماعية ، كما يعانون من السلبية والعجز في تكوين أسرة نتيجة لهذه البطالة .

أيضا نجد أن الشباب المتعطل يعاني من وجود فائض كبير جدا في الوقت ولا يستطيع أن يوجه طاقاته الوجهة الصحيحة ،وعلى هذا يختلط الشباب برفقاء السوء ومن هنا تأتي الانحرافات المختلفة والتي يساق إليها الشباب

من خلال البطالة.(عطيات أبو العينين ، 2007 ، ص 120)

فالشباب الذي لا يعمل لا يستطيع توفير أية اشباعا لاحتياجاته و بالتالي يغترب عن واقعه ومجتمعه . وتتوافق نتائج دراستنا مع نتائج دراسة « عطيات أبو العينين » تحت عنوان " شبابنا بين غربة واغتراب " إذ توصلت إلى حقيقة وجود ارتباط ايجابي بين البطالة واغتراب الشباب من خلال إحساسهم باللاهف ، فليس هناك هدف يسعى الشباب إلى تحقيقه في ظل البطالة فالأيام متشابهة لديهم وبالتالي تشعرهم برتابة الحياة ، فهذا الإيقاع البطيء الممل في عالم يعيش حياته بإيقاع سريع في ظل متغيرات متسارعة ومتلاحقة يشعرهم بالإحباط ويخلق لديهم الحسرة والندم وزيادة الإحساس بالاغتراب .

ونظرا للأهمية البالغة للعمل في حياة الشباب السجين داخل المؤسسة وخارجها فقد أولت الدولة بالخصوص إدارة السجون اهتماما بالغا بموضوع الشغل فعملت على فتح باب الشغل داخل المؤسسة العقابية بتوفير عدة مجالات قد تكون بيئة مفتوحة « استصلاح أراضي ، نشاطات فلاحية » ، وقد تكون بيئة مغلقة «مخبزة، ورشات حدادة ، ورشات نجارة» .

إن تقوية الرابطة بين المسجون والعمل ، واعتماد تشغيل المساجين كأداة فعالة في الإدماج تعتبر كذلك أسلوب علاجي للعديد من المظاهر السلوكية المنحرفة والأزمات النفسية التي يعاني منها أغلب الشباب السجين " كعصاب السجن الكثير الشيوخ وكذا القلق والاكتئاب إضافة إلى الاضطرابات السلوكية كالعدوانية خاصة الذاتية (تشويه ذات) ، أو الغيرية بافتعال شجارات وعراك قد ينتهي بكدمات وكسور وحتى عاهات عضوية ، هذا بالإضافة إلى الانحرافات الجنسية المتمثلة في الجنسية المثلية الأكثر انتشارا ، كما تبرز أيضا اضطرابات النوم ، وهذا نظرا للفراغ والروتين اليومي الذي يفرضه طبيعة الوسط العقابي .

وعليه فإن توجيه الشباب النزول إلى ممارسة بعض الأعمال المفيدة له وللمؤسسة سواء بصفة فردية أو جماعية استغلالا لطاقاته ووقته يعد أسلوبا علاجيا للاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية ، كما تسهم أيضا في الرفع من تقدير الذات والتخفيف من حدة الشعور بالقلق والاكتئاب . كما تسهم في إخراج السجين من حالة العزلة الذاتية والاجتماعية والتخفيف من مشاعر الاغتراب النفسي - الاجتماعي داخل الوسط المغلق.

من جهة أخرى تسهم ورشات التكوين المهني القائمة بالمؤسسة العقابية لفائدة المساجين في تدريبهم على مهنة أو حرفة يتحصلون بموجبها على منصب شغل شريف بعد الإفراج عنه وبالتالي منحه فرصة الاندماج الاجتماعي.

حسب المستوى المعيشي :

من خلال النتائج المحصل عليها والمبينة بالجدول رقم (39) وكذا (40) اتضح أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المجرم حسب مستواهم المعيشي بين الشباب من مستوى معيشي ضعيف وكذا فئة الشباب المنحدر من مستوى معيشي متوسط وجيد، لصالح هذه الأخيرة (الفئة) التي اتضح أنها الأكثر اغترابا نفسيا - اجتماعيا ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذه الفئة من الشباب تنحدر من مستوى اقتصادي واجتماعي مرتفع وما يتسم به هذا المستوى من ارتياح مادي بتوفير جميع متطلبات ورغبات أفرادها «مأكل جيد ،ملبس بماركات عالمية ، واثقاء أحدث السيارات ، هذا فضلا على التردد على مجالس اللهو والسهرات الفنية ومظاهر البذخ ، فمعظمهم لم يعيش تجارب سلبية وأليمة ولم يعرف ما هو شعور بالفقر والحاجة .

وبالتالي لما يتعرض هؤلاء الشباب بتجربة السجن الأليمة لا يستطيع تجاوزها بسهولة بل يصاب بصدمة نفسية كبيرة و ما يرافقها من مظاهر القلق والاكتئاب وسيطرة مشاعر الإحباط الشديد فيفقد توازنه النفسي وتسيطر عليه الإحساس بالعجز والسلبية وتعزز شعوره بالاغتراب النفسي - الاجتماعي عن هذا الوسط .

من جهة ثانية يجد شباب المستوى الجيد والمتوسط صعوبة كبيرة في تقبل واقع السجن و التكيف النفسي والاجتماعي وتكوين علاقات اجتماعية بالوسط المغلق وذلك نظرا للتباين في المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، كما ينظر للسجن نظرة دونية ، مكان منحط بالنسبة لمركزه ومكانته مما يدفعه إلى العزلة .

هذا التباين والتام داخل الوسط العقابي يكون سببا في خلق جو مشحون ومتوتر وإشعال نار الحقد بين الشباب من مختلف الأوساط الاجتماعية ، خاصة اتجاه هؤلاء المرتاحين ماديا « مستوى اقتصادي واجتماعي

جيد» ، لكون هذه الشريحة من المجتمع تتهياً لها فرص الاندماج الاجتماعي بسهولة من خلال وظائف مضمونة ، لها مستقبل مهني جيد ، وذلك إما بالاتصال والتواصل مع أصحاب النفوذ ، وإما بالاستعداد المهاري والتعليمي نظراً للنفق المالي على هذا الشباب في العملية التعليمية بالمدارس الخاصة .

على عكس الشباب المنحدر من عائلات ضعيفة المستوى المعيشي لا يجد صعوبة في التكيف مع ظروف السجن وضغوطاته وذلك لتعوده على مثل هذه الأوضاع في حياته العادية المتسمة أصلاً بالضغط والقلق والإحباط و التي أكسبته قوة ، وإستراتيجية في مواجهة المشاكل الحياتية .

فتجربة السجن بالنسبة إليه قضاء وقدر يجب التسليم به، وقد يعتبره سوء حظ، لذا نجد الشاب الضعيف المستوى المعيشي في غالب الأحيان لا يشعر بالاغتراب النفسي - الاجتماعي ، وقد تكون ظروف السجن أحسن بكثير من ظروفه الاجتماعية وبالتالي لا يجد أي صعوبة في قضاء فترة عقوبته .

حسب السوابق القضائية :

من خلال النتائج المحصل عليها والمبينة بالجدول رقم (41) اتضح أن قيمة (ت) ككل تقدر بـ (4.429) وهي دالة عند درجات حرية (208) ومستوى الخطأ (0.05) . ويعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كافة محاور الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم لصالح الشباب الابتدائيين، أي أن الشباب المجرم الابتدائي أكثر اغتراباً نفسياً واجتماعياً من الشباب الانتكاسي .

وقد أرجعت الباحثة ذلك إلى كون دخول عالم السجن لأول مرة يعد تجربة سلبية جديدة في حياة الشاب الذي يفاجأ بالتعامل مع أفراد من مختلف الأوساط الاجتماعية (فقيرة - غنية) (ريفية - حضرية) ، كما يفاجأ الشاب داخل الوسط العقابي بضرورة التعامل مع محترفي الإجرام ممن ارتكبوا أثقل الجرائم ، «سرقات ضخمة ، اعتداء ، قتل عمدي» .

هذا بالإضافة إلى السلوكيات والانحرافات التي قد يفاجأ بها للمرة الأولى " تشويه الذات ، محاولات الانتحار ، الاعتداءات والانحرافات الجنسية

من جهة أخرى طبيعة الوسط العقابي ، وما يجده من قوانين والتزامات وقواعد ، ونظام السلطة القائم على التهديد بالاستخدام الفعلي للعقاب البدني ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى قيام الكراهية والإحساس بالاغتراب .

وتمثل السجون نموذج التنظيم القائم على الإكراه الذي يفرض على الإذعان ويتطلبه ، ولكنها في نفس الوقت تزيد حياة النزلاء مرارة وتملأهم غيضا واغترابا .

وقد أوضحت البحوث أن درجة الاغتراب والإحباط والمرارة والألم تتأثر تأثيرا مباشرا وتختلف بمدى الإكراه أو التسلط، في السجن. « جروسكي 1959 ، جلاسر 1964 ، بارك 1966 ، تيتل 1972 » . وفي هذا الصدد أشارت الدراسات التي أجريت في المؤسسات الإصلاحية الفيدرالية بعدد من الولايات في أمريكا لمقارنة ما يتعرض له النزلاء المخزنين بالعنابر بالمقارنة بالنزلاء المكلفين بالعمل بورشات هذه المؤسسات صحة ذلك ، وقد أوضحت هذه الدراسات أن العاملين بالورشات أقل تعرضا لقهر المشرفين ولذلك فقد كانوا أقل اغترابا من أولئك المخزنين بالعنابر . (عبد الله عبد الغني الغانم ، 1998، ص 39)

- وذهب باحثون آخرون إلى رأي مسير لوجهة النظر القائلة ، بأن كلما قلت درجة القهر أو الإكراه كلما قل اغتراب السجن وتزايد تفاعل النزلاء مع العاملين بالسجن وتزداد الفرص المتاحة لعملية التأهيل « فوكس 1954 ، أوهلن 1958 ، زالد 1962 » . (عبد الله عبد الغني الغانم ، 1998، ص 39)

على عكس الشباب ذو السوابق القضائية الذي لا يجد أي صعوبة في التعامل والتكيف مع الوسط العقابي الذي يعتبره عالمه الخاص ، بل يؤدي إلى إكسابه مختلف الخبرات الإجرامية وتأصلها لديه وبالتالي إحلالها محل الخبرات العادية وأنماط السلوك السوية .

- مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الرابعة :

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة بالجدول رقم (42) يتبين أن الشباب مرتكب جرائم القتل العمدي أكثر شعورا بالاغتراب النفسي - الاجتماعي في الوسط العقابي من الشباب مرتكب جرائم السرقة و كذا تجارة المخدرات ، ويمكن إرجاع ذلك إلى :

• طبيعة السلوك الإجرامي المرتكب في حد ذاته « جريمة القتل » التي تعد من أشنع الجرائم التي تهتز لها النفس وتتشعر لها الأبدان ، فهي سلوك مرفوض من طرف الأفراد والمجتمعات على اختلاف نسقها الاجتماعي وطبيعتها الثقافية ، ودرجة نموها وتقدمها الاقتصادي وكذا توجهها الديني . فهي سبب مباشر في حرمان شخص من حقه في الحياة ، وفي هذا الصدد يعرف العالم " وليم شلدون «Willam- chidon» في كتابه " نماذج الانحراف عند الشباب " : « هي فعل عدواني ولا إنساني يهدف إلى القضاء على حياة إنسان ، وهذا الفعل ينبعث من قصد يضمرة القاتل ويريد من خلاله انهاء حياته كلية» ، أما روبرت ميرتون فيعرف جريمة القتل في كتابه « النظرية الاجتماعية و البناء الاجتماعي » : « القتل هو ممارسة سلبية عدوانية تهدف إلى إزهاق حياة إنسان لسبب من الأسباب» .

أما قانون العقوبات الجزائري فيعرف جريمة القتل العمدى في المادة 254 ب: « هي إزهاق روح إنسان عمدا ، ولا تكفي النية أو الرغبة في ذلك ولا حتى المحاولة ويجب أن يكون السلوك عملا ايجابيا أدى إلى ارتكاب الجرم دون النظر إلى الوسيلة المستعملة ».

تتعدد أسباب القتل العمدى لكن تتمحور أساسا حول : -تحقيق العدالة، للدفاع عن الشرف، لحماية حياته ، وحسب بيناتال "Pinatel" لا يوجد اختلاف في الطبيعة لكن الاختلاف في الدرجة بين المجرمين وغيرهم ، ومميز

الاشخاص العاديين بأربع أبعاد للنواة المركزية للشخصية المجرمة Noyau central de

la personnalité criminelle المتمحور حول الذات "légocetrisme"، القابلية، العدوانية

"l'agressivité"، و اللاتفریق العاطفي "l'indifférence affective") P-Maurice

(Cusson, 1998,P115

- ونظرا لجسامة هذا السلوك وخطورته على الفرد والمجتمع فإن المشرع الجزائري كان صارما مع مرتكبه وهذا ما تنص عليه المادة 261 من قانون العقوبات الجزائري « على أنه يعاقب بالإعدام أو المؤبد كل من ارتكب جريمة

قتل وهذا في حالة ما إذا اقترنت الجريمة بحالة سبق الإصرار والترصد، أما في حالة القتل الخطأ فيتم تخفيف الحكم». (قانون العقوبات الجزائري ، المادة ،261)

ويجدر الإشارة إلى أن تنفيذ حكم الإعدام مازال معلقا وغير معمول به حسب القانون الجزائري ، لكن في الآونة الأخيرة تزايد الطلب وارتفعت الأصوات المنددة بهذا الإجراء والمطالبة بتفعيل هذا الحكم وتطبيقه في ظل التزايد الملفت للجرائم، وظهور ممارسات غريبة عن المجتمع الجزائري وقيمه كظاهرة اختطاف واغتصاب وقتل الأطفال. فقضايا القتل بصفة عامة عرفت منحا تصاعديا خطيرا في الجزائر وهو ما تجسده الإحصائيات الرهيبة التي تطلقها المصالح المختصة في كل مرة والتي تبين تسجيل الآلاف من قضايا سنويا يروح ضحيتها آلاف الأشخاص. ففي عام 2013 تمكنت مصالح الشرطة الجزائرية من معالجة 288 قضية جنائية تخص جرائم القتل العمدي وحالات الضرب والجرح المفضي للوفاة من مجموع 292 قضية. (تقرير جريدة النهار)

خلال مجريات المحاكمة يبقى المجرم القاتل متمسكا بالأمل في صدور حكم مخفف ، لكن بعد إصدار الحكم " إعدام ، مؤبد ، 20 عاما " وتنفيذه يصدم مرتكب جناية القتل بواقع السجن وما يحمله هذا الواقع من ثقل وألم ، إذ تحت وطأة أثر الإحباط والحزني والشعور بالتدني الذي يحدثه الإيداع بالسجن يصاب السجين بالكآبة وتسيطر عليه الشعور بالعجز وفقدان معنى الحياة .

كما يصاب المجرم القاتل باضطراب نظامه القيمي والأخلاقي والسلوكي وتتولد عقدة الذنب عنده والتي تؤثر سلبا في توازن شخصيته وتكيفه مع المحيط ، كما أن التعرض للوصم الإجرامي « لقب القاتل » و فقدان الوظيفة والتعرض للنبت من طرف العائلة والمحيط الاجتماعي ككل، عوامل تساهم إلى حد كبير في شعور مرتكب جريمة القتل بالاغتراب النفسي الاجتماعي.

كما يدفع السجن بهؤلاء الشباب « مرتكبي جرائم القتل العمدي » إلى كفر الفرد بالمجتمع والدين والإنسانية وبكل القيم الخلقية ، وهذا ما يفسره ارتفاع نسبة الانتحار بين المساجين مرتكبي جرائم القتل العمدي المحكوم عليهم بعقوبات طويلة المدى، مع بروز مظاهر العدوانية سواء اتجاه الذات « تشويه ذات » ،أو اتجاه الآخرين

كالاعتداءات و افتعال الشجارات قصد التعرض للعقاب وذلك للتخفيف من حدة الشعور بالذنب وتأنيب الضمير .

إضافة إلى شيوع الاضطرابات النفسية وكذا أعراض بعض الأمراض العقلية والعصبية « هلاوس ، هذيانات ، خيالات » تتمحور حول الضحية أو ظروف الجريمة.

و يمكن إرجاع شعور الشباب المرتكب لجرائم القتل العمدي بالاغتراب النفسي -الاجتماعي ،لطول مدة العقوبة الملزم عليه قضائها بالسجن ، فقد كانت ولازالت العقوبات الطويلة المدى أسلوبا ردعيا لكل أنواع الجرائم ، لكن الضغوط والآثار النفسية التي تفرزها هذه العقوبات من إحساس بالضياع وشعور بالإحباط وافتقاد معنى الحياة الاجتماعية تؤدي بهؤلاء الشباب المحكوم عليه إلى فقدان الثقة بالذات ، كراهية الحياة كما تسيطر عليه فكرة الموت قبل الخروج من السجن وكذا الخوف من الجنون أو الإقدام على الانتحار . ولعل السبب في عمق هذه المعاناة غياب أو بعد تاريخ للإفراج و الحرية .

ونظرا للتأثير الواضح لطول مدة العقوبة على الحالة النفسية والسلوكية للشباب السجين فقد اعتمدتها السياسة العقابية الحديثة كمعيار للتصنيف بين النزلاء داخل المؤسسات العقابية . فالأطول مدة - أكثر خطورة .

لكن يتفق الكثير من الدارسين أن الذين يقضون عقوبات طويلة المدة بالسجون لن يستطيعوا ارتكاب جرائم جديدة ضد المصلحة العامة بعد الإفراج عنهم ، وبعد قضاء مدة عقوبة طويلة ، لكن احتمال ارتكاب جرائم

ضد زملائه من النزلاء وضد العاملين بالسجن أمر يبقى قائما أثناء قضائهم هذه العقوبات .

وعليه تكون هذه الفئة أكثر تعرضا للضغط جراء المراقبة الأمنية المستمرة وبالتالي أكثر انعزالا واغترابا.

استنتاج عام:

بعد القيام بجميع الخطوات المتبعة في دراسة موضوع « الاغتراب النفسي - الاجتماعي » لدى الشباب المجرم ، وذلك لدى عينة من سجناء مؤسسة إعادة التأهيل - البروقية - وذلك باستخدام خطوات المنهج الوصفي التحليلي ، وفي ضوء المعالجة الاحصائية لفرضيات الدراسة ، والتأكد من تحققها أو عدمه ، فإننا بعد التحليل الاحصائي تم الخروج بالنتائج التالية :

1- بالنسبة لمدى شعور الشباب المجرم السجن بالاغتراب النفسي - الاجتماعي ، كشفت نتائج الدراسة على معاناة هذه الفئة من شعور بالاغتراب النفسي - الاجتماعي لكن مع تباين وتفاوت في درجات مظاهره ، إذ نجد مظهر « الشعور باللامعنى » وكذا « العزلة الاجتماعية » الاكثر شيوعاً ثم « اغتراب الذات » ، أما أقل الدرجات فكانت لمظهري « الشعور بالعجز واللامعيارية » .

وبناء على النتائج المحصل عليها نستطيع القول أن الفرضية الاولى التي تنص على « الشباب المجرم السجن بالمؤسسة العقابية يعاني من الاغتراب النفسي الاجتماعي بكل أبعاده » ، قد تحققت مع تباين وتفاوت في درجات مظاهره .

2- بالنسبة للفروق في نوع الجريمة التي يرتكبها ، شباب المجرم السجن حسب خصائصهم (السن ، المستوى التعليمي ، الحالة العائلية ، الحالة المهنية ، المستوى المعيشي ، السوابق القضائية) فقد أوضحت النتائج مايلي :

1-2 - وجود فروق ذات دلالة احصائية في نوع الجريمة التي ارتكبها الشباب السجن بالمؤسسة العقابية تعزى لمتغير «السن» .

2-2- توجد فروق ذات دلالة احصائية في نوع الجريمة المرتكبة من طرف الشباب السجن بالمؤسسة العقابية تعزى لمتغير المستوى التعليمي .

2-3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب النزير بالمؤسسة العقابية تعزى لمتغير الحالة العائلية، أي أن الشباب السجين بمختلف حالتهم العائلية ارتكب أكثر جريمة السرقة ثم تجارة المخدرات، فالقتل العمدي .

2-4- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في نوع الجريمة المرتكبة من طرف الشباب النزير في المؤسسة العقابية تعزى لمتغير الحالة المهنية، أي أن الشباب السجين بمختلف حالته المهنية " عامل - بطل " ارتكب أكثر جريمة السرقة ثم تجارة المخدرات فالقتل العمدي .

2-5- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في نوع الجريمة التي ارتكبتها الشباب النزير بالمؤسسة العقابية حسب المستوى المعيشي المنحدر منه .

2-6- توجد فروق ذات دلالة احصائية في نوع الجريمة المرتكبة من طرف الشباب السجين بالمؤسسة العقابية تعزى لمتغير السوابق القضائية .

- وعليه يتبين أن الفرضية الثانية التي تنص على أنه « توجد فروق في نوع الجريمة التي يرتكبها الشباب السجين بالمؤسسة العقابية حسب خصائصهم (السن ، المستوى التعليمي ، الحالة العائلية ، الحالة المهنية ، المستوى المعيشي ، السوابق القضائية) » تحققت نسيا بالنسبة لبعض المتغيرات : «السن ، المستوى التعليمي، السوابق القضائية» .

ولم تتحقق مع باقي المتغيرات « الحالة العائلية ، الحالة المهنية المستوى المعيشي » .

3- بالنسبة للفروق في درجة الاغتراب النفسي - الاجتماعي لشباب السجين بالمؤسسة العقابية حسب خصائصهم (السن ، المستوى التعليمي ، الحالة العائلية ، الحالة المهنية ، المستوى المعيشي ، السوابق القضائية) ، فقد أوضحت النتائج المحصل عليها ما يلي :

3-1 - توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب الجرم حسب السن .

3-2- توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاغتراب النفسي -الاجتماعي للشباب المجرم حسب مستواهم التعليمي ، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للشباب ازداد شعوره بالاغتراب النفسي - الاجتماعي .

3-3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاغتراب النفسي الاجتماعي للشباب المجرم حسب حالتهم العائلية .

3-4- توجد فروق ذات دلالة احصائية في كافة محاور الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المجرم تعزى لمتغير الحالة المهنية .

فالشباب البطل هم الاكثر اغترابا نفسيا و اجتماعيا من الشباب العامل .

3-5- توجد فروق ذات دلالة احصائية في درجة الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المجرم حسب مستواهم المعيشي .

3-6- توجد فروق ذات دلالة احصائية في كافة محاور الاغتراب النفسي - الاجتماعي تعزى لمتغير السوابق القضائية ، وذلك لصالح الشباب الابتدائي .

وبناء على ما تقدم يتضح أن الفرضية الثالثة التي تنص على أنه :«توجد فروق في درجة الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب النزير في المؤسسة العقابية حسب خصائصهم (السن ، المستوى التعليمي ، الحالة المهنية ، المستوى المعيشي ،السوابق القضائية)» تحققت نسبيا ، وذلك بالنسبة لبعض المتغيرات (السن ، المستوى التعليمي ، الحالة المهنية ،المستوى المعيشي ،سوابق القضائية) ، ولم تتحقق مع متغير (الحالة العائلية) .

4- بالنسبة للفروق في درجة الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب السجين بالمؤسسة العقابية حسب « نوع الجريمة المرتكبة » فقد أوضحت النتائج مايلي :

4-1- وجود فروق ذات دلالة احصائية في درجة الاغتراب النفسي - الاجتماعي للشباب المجرم السجين ، حسب نوع الجريمة المرتكبة وذلك لصالح مرتكبي جرائم القتل العمدي .

- وعموما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات سابقة وتعارضت مع دراسات أخرى . وعلى ضوء هذه النتائج المحصل عليها قامت الدراسة بتقديم تفسيرها وذلك استنادا إلى التراث النظري .

خاتمة

خاتمة :

حظي علم النفس الاجتماعي كفرع من فروع علم النفس باهتمام كثير من علماء النفس ، الاجتماع ورجال السياسة وكل من يقتضي عمله التفاعل مع الأفراد ، لكونه يعنى بدراسة الأفراد في مواقفهم الاجتماعية والثقافية ، فمن خلال التدريب والخبرة يتعلم عالم النفس الاجتماعي أن يرفع بصره عن الاهتمامات النفسية البحتة وأن يشمل في منظوره المحيط الاجتماعي ، الذي يؤثر على تفكير الناس، ومشاعرهم وسلوكهم وتفاعلاتهم .

(ولیم-لامبرت،ولاس-لامبرت،1973 ص 15)

ولأنه يهتم بالأوضاع الاجتماعية والثقافية للسلوك كما يهتم بالأفراد ، حاولت الباحثة الخوض في موضوع آثار اهتمام الكثير من الدارسين والباحثين كل حسب وجهة نظره وتخصصه الأكاديمي ، « موضوع الجريمة » لكن توجه الباحثة كان منصبا على فئة الشباب المجرم السجين ، وذلك بحكم عملها كأخصائية نفسانية بالوسط العقابي .

حاولت الباحثة تناول الموضوع بصيغة نفس- اجتماعية ، وذلك بحكم التخصص الأكاديمي «علم نفس- إجتماعي» من جهة ، وكذا تفاعلها مع هؤلاء الشباب من جهة اخرى الذين اختلفت أسبابهم وأوضاعهم ودوافعهم ، لكن المصير واحد واللقب واحد « شاب مجرم سجين بالمؤسسة العقابية » .

فمشكلة الجريمة والانحراف من المشاكل الاجتماعية الهامة التي تواجه جميع المجتمعات ، ورغم الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الأمنية لوقف انتشارها ، وكذا من الباحثين لصبر أغوارها والوقوف على أسبابها إلا أن هذه الظاهرة لاتزال تنخر جسد المجتمعات وتلقي بظلالها على الحياة العامة لأفرادها ، خاصة على أهم فئة في التركيب البشرية لهذه المجتمعات ، «فئة الشباب» .

هذه الفئة التي تلعب دورا مهما في بناء وتقديم مجتمعاتها ،وما جنوح الشباب إلى ارتكاب السلوك المضاد لمجتمعه بمختلف درجاته إلا دليل على سوء توافق واضح مع مؤسسات مجتمعه .

وفي هذا الصدد يقول " سذرلاند " (Sutherland):« أن الوظيفة الحقيقية للجريمة تكون بمثابة الفعل التنبيهي إلى وجود سوء توافق في المجتمع تماما كالألم الذي يكون بمثابة التنبيه للجهاز العضوي ، إلى أن شيئا ما قد أصابه ،هكذا فالجريمة تكون بمثابة التنبيه على سوء التوافق الاجتماعي ، خاصة عندما تصبح الجريمة عامة وسائدة في المجتمع» .

(سيد رمضان ، 2003 ، ص 13)

فالجريمة تكون عرضاً أو دليلاً على التفكك الاجتماعي «Social Disorganization»، و من المحتمل قهرها من خلال إحداث تغييرات في التنظيم الاجتماعي بمجرد ارتكاب الشاب الجريمة يجد نفسه خلف أسوار السجن ومن هنا تبدأ رحلة المعاناة النفسية، فارتدائه الزي الموحد، ومنحه رقماً تسلسلياً يرمز لشخصه «رقم القيد»، وضبط مواعيد الطعام والنوم وكل الأنشطة..... كلها ضوابط ومحددات تساهم إلى حد كبير في انصهار شخصية الشاب المجرم خلف القضبان إذ تسيطر عليه أفكار سوداوية تصل إلى حد التفكير في الانتحار فيصبح الاغتراب النفسي - الاجتماعي بكل مظاهره نتيجة حتمية لعدم التوافق وسوء التكيف مع عالم السجن .

يبقى السجن، مؤسسة للضبط الاجتماعي، شهدت في السنوات الأخيرة تغيراً جذرياً في نظمها وسياساتها العقابية من أماكن لإنزال العقاب البدني وإلحاق الأذى بالسجين، إلى مؤسسات للإصلاح والتهذيب، فجاءت التسمية - مؤسسات إعادة التربية والتأهيل - هذه التسمية تحمل في طياتها حقيقة أنه لم يعد الغرض من إرسال السجين إلى السجن للقضاء عليه أو الانتقام منه، وإنما إبعاده عن المجتمع فترة يشعر فيها بالندم ويعاد علاجه وتأهيله بالتعاون مع المجتمع، تعاوناً مثمرًا بناءً .

هذا التغير في السياسة العقابية، رافقه تغير أسلوب ومنهج المؤسسات العقابية مع العالم الخارجي، فمن وسط مغلق بإحكام لدرجة اعتبار الخوض في مواضيع السجن «طابو» لا يمكن تناوله بالدراسة، إلى وسط مفتوح نسبياً على الباحثين والدارسين المهتمين بالظاهرة الإجرامية انطلاقاً من فكرة أن الباحث في ميدان الجريمة ليس من مهامه إدانة المجرم أو إصدار حكماً أخلاقياً عليه، بل مهمته أن يبحث في أعماق ذلك المجرم، وأن يعيد النظر في سلوكه منطلقاً من مبدأ أنه إنسان أخطأ وفقد توافقه مع نفسه ومجتمعه ولجأ للجريمة حتى يستعيد هذا التوافق المفقود .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر :

- قرآن كريم .
- أحاديث نبوية

المراجع :

- 1- ابن منظور (1990) ، لسان العرب ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت لبنان .
- 2- الأزمنة الحديثة ، " أسئلة الحرية ورهاناتها " (2012)، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط .
- 3- أحسن بوسقيعة (2012) ، الوجيز في القانون الجزائي العام ، الطبعة 11، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع - الجزائر
- 4- احسان مُجّد الحسن ، (2008) ، علم الاجتماع الجريمة ، طبعة الأولى دار وائل للنشر و التوزيع عمان الاردن .
- 5- أحمد شفيق (1988) ، الجريمة والمجتمع - محاضرات في علم الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي المكتب العلمي الحديث ، القاهرة .
- 6- أحمد عبد الامير يوسف "الشباب العربي والتغير.... بين الاشكاليات والحلول
www.aldemocratic.org/details.?
- 7- أحمد عثمانى (2006)، التحرر من السجن "تجربة عالمية في اصلاح السجون"، دارالنشر طارق ، الدار البيضاء ، المغرب .
- 8- أحمد عوض بلال (2001) ، محاضرات في الجزاء الجنائي ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
- 9- أحمد لطفي السيد (2004) ،مدخل لدراسة الظاهرة الاجرامية والحق في العقاب جامعة منصور .
- 10- أحمد هارون (2009) ، الجريمة والسلوك الاجرامي رؤية نفسية - مكتبة الانجلو مصرية القاهرة .
- 11- أسامة مُجّد الراضي ، (1987) ، أثر العوامل الوراثية والتكوينية على قيام السلوك الاجرامي الرياض .
- 12- اسحاق ابراهيم منصور (2006) ، موجز في علم الاجرام والعقاب ، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر 3.
- 13- ايمان نوي (2011) ، استخدام الانترنت وعلاقته بالاغتراب الثقافي عند الطلبة الجامعيين " دراسة مكملّة لنيل شهادة الماجستير . جامعة بسكرة.

- 14- بركات النمر المهيترات (2000) ، جغرافيا الجريمة " علم الاجرام الكارتوغرافي " ، الطبعة الاولى ، دار ماجدولين للنشر والتوزيع ،عمان.
- 15- بريك الطاهر (2009)،فلسفة النظام العقابي في الجزائر وحقوق السجين ،دار الهدى الجزائر .
- 16- بشرى علي (2008) ، مظاهر الاغتراب لدى الطلبة السوريين في بعض الجامعات المصرية مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية ، المجلد 24 ، العدد 1.
- 17- بشير سعد زغلول (2007) ، دروس في علم الاجرام ، جامعة القاهرة .
- 18- بشير معمريه (2007)،القياس النفسي وتصميم أدواته للطلاب والباحثين ، الطبعة الثانية، منشورات الحر، بني مسوس، الجزائر.
- 19- بهجت مُجَّد عبد السميع (2007) ،الاغتراب لدى المكفوفين " الظاهرة و العلاج " ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية .
- 20- تھاني مُجَّد عثمان منيب ، عزة مُجَّد سليمان (2007)، العنف لدى الشباب الجامعي ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،الرياض .
- 21- (تقرير مصالح الدرك الوطني،الجزائر،جويلية2006) www.imgdz.com
- 22- جان لابلاش - بونتاليس (1987) ،معجم التحليل النفسي ،ترجمة مصطفى حجازي، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، لبنان.
- 23- جلال ثروت ، مُجَّد زكي أبو عامر (1983) ، علم الاجرام والعقاب ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- 24- جلال الدين عبد الخالق (1999)،الجريمة والانحراف ،الحدود المعالجة ،الاسكندرية .
- 25- جمال معتوق (2011) ، مدخل إلى سوسيولوجيا العنف ،بن مرابط للطبع والنشر ، الجزائر .
- 26- جريدة النهار ، الصادرة بتاريخ 2013/08/04.
- 27- حسن الساعاتي (1987) ، النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الاجرامي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
- 28- حسن حماد (1995) ، الاغتراب عند فروم ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
- 29- حسين ابراهيم المحمداوي (2007) ، العلاقة بين الاغتراب والتوافق النفسي للجالية العراقية في السويد ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب والتربية ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدانمارك .

- 30- حسين عبد الحميد أحمد رشوان (1990) ، الجريمة - دراسة في علم الاجتماع الجنائي ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر .
- 31- حسين علي الغول ، (2007) ، علم النفس الجنائي ، الاطار والمنهجية ، دار الفكر العربي القاهرة
- 32- حلیم بركات (2006) ، الاغتراب في الثقافة العربية " متاهات الانسان بين الحلم والواقع " ، طبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .
- 33- عبد اللطيف خليفة (2003)، دراسات في سيكولوجية الاغتراب ،مجلة الفكر ،العدد 13،دار غريب القاهرة .
- 34- عبد المنعم الحنفي (1994) ،موسوعة الطب النفسي ،الطبعة الأولى ،المجلد الأول مكتبة مدبولي ،القاهرة .
- 35- خولة دبله (2007) ، دور التصدع الاسري المعنوي في ظهور الاغتراب النفسي لدى المراهق مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة بسكرة .
- 36- ربحي مصطفى عليان ،عثمان مُجد غنيم (2000)،مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان .
- 37- رتشارد شاخت (1995) ، الاغتراب ، ترجمة كامل يوسف حسين ، طبعة الثانية ،دار شقيقات للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر .
- 38- رمضان السيد (2003) ،اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .
- 39- سامي ملحم (2000) ، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس ،دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان (الاردن).
- 40- سيد علي شتا (1984) ، نظرية الاغتراب في منظور علم الاجتماع ، عالم الكتب للنشر والتوزيع ، الرياض .
- 41- سيد علي شتا (1993) نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر .
- سيد علي شتا (1994) ، الاغتراب في التنظيمات الاجتماعية ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، مصر .
- 42- سيد علي شتا (1997) ، باثولوجية العصيان والاغتراب ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر .

- 43- سعد المغربي (1976) ، سيكولوجية تعاطي الافيون ومشتقاته الكتاب السنوي الثالث ، الجمعية المصرية للدراسات النفسية .
- 44- سعد المغربي (1986) ، الاغتراب في حياة الانسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- 45- سميرة حسن أبكر (1988) ، ظاهرة الاغتراب لدى الطالبات كلية البنات بالمملكة العربية السعودية " دراسة نفسية " رسالة دكتوراه غير منشورة - جدة - .
- 46- سامية حسن الساعاتي (1983) ، الجريمة والمجتمع ، طبعة الثانية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
- 47- سامية حسن الساعاتي (2003)، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، الدار المصرية اللبنانية، طبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- 48- سناء زهران (2004) ، ارشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب ، طبعة الاولى عالم الكتاب القاهرة ، مصر.
- 49- سيد رمضان (2003) ، اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية .
- 50- عادل عز الدين الأشول وآخرون (د س) ، التغير الاجتماعي واغتراب الشباب ، أكاديمية البحث العلمي ، القاهرة ، مصر .
- 51- عادل الدمرداش (د س) الادمان مظاهره وعلاجه ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .
- 52- عباس محمود المكي (2007) ، الخبير النفس - الجنائي وتنامي الجرائم الأخلاقية المعاصرة ، الطبعة الاولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت .
- 53- عبد الرحمن أبو توتة (1999) ، علم الاجرام ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية مصر .
- 54- عبد الرحمن العيسوي (1984) ، دراسة ميدانية عن سيكولوجية الجنوح ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
- 55- عبد العزيز بن العبد الله بن سعد السعود (2000) ، ثقافة السجن وعلاقتها بالسلوك المضاد للمجتمع بحث مقدم استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية ، الرياض .
- 56- عبد الفتاح خضر (1984) ، مفهوم السجن ووظيفته ، ندوة السجن مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الاصلاحية ، ط2، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، السعودية .

- 57- عبد الفتاح مُجَّد الدويدار ، مایسة أحمد النیال (2005) ، الجرائم والجنايات من المنظور النفسي دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .
- 58- عبد القادر عودة (1998) ،التشريع الجنائي الاسلامي مقارن بالقانون الوضعي مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- 59- عبد الله عبد الغني الغانم (1998)، تأثير السجن على سلوك النزير ، الرياض .
- 60- عبد المجيد سيد أحمد ، منصور زكريا (2003) ، سلوك الانسان بين الجريمة ، العدوان ، الارهاب ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- 61- عبد ه سعيّد مُجَّد أحمد الصنعاني (2009) ، العلاقة بين الاغتراب النفسي وأساليب المعاملة الوالدية لدى الطلبة المعاقين سمعيا في المرحلة الثانوية ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير علم النفس التربوي- جامعة تعز ،اليمن .
- 62- عطيات أبو العينين (2007) ، شبابنا بين غربة واغتراب - دراسة نفسية للمشكلات الاجتماعية المعاصرة ، طبعة الاولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .
- 63- علي بن سليمان الحناكي (2006) ، الواقع الاجتماعي لأسر الاحداث العائدين للانحراف مركز الدراسات والبحوث، الرياض .
- 64- علي بوعناقة (2007) ، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية ، طبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة للنشر والتوزيع ، لبنان .
- 65- علي عبد القادر القهوجي (1988) ، علم الاجرام وعلم العقاب ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، لبنان .
- 66- علي ليلة (2012) ، الاصلاح الداخلي لمواجهة العولمة ، طبعة الاولى مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، مصر العربية .
- 67- عقيل حسين عقيل (1999)، فلسفة مناهج البحث العلمي ، مكتبة مدبولي .
- 68- عماد الميقي (2009) ، ثقافة الشباب العربي للأوضاع الحالية والرؤى المستقبلية اجتماع الخبراء حول تعزيز الانصاف الاجتماعي " ادماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية " الاسكوا .
- 69- عمار بوخدير ، الخدمات النفسية في مجال الانحراف والجريمة ،جامعة باجي مختار، عنابة .
- 70- عوض مُجَّد (دس) ، مبادئ علم الاجرام ، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية ، مصر .
- 71- العيد فقيه (د س) المشكلات النفسية للشباب المنحرف في الوسط الحضري الجزائري تلمسان ، الجزائر .

- 72- فاخر عاقل (1988) ، علم النفس التربوي، دار العلم للملايين ،ط14،بيروت ، لبنان .
- 73- فتح الله خليف (1979) ،الاغتراب في الاسلام ،عالم الفكر ،العدد 1 .
- 74- فريد عز الدين بن الشيخ (1998) ، علم العقاب المؤسسات العقابية ومحاربة الجريمة بالجزائر .
- 75- فكتور فرانكل (1982) ، الانسان يبحث عن المعنى ،ترجمة طلعت منصور ،الطبعة الأولى ،دار القلم، الكويت .
- 76- فوزية عبد الستار (1985) ، مبادئ علم الاجرام والعقاب ، طبعة الخامسة ، دار النهضة العربي للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- 77- فيصل عباس (2008) ، الاغتراب "الانسان المعاصر وشقاء الوعي" طبعة الاولى، دار المنهل اللبناني ، لبنان .
- 78- القاموس المحيط : الموسوعة القرآنية الشاملة ، نشر الزهري للبرمجيات ، مصر ،تم استرجاعه في 2014/10/02 من www.elzohary.com
- 79- قانون العقوبات المعدل (2009)، اشراف مولود ديدان ،دار بلقيس للنشر ،دار البيضاء - الجزائر
- 80- قانون تنظيم السجون واعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين لسنة 2005.
- 81- قيس النوري (1979) ،الاغتراب ،ومفهوما وواقعا ، مجلة عالم الفكر ، العدد 13 .
- 82- كمال الدسوقي (1988) ،ذخيرة علوم النفس ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- 83- ليندا دافيدوف (2000) ، السلوك الشاذ وسبل علاجه ،ترجمة سيد الطوب وفؤاد ابو الخطب ، طبعة الأولى ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة.
- 84- مالك بن نبي (1984)، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، طبعة 04 ،دار الفكر الجزائر .
- 85- مجلة الابحاث النفسية التربوية (2010)، العدد 03، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،عين مليلة ، الجزائر
- 86- محمود الكردي (2000) ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .
- 87- مُجَّد حسن غانم (2005) ، المجرمون والسلطة ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية مصر .
- 88- مُجَّد سلامة غباري (2006)،الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الاسكندرية ، مصر .

- 89- مُجَّد عباس يوسف (2005) ،الاغتراب الابداعي لدى الفئات الاكلينيكية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، جامعة الازهر ،القاهرة .
- 90- مُجَّد عبد الله الوريكات (2009) ، أصول علمي الاجرام والعقاب ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن .
- 91- مُجَّد عبيدات وآخرون (1999) ،منهجية البحث العلمي "القواعد ،المراحل والتطبيقات "الطبعة الثانية دار وائل للطباعة والنشر ،عمان .
- 92- محمود رجب (1988) ، الاغتراب « سيرة مصطلح » ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف القاهرة.
- 93- مدحت عبد اللطيف (1993) ، الشعور بالاغتراب عن الذات والآخرين ، دراسة عاملية حضارية مقارنة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،العدد 13.
- 94- مزوز بركو (2009) ، اجرام المرأة في المجتمع ، العوامل والآثار ،الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر العربية .
- 95- مصطفى حجازي (2006)،الانسان المهذور" دراسة تحليلية نفسية اجتماعية "،الطبعة الثانية المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء ، المغرب .
- 96- مصطفى شريك (2008) . نظام السجون في الجزائر . مجلة العلوم الإنسانية . 38 .
- 97- مصطفى عبد المجيد كارة (1987)،السجن كمؤسسة اجتماعية ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض .
- 98- مصطفى مجاهدي ، (2012) الشباب الجزائري والتعبئة السياسية عبر فضاءات الانترنت ، مجلة انسانيات للأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية مجلد 16،العدد مزدوج 55-56
- 99- مصطفى سوييف (1996) ، المخدرات والمجتمع ، عالم المعرفة ،الكويت .
- 100- مصلح الصالح (2002)، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة ،الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان .الاردن .
- 101- معن خليل العمر (2013)، الجريمة المنظمة والارهاب ، الطبعة الاولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان .
- 102- المنتدى الوطني لإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين، يومي 12-13 نوفمبر 2005،سيدي فرج ، الجزائر.

- 103- منصور بن الزاهي (2006) ، الشعور بالاغتراب الوظيفي وعلاقته بالدافعية للإنجاز لدى الاطارات الوسطى لقطاع المحروقات ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم النفس العمل.
- 104- موريس انجرس (2006)، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، طبعة الثانية، دار القصة للنشر الجزائر .
- 105- (موسوعة ويكيبيديا. /ar.wikipedia.org/wiki)
- 106- نبيل رمزي اسكندر (1988) الاغتراب وأزمة الانسان المعاصر ، سلسلة علم الاجتماع وقضايا الانسان والمجتمع،الكتاب 15 ، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية.
- 107- نعيم الرفاعي (1978)الصحة النفسية " دراسة في سيكولوجية التكيف "، طبعة الخامسة ، مطبعة ابن حيان ، دمشق.
- 108- نعيمة نصيب (2004) ،العنف الاجتماعي الكامن ،العوامل والنتائج ،أعمال الملتقى الدولي الاول حول العنف والمجتمع ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر
- 109- جابر نصر الدين (د س) السلوك الانحراقي والاجرامي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة،الجزائر .
- 110- نسرين عبد الحميد النبيه (2008) ، السلوك الاجرامي " دراسة تحليلية للسلوكات الاجرامية دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية .
- 111- نصر الدين أبو حامد (2007) ،اختبارات الذكاء ومقاييس الشخصية ،عالم الكتاب الحديث، الطبعة الاولى ، عمان ،الاردن .
- 112- وليم -لامبرت . ولاس -لامبرت (1993) ، علم النفس الاجتماعي ، الطبعة الثانية ، ترجمة سلوى الملا ،دار الشروق .
- 113- يحيى العبد الله (2005) ، الاغتراب " دراسة تحليلية لشخصيات طاهر بن جلول الروائية " طبعة الاولى، 2005 ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الاردن.
- 114- www.shthat.net/vb/shwthead.php?t=12354

- 01- Ajuriaguerra (1982),D- Marcelli ,Psychologie de l'enfant , Ed Masson,
- 02- Dalila Arezki (2010) , la psychologie du développement de l'enfant et de l'adolescent au service de parents, des enseignants- éditions l'odyssés- tizi- ouzo.
- 03- Farid Kacha (1996),Psychiatrie et Psychologie Médicale, Entreprise Nationale du livre, ALGER.
- 04- Pr-J-M Elechardus, Dr F Meunier, introduction a'la criminologie [http:// smprde lyon. Free.FR/DU1](http://smprde.lyon.free.fr/DU1)
- 05- Dr-M-Dergini, Dr A-Habibache,Pr B-Ridouh . Psychiatres au centre de cure et de désintoxication EHS ,Frantz fanon de Blida. Drogues et Toxicomanie définitions et concepts
- 06- PH- Jeannet, M-Renaud,SM . Consoli (1996), Psychologie médicale, Ed Masson 2ed.
- 07- Jean- Louis Senon , Gérard -Lopez , Robert- cario et al (2008),psychocriminologie, Ed Dunod ,paris.
- 08- Norbert Sillamy,(1999) Dictionnaire de la psychologie ,Ed Larousse, "paris".
- 09- Ntsele ononga.M Chantel.EPObouno.(1997),Aproche Ethnologique et psychopathologique de la clinique de passage a l'acte, these doctorat en psychologie clinique universté de la poitiere , France .
- 10- P-Maurice Cuson,(1998) 1^{re} édition PUF, Paris.

الملاحق

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	قائمة بأسماء المحكمين ودرجاتهم العلمية
02	معامل ثبات المقياس حسب نظام الحزمة الاحصائية spss
03	صورة المقياس الخاصة بالمحكمين
04	مقياس الاغتراب النفسي - الاجتماعي «الصورة النهائية»

الملحق رقم (01)

قائمة بأسماء المحكمين ودرجاتهم العلمية

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	جهة العمل
01	أحمد فريجة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة
02	الازهر العقبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة
03	نصر الدين جابر	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة
04	نادية عيشور	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف
05	عبد السلام خالد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف
06	شهرزاد بوشندوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة بوزريعة
07	مراد بوقطاية	أستاذ التعليم العالي	جامعة بوزريعة

Fiabilité
Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	المجموع	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,809	40

des élémentsالمجموعStatistiques de

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
VAR00001	121,5667	157,978	,285	,805
VAR00002	120,3000	159,183	,178	,810
VAR00003	121,1667	158,764	,297	,804
VAR00004	122,5333	159,913	,406	,803
VAR00005	121,0333	156,585	,330	,803
VAR00006	121,0333	150,447	,569	,794
VAR00007	121,0667	153,099	,544	,796
VAR00008	121,1000	155,748	,281	,806
VAR00009	121,3000	156,217	,384	,801
VAR00010	121,4333	156,530	,359	,802
VAR00011	120,1000	166,645	-,029	,812
VAR00012	121,6000	155,903	,389	,801
VAR00013	121,4000	151,559	,537	,796
VAR00014	120,6333	160,240	,229	,807
VAR00015	120,8667	170,809	-,233	,819
VAR00016	120,9000	160,852	,251	,806
VAR00017	121,5000	157,017	,336	,803
VAR00018	121,8667	167,499	-,074	,817
VAR00019	120,7333	167,582	-,084	,813
VAR00020	121,9667	158,033	,276	,805

VAR00021	122,4000	158,731	,363	,803
VAR00022	121,8333	155,040	,434	,800
VAR00023	122,3667	161,137	,329	,805
VAR00024	121,1000	153,679	,518	,797
VAR00025	121,9000	155,197	,439	,800
VAR00026	123,2333	166,944	-,046	,811
VAR00027	122,1667	165,937	,000	,813
VAR00028	120,8333	162,902	,182	,808
VAR00029	121,5333	156,602	,332	,803
VAR00030	123,1667	160,213	,278	,805
VAR00031	121,6000	154,179	,426	,800
VAR00032	121,8000	164,993	,020	,814
VAR00033	121,0000	163,034	,139	,809
VAR00034	121,0333	152,585	,543	,796
VAR00035	121,7667	155,840	,392	,801
VAR00036	120,8000	159,614	,288	,805
VAR00037	120,8000	162,648	,184	,808
VAR00038	121,9000	157,955	,320	,804
VAR00039	120,7667	160,599	,281	,805
VAR00040	122,0000	157,517	,264	,806

ثبات مقياس الاغتراب النفسي الاجتماعي الخاص بالدراسة الميدانية

Fiabilité Echelle : TOUTES LES VARIABLES

écapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	210	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	المجموع	210	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,863	40

des éléments المجموع Statistiques de

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
VAR00001	117,4952	220,022	,336	,861
VAR00002	116,3143	217,700	,355	,860
VAR00003	117,4381	216,180	,455	,858
VAR00004	118,5762	224,532	,266	,862
VAR00005	117,2571	222,804	,221	,863
VAR00006	117,2238	214,797	,487	,857
VAR00007	117,3857	216,028	,462	,858
VAR00008	117,2190	217,492	,307	,862
VAR00009	117,5619	218,085	,396	,859
VAR00010	117,7524	215,690	,473	,858
VAR00011	116,1762	231,974	-,066	,867
VAR00012	117,7238	219,014	,359	,860
VAR00013	117,8190	213,938	,516	,856
VAR00014	116,6238	220,159	,383	,860
VAR00015	116,8810	228,823	,073	,865
VAR00016	116,9714	220,717	,366	,860
VAR00017	117,7762	217,141	,431	,859
VAR00018	118,2048	223,216	,267	,862
VAR00019	116,9714	219,779	,411	,859
VAR00020	118,2810	218,720	,398	,859
VAR00021	118,4333	218,314	,423	,859
VAR00022	118,0905	214,762	,528	,856
VAR00023	118,2952	221,673	,381	,860
VAR00024	117,1095	215,074	,541	,856
VAR00025	117,9905	216,383	,448	,858
VAR00026	119,3048	233,017	-,131	,867
VAR00027	118,4571	227,235	,184	,863
VAR00028	116,9286	220,469	,394	,860
VAR00029	117,6429	217,063	,407	,859
VAR00030	119,3714	228,340	,152	,863
VAR00031	117,9714	220,047	,351	,860
VAR00032	117,9286	222,019	,246	,863
VAR00033	117,3143	226,647	,122	,865

VAR00034	117,0524	216,356	,501	,857
VAR00035	117,6190	222,763	,233	,863
VAR00036	117,4905	209,581	,553	,855
VAR00037	116,9000	225,660	,201	,863
VAR00038	117,8952	219,635	,345	,860
VAR00039	116,7714	227,995	,147	,864
VAR00040	118,2952	216,142	,393	,859

ملحق رقم 03

صورة المقياس للمحكّمين

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

استمارة للتحكيم

الأستاذ الدكتور :..... المحترم

تحية طيبة وبعد :

في اطار إجراء دراسة لنيل درجة الماجستير بعنوان "الاغتراب النفسي الاجتماعي لدى الشباب المجرم - دراسة ميدانية بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل - البرواقية - ولتحقيق أهداف هذا البحث تطلب ذلك استخدام أدوات خاصة لقياس متغيراتها ، ومن الأدوات التي اعتمدها الطالبة "مقياس الاغتراب النفسي الاجتماعي" المكون من خمس أبعاد، "العجز، "اللامعنى ، "اللامعيارية ، "العزلة الاجتماعية، "الغربة عن الذات" كل بعد تمثله 10 عبارات (بنود) أي أن المقياس يتكون من 50 بند

علما أن بدائل الإجابة على كل عبارة :

موافق تماما ، موافق ، لا أدري ، غير موافق ، غير موافق تماما .

ونظرا لما تتمتعون به من خبرة ودراية علمية فإن الطالبة ترحو إبداء آرائكم ومقترحاتكم من حيث :

- 01 - مدى ملائمة المقياس للبيئة الجزائرية ، وعينة الدراسة " شباب مجرم " .
- 02 - مدى صلاحية فقرات المقياس من حيث " الوضوح ، قوة الصياغة " مع إجراء التعديل اللازم في المكان المخصص أمام كل فقرة .
- 03 - إبداء ملاحظات واقتراحات عامة حول المقياس .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الطالبة : شاقور الطاووس

أولا : العجز:

هو شعور الفرد بالضعف وعدم الفعالية ، وفقدان قدرته على السيطرة في مجريات الأمور وعدم القدرة على التحكم في الأحداث الحاصلة من حوله وبالتالي سوء تكيف مع ذاته ومحيطه، وعجز عن اتخاذ أي قرار أو مسؤولية فردية ويقاس

بالعبارات الآتية :

رقم البند	العبارة	تقيس	لا تقيس	ملاحظات
01	يمكنني مواجهة أي موقف مهما كان صعبا .			
02	أشعر بأنني قادر على تجاوز الصعوبات والمعيقات.			
03	السجن بالنسبة لي سوء حظ ووضع مؤقت ، أستطيع تجاوزه .			
04	أستطيع تحقيق أهدافي وطموحاتي لأنني أثق بقدراتي وإمكاناتي .			
05	غالبا أجد في نفسي قدرة للدفاع عن حقوقي وإقناع الأخر بوجهة نظري.			
06	تفوتني الفرص غالبا لأنني لا أستطيع حسم أموري واتخاذ قراري .			
07	غالبا لا أستطيع إبداء رأي أو اعتراض حول موضوع مطروح .			
08	أفضل الانسحاب والتجنب بمجرد التعرض لأي مشكلة أو صعوبة " عمل ، حياة يومية " .			
09	أشعر أنني مسلوب الإرادة ومقيد في الحياة .			
10	أشعر بأنني عاجز على مواكبة العصر ومتطلباته .			

ثانيا : اللامعنى :

يقصد به شعور الفرد أن الحياة لا معنى لها ، ولا جدوى منها فهو يعاني من فراغ داخلي ، يعيش بلا غاية أو هدف

يسعى لتحقيقه أو معنى يستحق الوجود من اجله وتقيسه العبارات الآتية

رقم البند	العبارة	تقيس	لا تقيس	ملاحظات
01	غالبا أشعر بالندم وتأتب الضمير حيال ما ارتكبت .			
02	تجرتي بالسجن جعلتني أحس بقيمة الأشياء ، التي تحيط بي " العائلة ، مهنتي ، شبابي .. "			
03	لم أفقد الأمل في الحياة والسجن لن يثبط عزيمتي .			
04	كل ما أتمناه هو الخروج من السجن والتمتع بحريتي .			
05	أشعر أن الموت أفضل من الحياة .			
06	في كثير من الأحيان تراودني مشاعر الإحباط والسلبية لدرجة التفكير في الانتحار .			
07	سواء غيرت من سلوكي أو عدلت من أفكارني فإن ذلك لن يغير نظرة المجتمع لي ووصمي بالمجرم .			
08	ليس لي هدف واضح أسعى لتحقيقه أو أعيش لأجله .			
09	أفضل السرقة وتجارة المخدرات ، لأنني لا أجد للعمل أي معنى ولا يحقق لي رغباتي .			
10	الحياة بالنسبة لي أن أعيش جيدا ، وأتمشى مع الحضارة " أكل جيد ، لباس بماركات عالمية ، سيارة آخر طراز.....			

ثالثا : الشعور باللامعيارية :

هي حالة انهيار المعايير والقيم السائدة بالمجتمع والمنظمة لسلوكيات أفرادهِ وبالتالي يفقد الفرد ثقته بمجتمعه ومؤسساته ،
ويصبح استخدام الوسائل الغير مشروعة أمر ضروري لتحقيق أهدافهِ وطموحاتهِ ويقاس هذا البعد بالعبارات الآتية :

رقم البند	العبارة	تقيس	لا تقيس	ملاحظات
01	يجب أن يتساوى الجميع أمام سلطة القانون.			
02	أفضل الحرية التي تخضع للمعايير والقيم الاجتماعية .			
03	لا أوافق القول أن الغاية تبرر الوسيلة .			
04	أعتقد أن القيم والمعايير ضرورة لتنظيم الحياة .			
05	أرى أن تمسك الفرد بقيمه ضروري رغم المواقف التي يتعرض لها .			
06	الحرية بالنسبة لي ، أفعل ما أشاء وقت ما أشاء لا تحديني القيم والقوانين .			
07	أعتقد أن القيم والمعايير ليست لها أي قيمة لان الوساطة والمحسوبية هي أساس تقييم الفرد وتقديره اجتماعيا .			
08	أعتقد أن المجتمعات التي لا تخضع للقيم تنعم بحرية أكبر .			
09	أرى أن تمسك الفرد بقيمه وتعاليم دينه تلبسه حممة التطرف والتعصب في وقتنا الراهن .			
10	أعتقد أن التمسك بالقيم والالتزام بالمعايير يحد من مواكبة الفرد لمتطلبات العصر .			

رابعاً : العزلة الاجتماعية : نقصد به شعور الفرد بعدم الانتماء إلى المجتمع الذي ينتمي إليه وميله إلى الانسحاب

من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية ، ويصاحب ذلك شعور بالوحدة والفرغ النفسي وافتقاد الأمن وكذا الشعور بالرفض

الاجتماعي، ويقاس هذا البعد بالعبارات الآتية :

رقم البند	العبارة	تقيس	لا تقيس	ملاحظات
01	أشعر بالفخر لأنني أنتسب لوطني .			
02	لا يمكنني العيش منعزلاً عن الآخرين .			
03	التجارب السلبية والاحباطات المتتالية ،لن تغير من شعوري بالانتماء لهذا الوطن .			
04	معنوياتي ترتفع بمجرد الاختلاط بالناس ،والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية .			
05	شعوري بالحرمان وإحساسي بانعدام تكافؤ الفرص دفعني إلى ارتكاب الجريمة .			
06	لا أهتم بما يحدث في البلاد ولا أعيرها أدنى اهتمامي حتى وان تعرضت إلى اعتداء خارجي .			
07	أفكر دوماً في الهجرة إلى الخارج " الحرقه " .			
08	أشعر بالغربة في وطني .			
09	أجنب التعامل والاحتكاك برجال الأمن لأنهم يمثلون السلطة " دولة " .			
10	في كثير من الأحيان أشعر بأنني شخص غير مرغوب فيه			

خامسا : اغتراب الذات :

نقصد به شعور الفرد بتباعده عن ذاته وعدم الرضا عن نشاطاته وقدراته . ويقاس بالعبارات الآتية :

رقم البند	العبارة	تقيس	لا تقيس	ملاحظات
01	أشعر بالقلق الشديد وأدين نفسي عندما يصدر الآخرون حكما ضدي .			
02	أرى أن السجن لن يفقدني هويتي وتقديري لذاتي .			
03	أثق بذاتي وقدراتي في مواجهة المشاكل والضغوط .			
04	أجأ غالبا للوم نفسي على كل تصرف أقوم به.			
05	لأشعر بالوحدة لما أكون مع الآخرين.			
06	أعتقد أن لاشيء يستحق التفكير فيه أكثر من ذاتي .			
07	أشعر غالبا أنني وحيد .			
08	العنف والجريمة الوسيلة الوحيدة لإثبات ذاتي .			
09	اعتقد أن حياتي كانت ستكون أفضل لو كنت أنتمي للجنس الآخر .			
10	لا أجد معنى لوجودي في هذه الحياة .			

أي ملاحظات أخرى تود إضافتها:.....

.....:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم 04:

مقياس الاغتراب النفسي - الاجتماعي « الصورة النهائية »

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بيانات أولية :

اسم النزيل : (دون لقب)

تاريخ ومكان الميلاد :

الحالة العائلية : أعزب متزوج مطلق أرمل

المستوى المعيشي : ضعيف متوسط جيد

المستوى التعليمي : دون مستوى ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

الحالة المهنية : عامل بطل

التهمة :

السوابق القضائية: ابتدائي انتكاسي

مدة العقوبة :

تعليمات :

أخي النزيل :

أمامك مجموعة من الأسئلة التي تدور حول بعض الأمور التي تهتمك وتهمنا معرفة رأيك الشخصي فيها ، ولهذا الغرض يرجى منك وضع علامة (x) بجانب كل عبارة تنطبق على حالتك ومشاعرك .

ملاحظة : لا توجد عبارات صحيحة وأخرى خاطئة ولهذا المطلوب منك الإجابة على جميع الأسئلة بصدق ، وتأكد أن جميع إجاباتك ستكون في سرية و لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي كما يمكنك عدم كتابة اسمك .

وشكرا

رقم البند	البند " العبارة "	موافق تماما	موافق	لا أدري	غير موافق تماما	غير موافق
01	لا أشعر بأنني قادر على تجاوز الصعوبات والمعوقات .					
02	في كثير من الأحيان تراودني مشاعر الإحباط لدرجة التفكير في الانتحار .					
03	أفضل السلوك الذي لا يخضع للمعايير والقيم الاجتماعية .					
04	اعتقد أن القيم والمعايير ليست لها أي قيمة لأن الوساطة والمحسوبية هي أساس تقييم الفرد وتقديره اجتماعيا .					
05	يمكنني العيش منعزلا عن الآخرين .					
06	لأهتم بما يحدث في البلاد ولا أعيرها أدنى اهتمامي حتى وان تعرضت لاعتداء خارجي .					
07	الحرية بالنسبة لي أفعل ما أشاء وقت ما أشاء لا تحديني القيم والقوانين .					
08	أفكر دوما في الهجرة إلى الخارج " الحرقرة "					
09	لا أستطيع تحقيق أهدائي وطموحاتي لأنني لا أثق بقدراتي وإمكاناتي .					
10	أفضل الانسحاب بمجرد التعرض لأي مشكل أو					

					صعوبة " عمل، حياة يومية.... " .
					11 غالبا أشعر بالندم وتائب الضمير حيال ما ارتكبته .
					12 أوافق القول أن الغاية تبرر الوسيلة .
					13 شعوري بالحرمان وانعدام تكافؤ الفرص يدفعني إلى ارتكاب الجريمة .
					14 اعتقد أن حياتي كانت ستكون أفضل لو كنت أنتمي للجنس الآخر .
					15 غالبا أجد نفسي قادرا على الدفاع عن حقوقي .
					16 العنف والجريمة هما الوسيلة الوحيدة لإثبات ذاتي .
					17 تنحط معنوياتي بمجرد الاختلاط بالناس .
					18 أرى أن تمسك الفرد بقيمه وتعاليم دينه تلبسه تهمة التطرف والتعصب في وقتنا الراهن .
					19 أشعر بالراحة لأنني أنتسب لمجتمعي .
					20 سواء غيرت من سلوكي أو عدلت من أفكاري فإن ذلك لن يغير نظرة المجتمع تجاه وصمي بالمجرم
					21 أرى أن السجن يفقدي هويتي وتقديري لذاتي.
					22 أشعر بالغيرة في مجتمعي .
					23 أفقد شعوري بذاتي عندما أكون بصدد مواجهة المشاكل والضغوط .

					24	لا أجد معنى لوجودي في هذه الحياة .
					25	التجارب السلبية والإحباطات المتتالية تغير من شعوري بالانتماء لمجتمعي .
					26	تجربتي بالسجن جعلتني أحس بقيمة الأشياء التي تحيط بي " العائلة ، مهنتي ، شبابي ... "
					27	غالباً تفوتني الفرص لأنني لا أستطيع اتخاذ قراري في الوقت المناسب .
					28	ليس لي هدف واضح أسعى لتحقيقه أو أعيش لأجله.
					29	أشعر بالوحدة لما أكون مع الآخرين .
					30	لا يتساوى الجميع أمام سلطة القانون.
					31	غالباً لا أستطيع إبداء اعتراضاتي حول موضوع مطروح .
					32	السجن بالنسبة لي سوء حظ ووضع مؤقت لا أستطيع تجاوزه .
					33	أشعر بأنني عاجز على مواكبة العصر ومتطلباته .
					34	فقدت الأمل في الحياة والسجن ثبط عزيمتي .
					35	أعتقد أن التمسك بالقيم والالتزام بالمعايير يحد من مواكبة الفرد لمتطلبات العصر .
					36	أجأ للسرقة وتجارة المخدرات لأنني لا أجد للعمل

					أي معنى ولا يحقق لي رغباتي .	
					أعتقد أن القيم والمعايير ضرورة لتنظيم الحياة .	37
					أجد راحتي في عدم مشاركة الآخرين أنشطتهم الاجتماعية .	38
					أجد أن تمسك الفرد بقيمه أمر ضروري رغم كل المواقف التي تعترضه .	39
					أشعر بالغضب لأن المجتمع ينظر لي نظرة نقص .	40